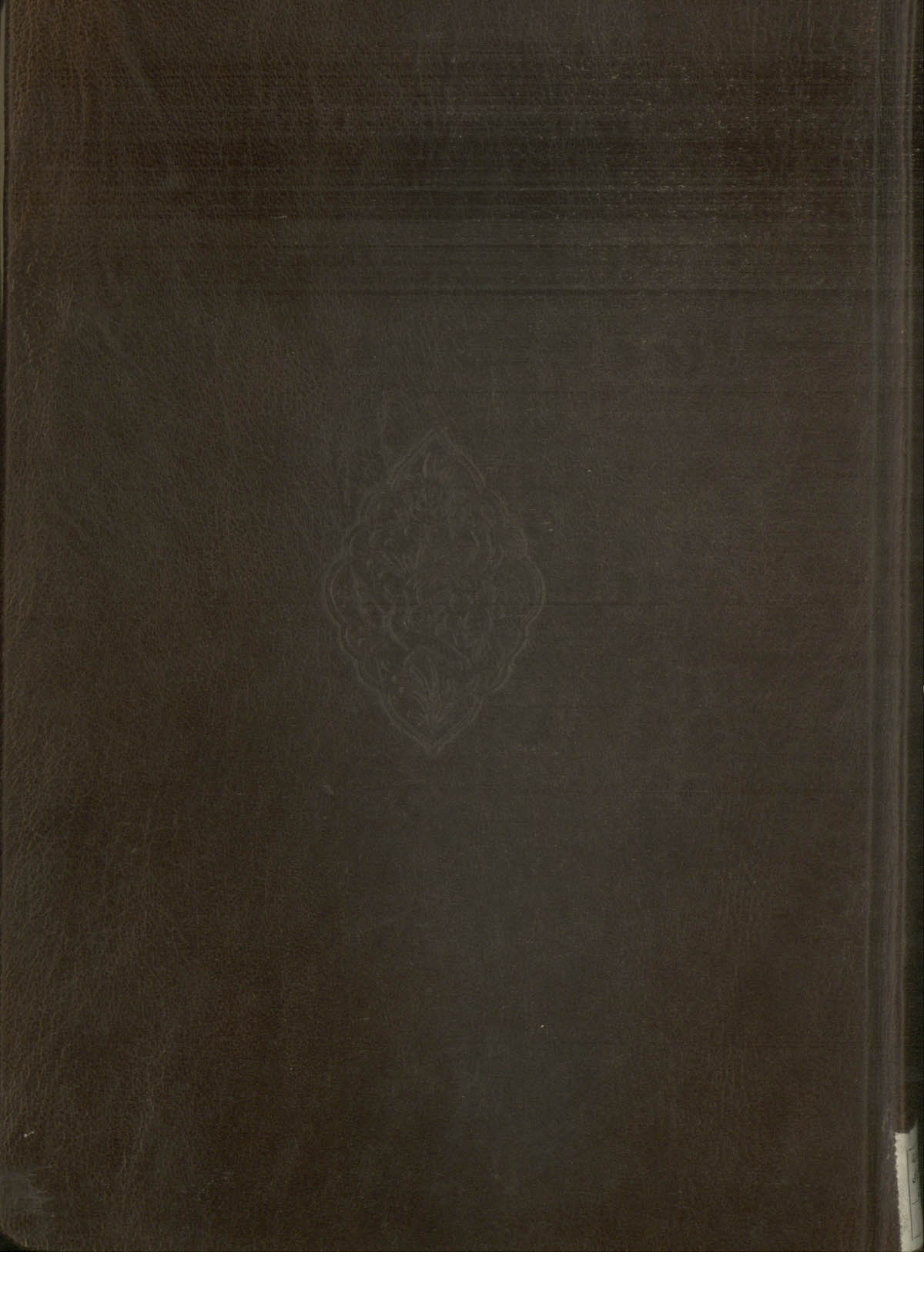
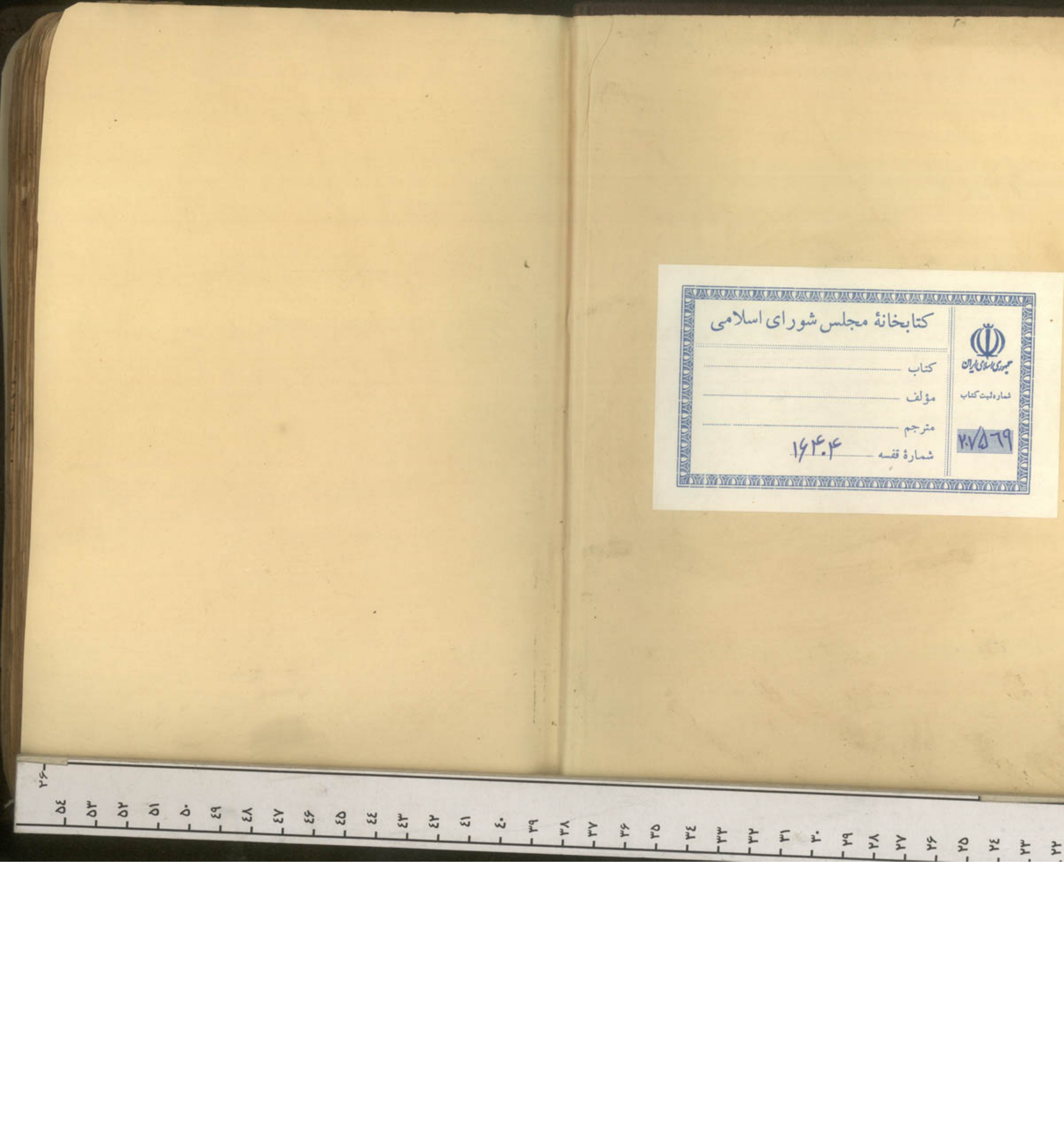




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۰۷۵۶۹
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۶۴۰۴



[illegible] في النحو - كتاب [illegible]

اولى من غيره وهو ان ومن الجامد ليس فمن جعله فعلا اختلف الفاء فيه ان ليس فعل او حرف وذهب
بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور وقيل انه حرف واستدل على فعليته باتصال الضمائر المرفوعة البارزة
بها كلست ولستما ولستم وباتصال تاء التانيث الساكنة بها كلست واستدل على حرفيتها بانها لا
تتصرف والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل تدل على الحدث والزمان وهذا لا يدل على الحدث
والزمان وبانها لو كانت فعلا لكان ماضيا لعدم اللوازم وليس بماض لاتفاق الجمهور على انه لنفي الحال
لا لنفي الماضي والجواب عن الاول ان عدم التصرف لا يقدح في فعليته لانه لعروض [illegible] الانشاء امتنع
التصرف فيه وعن الثاني بان الفعل فيه تجرد عن الزمان بسبب الانشاء وهذا لا [illegible] وتدل على النفي وهو
حدث وعن الثالث انه ماض باعتبار الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي فعليته باعتبار الاصل
وهو سكن من ليس ولم تجعل مخصوصا على لفظ صيد ولا هاء سكن على لفظ ما ليس نفعل كلست ولا
لم نقلوا كسرة العين الى الفاء كلست فلم يكن [illegible] بها للافعال الماضية فيقال ان اصل ليس
كعلم ثم سكن العين فيكون هو على زنة الافعال باعتبار الاصل ثم ما ذكر يعني جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال لو كان فعلا مقتل العين لم يخل اما ان يجعل على قياس الافعال اولا يجعل والتالي
الثاني يدل على [illegible] المقدم اما الملازمة فبينة واما انتفاء التالي فلانه لو لم يجعل لكان حقه
ان يقال ليس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل فكان حقه ان يقلب الفا لان حرف العلة متحرك
[illegible] مفتوح فكان القياس لاس كهاب فلما انتفى القسمان انتفى فعليته فاجاب بمنع الملازمة
وان هذا اللازم للافعال المتصرفة فلا نسلم انه لو كان فعلا لزم الاعلال على ذلك الوجه
وعدم الاعلال بل [illegible] من لوازم الفعل المتصرف فلذلك قال لم يجعل مخصوصا على لفظ صيد ولاها
لى ما كان جامدا لم يلزم ان لا يجعل كصيد او يعل كهاب بل ورد على لفظ ما ليس نفعل كلست تخفيفا
[illegible] عدم تصرفه ثم فسر هذا المعنى بقوله ولذا اي ولخصوصه لم نقلوا كسرة العين الى الفاء في ليست
يعني لو كان ليس على قياس الافعال لكان [illegible] الضمير البارز يقال فيه حيث بكسر الحاء
مثل [illegible] لست بكسر اللام فلما [illegible] دل على انه ليس على قياس الافعال المتصرفة بل هو مخصوص ورد على
[illegible] كلست ومنه اي ومن الجامد عسى وسياتي [illegible] في باب العوامل وتعليمه [illegible]
الفعلية كعسيت وعسيتما وعسيتم ونظايرها وانما [illegible] لمشابهته لعل لانشاء كل منهما معنى الرجاء
والطمع ومنه اي من الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد مما
ليس مجيئ افعل والفعال خلافا للكوفيين فيما هو [illegible] الالوان وهو السواد والبياض المراد
بالاول [illegible] لانشاء التعجب [illegible] الثلاثي المجرد اذ [illegible] لا يكون ثلاثيا مجردا الا تخلوا
[illegible] ان يكون رباعيا مجردا او [illegible] زيدا فيهما اما الرباعي المجرد [illegible]
[illegible] يمكن منه الا بحذف بعض حروفه الاصول وهو ممتنع [illegible] انه اما ان يحذف الزوائد
او لا يحذف فان لم يحذف لم يمكن [illegible] وان حذف احتمل المعنى [illegible] من استخرج
[illegible] احرجه لشبهه بالتعجب من حرج وقوله مما ليس مجيئ افعل وافعال [illegible]
نحو [illegible] هذا مما ليس بلون ولا عيب والمصنف عدل عنه الى [illegible] العبارة اي الا منهما
[illegible] من الثلاثي المجرد الذي ليس معه فعل [illegible] ان يجوز [illegible] افعل وافعال [illegible] عنه الالوان
والعيوب [illegible] افعل وافعال بالتشديد [illegible] افعال الالوان والعيوب قال صاحب المفتاح

انما جمع الواو في عور لصحتها في اجتلو وهو اعور ثم حذف الزوايد فبقي عور يدل على ان ذكر اصله مجي
اصوله على هذا اي اسوق نسوقه واحمر حمر ولا نقال في الالوان غالبا ولاتك قياسه في العيوب نحو
اعورته واعمى في عوره وعمي وان لم يسمع هذا كلامه ومن الامثلة احمر واحمار واسفق واسعانق
والبلق وابلاق واصفر واصفار وانمر وانمار من الانمر وهو الابيض واسوق واسواق وادهم
وادهام والكمت والكمات وكذلك العيوب كاعوره واعور واحمر والحمر ونظايرها وانما عدل المصنف عن
عيان القدماء لانهم قالوا في تعليله انما لم يبنيا من الالوان والعيوب لانهما لا يقبلان الزيادة
والنقصان مع انا نعلم اعضاء الشخص الناسه كاليد والرجل مكانا لا سببا من الاعضاء لكونها اجزاء
مستقرة ثابتة لم يبن مما اشبهها حكما قالوا ولم يرتض المصنف هذا التعليل لان الالوان قابلة للزيادة
والنقصان فان السواد والبياض وغيرهما من الالوان قابلة للشدة والضعف والاكثر قالوا اشد ما فيه
من ذكر ويدل على قوله للشدة والضعف صح يستعمل فيه التفضيل وان كان لا ينقل الله ... اشد
وابلغ ونظايرها واختار هذه العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان يكون على صيغة افعل وافعال
بالتشديد فيهما كما ذكرنا اصليهما وهذه الصيغة ليس بثلاثي مجرد فلا يمكن بنا التعجب من نحو
احمر واحمار الا بعد حذف بعض الاصول وهو ممتنع فان قلت يعلل هذا يكفي قوله لا ينسأن الا من
الثلاثي المجرد بان نحو افعل وافعال ليس من الثلاثي المجرد وكان مستغنيا عن قوله مما ليس
على افعل وافعال قلت انما كان يستغنى عنه لو قال مما ليس على صيغة افعل وافعال ولم يذكر كذلك بل قال
مما ليس بمعنى افعل وافعال فهو يكون ثلاثيا مجردا وهو بمعنى افعل وافعال لا على صيغتهما وغرضه
ان غالب صيغة الالوان والعيوب مما افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد واكتفى بالاول لكان
حكمها ان يصاغ من نحو عوره وعمي وعور لانها ثلاثية مجردة فذكر انه انما يصاغ من الثلاثي
المجرد اذا لم يكن بمعنى افعل وافعال فان عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى افعل وافعال فلو لم يذكر
هذا القيد لكان ينبغي ان يصح بناء التعجب من نحو عوره واجاز الكوفيون التعجب من السواد
والبياض لانهما اصول الالوان واستشهدوا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال
طباخ وانشدوا ايضا جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر
المتنبي لانت اسود في عيني من الظلم وقالوا انما جاء منهما افعل التفضيل جازما وبنا صيغة
التعجب ايضا لانهما متساويان واما البيتان فهما دارو ضعيفة لانهما من ضرورة الشعر لانا نسمع
الكلام فيكون نادرا وتوهم انهما اصل الالوان والعيوب ممنوع وبعد تسليم ... لا ينتج على ما ذكر
فانه فيهما وان كانا من اصول الالوان وتوصل فيهما ورادة نحو اشد وابلغ نحو ما اشد سواده
ابلغ سواده بمعنى انه قد لا يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه ثلاثيا او رباعيا فان معنى الثا...
لا يتكرر فيهما فان لم يكن بما صيغة لم يمكن التعجب من التعجب في حق الامر فان التعبير عن الحن...
لا يستقيم ان يكون بما هو من الصيغة بل هو يتوصل بفعل يصح منه بناء الصيغة
من نحو الشدة والقوة والكثرة والزيادة فيقال ما اشد دحرجته واستخراجه وعماه او ما اقوى
ما ازيد او ما ابلغ ونظايرها وقوله ما اعطاه وما اولاه هذا جواب عن سوال مقدر و...
ما اعطاه لم يبن له فعل ثلاثي مجرد بل فعله اعطى يعطي وكذا ما اولاه فعله اولى يولي فكيف
بنا من غير الثلاثي المجرد فاجاب عنه بالشذوذ ومما ان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناه من

الثلاثي المجرد واذا لم يمكن يكشف عنه على الشذوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثي اما ان يحذف
منه الزوايد اولا يحذف فلما يحذف واذا حذف امكن بنا الصيغة عليه الا انه يلتبس لا يوجد عن الا سماع
فلم يقع الا لقياس على الشذوذ ويكون من الفاعل دون المفعول الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما
امقته اي الاصل ان يبنى على الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول لالتبس في نحو ما اضربه في ان
المراد ما اشد ضربه ويتهم او ضاربيته فيبنى من الفاعل لانه الاصل والاقوى في الافعال
ومع هذا وقد جاء على الشذوذ نحو ما اشهاه وما امقته من شهي بالكسر اي اشتهيته
وبمعنى المفعول ومعنى ما افعله شي جعله فاعله تقديرا والفعل مسند الى ضمير ما ثم شرع في اعراب
الصيغتين فقال ما افعله اصله شي افعله يعني ان ما نكرة بمعنى شي وافعل فيه ضمير هو فاعله راجع
الى شي وهو في قوله والفعل مسندا الى ضمير ما وقيل انما موصولة وافعله صلته مبتدأ والخبر
محذوف اي الذي افعله حاصل وقيل انها استفهام اي اي شي احسن زيدا اي جعله حسنا ووضع الوضع
باعتبار الاصل يعني ان اصلها في الاعراب هذا الا ان هذا المعنى مراد فيهما لان معناه انشاء التعجب
وما قدرنا في الاصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء وقال تقديرا اي نقلا
هذا الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد وهو ان الشي اذا نقل
من حال الى حال كان اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه ومعنى افعل به صار
ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا واصله
منه ان يكون المعنى صفة بالفعل على زيادة الباء او وصف ذا كذا على التعجب ثم شرع في معنى افعل
به واعرابه باعتبار الاصل فقال معنى افعل به صار ذا كذا وهذا المجرور مرفوع من حيث
المعنى على انه فاعل نحو كفى بالله شهيدا فلا ضمير في الفعل ... لان تقديره احسن زيد اي صار احسن
زيد لكن اللفظ على الامر والمعنى على الخبر وهذا الاصل ايضا تقديري لان معناه احسن
زيد بمعنى صار ذا حسن كما في قولهم فلانا اي اتت فلان وكما جاء في عكسه رحمه الله فان
اللفظ خبر والمعنى الدعاء اي اللهم ارحمه وانما قال هذا الاصل لتحقيق اعرابها كما ذكرنا
ثم ما ذكر المصنف ان الاحسن الاليق ان يبقى الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن
الشي اي جعله حسنا ووصفه بالحسن بمعنى احسن اجعله حسنا اي صفه بالحسن فالباء زائدة
لان احسن الشي يتعدى بنفسه وكان حقه احسنه لا احسن به ويجوز ان يكون ماخوذا من
احسن الشي اذا صار ذا حسن بمعنى احسن اي صير ذا احسن فجي بالباء للتعدية اي صيره
ذا حسن فعلى الوجهين صيغة الامر باقية على حاله ولم ينقل الى انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه
اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى افعل صار ذا كذا احداث فيه الى مخالفات احدها اخراج
الامر عن وضعه الى الخبر والثاني ادخال الباء على الفاعل والثالث تجويز صيغة امر المخاطب عن
استتار الضمير فيه والرابع انهم نقلوا في هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر حكموا
بان الصيغة المنقول اليه غير مراد ايضا فنقل من الخبر ايضا الى الانشاء وهذا تطويل
مسافة واما هذا الوجه الذي اختاره المصنف فسالم عن المخالفات الاربع لبقا صيغة
الامر على حاله وعدم ادخال الباء على الفاعل وابقاء الضمير المستتر في فعل الامر وقصر المسافة
بان جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك كان احسن

الصحيح

والموصول مع صلته مبتدأ

والتي تم جرى مجرى المثل فلم تغير عن لفظ الوحدة والسلام متصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير
وفصل هذا جواب عن توهم سؤال وهو ان لقائل ان يقول غاية ما قررتم ان هذين القسمين تقليد
اي معنى الانشاء وهذا لا يقتضي ان لا يعد بحسب الضمائر نحو نعمت نعما نعيم مع انه للانشاء
ونظائره فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال ان لا تغير بل تحكى على وجه
الاجمال فلهذا اي لكونه جاريا مجرى المثل لم يعدل الجملة التعجبية عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها
بتقديم ولا تأخير ولا فصل اي لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا ما بزيد احسن ثم
استثنى ما جاء من الفصل بالظرف في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا فيفصل بين ما احسن وان
يفعل بالظرف لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها كما اجيز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالظروف دون غيرها ونظائره من الاتساعات وقال وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن
بالرجل ان يفعل كذا وجارها كان احسن زيدا للدلالة على المضي هذا اشبه الايراد وهو ان كان وقع
فصلا بين ما واحسن وهو ليس بظرف فاجاب بانه جوز للدلالة على المضي مكان التقدير ما احسن زيدا
في الزمان الماضي فهو على التحقيق عين الظرف لانه كان بمنزلة قولك في الزمان الماضي فقوله يرجع الى معنى
الظرف تقديرا وانما احسن ما كان احسن زيدا ولم يحسن ما اصبح ابردها وما امسى ادفأها لان فعل
التعجب لم يكن في الاصل يدل على زمان بعينه كما يدل الصباح او المساء عليه فلم يفسر اصبح حقيقة
للدلالة على الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان معنى المضي الذي يدل عليه اصل فعل التعجب واما
علامة الحرف فالتعري عن علامتهما اي عن علامات الفعل والاسم لما كان امتياز الحرف عن الفعل
والاسم بقيد عدمي وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار قيد
عدمي وهو التعري عن علامات الفعل والاسم ثم انه اي ان الشان قد يحصل بينهما التأليف
اما على وجه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما جرى مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما وجملة
لما ذكر مفردات الكلم قال قد يتالف من الكلم التأليف اما اسنادي او غير اسنادي اما
الاسنادي فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليه ويسمى هذا المؤلف
كلاما وجملة وقوله او ما جرى مجراهما … انه قد يتالف الكلام من كلمتين فقط كزيد قائم
وقد يتالف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قائم فان المركب من اكثر
من كلمتين لكن الجملة راجعة الى المفرد اي زيد محكوم عليه بان الجملة في حكم المفرد اذ
الاسناد انما هو بين كلمتين في التقدير واما ما يتعلق بالمحكوم به خارج عن الاسناد بل هو من
متعلقات المسند فالاسناد ليس الا بين المفردين في الحقيقة ويحتمل ان يراد ان التركيب قد
يكون بين كلمتين ملفوظتين وقد يكون بين ملفوظ ومقدر نحو قم واقوم ونقوم فان الملفوظ
ليس الا احدى الكلمتين واما الكلمة الاخرى فمقدرة … بالجاري مجرى الكلمتين فلا يكون
ملفوظا بهما كقم ونقوم لكن كان الاولى … ان يقيد الكلمتين بالمفردتين حتى يكون غير الجملة
قسما له والظاهر ان لفظ الكلمتين اعم من المفردتين وغيرهما فيكون المطلق قسما له
لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة وكان الاولى ان يقيد الافادة بما يحسن السكوت
عليه لتخرج التركيب التقييدي كغلام زيد وزيد الضارب على الصفة لا على الخبر ولعله انما اطلق
لانه يتجه هذا التقسيم في الانقسام الا بعد الجملة على ما سياتي ولذا يقيد ما يحسن السكوت عليه …

الثاني

فان جميع الانشاءات … بحسب الضمائر

والتركيب

الثاني على وجه الاسناد المكون للجملة وهي اربعة فعلية نحو ضرب زيد واسمية نحو زيد قائم او زيد ابوه
قائم وشرطية نحو ان يكرمني اكرمك وان كان زيد يكتب فهو يحرك يده ومتى لم يحرك يده لم
يكتب وظرفية نحو في الدار او عند … زيد … حصل فيهما ثم شرع في تقسيم الجملة الى الاربع
المذكورة ووجه حصر الجملة في الاربع ان الجملة اما ان يكون في اولها ظرف او ما يقوم مقامه او لا والاول
هي الظرفية والثانية اما ان يكون في اولها اداة شرط او لا والاولى هي الشرطية والثانية
اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه او لا والاولى هي الفعلية كقام زيد
وهيهات الامر واقائم الزيدان على مذهب الاخفش والثانية الاسمية نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم
وزيد قام … وانما قدم الفعلية في الكتاب على الاسمية لان الاصل
في الاسناد الفعل والاصل في المسند اليه الفاعل وانما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة
ان يكتفى فيها بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها بذلك بل
تحتاج الى جملتين وقد يكون الجزءان اسمية وفعلية فتقدم معرفة الاسمية والفعلية عليها مثل
الواحد يقدم على الجزء على الكل وانما قدم الشرطية على الظرفية لان الشرطية تحقق صورة الجملة
فيها لفظا واما الظرفية فيحتاج الى تقدير والظرف مما يكون … المقدر عند بعضهم نحو
الجملة في الشرطية … فقدمت على الظرفية هذا وجه ترتيب الجمل على ما ذكره في الكتاب وذكر
في الاسمية مثالين احدهما ان يكون الخبر مفردا والاخر ان يكون جملة وذكر في الشرطية ايضا
مثالين تنبيها على ان الشرطية قد تركب من حمليتين نحو ان يكرمني اكرمك وقد تركب من
شرطيتين كقوله ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وهي شرطية ومن المقدم والتالي جملة اخرى
شرطية ومن قوله متى لم يحرك يده لم يكتب وانما لم يذكر المركب من الحملية مقدما والمنفصلة تاليا
وبالعكس لانه لما ذكر الحمليتين والمنفصلتين كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر في الظرفية
ايضا مثالين احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه نحو في الدار زيد والاخر ان يكون
مقدرا فيه نحو … زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية زيد في الدار
لانه متردد بين كون الخبر مفردا وجملة للاحتمال في تقدير متعلق الظرف واما الظرف
في المثالين المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدرا بجملة لانه وقع صلة للموصول وقوله
او عند … زيد … فان … الظرف الصلة جملة وبعض … بجملة
وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او زيد العارف على الوصف وما
اشبه ذلك اي من المركبات التقييدية ولا يسمى كلاما ولا جملة هذا ظاهر لكن في لفظه
… اذ كان … ان يقال … ان لا يكون على وجه الاسناد ليكون … ما
الاولى وهو قد ذكره بلفظ وقد يكون دون اما … قد ذكر المصنف … او …
الكتاب في بحث الحروف العاطفة … اما على … اذا كان في الكلام عوض من يكونها
واستدرك بقوله فاما ان يكون … والله …
… وقد يكون عوضا عن المكرر … وان لم يكن عوض عن
المكرر منفصلا … واعلم ان النحوي … الاسم
الكلم بعد التركيب على انحاء بحسب المواضع … اصله في او اخر كلم
دون كلم

[illegible]

لا اختلاف اشياء مجموعة تعليله البحث عن صور الاختلاف وهو الاعراب وما به الاختلاف
وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العامل وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي نحو ان الكلم
اذا ركبت يعرض لها صفات ثلاثة من الاختلاف فان الحالة بالحركات والحروف وهذه
الصفات لازمة بعد التركيب لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او تقديرا فحاصله اي
حاصل المعاني يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء مجموعة وهي المعاني
المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد بالاشياء المجموعة
العوامل كما قال في المفصل ويختلف آخره باختلاف العوامل والباء في قد يجيء من الكلام لان اصلها
للسببية والآخر للعلية وهما متقاربان وايضا الاشياء المجموعة اظهر في العوامل لكن المعاني المختلف
المقترن فيها كل تقدير يلزم عليه التنبيه اما على العلة الغائية ان جعلنا الاشياء على العوامل
او على الفاعلية ان جعلنا الاشياء على المعاني المقتضية فان قلت الفاء في تعليله يقتضي
ان يكون هذا ناشيا عن الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت لو ذكر
الاختلاف وصح لكان كافيا في طلب البحث من علل الاربع فكيف وقد ذكر بعض
العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول صفات اشارة الى الصورية والكلم اشارة الى المادية
وقوله على تعاور المعاني على تعاور الكلم وهما انما بحسب المواضع اشارة الى ايجل الاربع من الفاعلية
والاسمية والظرفية والشرطية ثم ما كان من موصوف من المركبات على اربع من الفاعلية
والمادية والصورية والغائية يبين ان الاختلاف ايضا له علل اربع اما الصورية فهي الاعراب
واما المادية فهي المعرب اذ يقع فيه الاختلاف واما الفاعلية فهي الشيء العامل
بالآلة واما الغائية فالمعاني المقتضية وهو تحقيق حسن واما اسوق الكل الاربعة نحو القول
حسنتم في اربعة اقسام وجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتبار النحوي واهتمامه
لرعاية الصفات وهي الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب تقديمها مما به العامل على
غيره ثم لما كانت الصفات لا تقوم بنفسها بل يحتاج الى محل ومحل تقوم بها جعل العلة المادية
وهو المعرب تاليا للقسم الاول ليقوم بها ثم واما في تمام الفاعلية وهي العامل على الغائية وهي
المقتضي وان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية لكونها في الوجود متاخرة مراعاة
لتلك الوجوه وفيه تقديم الفاعلية واما ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة
لوقوف لفظ الكتاب وبيان ما يبنى عليه القسم الاول في الاعراب وهو ما في الاسم الرفع
والنصب والجر ويكون لفظا او تقديرا بحركة او بحروف الا المعرب فيكون اعرابه لفظا
في الرفع والنصب والجر بحركة كزيد وقد يكون تقديرا في جميع احواله الثلاث بحركة كعصا
وقد يكون لفظيا بحروف في جميع احواله كالاسماء الستة وقد يكون تقديريا في الثلاث
بحروف كما في نحو القوم وقد يكون لفظا وتقديرا بحركة كقاض فان نصبه لفظي ورفعه
وجره تقديريان او لفظا وتقديرا بحروف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديري ونصبه
وجره بالياء لفظي فالحاصل ان الاعراب قد يكون لفظيا في جميع الاحوال اما بالحروف
وقد يكون تقديريا في جميع الاحوال اما بالحركة او بالحروف وقد يكون لفظيا في بعض الاحوال
وتقديريا في بعضها اما بالحركة او بالحروف فهي ستة اقسام وقوله لفظا او تقديرا اشتمال
الايح لان التقدير بحركة او بحرف وقوله او لفظا

الآخرين

بلغ

الصورية

على الغائية

الآخرين بقوله بعين ايضا بحركة او بحرف فاعرابه لفظا بحركة فيما آخره صحيح او جار مجراه
هذا شروع في الاقسام الستة المذكورة فالاول ما اعرب لفظا في جميع احواله وهو ما آخره صحيح
كرجل او جار مجراه يعني ما يكون آخره واوا او ياء ساكنا ما قبلها كدلو وظبي فهو ملحق بالصحيح
فيكون اعرابه لفظيا بحركة ثم ان كان منصرفا غير ملحق به الف وياء الجمع فبالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة
او الكسرة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات اجراء للفرع على وتيرة الاصل هذا القسم لهذا القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بحركة
اي هذا القسم اما ان يتم حركاته الثلاث لفظا او لا يتم بل يحمل نصبه على جره او جره على نصبه
فالتام ما اشتمل على قيدين كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وياء الجمع فهذا يتم حركاته الثلاث
فان زيدا منصرفا لم يلحق به الف وياء فله الحركات الثلاث كما ذكرنا فقوله والا اي وان لم يكن
منصرفا غير ملحق به الف وياء الجمع وانتفاء هذا المركب اما ان يكون بانتفاء الانصراف وهو غير
المنصرف واما بانتفاء عدم الملحق به اي يكون ملحقا كمسلمات فذكر القسمين وقد بانتفاء المجموع بان
يكون غير منصرف في الاصل الحق به الف وياء كاذرعات وحكمه حكم مسلمات فلذا لم يذكر مثال هذا
فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على الفتحة والملحق به كمسلمات اعرب بالضمة
رفعا والكسرة جرا وحمل النصب به على الجر كما سيأتي وقوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل علة
لكون اعراب جمع المؤنث غير تام ويحتمل ان يكون ايضا لكون اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما
الاول فلان جمع المؤنث السالم فرع الجمع المذكر السالم على ما سيأتي والجمع المذكر ليس الا وجهان
من الاعراب فاجري الفرع وهو جمع المؤنث في كونه معربا بوجهين على وتيرة الاصل اي كان الاصل
معربا بالحروف واما الثاني وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف فالوجه من التقرير ان غير المنصرف
فرع الفعل لمشابهته له على ما سيذكر والفعل وهو الاصل المشبه به لم يكن فيه الكسر فاجرى
الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل بقطع الكسر عنه ويحتمل بتقرير من وجه آخر
وهو ان يقال غير المنصرف فرع اذ الاصل في الاسم الانصراف وبعض الاسماء المنصرفة لم يتم
له العلامات الثلاث كجمع المذكر السالم والمؤنث السالم واعني فلم يجر غير المنصرف
بالحركات الثلاث اجراء للفرع على وتيرة الاصل في كونه غير تام العلامات واما حمل النصب
على الجر في جمع المؤنث ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو الجمع المذكر السالم اذ فيه حمل فيه
النصب على الجر ولان بين النصب والجر مواخاة ليس بينهما وبين الرفع لانهما فضلتان
في الكلام لان لفظهما يتشاركان كثيرا كما في الضمير نحو رأيتك ومررت بك واما غير المنصرف
فحمل فيه ايضا الجر على النصب للمواخاة المذكورة وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه
تقديرا بحركة فيما آخره الف مقصورة نحو عصا او اضيف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا
اعرابه بحركة نحو غلامي على رأي والاصح انه مبني وبعض الاول فهو جمع مسلماتي ومسلمي كالاول
هذا القسم آخر المعرب بحركة لكنه تقديري وهو ما آخره الف مقصورة سواء كانت الالف
جمال او منقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء كان
مفردا كغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف الى ياء المتكلم فعال

مسلماتي فان اعرابه ايضا بالحركة تقديرا واحترز عن جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو
مسلمي فان اعرابه حركة ورابما كان المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء وشبه او اكتساب البناء
من المضاف اليه وهو مبني والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو معرب تقديرا كذلك
ونحو بملي المشابهة وعدم الاعراب لا يوجب البناء واما الثاني فلان الاضافة الى المضمر لو كانت
توجب البناء لبني المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم ولبني الجمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم ومما
يجري بدليل مسلماتي فانه معرب بالالف حال الرفع وبدليل جاءني نصفا وجزا وقولهم مسلمي
منع ان يعلمه لا يتم فيه بالفتح والكسر ليشمل نصب المثنى وجر ونصب جمع المذكر وجر
رفع الجمع فلم يندرج لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو تقديرا فلا يمكن فيه الا الادغام
ولفظ المصنف يشعر بترجيح البناء في المضاف الى ياء المتكلم ووجه غير ظاهر سوى ما ذكرنا
والتفتازاني لعل مراده انه اشهر لا انه ارجح والاكثر فان الاعرف انه مبني ولم ينقل والاظهر ويشعر
تشعر لفظه في التعليق والاكثرون على انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب كتاب المغني
وعلي وذهب قوم الى انه مبني لكونه مذهبا للاكثرين محل نظر ومنه اي مما اعرب تقديرا
ما فيه اعراب محكي جملة مفعولا كان او مفردا نحو تابط شرا وقوله اهل الحجاز من زيدا استفهاما
من تقول رايت زيدا ونحو خمسة عشر علما تحكي ان يحكي منه تضمن يعقبه على الفتح لعي ان ظل اسم
معربا في الاجل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاجل جملة والفعل الى العلم كتابط
شرا او كان مفردا كمن زيد اما تابط شرا فكان في الاجل جملة دالة على نسبة التأبط الى الاخذ
بالابط الى شخص وشرا مفعول بتابط وصف الجملة باعتبار لجمليته لا اعراب بها اذا نقلت وجعلت
علما لواحد من جزئه بمنزلة الزاي من زيد وهو اسم علم كبعلبك فكان حقه ان يعرب كما يعرب
بعلبك بالرفع وغلق وبغال جاء تابط شرا لكن لما كان اعرابه محكيا حكي لفظ الجملة الدالة على
القصة في الاجل وكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يمكن اعرابه لفظا لتعذر اعراب لفظين
على كلمة واحدة فاعرب تقديرا لتعذر الاعراب لفظا لكن زيدا في من زيدا فان نصبه لحكاية النصب
مفعول رايت فلم يمكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وسياتي مباحث من زيدا على الحكاية مفعولا
ان شاء الله تعالى فان قلت ما الفرق بين اين وكم ومنذ ونحوها من الاسماء المبنية وبين
هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محليا واعراب هذه تقديريا قلنا الفرق ان المبنيات لا يكون
فيها الاعراب فيها لقيام علة البناء لها بخلاف الحكايات نحو تابط شرا فانه لما نقل الى العلمية
انتفى علة البناء فيه وكان اعرابه لازما وتعذر لفظا فيجب ان يقدر عليه الاعراب بكونه
نحو من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه اما لفظي او تقديري وتعذر اللفظي فتعين
التقديري للذكر قال المصنف ما فيه اعراب محكي الا انه كان الاسم معربا في الاجل بخلاف المبني
فان اعرابه محلي لامتناع كون الاعراب فيه لفظا وتقديرا مع قيام موجب البناء واحترز
عن خمسة عشر اذا جعل علما فعيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا ويقال جاء خمسة عشر
ورايت خمسة عشر لان علة البناء كان تضمنه لحرف العطف وانتفت حين العلم
اذ الكلمتان امتزجتا فصارا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديرا
اعرابه فلا تنتفي موجب البناء لما ذكرنا وانما التقديري فلانه قبل التسمية كان مبنيا

ينبغي ان يحكي البناء ايضا كما يحكي الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فكان
اعرابه تقديرا فكان اعرابه تقديرا فان قلت فلم يعتبر الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز
في خمسة عشر علما بترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت كان الواجب في القياس ان يعرب لفظا
لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه لا يترك شيء الى
اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فحمل ان يجوز العدول
عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر يفوت به الحكاية واعرابه
لفظا وتقديرا بالحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان ورايت
القاضي بالفتح وفي جاء والاسكان ايضا هذا هو قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما
اعرب بالحركة لفظا في بعض احواله وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها
واما حالة الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء واعرب لفظا في النصب نحو رايت
القاضي لخفة الفتحة فان قلت لو كانت الفتحة غير مستثقلة على الياء لما قلبت الياء في رمى القاضي
لخفة الفتحة كما ذكرت قلت ليس علة القلب في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالي
المثلين وهو كون الياء مفتوحة مع فتحة ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور
وتوالي المثلين لوجد تعلا واستثقل توالي المثلين في ماضي فلذلك لم يتلفظ بالفتحة في رمى وانما
مثل بالمنقوص المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي والتقديري
نحو جاءني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا لان العوض ذكر سكون الياء في الرفع والجر
في المعرف باللام والمضاف ايضا سقت الياء في الحالتين ساكنة لفظا ولما في النكرة فسقط
الياء لفظا فيكون السكون مقدرا على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح بالياء لفظا مكان الفعل
المعرف اظهر وقوله وغوجاء والاسكان يعني في جاء الاسكان ايضا في حال النصب حتى قبل
من احسن الضرورات نحو كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقوله
ولوان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله فلا بني عمنا جيلا
لا تنشروا بيننا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس باريها وبطابرها وربما كان
الاسكان كميرا في الكلام قال المصنف فرجا ولم يقل وقد نحى ليكه توهم التعليل واعرب لفظا
نحو ما في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم رمى ابوك واخوك وحموها وهنوه وفوه ودومال
بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو
ما اعرب لفظا في جميع احواله بالحرف وهو اقسام احدها الاسماء الستة بشرط كونها مضافة
الى غير ياء المتكلم احترز عن اضافته عما اذا كانت مفردة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركات
لفظا وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيفت الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فان اعرابه
بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكر في غلامي واراد بالاسماء الستة غير المصغرة والتي
لا مثله المذكورة في الكتاب اذ مثل بالمكبر واما قال حموها لان الاحماء اقارب زوج
المراة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه قريب زوجها واما قال في الاكثر اي اعرابه
بالحروف على الوجه المذكور هو مذهب الاكثر وفيه اختلاف كثير من النحاة ومنه لغتان اوليان
حموها اعرابها بالحركات قياسا على حالة الافراد قال الشاعر سوى ابك الادنى فان محمدا

على كل شئ يا ابن عم محمد اذا لم تقل سوى ابيك بل اعرابه بالحركة واللغة الثانية جعلها مقصورة
المقصورة في على الاسماء قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم تقل
وابا ابيها وروى بعضهم في المثل مكره اخاك لا بطل على هذه اللغة ولما اعرب بالحروف جيء
اي اصل الاعراب بالحركات ليكون توطئة للتثنية والجمع ليكون في الاصل حصول شئ يجرى على منهاجه
الفروع ولانها استبعت التثنية والجمع في التكثير لتوقف معانيهما على الاضافة فاعربت بالحروف قياسا
عليهما هكذا ذكر والاقوى التمسك بالوقوع في امثال ذلك وفي النقد ويلحق على اثنان وكلا مضافا
الى مضمر فاعرابهما بالالف رفعا والياء نصبا وجرا قوله في النقد معطوف على قوله في الاسماء الستة اي
هذا النوع ايضا معرب بالحروف لفظا لكن لم يتم كما الحروف بل حمل النصب على الجر كما في
الجمع المصحح قوله ويلحق على اعلم ان اخيرا له بالاكثر لم لفظه اسمان ليس معنى اذ ليس له مفرد يلحق باجناس
الف ونون لكن لما كان معناه معنى المثنى ولفظه يشابه لفظ المثنى الحق به في الاعراب وكذلك كلا ملحق
بالمثنى لكون لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يؤكد به الا مثنى وقيدهما بقوله اي مضمر اذ لو كان
مضافا الى مظهر لكان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلاث تقول جاءني كلا غلاميك ورأيت كلا غلاميك
ومررت بكلا غلاميك وفي الجمع المصحح ويلحق به اولو وعشرون واخواته فاعرابها بالواو رفعا وبالياء نصبا
وجرا واعلم قال ويلحق به اولو لان لفظها ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون مع اخواته الى تسعين
كذلك اي ليس جمعا بل هو ملحق بالجمع المصحح واعلم اعرب المثنى والجمع المصحح بالحروف لان كان اعراب الاحاد
بالحركات والمثنى والمجموع فرعا على الاحاد فناسب ان يكون الفرع للفرع واما تعيين كل واحد
بحروف معلم مذكور في الكتب مشهور وعرضنا من كتب هذه الحواشي حل لفظ الكتاب فلا كراه
نطول في البسط في التعليلات وحمل النصب على الجر فيهما لما ذكرنا من النصب والجر واعرابه
تقديرا بالحروف في الجمع المذكور اي الجمع المصحح مضافا الى ياء المتكلم نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي
القوم هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو اعرب تقديرا بالحروف في احواله الثلاث فان الجمع في
الحال المذكور اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء سقطتا من اللفظ لملاقاة
الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم بالحرف الذي به الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب
تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار للخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء قوله
مثلا فقال ساكنا يعني ليشمل اي ساكن كان نحو من لام التعريف والاسم الذي اوله همزة وصل
نحو جاءني صالحوا ابنك ورأيت صالحي ابنك ملوما مثلا فاني ساكنان كقولك صالحوا الملك وصالحي الملك
كان الواو والياء ملفوظا بهما فهو كان معربا بالحروف فلا يكون اعرابه تقديرا وكذا الاسماء الستة يعني
ان الاسماء الستة اذا لاقاه ساكن بعدها فهي ايضا معربة بالحروف تقديرا نحو هذا ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم وكذا ما حكي من العلم فيمن يحكي منهم قول من يقول دعني من
تمريان كان قائله قال هاتان تمريان وقال آخر دعني من تمريان محكيا على لفظه فان
اعرابه بالحروف تقديرا واما ظهور الالف لفظا حكاية كما يلفظ به القائل الاول اي دعني مما
يلفظ به وهو قولك تمريان وقوله منها اي مما يحكى من العلم وانما قال فيمن يجوز لانهم ذكروا
في الاستفهام عن العلم يلفظ من ان في لغة بعض الفصحاء حذف الكلام بعدها ويحكى
العلامة عن كما اذا قال جاء رجل تقول منو واذا قال رأيت رجلا قال منا وعلى ما سيأتي والله

مضافا الى ح

من المواضع
الاعراب تقديرا بالحروف

ومررت بصالحي القوم ح

[illegible]

الصحيحه

الصحيحه اعلال الكلمة بان يقال من رجل قياسا على حكايته الاعلام في من زيد وعلى هذه اللغة
قول بعضهم اطلق قد شتانا امسيت يقول شتا وقول آخر على نحو تمريان قال دعني من تمريان
ونعام بحتي بسبب شاني بالمدان تمثيل القوم واعرابه لفظا وتقديرا بالحروف في القسم اذا اضيف ولا
فاها ساكن بعدها نحو جدان ثوبا الكل ويطرق الى ثوبي الكل ورأيت ثوبي الكل ان تكلمت الياء فيهما
وفي الجمع مضافا الى ياء المتكلم نحو هو اي مسلمي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة
عن الواو بحالها اي بخلاف الياء في النصب والجر هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو ما
اعرب بالحروف لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعض كما مثل به فان قولك ثوبا الكل في الرفع اعرابه
بالالف والالف ساقطة بالسكون بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر فان اعرابهما
بالياء والياء باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها فاعرابه بالياء لفظي وهو ظاهر وقوله في الجمع
مضافا الى ياء المتكلم اللام في الجمع للعهد اي الجمع المصحح المذكور نحو مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم يحذف الواو ياء وكسرها قبل الياء فظاهر ان حال الرفع لا واو فيه لفظا فلا تكون
اعرابها في حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغمة في ياء المتكلم والادغام لا يخرجه
الياء عن حقيقته وسكونه فاليا الباقية التي بها الاعراب باقية لفظا واما وجوه الى وجوه الاعراب
في الفعل المضارع بالرفع والنصب والجزم واعلم اعرب المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات
فان يضرب موازن لضارب والاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه موقعه فلذلك المشابهات
اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء في الرفع والنصب دون الجر بل ابدل عنه بالجزم
لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مجال لهما في الفعل كما مر والجزم يناسب الجر
لان الجر اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة عن عدم الحركة او الحرف والقلة تناسب العدم
وانما اعرب ايضا بوجوه ثلاثة لكونه تام المشابهة بالاسماء فاستحق الانواع الثلاثة مثلها فالرفع
يكون بالضمة لفظا فيما كان آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع في بيان
موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة وبالحرف اما بالحركة فبالضم وهو اما لفظي او تقديري
اما اللفظي فانما يكون فيما كان آخره صحيحا اي ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع
بارز وهذا المجموع انما يصدق بان لا يلحق به كيضرب زيد او لحق به ضمير غير مرفوع كيضربه
او بان لحق به ضمير مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما اعرب بالضم لان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات ومن جملة المضارع ان لا يكون ملحقا به شيء فناسب ان يكون على الاصل
او تقديرا عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان آخره حرف علة كذلك اي غير
ملحق به الضمير الموصوف نحو يغزو ويرمي ويخشى واحترز به عما اذا لحق كما سيأتي مثل
هذه الامثلة للمعتل لان المعتل انما يكون آخره واوا او ياء او الفا وانما كان اعرابه تقديرا
لان حروف العلة لا تقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعلال وبحرف عطف على قوله بالضم
اي الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واو الضمير او ياء الضمير نحو يفعلان وانتما تفعلان
وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ عن الاعراب بالحركة لفظا وتقديرا شرع في الاعراب
بالحروف ولا يكون الا لفظا لان الحرف الذي به الاعراب هو النون في الافعال ولا يكون تقديرا
وانما اعرب بالحرف اذا اتصل به الف الضمير او واو الضمير او ياء الضمير كما في الامثلة المذكورة

الاعراب لفظا وتقديرا بالحرف

فانه مجرد

الاعراب الفعل

بحسب الاستعمال لا بالوضع اذ لا شرط عدم الاعراب في الزمان

به الضمير الموصوف نحو يغزو ويرميان ويخشيان فان اعرابها لفظا لا تقديرا

بالحركة

لا اعرابها بالنون في حال الرفع وذلك لسقط في النصب والجزم كما سياتي واما النصب فقد يكون
بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو
يعني النصب قد يكون بالحركة لفظا وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظي فيما آخره غير الف
ولم يتصل به الضمير واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه وان كان بالفتحة لكنه تقديري
واحترز به عما اذا اتصل به الضمير نحو لن يغزوا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون
واللام في الضمير للعهد اي واو الضمير ويائه كيفعلون وتفعلين ويفعلان ومثّل بالصحيح وبالمعتل
بالياء وبالواو فان قوله ما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا
بالواو والياء وهذا الاعراب قياسي لانه بحركة لفظية وقد جاء الاسكان في المعتل نحو جمع ثلاث
محلا معني روى واوله فآليت لا ارثي لها من كلالة ولا من جفى حتى تلاقي محمدا يروى حتى تزور
محمدا ولا استدلال فيه ويروى حتى تلاقي محمدا بسكون الياء مع ان حقه الفتح وهو نظير ما ذكرنا
في الاسماء المسكنة في حال النصب كما في قوله ولو ان واش [illegible] كما سبق ولا ارثي من قولهم
رثى له اي رق له ورحمه اي لا ارحم الناقة من كلالة واعياء يصيبها يعني لا ارحم ضعفها واعياءها
بل احرمها واجهدها حتى تلاقي [illegible] محمدا عليه السلام والشعر للاعشى من قصيدة مشهورة اولها
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها
فرغ من النصب اللفظي بالحركة ثم شرع في النصب التقديري وكذلك فيما آخره الف نحو لن يخشاها
وانما مثل به مع الحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع صحة التمثيل به اتعالا به لظهور ثبوت
الالف بخلاف لن يخشى فانه قد يسقط بملاقاة ساكن وحينئذ لا يظهر الالف لفظا فلذلك مثل
به وبحذف في الافعال الخمسة نحو لن يفعلا واخواته قوله وبحذف عطف على قوله بالفتحة
اي النصب قد يكون بالفتحة اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا وقد يكون بحذف علامة الرفع
وهو في الافعال الخمسة المذكورة التي اتصلت بها الف الضمير او واوه او ياؤه كما ذكر نحو لن
يفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن يفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي لما كان اعراب الفعل
لمشابهة الاسم وكان الاسم بالحركات والحروف وكان الاصل في الاعراب الحركات جرى المضارع
على ذلك المنهاج فاعرب بالحركة في المفرد نحو يضرب كالمفرد من الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف
فيما لحق به الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع في الاسماء فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون
وكذا الياء وتفعلين ايضا بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها لهما في كل فعل من
حيث لحوق ضمير باخره فتفعلين كيفعلان ويفعلان فيشاركهما في الاعراب بالحروف واما
الجزم فقد يكون بالاسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب وبحذف في الافعال
الخمسة نحو لم يضربا واخواته وفيما اعتل آخره نحو لم يغزو ولم يرم ولم يخش ثم شرع في
الجزم وقال ان الجزم عبارة عن القطع المحذوف اما حركة او حرف اما الحركة ففي ما آخره
صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه بالاسكان وهو قطع الحركة عنه
واحترز بقوله المعتل فان جزمه بحذف الواو كلم يغزو وبحذف الياء كلم يرم او بحذف الالف
كلم يخش كما ذكرها واحترز بقوله ولم يتصل عما اذا اتصل به الضمير المذكور وهي الافعال
الخمسة فان جزمها بحذف الحروف الذي كان علامة الرفع وهو النون كلم يضربا واخواته وهو

والرابع

والرابع الا ما شذ من نحو قوله لم يهجو ولم تدع ونحو الم ياتيك والانباء تنمي ونحو ولا ترضاها
ولا تملق يعني قد شذ اثبات الواو والياء والالف في حال الجزم في الابيات الثلاثة فالاول
مثال لاثبات الواو هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع اي لم ترع بسبب
الاعتذار ولم تدع الهجو [illegible] قبل الاعتذار وآخر الثاني بما لاقت لبون بني زياد الشعر
لقيس بن زهير وما بعده ومحبسها على القرشي تشرى باذراع واسياف حداد ومحبسها عطف
على فاعل ياتيك وهو بما لاقت والباء زائدة او الفاعل اللبون اي خبر اللبون ويجوز ان يكون
فاعل ياتيك النبأ وبما لاقت موضعه نصب واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشي
عبد الله جدعان وتشرى اي تباع [illegible] ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس بعد ذلك
ابل الربيع فجاء بها الى مكة وباعها واشترى من ابن جدعان بها سلاحا وبنو زياد هو الربيع واخوه
وقوله والانباء تنمي جملة اعتراضية واول الثالث اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها
ولا تملق [illegible] حيث اثبت الالف في حال الجزم لان الفعل للنهي فكان حقه لا ترضها من
[illegible] وارضيته واسترضيته اي لا تطلب رضاها وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح
فالصريح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل كما ذكر وغير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة
على وجه مخصوص من الاعراب وذلك في المضمر لا غير هذا بحث غريب وهو تقسيم الاعراب
الى الصريح وغير الصريح اما الصريح فظاهر واما غير الصريح فذكر انه حيث يكون الكلم موضوعة
[illegible] للمرفوع او منصوب او مجرور وذلك لا يكون الا في المضمر فان قولك انت موضوع
للمرفوع واياك موضوع للمنصوب وبك موضوع للمجرور لكن هذا كلام غير محقق فان المبني
[illegible] وان اختلف الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
[illegible] ان يكون معربا وهو لحق البيان وان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور
[illegible] ايضا ذكر بلفظ قد يقال على التقليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه
[illegible] ايضا لان الوضع على وجه مخصوص مسلم اما كونه للاعراب فهو اول المسئلة ووضع الواضع
[illegible] على انه معرب بل المعلوم انه موضوع للمرفوع او للمنصوب او المجرور وهو ما وضع لمتكلم او
مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما جنس المضمر ما ذكر واحترز بقوله
وضع عما اذا اطلق مظهر نحو جاني زيد وازيد به متكلم او مخاطب او غائب فانه ليس بمضمر لان اللفظ
غير موضوع لها وان اطلق عليها وقيد الغائب بتقدم الذكر اذ شرط الغائب ذكره ثم قسم تقدم
الذكر الى انواع احدها التقدم اللفظي التحقيقي كزيد ضرب والثاني التقدم اللفظي التقديري كضرب
غلامه زيد فانه يرجع الى زيد وهو لفظ لم يتقدم تحقيقا بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقديم والثالث
التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا له فان الضمير في كان لا يرجع الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا
اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه هو المصدر المدلول عليه بلفظ
[illegible] من حيث المعنى كالمتقدم في الاوليين لان اللفظ المرجوع اليه مذكور لفظا في الكلام
لكن تقدمه تحقيقي او تقديري واما الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه
اصلا بل وجوده مستفاد في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشان على ما سياتي نحو ان
[illegible] من فوقه والثور نحو انعم بروحي هذا مثال التقدم اللفظي التحقيقي في الضمير

لا اعراب الغير الصريح

في جنبه يرجع الى الهيان وكذا في فوقه وفي يحمي وأنفه ويذوقه الى الثور ففيه استشهادات
خمس الخفق الهلال اي الخفان هلالكم من فوقه بان التحرز مما يخاف من حمة السماء غير ممكن وثانيها
من حيث لا مدفع له وقبله ولقد خشيت الموت فلاذوقه والاولى مقدمه الحسن لمعناه اي تولمت
نفسي على الموت قاله عمرو بن امامة جده ما فيه عرضه فيلزم مراده نصرته العلماء فلم يمنع الحذر من القدر
ونحو على اهلها تجني براقش هذا مثال للقسم الثاني وهو المتقدم التقديري فان هاء في اهلها يرجع
الى براقش وهو اسم كلبة وهو في التقدير متقدم لان على اهلها جار ومجرور وهو متاخر في التقدير
تجني براقش على اهلها فهو مقدم تقديرا او اصل المثل ان براقش سمعت وقع بحوافرها ورات
فنبحت فاستدلوا بنباحها على القبيلة فاستنبطوا فوقهم وغاروا بالحذرها فيلبس هذا ايضا مثال للمتقدم التقديري
ولاكن لم يعتبر لفظ ونحو بل عطفه على المثل قبله تنبيها على انهما مثالان لقسم واحد العنز بالكسر
الاهل واللام يجمع الى نحو جاذوا لما نووا وليس اسم امراة يضرب لمن اني على نفسه بتركها
فيلبس فاعل غار وهو متقدم تقديرا ونحو هو اقرب للتقوى هذا مثال للتقديم المعنوي كما سبق هنا
وقبله اعدلوا فهو يرجع الى العدل وهو غير مذكور في الاية بل هو مقدر في الفعل لدلالته على المصدر
وهو العدل ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقديم المعنوي اي لابوي الموروث ولفظ الموروث
لم يتقدم بل دل عليه سياق الكلام وانما اعاد لفظ نحو مع انهما مثالان لقسم واحد لما ذكرنا
من قبل لان ضلاف المثالين متفاد فان المرجوع اليه لم يتقدم لفظا ولا تقديرا بل دل عليه
لفظ مذكور وهو اعدلوا وفيه دل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله ولابويه تحت
هذا النوع ونحو قل هو الله احد مثال للقسم الرابع وهو التقديم الحكمي اذ هو ضمير الشان فيرجع
الى الحكم الذهني المتحقق قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظا ولا ما دل عليه بل هو
متقدم باعتبار التحقق والحكم كما سيأتي في ضمير الشان ان شاء الله تعالى متصل اي فالضمير
منفصل ان لم يستقل في التلفظ كالتاء من ضربت والا اي وان استعمل في التلفظ فهو منفصل
والمتصل اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل اما للمرفوع او المنصوب دون
المجرور واعلم انه لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل اما بحاله الا في المرفوع والمنصوب
لوصوله لا يوجد في المجرور وهي جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور ووجود
دون عامل لفظي ووجود صاحب الفعل وحذف الاخوه لا يوجد في المجرور فلذلك لم يوضع لما
المجرور فالاول يعني المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم وضربت الى ضربتن يعني
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما المضارع فنحو في قوله نضربن يعني
نضرب نضربان نضربن هذا في المخاطب واما الغائب فنحو قوله وزيد ضرب وا ضرب الى ضربن
يعني ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني وضربنا وضربك
الى ضربهن وضربك الى ضربكن وهو اسمح والثالث يعني المتصل المجرور غلامي وغلامنا
وغلامك الى غلامهن غلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا المنصوب والمجرور
سواء الا ان المتكلم المنصوب يلحق ما قبله نون تسمى نون الوقاية على ما اخي الحق
يعني لفظا المنصوب المتصل والمجرور سواء وضربني وضربك ملك لي ولنا وضربهم
الى ضربهن مثل له الى لهن وكذا ضربك الى ضربكن ثم استثنى ضمير المتكلم المنصوب المتصل

فانه

فانه قد يلحق نون تأتي الفعل به دون المجرور فيقال ضربني ولا يقال غلامني محافظة الفعل ونحوه عن
الكسر الذي هو اخو الجر بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر وقوله قبله اي قبل المتكلم المنصوب
فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب وانما قال اي بلفظ ما حدث قال ما اتصل
به ما يشتمل الفعل نحو ضربني والحروف كانني والاسم كلدني وانما قال هو وصاحب المفصل من اخي الجر
اي الكسر ولم يقوله من الجر او الكسر اما الجر فلانه علم المضاف اليه وقد سبق انه من
خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخله ولحوق الضمير ليس موجبا لدخول الجر الذي هو علم
المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول حركة الكسر وصيانته عنه وانما لم يقل من الكسر لان
في هذه العبارة تنبيها على علة امتناع الكسر اخي الجر وقد ثبت امتناع الجر فليمتنع الكسر
للامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر ايضا قد يدخل الفعل في قولك لم يضرب الرجل فلم لا يدخل
اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو ضربني ويضربني قلت لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل
لاتصاله وعدم استقلاله فلو دخل الكسر لكان لازما بخلاف لم يضرب الرجل فان الرجل اسم
مستقل لفظا بخلاف الضمير المتصل فالكسر الداخل فيه عارض فصيانته من الكسر اللازم
دون الكسر العارض فان قلت دخل الكسر في انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا
منه قلت تضربين ليس بوزان تضربي لو جوده لان الياء في تضربين فاعل فهو كالجزء من
الفعل فالكسر كانه وقع حشو الاجزاء لان آخر الفاعل الذي هو كالجزء بخلاف تضربي
اي الياء فيه منصوب والمنصوب ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا
على آخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز حذفها مع نون الاعراب ومع ان واخواتها
الا انه مع ليت ضعيف لا يجيء في السعة الا اذا جاز حذف نون الوقاية اذا اتصل بالفعل نون كالاعراب
كما في الافعال الخمسة المذكورة نحو يفعلان ويفعلون الى آخره بخلاف اذا لم يلحق يفعلون بعد ما
اتصل به الضمير المنصوب يفعلوني لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع
جاز يفعلونني محافظة على الفتح النون وجاز يفعلوني بحذف نون الوقاية وكذلك يجوز
في ان واخواتها وهي ان وان وكان ولكن ولعل الا انه استثنى ليت وصل واما جواز الحاق
فلمحافظة على فتحها لانها مشابهة للفعل الماضي فيصان عن الكسر كما صين الماضي
واما جواز حذفها فلانها ليست افعالا ولوجود النونات فلو لحق به نون الوقاية
لاستثقلت واما لعل فلانه في بعض لغاتها لعن فالحقت اللام بالنون واما ليت فحذف
النون منه ضعيف اذ لا يجتمع فيه النونات فيتج الاحتياج الى صون الصوت عن الكسر من
غير وجود لاستثقال النونات ولا يجيء حذفه في سعة الكلام بل قد جاء في الشعر
كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي ولا كذلك في المجرور الا مع لدن وقط
وقد ومن وعن اتفاقا على السكون وجاءت الحروف وهو ضعيف اي الضمير المتكلم المنصوب
يلحق ما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف الضمير المجرور نحو لي وغلامي فانه لا يلحق
نون الوقاية لعدم امتناع دخول الكسر على الحرف والاسم ثم استثنى اسماء وحروفا اتصل بها
ضمير مجرور والحقت باواخرها نون وقاية ايضا نحو لدني وقطني وقد يجيء حسبي فانها
مبنية على السكون نحو قطني على سكونها بادخال نون الوقاية وكذا مني وعني

الحق بها نون الوقاية فقيل مني وعني بالتشديد محافظة على سكونها وجاء الحذف وهو ضعيف واما
لدن فقد قرئ فقد بلغت من لدني عذرا بتشديد النون على ادغام نون لدن في نون الوقاية وقرئ
بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف فيه انضمام الشعر نحو قدني من نصر
الخبيبين قدي اي حسبي واما من وعن فقد جاء حذف نون الوقاية معهما انضمام الشعر
ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني واما قط ذكره القصار نحو قطني وقطي
وقط ولم يات في الاستعمال غير قوله امتلأ الحوض فقال قطني والرابع المرفوع المنفصل انا نحن
هو وجاز حذف الواو اي من هو نحو فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي هو
مثلها هو وهي الا سبعة ورخو الملاط اي [illegible] نجيب اي كريم عند البصريين هو وهي اسمان بكمالهما عند
الكوفيين الهاء في الاسم وحدها والواو والياء اشباع الحركة تقوية للاسم واستدلوا بالتثنية
ولم يذكر المصنف الا مجيء جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه على الخلاف فكانه اتبع بعض
حذفها على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في شرحه ابيات الكتاب
ان هذا البيت انشده ابو الحسن بالياء بعد نجيب واستشهد به على [illegible] وهو للعجاجيات
[illegible] قال ابو محمد الاعرابي
انما للمخلب الهلالي واولها وحرت بها وجد الذي ضل نضوه بمكة يوما والرفاق تزول [illegible]
في اي الليل دونه [illegible] بالترار نقول اي انها حسيه بعد ما ضل [illegible] نجيب ناقة
عام وسلول فقال الحلة رجل ورجليا معا فقال الا كل الشقاة [illegible]
اذا ما [illegible] تمام الركاب قليل الى قوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو
الملاط ذلول وكذا الياء من هي اي وجاز حذف الياء من هي نحو دار لسلمى اذه من هواكا
يعني اذ هي واوله هل تعرف الدار على تبراكا بكسر التاء وهو موضع اي هي وانت الى انتن
هذا عطف على قوله انا نحن هو الخامس وهو المنصوب المنفصل اياي اي ايانا اياك اياه الى اياهن واياك
الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق باياه حروف دوال على احوال المرجوع اليه على اشبه الاقوال هذه
نحو اياه واما السوال مما لا نعتقده وكذا اللواحق بان اجماعا اختلف النحاة في اياي ولواحقها
على اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين رحمهم الله الى ان الاسم المضمر هو ايا واما
يتصل به فحروف تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغائب وذهب
الى انها اسم مضمر وما بعدها ضمير مضاف اليه وذهب المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم [illegible]
اضيف بالاضافة وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر خص بالاضافة الى المضمرات وذهب
قوم من الكوفيين الى ان الضمائر ما بعد ايا وايا دعامة لما تعتمد عليها وذهب آخرون من
الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب الخليل في قول آخر الى انه اسم مظهر
ناب مناب المضمر ولكل من الاقوال معتمدات مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة حجة الجمهور وجهان
احدهما انها بمنزلة الضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية نحو اكرمني الانت [illegible]
واذا ثبت اسميتها لم يجز اضافتها لان الضمائر لا تضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفية ما بعدها
كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بان حروف اجماعا كما ذكر والثاني انها لازمة للنصب وليست ظروف
ولا مصدرا غير متصرف ولو كانت اسما مظهرة لما لزمت النصب بالاستقرا هي اسما وليست مظهرة فتعين

ان تكون

ان تكون مضمرة ومن قال انه مضمر مضاف قال انه جاز اضافته الى المظهر في قول العرب اذا
بلغ الرجل ستين فاياه واياه الشواب في الحديث من الحجاج في الكبر واذا ثبت اضافته الى المظهر
جاز اضافته الى المضمر واجاب المصنف بانه لا يحتج به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المظهر
لا يصح اضافته كما سياتي في القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربعة التي بني
عليها الكتاب وهو العلة المادية للاختلاف الكلم صنفان معرب ومبني فلتعين المبني يتعين
المعرب واما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوطة يمكن تعدادها باسرها واذا تعين
المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد المعربات اولا ليتعين ان ما عداها من المبنيات وبطل
ذكر الاعراب التقديري ومواضعه ليتعين ان ما عداه معرب لفظا الامكان تعداد اصناف التقدير
دون اللفظي وهو اي المبني انواع منها اي من الانواع الجزئية بجزئيتها والاوجه قطعه
من الجمل بالنية والجمع بهام وثم تعالى دفع اليه الشيء بجملته الا بجملته وزاد قبل ان رجلا دفع الى
رجل بعيرا بجبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية كلام
بغير اللام احترازا عما فيه اللام نحو ليضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه وانما قال في الجمع
بتشبيها دون الباقيين لان الجزئي مبني الا جملة لا يوجد شيء منه معربا بخلاف الافعال فانها تنقسم
الى ما هو مبني في الاصل كالماضي والامر بغير اللام والى ما هو معرب كالفعل المضارع وانما كانت الحروف
والماضي والامر بغير اللام مبنية في الاصل لان الاعراب انما يطرأ على الكلم لتبيين المعاني
الواردة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه الثلاث لم تكن موردة لتلك المعاني
[illegible] معربة اصلا بخلاف المضارع فانه وان لم يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا لكنه شابه
لاسم الفاعل فاعرب مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع متصلا به نون
جماعة النساء او نون التاكيد خفيفة ساكنة [illegible] او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف مكسورة
معها ضمير الاثنين كانت او متصلة بينها وبين نون الضمير يعني ان المضارع معرب كما ذكرنا
من اذا اتصل به نون التاكيد او نون جماعة المؤنث صار مبنيا اما نون التاكيد مثل هل تضربن
فلانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز بالحروف لانه ليس من مواضع اعراب
بالحروف ولا يجوز ان يعرب بالحركات اذ لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من قوله اذ لو
ضم الثاني هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او لجماعة المذكرين ولو اعرب على النون لكان اعرابا
على ما اشبه التنوين واما نون جماعة النساء اتصل به مثل النساء يضربن فلانه لو اعرب لكان
اعرابه بالحروف على قياس اعراب الفعل فانه بالحروف ولو اعرب بالحروف لكان بالنون [illegible]
يلزم الجمع بين النونين ثم قسم نون التاكيد الى الخفيفة والثقيلة اما الخفيفة فلا تكون الا ساكنة
نحو هل تضربن زيد واما الثقيلة فاما مفتوحة او مكسورة فالمفتوحة مع غير الالف نحو هل تضربن
زيد وهل تضربن انت واما المكسورة مع الالف نحو هل تضربان او تضربنان وانما كسرت مع الالف
تشبيها لها بنون التثنية لوقوع النون كما هو النون التثنية بعد الالف فيهما فقوله مكسورة
معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف يكون في موضعين في ضمير التثنية او ضمير جماعة النساء
وكما كان يلزم في ضمير جماعة النساء لو الحق به نون التاكيد اجتماع الجمع بين النونين نحو هل
تضربن اجتلبت الفا بين نون التاكيد وبين نون ضمير جماعة النساء لئلا يتوالى نونان وهو معنى

قوله

القسم الثاني

المبني

واصله

نون التاكيد

حقه

او مختلفين بينهما اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير يعني نون ضمير جماعة النساء فتقول ضمير
[illegible] كانت متفقا اي سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجتلبة ولا يلحق اي نون التاكيد الا مستقبلا
فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم يعني التاكيد يليق بالطلب
لان ما يطلب يقصد تاكيد ايجاده وتحصيله دون الخبر فانه قد وجد وحصل فلا يناسب التاكيد وانما
اختص بالمستقبل لان الطلب انما يتعلق بما لم يحصل بعد الحصول بعد وهو المستقبل خلاف الحال
والماضي لحصولهما ثم ذكر مواقع الطلب وقال كالامر نحو اضربن زيدا واضربن ايضا والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن والقسم نحو والله لافعلن
وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب ظاهرا لان القسم انما يكون بما يطلب وجوده وتحصيله
ويجري مجراه اي مجرى القسم الشرط المؤكد حرفه بما نحو اما تذهبن واما دخلت الشرط وان لم يكن
الطلب ايضا لانه لما اكد حرفه بما اكد فعله مشتمل على ما يقتضي التوكيد وهو ما المزيدة كاشتمال فعل القسم
على الطلب المقتضي لتوكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون مثله فلذلك قال ويجري
مجراه ويحتمل ان يقال ان فعلي الشرط والجزاء لما لم يكونا واقعين بل مقدرين شابه كل واحد
منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب من حيث انهما غير حاصلين فيهما والقسم سواء في شائبة
ما فيه معنى الطلب فلا حاجة الى الحاقه بالقسم لذلك الشبه الضعيف وهو اشتماله على ما وقلت
في النفي كقول الشاعر كخشية الحاصد فلم يعلما شيئا على كرسيه معلما اي ما لم يعلمن انما جوز في النفي مع عدم
الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه اي يجري النفي كقول الشاعر ربما [illegible]
في غيم [illegible] ثوى شمالات من حيث ان رب للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال و
مجراه وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداهما مفتوح في بيان حركة
ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضموم اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربن لان الاصل
تضربون فلحق به نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى الواو والنون الساكن
الواو لالتقاء بالضمة الدالة على الواو فبقي هل تضربن مضموم الباء والمكسور اذا اتصل بآخر
الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربن انت اذ اصله تضربين فسقطت النون اذا اتصلت نون التاكيد
لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء لالتقاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل تضربن
الباء واما المفتوحة ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربن انت وهل تضربن زيد فان اصله هل
تضرب فلما اتصلت النون صار مبنيا ولابد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس
بموضعيهما فتعين الفتح والمراد بقوله ما قبلها اي ما قبل النون آخر الفعل اذ الغرض بيان
حركات آخر الفعل والا فالالف [illegible] جماعة النساء نحو تضربان وتضربنان
فقوله فيما عداهما يعني فيما عدا الضميرين آخر الفعل مفتوح واعلم انه لان [illegible] ونون جماعة النساء
ما قبل النون فيهما الف والالف لا يقبل الحركة فعلم انه في غير الالف ليقبل الفتح والضم [illegible]
في موقع [illegible] الا بعد الالف اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين على غير حده نحو اضربان واضربنان
لسكون النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لان حده ان يكون مدغما ما قبله مدا ومدغما
لا ادغام واما جوزه في اضربان في المثقلة واضربنان لاجتماع الساكنين فيه على حده لو جعل الادغام فيه
مع مد ما قبله فان قلت يرد عليه اضربن فان اصله اضربوا واتصل به نون التاكيد فكان حقه ان
يقال اضربون لا

بر تحتين ح

لا يقال ح

اخفى

اخفى ساكنان فيه على حده نحو تحاجوني وكذا اضربن ويبقى الا يحذف الواو والياء كما يحذف
الالف في اضربان قلت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان يحذف
الياء والواو في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحقه ان يكون في كلمة واحدة وانما
فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية [illegible] فيهما في الحذف ولان الالف لو
حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف وفي نون جماعة النساء لو حذفت الالف لزم
الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء واما
تحقيق النون فانما جوز لانه في كلمة واحدة وجوز يونس التقاء الساكنين وان لم يكن على حده
حملا للخفيفة على الثقيلة ولعل المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المد كقراءة من قرأ
ومحياي بسكون الياء وصلا وهو رديء وحكمها اي حكم التنوين مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف
حكم المنفصل وان لم يكن فكالمتصل كما فرغ من بيان اتصال التوكيد بالافعال الصحيحة شرع
في اتصالها بالافعال المعتلة وان اطلق في اللفظ فلعله اكتفى بالامثلة الاتي المعتلات وقد مثل فيما
قبل بالصحيح فالفعل المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او الجمع المؤنث يعني الالف المجتلبة
كما سبق فان كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل تقول اضربان واضربنان وارميان
وارمينان واغزوان واغزونان فلذلك قال اذا لم يكن الالف بالرفع وكان الالف واللام للعهد اي الالف
الخارج [illegible] اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد اي الالف المذكورة في قوله معها اي مع الالف وان كان
مع غير الالف سواء كان ضمير اثنين او مجتلبة وهو مورد القسمة الا هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون
مع الضمير البارز او لم يكن فان كان مع الضمير البارز فحكم التنوين حكم الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع
الضمير البارز فحكم التنوين حكم الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم التنوين حكم المتصل
وهو الف التثنية والذال وما ذكرنا من ان حكمها حكم المنفصل تارة والمتصل اخرى يقال هل ترون
وهل ترين وهل تغزن كما تقول ولا تنسوا الفضل ولا تخشى القوم ولم يغزوا الجيش ذكر حكم التنوين
اولا مع الضمير البارز فقال هل ترون بضم الواو واصله ترءيون على خطاب جماعة المذكرين فحكم التنوين
حكم الكلم المنفصلة فكما يقال لم تروا القوم بضم الواو لالتقاء الساكنين يقال هنا هل ترون
بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط النون مع الكلمة المنفصلة ولذلك مثل المصنف بقوله تعالى
ولا تنسوا الفضل بينكم لكون لا جازمة فانه لا يقال هل تروا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل
ترين بكسر الياء واصله هل ترءيين على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف النون
مع الجازم اذا اتصل مع الكلمة المنفصلة مثل لم ترى القوم بكسر الياء يقال هل ترين ايضا
بكسر الياء ومثل بالكلمة المنفصلة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشين
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزن وهذه الصورة يمكن ان يقرا على خمسة اوجه احدها تغزن
بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاي على خطاب المذكرين من غزا
والثاني تغزن بضم التاء والزاي من اغزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث تغزن
بفتح التاء ايضا وكسر الزاي من اغزى والخطاب المؤنث المفرد والرابع يغزن بفتح
الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وضم الزاي من غزا والضمير يرجع الى المذكرين الغائبين
والخامس يغزن بضم الياء والزاي ايضا من اغزى والضمير للمذكرين الغائبين ايضا لكن الثاني
مكرر

ادغم بمثلوح

فالضمير بارز وهو مفتوح حاصل للمذكرين ح

باعتبار الضمير البارز لأن الاول فيه ايضا ضمير بارز للمذكورين وكذا الخامس مكرر باعتبار الضمير
للمذكورين اذ الرابع فيه ايضا ضمير بارز للمذكورين فالصور عشرة باعتبار الضمير البارز اي ثلاثة
امثلة وهي الاولى والثانية والرابعة من الثلاثة ينبغي ان يعتمد عليها لفظ الكتاب اما الاول
فاجعله هل تغزون وكذا الثالثة اذا اجعله انت يا امراة تغزين فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة يقال
انت لم تغزي الجيش فكذا يقال هل تغزن وكذا الرابعة من الامثلة الخمسة المذكورة اجعله
الرجال يغزون فاذا الاقاه الكلمة المنفصلة يقال الرجال لم يغزوا الجيش فكذا يقال هل تغزن
نقول ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل ترون وقوله ولا تتبع القوم في مقابلة هل ترين وقوله
لم يغزوا الجيش على الوجوه الثلاثة في مقابلة هل يغزن على الوجوه الثلاثة ولتقييد الامثلة
الثلاثة بالنون مخففة ومثقلة ويقال زين واخشين واغزون كما يقال زيا واخشيا واغزوا لما فرغ
من حكم النونين مع الضمير البارز شرع في حكمها مع الضمير المستتر فنقول زين اصله زع خطاب
المذكر امر من تلك فان الامر منه رفالضمير فيه مستتر فحكم النون حكم الكلمة المنفصلة وهو
الف التثنية فلو اتصل بقولك راه الف التثنية ردت الياء ويقال زيا فيقال زين وكذا اخشين
اصله اخش للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة وهي الف التثنية يقال اخشيا فيقال
ايضا اخشين وكذا اغزون اصله اغز للمذكر المفرد فاذا اتصل به الف التثنية يقال اغزوا
والخفيفة اذا القيها ساكن بعدها حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم واصله
اضربن ونظيره قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن
ولا يقال لا تهين لان المعنى على النهي وانما حذفت النون ولم يحرك بالكسر كما حرك التنوين
بالكسر وكان الخفيفة اذا القاها ساكن نحو احد الله بكسر التنوين للفصل بين النون الخفيفة وبين
التنوين وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين داخل على الاسماء فله مزية على النون الداخل
على الافعال فقوله حذفت اي يجب فيه الحذف بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف بل الحركة فيه
الكسر والحذف وفي الوقف يرد المحذوف نحو هل تضربون يعني اذا وقفت على ما فيه نون خفيفة
فاما ان ينضم ما قبلها او ينكسر او ينفتح ففي الاوليين يحذف النون لان التنوين اذا انضم ما قبله
او انكسر لم يبدل بل يحذف فكذا هذه النون يحذف في الوقف لمشابهته هذه النون التنوين في كونها
نونا ساكنة تلحق آخر الكلمة فنقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا فيرد الواو
وفي الوقف على اضربن على خطاب المؤنث المفرد اضربي فيرد الياء وكذا في الوقف على هل تضربن
يا قوم هل تضربون يا قوم فيرد الواو لان الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون ويرد نون
الاعراب لزوال موجب البناء والمفتوح ما قبلها ينقلب الفا كالتنوين ونون اذن اي اذا
وقف على ما فيه نون خفيفة مع فتح ما قبلها كقولك اضربن يا زيد فاذا وقفت عليها تبدل النون الخفيفة
الفا لانفتاح ما قبلها فنقول في هل تضربن انت في الوقف هل تضربا كالتنوين في المنصوب نحو
رأيت زيدا وكنون اذن في الوقف ينقلب الفا يقال اذا ومنها اي ومن انواع المبني الاسماء
المبنية وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع لا لغرض التركيب او لتادية الهيئة من غير تصرف
يريد بقوله ما لا تمكن له اصلا مبني الاصل وهو الفعل الماضي والامر بغير اللام والحروف فانها
وضعت في الاصل بحيث لا تمكن له بخلاف الاسماء المبنية فان عدم تمكنها عارض لا اصلي فالتي

تناسب

فائدة

تناسب ما لا تمكن له اصلا انواع المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
وبعض الظروف واسماء الافعال بقي نوعان من الاسماء المبنية فذكرهما بقوله او وضع لا لغرض
التركيب او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني بهما قسمين من اسماء الاصوات احدهما ما صوت
به البهائم كالاصوات التي تزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن كجب لزجر الجمل
وحل لزجر الناقة على ما سيأتي ان شاء الله تعالى فانها ليست مناسبة لمبني الاصل بل وضع
لا لغرض التركيب والاخر ما وضع من الاصوات لتادية هيئة الصوت من غير تصرف
كغاق حكاية لصوت الغراب فانها تحكي على ما صدر عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلا
واورد المصنف في التعليق على قوله او وضع لا لغرض التركيب فقال فان قلت الغرض من
وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها لا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها
من اجل افادتها المسميات لاستلزامه الدور لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها غير
متوقفة النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الآخر وتوقف العلم
باختصاصها بها على العلم بها نفسها ابتداء فاجاب بان هذه الشبهة من التي عرضت من حكم على اهل
الاسماء بانها اسماء الله تعالى فان قولك مثلا استدعاء الاستناخة التي اوضع ثم قال هكذا ذكره
بعض الائمة واورد بان افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا تكون بالطبع والا لم يكن من قبيل
الكلم ولا بالوضع لان هذه الالفاظ اما ان تكون في نفس الكلم فيكون نخ مثلا يدل على طلب الاستناخة
دلالة هلم على طلب الاقبال وحينئذ يكون اسم فعل او يكون لا على سبيل الاستقبال وحينئذ يكون حرفا
على ما هو مذهب بعضهم هذا مجمع كلامه وفيه نظر اما الزام الدور فغير متوجه لانا نختار ان
الغرض من وضع الكلم الفائدة لكن لا نسلم امتناع الفائدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور
لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها
ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه ان مع كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها
وحينئذ نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها يتوقف على افادتها بمعنى ان
اللفظ لا رادة المعنى بل وضعها يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته
لو ورد ما قوله في الايراد الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يخلو اما ان يكون بالوضع
او بالطبع قلنا نختار انها بالوضع قوله لا يخلو اما ان يكون الافادة في نفس الكلمة يعني على
الاستقلال او على الاستقلال قلنا نختار انها على الاستقلال قوله فيكون نخ مثلا يدل
على طلب الاستناخة دلالة هلم وحينئذ يكون اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب قائم
في نفس المتكلم من غير مخاطبة البعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلب الامتثال
من البعير وكونه مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت هلم فطلبت يدل على طلب قائم بالمتكلم من
غير مخاطبة لشخص به فلا يكون امرا فقولنا نخ يدل على طلب قائم بالمتكلم لحصول الاستناخة
من البعير لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الاناخة فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف هلم فان
المخاطب به حي فاهم يمكن منه طلب الاقبال وحينئذ لا نسلم انه يخاطب به البعير لطلب
الامتثال منه حقيقة وانما جعل كل قسم من القسمين الاخيرين قسيما للتي تناسب ما لا
تمكن له لان المراد بالمناسبة الوجوه التي سيأتي من كونها متضمنا للحروف ونحوه وهذان

الضمان اتفق فيهما تلك المناسبات فصح كونهما قسمين للاول ثم كل واحد من القسمين مع كونه
قسيما للاخر باعتبار ان احدهما حكاية للصوت فقط والاخر وهو نخ مثلا ليس لحكاية
صوت بل هو تصويت لاجل اناخة البعير فكانا قسيمين باعتبار ان احدهما حكاية للصوت
لكن جعلهم قسيما لما وضع لا لغرض التركيب وفيه نظر اذ كل واحد منهما غير موضوع لغرض
التركيب فمن هذه الحيثية لم يكونا قسيمين بل لما ذكرنا فلا رد قطعا ان لم يوجد لها حالة الاعراب
هذا تقسيم للاسماء المبنية فان بناها قد يكون لازما وقد يكون عارضا واللازم ان لا يوجد لها
حالة اعراب قطعا كالمضمرات واسماء الاشارات والعارض ما وجد له اعراب في حالة دون اخرى كقوله
بعد فانه مبني اذا وقع اسم لا معربة فوكل حالي بعد والاصل فيه السكون اي الاصل في
البناء اللازم السكون لانه لما لم يمكن لمعان معنوية مخصصة بعضها عن بعض ولاجل عدم
الحركة تحقق به فهو الاصل الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين كقولك منذ فانه لولم
يحرك الحرف الاخير التقى ساكنان على غير حده وانما لم يحرك الاول مع حصول المقصود
لان التغيير بالاخر اليق او ابتداء بساكن لفظا او حكما اي او الا فلولم يحرك لزم الابتداء
بالساكن وهو ممتنع واما حكما فالمراد به كاف الضمير كما ذكره فان الضمير من حيث انه اسم
مستقل عرضة للتقديم فهو في حكم ما يجوز تقديمه نحو من حيث انه مفعول والمفعول على الجملة
فوسيقدم فلولم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما هذا مع قوله حكما وفيه تعسف على انه يحكى
او لاجل بيان حروف اللين بالحركة ان امكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة وكان اصلهما السكون
في الواو والياء وكان يمكن البيان فيهما بالحركة فان الواو والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف
فاو متى فانه لم يمكن تحريك الالف فلذلك قال ان امكن او عند بعض انا وجه تمل بفتح الهاء واللام
فان الفتح فيهما للدلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف واما بالمد وحيث لا بالمد مقولة عنه
اي من حروف اللين يعني ان الحركة للبيان والتعبير عن حروف اللين كما … الضم
وكاشف عنه والاصل في حركة الساكن الكسر لعلة تناسب العدم والسكون عدم الحركة فكان
الكسر اولى به فلا يعدل عن الكسر الا لموجب كما … وهو قوله الا اذا اطلب تخفيف كما في فانه
لم يكسر لحذف التخفيف او اتباع كمنذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الميم او جبر لنقص نحو قبل وبعد
فان الضم فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص بالضم لقوته او تنبيه
على قوة نحو نحن وفقط اما نحن فقد يذكر للتعظيم كقول الملك نحن فعلنا وقد يذكر للكل
على ما هو مقتضى وضعه وعلى التقديرين فيه قوة للتعظيم او الكل وكذا في فقط فانه لنفي
الازيد عنه المنفي في قولك ما فعلته قط اي ما كان من الازمنة الماضية ففيه قوة العموم فالضم
لتقوية مناسبة القوة التي فيهما فلذلك بني على الضم تنبيها على تلك القوة … فعارض الاول
لقوله قبل ذكره اللازم لم يوجد لها حالة اعراب فهو مبني لذلك التي نحو … بمعناه وان وجد
لها حالة اعراب فعارض فيكون قسيما للازم … فانهما قد لا يوجد له مجرى
وهو الكلمة وقد يوجد له … بناؤها عارض لانه وجد لها حالة الاعراب وتفصل
بالتحريك على الاول اي ينفصل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة نبينها بالحركة
على ان ما هو عارض … الاول اي لما صوله … البناء واسماء الاصوات ممن لم يجعلها جروها

اي يضطر الى الحركة ابتداء بساكن اما لفظا كقولك … كذا اذا جعلنا الكاف اسما

لان الكسر …

… من الاسم المبني

الاصوات

بعض

بعض ان بعضهم جعلهما على توهم توقف دلالتهما على معنى في الغير كالحروف وهو ضعيف والدال
على المسمى اسميها وجهان احدهما على معنى في نفسها غير مقترن بزمان والثاني دخول التنوين
على كثير منها الغاق وصه ومه ونظائرها لا لشبه الحكاية … اوهم بلا حاجة كما سيأتي
لما لزمتها الحكاية كطيخ لصوت الضاحك بكسر الخاء وعلى اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسبة حركة
اوله ومضى في قولهم … اي عجلة من الابل المراد … الطمعا … في الاجابة … الطمعا
وكلما مقاربة في المعنى وهو مثل تصرف عند الشكر نيل الشي ومضى بكسر الميم والضاد مثل
على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الضاد وهو المصوب باللسان … عاق وعقاء
رد ذي الحاجة مع الطماعة قال الشاعر سالتها الوصل فقالت مضى وحركت لي راسها بالنغض
اي صوتت بشفتيها بالرد على وجه الاطماع وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كغاق
لصوت الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء مع سكون القاف وهو صوت وقع الحجارة بعضها
على بعض وقب حكاية وقع السيف ولا خلاف في ان الاصوات المحكية الجمادات او لم
يلزمها عطف على قوله لشبهها ووضع لزوم الحكاية انما في الاصل اصوات ينبغي ان تحكى
تلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها تكون تارة حكاية كقولك قال الاحد وتارة فانه
حكاية لقوله وتارة تكون نفس الصوت لا حكاية كقولك … عند زجر الجمل … عند
النعق واما طيخ وغاق ومضى فهي نفس الاصوات المحكية فان نحو غاق حكاية عن الغراب
ليس فيها حروف مميزة حتى يقال انها كلمة تحكى بل هي صوت محقق ليس كلمة وكذا مضى
فانه ليس عين ما تصوت به الشخص عند رد ذي الحاجة بل يشبه ما تحركت به شفتاه
وليس المراد انه تلفظ بهم … الاصوات التي تستدعي بها
او توجع او تعجب او كالتي يزجر بها البهائم والسباع والطيور او تدعى او تسكن كقولهم
بقولها المتندم والمتعجب واه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء في التوجع واها
في التعجب وما يجري مجراها كاخ عند الكراهة وحس وبس عند التوجع ايضا ونحو حل
وهيد في قولهم لزجر الناقة حل لا جلبت بكسر الفاء … لزجر
الجمل وعدس في نحو عدس مالعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وجرس سكون
السين زجر البغلة وعباد اسم ملك … صاحب هذه البغلة وحل في قولهم الان فلا …
ذكر الزمخشري انه زجر للابل … بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية
معناها الضرب واصله ان المولود يلقى … فلا يعترض له يقال له ذلك اي لم تقربه …
فالكلمة تصرفه الا انه صار مثلا في كل ما لا تقدم عليه الاحد وقد جاء … قبلك
حل او حاجة طلبت … لا يسوغ … وقد ذكر في معناه وجوه اخر وهي اي
وجما لم تلزمها الحكاية … للصبيان بالدجاج … في قولهم … في الشرب
في قولهم اذا … على … فلا … والدهر … تستنقع
فيها … للرجل … اي … على فعله اذا رأيت
… وهو … لصغار الابل … اي ما لم … الحكاية يحتمل انها
يحصل … لاسماء الافعال … معناه … واول معناه … رواها معناه

الحكاية …

الاصوات

نعق، وكذا اعرابها والمحكي بها تعلق في جملة الاعراب بخلاف غير المحكي اذا لم تجعل اسم فعل بمعنى
الاصوات المحكية كقولك ان في مض لسبعي فلفظ مض الا محكي الصوت الذي لا يلحق اسم
الكلمة لكونها على هيئة الحروف حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا اجلي ذلك الصوت
وعبر عنه بمض بميم وضاد فهو لفظ حكي به الصوت فيكون مبنيا فليعتبر في محل الاعراب كسائر
الاسماء المبنية حيث تقع في محل الاعراب واما اذا لم تجعل الاصوات محكية لا تستحق اعرابا لما
لكونها غير واقعة في التركيب فلا يستحق لها اعرابا هذا اذا لم تجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم
فعل فله اعراب محكي كسائر اسماء الافعال على ما سيأتي ومنه اي ومن الاول وهو ما لزم بناؤه
اسماء الافعال كرويد زيدا واخواته كهات الشيء وحيهل الثريد وبله زيدا وفعال التي بمعنى الامر
كنزال وسنذكرها كلها في بحث الاسماء العاملة في اواخر الكتاب حيث قال ومن اسماء الافعال
ويعمل عمل مسماها ثمة الى آخره ولا محل لها من الاعراب على رأي لوقوعها موقع ما لا اعراب له
وهو فوق الجملة الاثرا على راي واغناؤها عنها في الفعل غير مانع بدليل قائم الزيدان حتى اختلف
في موضعها من الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت
به لا موضع له من الاعراب فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب وهو
ضعيف لقوله واغناؤها عن الفعل الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له
مانع من اعرابها بدليل قائم الزيدان فانه واقع موقع أيقوم الزيدان ومع هذا فلا يمتنع فيه
من الاعراب بل هو مبتدأ والزيدان فاعله على ما ذكره غايته ان اعرابه لفظي لكونه اسما
معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنية فتستحق الاعراب المحلي لكونها
اسماء والاسم لا بد ان يكون له اعراب اما لفظا او محلا ثم مال والنصب على المصدر اوجه
عندي بمعنى ذكره في نحو رويد زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسندا الى فاعلها قياسا على الصفة الرافعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب
الاعراب ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور ويرد عليه ان فاعله مضمر ومن شرط رافع الضمير
ان يكون رافعه لظاهر واختار المصنف انها في موضع نصب على المصدرية لقيام المبنية على الحال
اعرابه لفظا لكم على موضعه بالتسجيل ودليل نصبها على المصدرية ان معناه ارود زيدا اي
امهله ارودا فاقيم رويد مقام ارود فانهم كشفها زيد الكلمة مصدر لفظي ورويد بمعنى
المصدر ولذا جاء مضافا في بعض المواضع نحو رويد زيد اي ارواد زيد وهذا معنى كلامه
اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف ويقدر له فعل فلا يبقى لكونه اسم فعل
معنى لانه يكون كشفها في انتصابه على المصدرية بفعل محذوف الا ان يقول كان اصله ارود زيدا
رويدا اي امهله ثم حذف الفعل وصار المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل
وانتصابه على المصدر باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في الفعل النحوي ومعرفه اذا
نقل لفظ الى معنى آخر معناه بحسب المنقول اليه واعرابه بحسب المنقول منه وهذا الذي
عليه تعويل وفيه حزازة بعد التعمق فيه مجال ومنه اي ومن اللازم البناء ما بني على
فعال اذا بمعنى الامر كنزال اذ انه بمعنى انزل او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه
معدول بمعنى الفجور وهو مصدر معرفة وفجار من قولهم ركب فلان فجار ومن معدول

اصواتا محكية

اسماء الافعال

بسكونه

امهله

ما بني على فعال

عن ع

عن

عن الفجرة ومعناه ركب الفاجرة يقال فجر فلان اذا لم يمض في طريق مقصود ونحو حماد معدولة
عن المحمدة وحماد معدولة عن الصفة مختصة بالنداء نحو يا خباث فان معناها يا خبيثة
او غير مختصة كطمار للمكان المرتفع يقال هوى من طمار اي من مكان عال وهو معدول عن
صفة وهو طامر واصله من الطمور وهو الوثوب ولا تختص بالنداء كما في المثال وقطاط
واصله من القطط وهو القطع نحو عن قاطعة يعني قاطعة وهي صفة ولا تبل فلانا عندي بلال
وهي معدولة من البالة واصله من البلل بمعنى الرطوبة اي لا تصيبه مني ندى او خير او عن
فاعلة في الاعلام او معدولة عن فاعلة علما بمعنى المعدول يكون علما كحذام اسم امرأة واصله
من الحذم وهو القطع وقطام اسم امرأة ايضا من القطم وهو قطع الشيء باطراف الاسنان
وغلاب في قولهم بات غلاب بلحاح وغلاب اسم فرس وكذا لحاح واصلهما انهما يعني بان النطح
كانا بالنطاح ففر مثلا لكل متساويين يقع احدهما بالآخر ووجه بناء فعال بمعنى الامر
ظاهر لكونه واقعا موقع مبني الاصل واما غيره فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا ايضا حمله
وفي انه وزنه ايضا كهو ومنها اي ومن الاول وهو اللازم البناء المضمرات لما سبق ذكرها
ومنها اي ومن اللازم البناء ايضا المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة اي غير المتكلم والمخاطب
من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة قوله اي غير المتكلم والمخاطب احتراز عن المضمر
المتكلم والمخاطب فان نحو انا وانت في ثانية الموصوف فلا ابهام فيه نفي المضمر الغائب فاحترز
عنه بقوله من غير اشتراط الى آخره فان المضمر الغائب يشترط فيه ان يكون له ذكر سابق معنى
وههنا بحث وهو ان المتضمن للاشارة اما ان يريد به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال بمعنى
انه يصح ان تقترن به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر يشمل الغائبة بل الاشارة مخصوص
باسماء الاشارة نحو ذا واخواته وان اراد الثاني فكل اسم جاز ان تقترن به الاشارة من المعرف
باللام والعلم وغيرهما وليس من المبهمات قطعا وظاهر لفظه ان المبهمات اسم لقدر مشترك
من اسماء الاشارة والموصولات وظاهر كلام النحاة ان المبهمات مشترك لفظي بين اسماء
الاشارة والموصولات ولا تعتبر به بما هو قدر مشترك بينهما قال صاحب المفصل هو شيئان
اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا الضمير يكون ويرجع
الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة انه لم يشترط ان يكون ذلك الغير سابقا
عليه في الذكر فهو المبهم واما حال من غير اشتراط ولم يقل من غير ان يكون لان اسم
الاشارة قد يكون سابقا في الذكر كقولك جاءني رجل وذا عالم اشارة الى الرجل
بعد سبقه في الذكر ولكن لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط البتة
ولفظ البتة كانه تاكيد للاشتراط واراد به مقابلة المضمر فان المضمر يشترط فيه
سبق الذكر قطعا فيعني ذلك صريحا فالاشتراط منهما قطعا ثم ان كان اي المتضمن
للاشارة بحيث يستغنى عن قصة فهي اسماء الاشارة نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي
وته وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو تهي وذهي والسكون نحو ته وذه
للمؤنث وكذا تثنيتهما اي تثنية المذكر والمؤنث فمن قال ذان وتان في
حال الرفع وذين وتين نصبا وجرا وعليه قوله تع وقالوا ان هذان لساحران

طب المبهمات

اسماء الاشارة

على احد الوجوه يعني انها لغة بلحارث بن كعب فانهم يجعلون المثنى بالالف في الاحوال الثلث
وذكر في توضيح الاية على غير هذه اللغة وجوه احدها ان ان بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران
خبر وارتفاع دخل اللام على هذا الوجه بالحمل على التشبيه بصورة ان مثالة خبر ان صورة والا فهي
ان تقول بعد اللام مبتدأ آخر والتقدير لهما ساحران ليدخل اللام على المبتدأ والجملة
خبر هذان اوله انه قد يدخل اللام على خبر المبتدأ [illegible] قال الشاعر ام الحليس لعجوز
شهربة والثاني ان اسم ان ضمير الشان اي انه هذان لساحران والا [illegible] عن اللام كما سبق
والثالث ان على التضمير والتقدير انها الا ان القصة وذان مبتدأ ولساحران خبر واما
فمن تقول ذلم وذين فليس فيما نحن فيه على الظاهر هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر
عند المصنف ان اسماء الاشارة اذا اختلفت الفاظها يكون معربة كما توهم بعضهم وهو
فاسد لقيام علة البناء وهو مع اختلافهما بسبب توهم انه تخلف باختلاف العوامل نحو جاني
مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف في حصل باختلاف العوامل
بل ذان موضوع للتقسيم المرفوع وذين للتقسيم المنصوب والمجرور واولاء بالمد والقصر
لجمعهما جميعا اي لجمع المذكر والمؤنث ومد فسر قوله تعالى ثم اولاء بالمد والقصر لغة السواد
والا عطف على قوله ثم ان كان بعيد [illegible] الا ان لم يكن بحيث يسمع عن القصة ثم الى

الموصولات

الموصولات والقصة مبتدأ وخبر [illegible] صلة التي يعم اي الموصولات عما اي بالقصة
ومن احدى الجمل الخبرية احترازا عما لا يحتمل الصدق والكذب كالاستفهام والامر ونحو ذلك
وانما لم يقع غير الخبرية صلة لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف
بغير الجمل الخبرية لا يوصل بغيرها ايضا ولا بد فيها اي في احدى الجمل من ذكر يعود
اليها اي الى الموصولات ليرتبط الجملة بالموصولات ولا تكون اجنبية عنها كما في الصفة
وان تكون معلومة للمخاطب اي لا بد من ان تكون معلومة للمخاطب [illegible]
لا يستعمل الا اذا كان اجل القدوم معلوما بالاستقراء سميت صلة [illegible] وحشوا اما سميت الصلة
[illegible] فلكونه وصلة [illegible] واما سميت حشوا فلان الصلة قد يقع حشوا في الكلام اي وسطاه
كقولك الذي ابوه منطلق زيد وصلتها اي الصلة في نحو جاء بعد اللتيا والتي ايها جار
لقصور المعاني عن توصف الحكم عنه اي بعد الخطة التي من شانها كبير كيف قال العجاج دافع عني
بالنقير موتتي بعد اللتيا واللتيا والتي اذا اي دافع الله عني موتتي وبقير موضع وهي اي الموصول
الذي وقد وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات لا يقع صفة للمعارف فاذا عرف
بدخول الموصول مع الوصف بها هكذا ذكر النحاة وفيه بحث وهو ان قولك جاء زيد الذي ضرب
اما ان يكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع الصلة لا جائز ان يكون الصلة لان الصلة
لا محل لها من الاعراب فتعين ان يكون الصفة هو الموصول مع صلته فيلزم ان يكون المعرفة
موصوفة لا بجملة والتي للمؤنث وقد خففتا اي الذي والتي بحذف الياء وتبقى كسرتها قبلها نحو
جاني اللذ فعل بكسر الذال للدلالة على الياء المحذوفة وحركة ما قبلها اي وقد خففتا بحذف الياء
مع حذف حركة ما قبلها نحو اللذ بسكون الذال قال كاللذ تزبى زبية فاصطيدا والزبية حفيرة
تحفر للصيد [illegible] وحذفهما [illegible] جزآ عنهما باللام اي بحذف الياء والذال والاكتفاء عنهما

باللام

باللام في نحو اللذ بكسر الذال هذا مثال للاول واللذ اي بسكون الذال مثال للثاني والضارب زيدا
عمرو اي الذي ضرب زيدا عمرو هذا مثال الثالث واسم الفاعل هنا على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع
المرفوع به جملة وانما صلة للام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم
الفاعل مع معموله وهو مفرد صلة للام بمعنى الذي وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل
هنا اي حال كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص احتراز عن
[illegible] ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص هذا الموضع فان اسم الفاعل
[illegible] جملة على المذهب تقديرا وان لم يكن صلة للموصول وان اراد الثاني فمعلوم انه جملة حقيقة فهو
ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعا نص النحاة عليه ولعل [illegible] انه لو كان جملة
[illegible] السكوت عليه لكن لا يصح اذ لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب او جار
لم يكن لان الاسم لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا
ولا تقديرا وهو فاسد وكذا الليث واللد والضاربه زيدا عند حذف اصله للتي ويخففهما كما ذكر
في الذي على الوجه [illegible] ومنها ليس من هذا الباب في اكثر اللغات اي مثل الذي والتي ليس من
باب المبني اللازم كما توهم من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل وهو [illegible] في الغاية كما سبق
في اسماء الاشارة والاولى واللاؤن [illegible] بعد الجمع المذكر وليس من الباب اي اللاؤن ليس
ليس من باب المبنيات اللازم للتوهم المذكور وكذا اللاؤن في لغة بني هذيل ومن كنانة قال قائلهم
نحن اللاؤن صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا [illegible] يستعمله بالواو في الرفع
ليس من الباب ايضا للتوهم [illegible] في المذكر [illegible] وما بعده [illegible] حذف النون اي من المثنى
[illegible] ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اي اللذان بحذف النون ونحو خضتم كالذي
خاضوا على احد الوجوه اي كالذين خاضوا وقيل الذي مفرد بحاله وهو صفة لموصوف مفرد وقد
حذف العائد اي خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه وقيل الذي مصدرية كان على ما [illegible]
حق العوامل ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب وهو قوله انت [illegible] الذي [illegible] اي انت [illegible]
بعينك اي خضتم كخوضهم واللاتي مبتدأ مع ما بعده [illegible] قوله لجمع المؤنث واللاتي بتاء وياء وحذفها
واللائي [illegible] وياء بعدها واللات بتاء من غير ياء واللائي [illegible] بعد الالف لجمع المؤنث [illegible]
اللائي وما بعده [illegible] عطف على الذي ولا يقع صفة [illegible] فلا توصف [illegible] الكلاب
[illegible] الذي تعلم ويكون موصوفة ايضا اي ما قد يكون موصوفة ايضا كما وقع موصولة
اما [illegible] على الموصوفة اي قد يكون موصوفة [illegible] نحو هذا ما لدي عتيد اي هذا
شيء [illegible] او بجملة اي او يكون موصوفة بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اي رب شيء تكرهه النفوس [illegible] والشعر لامية بن ابي الصلت [illegible] قبله اصبر النفس عند كل
هم [illegible] الصبر [illegible] لا تضيقن بالامور فقد [illegible] يكشف [illegible] بغير احتيال
[illegible] فرجة اي انفراجة كحل العقال اي انفراجة [illegible] كحل عقال الدابة ولا [illegible]
[illegible] ان ما كافة [illegible] لدخول رب على الجملة نحو ربما قام زيد [illegible] الاولى جعلها موصوفة
[illegible] احدهما انه [illegible] على ما هو [illegible] وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الجملة والثاني
[illegible] لا بد له من مفعول [illegible] ويقدر شيئا من الامر [illegible] الموصوف [illegible]

الذي هو جار ومجرور ومقامه ضعيف ومثله ان ما في نعمّا ما موصوفة بجملة قوله نعم ما
قلت وبئسما تعلمه اي نعم شيئا تعلمه والمخصوص محذوف اي هذا وليست بموصولة لان
شرط نعم ان يكون فاعله معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد
ويكون اي وقد يكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة نحو فنعمّا هي اي فنعم شيئا هي هذه هي
التي يسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة وصفة ومتضمنة معنى الاستفهام اي وقد يكون ما
متضمنة معنى الاستفهام نحو ما بالك بمعنى اي شيء بالك وجزاء نحو ما تقدموا لانفسكم من
خير تجدوه اي ان تقدموا خيرا لانفسكم تجدوه ويسمى هذه جزائية وشرطية باعتبار الاول
شرطا وجزاء والفها اي الف ما فنصيبها الحذف اي تحذف في حال كونها استفهامية
مع الجار اي مع الحروف الجارة اي الكثير الشائع حذف الالف وقد جاء اثباتها في قراءة عمّا
يتساءلون باثبات الالف وفي قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في الدمان نحو
بم وعم ولم حذف الالف فيها في الاستفهام لكثرة الاستعمال والغالب اي نصيبها الغالب استفهاما
نحو قولك اي ذو ضمه قال ابو ذويب فقدمت الجلس ولا هل لها فتحاج كتضجاج الحجيج اهلوا بالاحرام
تقليله اي ما فعل هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصراحه اي نصبت الفها الغالب حال
كونها جرا اسمية في جمعها الحجيج بصيغ احبيع والاحطرنا في فعلت الفها هكذا اهذ احيجاع الناس
على ما … ومن عطف على ما اي الموصولات الذي وما ومن ومن كما بمعنى ان من تكون وهي مثلها
المذكور في الموصولة كقولك جاء في تعرفه والاستفهامية نحو من عندك والجزائية نحو من
ياتني اكرمه الا انها لا تقع غير موصوفة ولا موصولة بمعنى من لا تقع تامة بخلاف ما فلا ذكر في
استثنائها ورد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مرفوعا ومجرورا بمعنى
فنعمان من موصوفة في البدل اذ كان غير مجرور صفة لمحلها في المرفوع بان من
جاز ان يكون موصولة بحذف صدر الصلة اي على الذي هو غيرنا ويحمل على تقدير الرفع
ان يكون من ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره مجرور المحل صفة
لمن فلا يتعين على الرفع ان تكون موصوفة فقوله مرفوعا انما يصح في الاستشهاد على
كونها موصوفة بناء على هذا الاحتمال وان اطلق الاستدلال ويختص اي من بمن يعلم
ولم يقل بعاقل ليكون اشمل اذ يطلق على البارئ تعالى ويستعمل لفظ العلم دون لفظ العقل ويقع
اي من على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث في لفظ كما سبق والمثنى كقول الفرزدق
تعال فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان والجمع كقوله تعالى ومنهم من
يستمعون اليك والانثى كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول
وتانيث الثاني ولفظها مذكر ويحمل عليه سوء الكثير ومحوره اي الحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك
ومن احسنت جاريتك وتقول من حمراء جاريتك ولم يجز من احمر اللفظ ومن محسن
جاريتك جائز اما الصورتان الاوليان فجوازهما ظاهر لان الاولى وقعت الجملة الاسمية
فيها صلة والثانية وقعت الجملة الفعلية وفيها ضمير مونث عائد الى من حملا على المعنى لانه
مونث وكذا الصورة الثالثة وهي من حمراء جاريتك والاخر من هي محسن جاريتك فقال
بمنع الاولى وجاز الثانية اما امتناع الاولى ولفظ احمر ليس مونثا في اللفظ فلا يصح اجراؤه

مونثا

قلت وبئس ما … سد

وجزاء عطف على الاستفهام اي وقد يكون ما متضمنة معنى الجزاء

من اي يا ذهلان …

اي من هي محسنة جاريتك … محسن جاريتك

مونثا كما لا يجوز ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء قوله لم يجز للفظ اي لم يجز للفظ
احمر فانه ليس فعلا وجاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل كما ذكرنا في الاخرى ومن هي من محسن
جارية يعني ان لا يجوز ايضا لفظ محسن مذكر كما لا يجوز هند الا بتاويل بعيد وانما جاز له
لما ذكره في التعليق وهو قوله اذ ليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء الا الهاء بخلاف احمر
وحمراء ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما ذكره فرق بين محسن وبين احمر
لحسن الكلام ويكون هذا الفرق موثرا في الجواز والمنع اذ لو صح ذلك لجاز في السعة هند محسن
بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد انه جائز باعتبار التاويل وهو من هي شخص
محسن او شيء محسن فجاز ايضا من هي احمر بهذا التاويل وعلى كل حال ينبغي ان يكون الصورة كلتاهما
كلاما على المعنى بان وعلى اللفظ اخرى فمن هي احمر ليست بممتنعة على الاطلاق لجواز صحة احمر على
اللفظ ومن هي احمر على المعنى لا على اللفظ واحتج الكسائي وقوعها اي وقوع من صلة نكرة بالبيت
انشد ان الذي يسام المجد قد علمت وكل الغضاب ولا نرى من عبدنا اي الاذون عبدنا
بمعنى لا نرى من هو عبدنا بنص على الضمير بمعنى الرفع والتقدير انسانا نعده عبدنا عندي على هذا
جواب عن استدلال الكسائي بمعنى لا نسلم ان من في البيت صلة لكن جاز ان يكون موصوفة وعبدنا
مصدر لفعل محذوف وهو نعته والفعل مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اي انسانا نعده عددا
ويحتمل ان لا نقدر الفعل ويجعل عددا مصدر بمعنى المفعول اي معدودا ليكون صفة مفردة ولا
نجم اي اضمار فعل ولا يقعان اي من وما موصوفتين اي لا يقعان موصوفتين حال كونهما
موصولتين اي لا توصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة ايضا بصفة بخلاف الذي
فانه يوصف بالمعرفة بالقطع نحو مررت بالذي اكرمته الظريف بجر صفة للذي مع صلته
ولا يجوز ان يقال مررت بمن اكرمته ولا بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن مع
صلته او لما مع صلته هكذا ذكروا والفرق ان لفظ من وما اشبه بالحروف من الذي لان
وضعه هذا دون ذلك اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما مركب من حرفين مع وضعه
وضع الحروف وهذا علة لشبههما بخلاف الذي فان وضعه ليس وضع الحروف لانه مركب
من الاكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذي في صورة اللام التعريف ان كان جزءا من
الكلمة … الاسماء وجوهر من لفظ من وما فلان لفظهما يعنيهما جاء من
غيرهما بخلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية الفرق بينهما ولا يخلو عن الجدال
ونحو كلامهم اي من وما مثلهما اي مثل الذي نحو … اي ما عندك نفسه واي من عندك نفسه
بجر نفسه فيهما بالابدال لما ومن مع صلتيهما كما جاز نحو ان الذي اكرمته نفسه بالتاكيد للموصول
مع صلته واما جاز التاكيد من وما موصولتين ولم يجز وصفهما موصولتين لما ذكرنا ان لفظ
من وما اشبه بالحروف من الذي والحروف لا يجوز ان توصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة
بالتاكيد اللفظي وهو تكرير نفس اللفظ بعد الجملة نحو … الحروف ولا يجوز وصف الحروف
واذا استفهم بها اي بمن الواقف عن نكرة مال … الواقف حركتها اي حركة … الاسم الذي
… بكل في لفظ الاكثر بما يجانسها من حروف المد اذا كان اي حركة اللفظ الواقع في لفظ الاكثر
… واحدا فاذا قال جاء رجل قال المستفهم منو واذا قال رايت رجلا يقول المستفهم منا

اماتة محسن

موصولتين

واذا قال رأيت رجلا يقول المستفهم منى وانما اختص بالوقف لان زيادة حروف المد واللين على
خلاف الاصل فجاز في الوقف لان الوقف محل التغييرات كثيرا كما هو مذكور في بابه وانما اختص
بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى الحكاية بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة
وكان زيادة الحروف للدلالة على التعيين الذي بالحكاية من غير ولا اي وان لم تكن مذكرا
واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرا او مفردا مؤنثا او مثنى او جمعا مؤنثا اي
الواقف علامته اي علامة كل واحد على حسب احواله من الاعراب ثم بيان ما على حالة
الذات والاعراب يعني في المثنى المذكر اذا قال القائل جاءني رجلان كان للمستفهم الواقف
ان يلحق علامته بدال على حال ذات المثنى وعلى اعرابه فاذا قال منان دل بتثنيته على ان ذات
المسؤول عنه مثنى وبالالف على ان المسؤول عنه مرفوع وكذا المثنى المؤنث والجمع المذكر
فاذا قال جاءني رجال قال منون واذا قال رأيت رجلين قال منين واذا قال جاءت امرأتان
يقول المستفهم منتان او منتان بسكون النون فقد دل على ذات المثنى المؤنث بتثنيته وعلى
اعرابه بالالف وكذا في النصب والجر تقول منتين فان تعذر اجتماع الدلالتين كما في المؤنث
واحدا او جمعا اقتصر على الاولى اي على الدلالة على الذات فاذا قال جاءت امرأة تقول منه
فدل بالحاق التاء على ان المسؤول عنه مؤنث ولم يمكن الدلالة على اعرابه لكونه في الوقف
والسكون وكذا في الجمع المؤنث اذا جاءت مسلمات تقول المستفهم منات بسكون التاء فقد دل
على ان الذات المسؤول عنه جمع مؤنث ولم يمكن الدلالة على اعرابها لكون الحركة ممتنعة
في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانه اهم واقوى وانما لم يذكر المصنف كون النون في التاء
ساكنة مع انه شرط لان المفروض كون المستفهم واقفا والوقف يجب فيه سكون الاخر
ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في الاحوال كلها يعني ومنهم من لا يزيد على حروف
المد واللين في كل مذكر مستفهم عنه مذكرا او مؤنثا او مثنى او جمعا فاذا قال جاءني رجال يقول
المستفهم منو وفي رجالا منا وفي رجال مني وكذا لو قال جاءت امرأة او نساء يقول المستفهم
الواقف في كل واحد منهما في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف
للنصب والياء للجر فقد دل على اعراب المسؤول عنه دون احوال الذات والواحد
لا يعلم حالها الا بعد من يحال نحو من يا فتى فاذا قال جاء امرؤ يقول المستفهم من يا فتى
من غير زيادة علامة من حروف المد والعاقبة لما ذكرنا من ان العلامات يعتبر تحقق
محال الوقف دون غيره وقد جاء شذوذ بيت قال اتوا ناري فقلت منون انتم الالحاق
وصلا وتحريك النون فقالوا الجن قلت عموا ظلاما احد الشذوذين ابقاء علامة الحق
في الوصل والثاني تحريك النون والنون يجب ان يكون ساكنة في الوصل ويحتمل ان يكون
على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضرب من منا بالاعراب هذا اعتذار عن الشذوذ والثاني
بانه جاز ان يكون تحريك النون على قياس ومؤانسة حكى سيبويه انه يستعمل من معربا
بالحركات الثلاث بان يقول ضرب من واتت منا ومررت بمن من هذا الاعتذار ادراجه
جمع السلامة فقال منون كمسلمون في يكون منون بالالف حركتها مناسبة لحركة
نون مسلمون وهذا البيت حركتها مناسبة لحركة نون مسلمون وهذا البيت ذكره

يجري على الشذوذ في هذا القسم وفيه نظر لان التعجب ان يكون في لفظ بكلام وسلم عنه
واحد حتى يكون هذا اشارة ولا نعلم في السياق ان المستفهم عنه في لفظ الذاكر نكرة بل الا تحد لفظ ذاكر
قبل الاستفهام بل المذكور وهو انواع والمستفهم الشخص عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ
الشخص واستفهم عنه الواحد كان محله الاستبهام وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان هو
المعلوم ان الحاق العلامة في لفظ المستفهم لا يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستواء
فاستدلوا بالحاق العلامة في لفظ المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ ذاكر بالاستواء
معلوم من اللغة اما المعرفة نحو العلم برفع وكذا العلم في تميم ويحكى على لفظ الذاكر
في الحجاز يعني اذا كان المعرفة في لفظ الذاكر واستفهم عنه بمن فاما ان يكون المعرفة علما
او غير علم فان كان غير علم فحقه ان يحكى تلك المعرفة بقول من ويرفع في الاحوال الثلاث
بلا خلاف من بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل يقول المستفهم من الرجل
واذا قال رأيت الرجل ومررت بالرجل قال ايضا من الرجل بالرفع واما العلم ففيه مذهبان
احدهما لبني تميم وهو الرفع ايضا مطلقا في الاحوال الثلاث والثاني للحجاز وهو حكاية لفظ الذاكر
فاذا قال جاء زيد يقول المستفهم من زيد بالرفع واذا قال رأيت زيدا يقول المستفهم من زيدا
بالنصب واذا قال مررت بزيد يقول المستفهم من زيد بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكى ايضا جواز
حكاية جميع المعارف العربية بعد من كحكاية النكرات فقال منو ومنا ومني وقوله الرفع ظاهرا
فان الرفع واحد في الوصل والوقف ولا ذكر في الوقف والوصل في النكرة وانما جرى في العلم الحكاية
عند اهل الحجاز دون سائر المعارف لان العلم يتطرق اليه احتمال باعتبار التسميات بالعلم الواحد مكانه
مثل النكرات فيحصل حكايتها ليعلم ان المسؤول عنه ما هو وانما لم يلحق علامة كما في النكرات
فرقا بين المعرفة والنكرة وانما لم يعكس لان الاكثر هو الاستفهام عن النكرات والحاق العلامة
اخصر من اعادة المستفهم عنه فكان الاخصر الذي بالاكثر وهو النكرة والمستفهم عنه اي بمن عن صفة
العلم في تميم بصدرها بلام التعريف ويلحقها ياء النسب مع الحاق العلامة في المثنى والجمع
يعني اذا ذكر علم نحو جاء زيد واستفهم عن صفته فطريقه ان يصدر لفظ من بلام التعريف
ويلحق باخره ياء النسب فاذا قال جاء زيد يقول المستفهم المني يعني القرشي ام الثقفي واذا
اذا كان مثنى او مجموعا يلحق علامة التثنية والجمع فلو قال جاءني زيدان قال المستفهم المنيان
او لو قال جاء زيدون قال المستفهم المنيون وفي النصب والجر تقول المنيين والمنيين هذا
اذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي والثقفي واما اذا لم يكن منسوبة كسائر الصفات
نحو العالم والكريم فقد اجاز البعض فيه ايضا المني فاذا قال رأيت زيدا جاز ان يقول المني
اي العالم او غيره والاكثرون على ان الاستفهام بالمني ونحوه مخصوص بما اذا كانت الصفة
منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم والبلغ من غيرها لكونها دليلا على التفاخر
بالانساب والقرفية بياء النسب فدلالته على الصفة المنسوبة اظهر من دلالته على غير المنسوبة
وانما الحق من علامة الاعراب تمام علمه البناء فيه لان ياء النسب نقلها عن حكم البناء
كما نقلها لا اعلام الى النكرات الصالحة للوصف ولهذا دخلت اللام فيه ايضا وهذا
الالحاق والتصرف اختص بتميم ولذلك قيدها بقوله في تميم وفي الطائية هذا ايضا من

بعد ذكر مع

الموصولات لكن يختص بلغة طيء وتستوي فيه اي في لفظ ذو المذكر والمؤنث نحو لا تحيص
للعظم ذو انا عارفه ونحو وبيري ذو حفرت وذو طويت اي ان ذو بمعنى الذي وبمعنى التي
فالبيت الاول مثال لاستعماله بمعنى الذي والثاني لاستعماله بمعنى التي واول البيت الاول لئن لم
تعر بعض ما قد صنعتموا وبروى ما قد صنعته وهو الظاهر لتوافق تعر لانه للمخاطب المفرد واما
عاروا بالجمع فقد خالف والاحسن الجمع بمعنى لئن لم تغير اي بعض الذي صنعته وغير لا يحسن
من الاتيان يقال انحى للشيء اي تعرض له اي لا تعرض للعظم الذي انا عارفه اي آخذ اللحم منه
وهو مبالغة في التخويف اي اصل اللحم من العظم بل ازيد وانحى للعظم بكسره ايضا وذو
بمعنى الذي صفة للعظم الذي هو مذكر اي للعظم الذي انا عارفه واما اول البيت الثاني
فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت فذو فيه بمعنى التي وهي مؤنثة
اي بيري التي حفرتها والتي طويتها ومنهم من يعرب في المؤنث ذات مضمومة ويوحد في كل
حال ومن بعضهم هولاء ذوا يعرف وهاتان ذواتا يعرف وهولاء ذوو وذوات يعرف بضم التاء
في الاحوال يعني المذهب المشهور ان ذو الطائية لا تعرب في المذكر والمؤنث والمثنى والجمع يقال
نعم ذو يضرب والاثنان ذو يضربان والذين ذو يضربون فاللفظ مذكر في الاحوال كلها ونقل المصنف
ايضا وحسن احدهما في الواحد فانه في مؤنث ويقال ذات مضمومة بمعنى التي وانما قال مضمومة لانها
لم يجئ الا مضمومة في الرفع والنصب والجر ونقل ايضا عن بعضهم انهم يجوزون فيه التثنية
نحو هذان ذوا يعرفونه في المذكر المثنى اي اللذان يعرفانه وهاتان ذواتا يعرفونه في المثنى المؤنث
اي اللتان يعرفانه وفي الجمع للمذكر والمؤنث هولاء ذوو وذوات يعرف اي هولاء الذين يعرفهم او اللاتي
يعرفهن وقال بضم التاء في الاحوال اي رفعا ونصبا وجرا الضمة اصلا فلا تعلق باختلاف حال
الموصوف وعلا اي وبدون التأنيث والتثنية والجمع على ذو يعرفونه انما المستثنى بالتي نعلم او نحو اذهب
بذي تسلم يعني ان ذو سمع عن ذلك في قوله اذهب بذي تسلم على ما ذكرناه ان ذي توحد في كل حال
نحو اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون هكذا ذكره وفي هذا الكلام نظر
لان لفظه يقتضي ان يكون التمثيل من ذو الطائية ومن ذي في اذهب بذي تسلم يعرف عملا اي
بالتفسير المذكور في هذين الوجهين المنقولين وهو غير مستقيم لان التمثيل اما ان يكون على الوجه
المشهور او على الوجهين المنقولين اما على الوجه المشهور فالتمثيل حاصل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان ذو
الطائية ذو بالواو وفي هذا المثال وهو اذهب بذي تسلم ذي بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى
يطلق التمثيل من جهة اخرى واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذي او التي وذي في بذي تسلم
بمعنى صاحب كما سنذكره في فصل الاضافة لكن لا اشتراك فلا يصح اي التفسير واما على الوجهين
المنقولين فالتمثيل ايضا ظاهر اما من ذو المذكر ومن ذي فظاهر كما ذكرنا واما في المثنى والمجموع
فالخبر لانه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا ظاهر كلامه انه يعرف الفرق بينهما عند التفسير
المنقول في هذين القولين وهو لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما الا انه فيتذكر قوله وعلاه
يعرف اي عند القعود وليس كذلك فان على المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا التفصيل فكأن
ولعله نظر الى ان ذي في بذي تسلم مجرور وموضوعه ذو ولفظ ذو بمعنى صاحب يشارك لفظ
ذو الطائية من حيث اللفظ ومن حيث ان كل واحد منهما توصل بفعل فانه ذكره في التفصيل وما يتعلق به

٤٠ اي لمجانسة الفعل اليه وذو في قولهم اذهب بذي تسلم فيقال يعرف الفرق بينهما عندنا لكن هذا لو نقل
على ان ذو في بذي تسلم جاء ايضا مرفوعا مضافا الى فعل نحو جاء ذو تسلم لكنهم لم ينقلوا ذو مضافا
الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم ينقلوا مرفوعا بالواو فكيف وقد نقل عن الحواشي المصنف
ظاهرا بحث قوله اذهب بذي تسلم ان هذا سماعي على قياس مثاله به الاشكال وذي في قولهم
بذي تسلم بمعنى صاحب والفعل بتقدير المصدر اي بذي سلامة منك والمراد بذي اما الامر اي بالامر
الذي هو صاحب سلامة منك او بالوقت الذي هو صاحب سلامة منك وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل واضاف هذا اكثر من الناس تشبيها من التشبيه بالظروف المضافة الى الجملة اسمية
كلاهما ولعلهم انما اختاروا لانه قد يوضع ويقال ذو بمعنى صاحب كيف جاز اضافته الى الفعل مع
اشتهارهم ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان فقرروا بمعنى الزمان دفعا لهذا الايراد فمكانه في المعنى
زمان مضاف الى فعل وذا اي والموصول الآخر ذا في قولهم ماذا خاصة اي بعدها على سيبويه في
احد قوليه لان له قولين احدهما ان ذا بمعنى الذي نحو ماذا صنعت معناه اي شيء الذي صنعته
والآخر ان ماذا اعرابه كلمة واحدة ومعناه اي شيء صنعته ومطلقا عند الكوفيين بعد ذا عندهم
اسم الاشارة بمعنى الذي ولم يشترط تقدم ما عليه بل هو اسم اشارة عندهم بمعنى الموصول ولذا في قوله
تعالى وما تلك بيمينك بقولهم ما التي بيمينك نحو ماذا صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته هذا مثال لما وقع فيه
ذا موصولة على اطلاق قولي سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاحسن في اعرابه الرفع بمعنى تعالى في جوابه
خير بالرفع المطابق لجواب السؤال اذ لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة في الجواب فعلية وفي السؤال اسمية
فلا تطابقان او بمعنى اي شيء صنعت هذا مثال للقول الآخر لسيبويه وهو ان ماذا اعرابه كلمة واحدة
فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما فالجملة فعلية وجوابه بالنصب اي خيرا المطابق لجواب السؤال
ونحو امنت وهذا تحملين طليق مع شذوذ حملان يوصف به غير الموصول هذا جواب عن احتجاج
الكوفيين فان هذا في البيت بمعنى الذي اذ عندهم ذا اسم اشارة جاز ان يكون بمعنى الذي فالتقدير
الذي تحملينه طليق فاجاب المصنف بانه لا تعين الاستدلال اذ هذا في البيت يجوز ان يكون
اسم اشارة لا موصولا ووجهه هذا مبتدأ وطليق خبره وتحملين جملة وقعت حالا اي هذا في حال كونه
محمولا لك طليق وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد على انه بمعنى الذي منصوب المحل
يدعو بعده لكون ما بعده جملة ابتدائية فيصح الكلام والاحسن انه على اصله وما بعد يدعو جملة
تحكيه للكافر يوم القيامة واما تقرير ابتداء في الكلام لتحسين الكلام في الآية فيها نوع غموض
لان مفعول يدعو يكون مقدما ولا يدخل اللام فيكون وافيا اقوالا احدها ما ذكره الزجاج
وهو ان ذلك يعني الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعو اي يدعو الذي هو الضلال البعيد
وهذا الوجه ذكره الآن في الكتاب على ان اسم الاشارة جاء بمعنى الموصول كما ذكره الكوفيون
فعلى هذا يكون ما بعد يدعو وهو قوله لمن ضره اقرب من نفعه جملة ابتدائية فاللام معه
في موضعه داخل على الجملة الابتدائية ولا اشكال فيه الا على اسم الاشارة بمعنى الذي على
مذهب الكوفيين والقول الثاني وهو الاحسن الذي اختاره المصنف ان اسم الاشارة وهو ذلك
باق على اصله وهو مبتدأ وهو الضلال البعيد خبره ثم ذكر ان ما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة يعني يقول الكافر في
القيامة لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فاللام داخل على الجملة الابتدائية وهي مع صلته

ولبئس العشير

مبتدأ او خبر الجملة القسمية وهو لبئس المولى كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والمقصود تحقيق الوعد
فاما دخل اللام لفظ يدعو فيجعل قول جاز ان يحكي بعد القول جملة اسمية او لفظ اللام ولا ...
لا في الفصيح اللام ... وانما في اسم الانسان اخذه بانه على اجل معنى الانسان فلذلك كان احسن وقال
بعضهم بأخذ اللام اي ما بعد من والجملة من الضر اقرب وهذا القول محكي عن الزجاج ايضا
ودفعه ابو علي بان اللام يكون في من جملة من وصلة الموصول لا يتقدم عليه فلذلك قال المصنف
وبعضه ظاهر ويحتمل ان يكون يدعوا بالكذا ليدعو المذكور اولا في قوله يدعو من دون الله ما لا
يضره وما لا ينفعه ولمن ضره اقرب من نفعه مبتدأ ولبئس المولى خبر ويحتمل ان يكون على تقدير
هو يدعو بالكذا الاول ان يتعلق بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعو الالهة يدعو المذكور على
لكون خلا اي يدعو الكافر ثم ابتدأ وقوله لبئس المولى ولبئس العشير واي عطف على الموصول
العائد ومن يمكن في اوجها ما سنفيا به نحو ايهم حضر و نحو الله تعالى ايهم يكرمني اكرمه والموصولة
نحو اضرب ايهم قائم والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا يكون تامة ولا صفة لكن ولست من الباب الا
موصولة محذوفة مبنيا صدر الصلة نحو ايهم اشد ممن قرأ بالضم بحيث اي من باب
المبنيات اللازمة في احدها الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها وانما اعربت اي استفهامية
وشرطية وموصولة تامة الصلة وان وجدت فيه علة البناء من تضمن حرف الاستفهام
او حرف الشرط او احتياجها الى الصلة لان اي لما كانت لازمة الاضافة وجب عليه التمكن
مكانت دائما لعلة البناء فرجعت الى اصل اعرابها واما اذا حذف صدر صلتها كان ...
لان الموصول والصلة كشيء واحد فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة حرف من الكلمة فلم يستحق
الاعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد ممن قرأ بضم الياء واما على ...
النحو ورواية الشواذ نحو مفعول لننزعن بعدها عبري على اصله ورواية القراءة المشهورة وهو ضم
ايهم فالتقدير لننزعن ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصلة على ... ذلك ضم وقول الخليل بانه
على الحكاية بتقدير القول ضعيف فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني قال الخليل ... ايهم
موصولة بل هي استفهامية مرتفعة على الابتداء واشد خبره و... القول لتكون الجملة ...
محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه ايهم اشد واستضعف المصنف بقوله يصار اليه في السعة
يعني ان الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل فلا يصار اليه في السعة اذ له ... ان يقال الاضرب
من الفاسق بتقدير لاضربن من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول وبعض صلته وظاهره انه في غاية
الضعف لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال يعني قال
يونس انما ضم ايهم في الاية على التعليق نحو علمت ايهم ... وانما جاز التعليق فيه مع انه من
خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن التمييز والتمييز سبب للعلم فكانه قال لنميزن اي لنعلمن
ايهم اشد ورده المصنف بانه لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والمراد بالمؤثر ما سوى افعال القلوب
وسماه النحويون افعال الجوارح والنزع من افعال الجوارح فلا يجوز فيه التعليق لكن على التأويل
الذي ذكرنا وجواز النزع هو التمييز الذي هو سبب العلم فلا نسلم ... ان النزع من افعال
الجوارح بل هو من افعال القلوب على الوجه المجازي اطلاقا فانه اسم السبب على المسبب وفيه نظر
وقوله وان يمكن توهم ان من كلا لا يكون صفة فانه كذلك لكن جاء اي صفة على المبهم والاسم ...

... رجل اي كامل في الرجولية فاي صفة وغاية العدد انه لم يذكر في من امثاله بكم
... وقيم وضعها وقال ان يمكن ان ياتي فيه الوضع المذكور في من ولم يلزم منه ان
لا يكون اي صفة بل غاية انه لم يذكر ان اي هي صفة وكان الاولى ان يذكر ... دفعا
... ولا يليها من الافعال الا المستقبل دون الماضي وفي حلفت كذا اي لا يلي اذا
الا الفعل المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار ويمكن لاضربن ايهم فيها وساضرب وقد نقل
في التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال انما حلفت كذا ... انما وضعت كذلك ووجه اي
السوال ان اي بعض ما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي
وقع به الفعل زال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك قال المصنف وهو معنى قول
الكسائي انها حلفت كذا فكانه عبر عن وضعها للمعنى الذي ينافي الماضي دون المستقبل بانها حلفت
كذا ومن استفهم عما اي باي عن نكرة وصلة يطابقها به تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا
حكاية وتحذف تلك الزوائد في الاحوال ويسقط الحركة والتنوين وقفا نحو اذا قيل جاء رجل يقول
المستفهم في حال الوصل اي ... وانت رجلا ايا وفي مررت برجل اي وفي التثنية في الرفع ايان
وفي النصب والجر ايين وفي الجمع ايون رفعا وايين نصبا وجرا وفي المؤنث ايه يطابق
المستفهم لفظ الاول في الامور كلها ويطابقه في الاعراب على طريق الحكاية رفعا ونصبا وجرا
يعني انها حكي المقدار الاعراب على محله فاذا قيل رايت رجلا تقول المستفهم ايا الرجل فايا منصوب
على الحكاية لفظا وهو مرفوع المحل بانه مبتدأ وكذا في الجر لو قال اي تجر في لفظ الحكاية لفظ الاول
ورفعه مقدر على الابتداء او لم تعرب لفظا لما مر من ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظي وانما
اختص بالنكرة والاستفهام بما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم يشترط في اي الوقف كما اشترط
في من في الحاق الزيادات بما لا انها معربة في اصلها تقبل الحركات بخلاف من فانه لا تقبلها فجعل
عوض حركتها من حروف المد واللين وانما حكي في اي لفظ الاول بالحركات الثلاث
في حال الوصل ولم تحك في من في حال الوصل للعلة المذكورة وهي قول ان الاعراب بالحركات
بالحروف دون من ومنهم من حذف الالف واحدة في الاحوال كلها اي نقول اي وايا واي
... من نقول منو ومنا ومني في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمنزلة الحروف ثمة فاذا قال
رايت رجلين او رجالا فيقول المستفهم ايا واذا قال مررت برجلين فيقول المستفهم اي فلا
يراعي الا التعريف في الاعراب خاصة دون سائر الاحوال ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا
وقف عليها كان امرها كالوقف على الاسماء المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت
يا اي وان وقفت على المنصوب قلبت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على المثنى
والمجموع اسكنت النون وقلت ايان ايون وايين وايين وان وقفت على المؤنث قلبت التاء
هاء وقلت ايه وان وقفت على المجموع بالالف والتاء سكنت التاء وقلت ايات لان هذا حكم
الوقف على سائر الاسماء المعربة ولعله انما يقول قوله ويسقط الحركة والتنوين وقفا
اما ان يحمل على ... وهو قوله وتحذف الافراد في الاحوال او يقول المستفهم عنها بكم وصله
على ما هو الظاهر لكون وقفا في مقابلة وصلة فعلى الاول فيه سوال انه احتمل ان لا تكون المطابقة
في حال الاستفهام عن النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان يقول ويسقط الحركة والتنوين

في حال الرفع والجر وبابدال التنوين الفا في حال النصب وعلى الثاني وهو ان يتصل بالاول لكونه معا
وصلا ففيه سؤالات احدها انه لا يعلم منه المطابقة في حال الوقف اذ لم يذكر الا سقوط
والتنوين والثاني كان ينبغي ان يقول ويسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر ويسكن النون
في النصب والجر والتاء في جمع بالالف والتاء والثالث انه لم يذكر ابدال التنوين الفا في حال النصب
انه شرط في حال الوقف والجواب عنه باحد وجوه الجواب عن الاول انا نختار التقدير الاول
والجواب عن السؤال الاول انه ذكر ان اي يحكي لمن ذكر كل الاطلاق فيعلم انه يجب المطابقة في
من وقفا على ما ذكر يجب ايضا المطابقة في اي وقفا وانما ذكر المطابقة وصلا لانه يعرف وقفا اي
على من تذكره يعرف به ويترك المشكل اعتمادا على اطلاق ان حكمه حكم من والجواب عن الثاني
ان المراد به يسقط التنوين اي لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم ابدال الفا
معلوم من باب الوقف على المنصوب المنون والثاني انا نختار التقدير الثاني وهو ان يتصل بالاول
لكونه وقفا مقابل قوله وصلا والجواب عن السؤال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة الوقف
فيه كما في من وقفا اي يكون وعن الثاني في انه لما قال ويسقط الحركة علم منه انه يسكن آخر
المفرد ويسكن نون المثنى والمجموع ويسكن تاء الجمع بالالف والتاء فكانه قال ويسقط الحركة
حيثما كان مفردا او مثنى او مجموعا اي جمع كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا علم بتركه
اعتمادا على باب الوقف اذ هو معلوم فيه ولا شك انه كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث
ان يقول قوله ويسقط الحركة والتنوين عائدا الى الكل من المذكورين كليهما اي في حال الوقف
يسقط التنوين والحركة مطلقا سواء كان مع المطابقة او مع الافراد فان سقوط الحركة
والتنوين في الوقف لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة وترك يسكن النون والتاء وترك
ذكر ابدال التنوين الفا فلما ذكرنا ولا يخفى ان في الكلام تساهلا مع هذا الا عند ارادت وفي المعرفة
الرفع لا غير وان كان علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا نقلا اي عن المخالفة يعني لفظا فيرتفع
عن الحكاية في الاستفهام عن النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام عن المعرفة وحكم في المعرفة
الرفع اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال رايت زيدا اي زيد ولمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل
اي الرجل ولمن قال رايت عبد الله اي عبد الله بالرفع وقوله تعالى اي احترازا من قولهم
تعادى فلان من كذا اي تجافاه وامرؤ عنه تعالى تعادى الاسود الغلب منه تعالوا هل علمه
الرفع في المعرفة والعلم ايضا اي انما وجب الرفع احترازا عن المخالفة من اي وما يذكر
بعد من المعرفة والعلم لو قيل اي زيد او زيدا على الحكاية بخلاف من زيدا فانه لا يظهر المخالفة
فيها لفظا لان من مبني واي معرب وانما اعيد المعرفة بعد اي رغم بعد النكرة لان الاستفهام
عن المعرفة اقل من النكرة من الحاجة الى الاستفهام عنها لا تحاجا [illegible] الا [illegible]
في النكرة فلم يعد فيها بما له للتخفيف مما هو الكثير ومن حكم الموصول ان يتركب مع صلته منزلة
اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وهذه كلها احكام المفرد
فلا يوصف ما وصف منه ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة هذا من لوازم الافراد وكونه
بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول قبل تمام صلته ولا يؤكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه
ايضا قبل تمام صلته وقال ما وصف منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما

لا غير صح

جمع اغلب وهو عظيم الرقبة

فانما

فانما لا يوصف لان اصله وان كان بعد تمام الصلة فلا احتياج اي يحصل امتناع وصفه لكونه قبل
تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة لا يوصف فهو خارج عن البحث وانما امتنع الوصف والتأكيد
والابدال قبل تمام الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة حرف كلمة كالزاي من زيد وهو
لا يقبل الوصف ولا التأكيد ولا الابدال ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يؤكد الموصول قبل تمام
الصلة لم يجز نحو مررت بالذين اجمعين في الدار اذ لو كان في الدار صلة للذين فيقع اجمعين تأكيدا
قبل تمام الصلة وهو ممتنع وبالضاربين اجمعين زيدا اكد اي لا يجوز هذا زيدا معمول ضاربين فهو
من تتمة الصلة فلا يتقدم اجمعين عليه وجاز اجمعون اي في المثال المذكور جاز اجمعون بالرفع لانه
تأكيد للضمير في ضاربين وهو فيه اي الذين ضربوا هم اجمعون فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة
تقدم على الجزء الاخر من الصلة وهو زيدا ويجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان
قلت لم لم يجز مررت بالضاربين اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تأكيدا الضاربين لا للموصول
قلت لم يحسن لوجهين احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل فكذلك لا
يعمل اذا كان مؤكدا ايضا لان الفعل لا يكون موصوفا قطعا وقد يكون مؤكدا لانا نقول الفعل انما
يكون مؤكدا بالتأكيد اللفظي وهو تكرير اللفظ لا التأكيد المعنوي وهو المبحث والثاني ان اجمعين
اما ان يكون تأكيدا الضاربين مع اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه تأكيد قبل
تمام صلته وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو ان يكون بدون اللام فهو فاسد من وجهين احدهما ان
النكرة لا تؤكد عند البصريين والثاني ان جزء الصلة وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يؤكد بالكل
بعين لفظا وهذا من غوامض النحو وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يختلف آخره باختلاف
العوامل فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لها اعراب بالفاعلية
مثلا او لا يكون فان كان مع ان ضاربا ايضا معرب فيكون فاعلهم ويلزم ان يعرب جزء من الموصول مع انه
بمنزلة الزاي من زيد وان لم يكن لم يصح فوقع الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا
او مفعولا او مضافا اليه فهو خلاف الخلص اجيب انه نظرا فيه لم يخف على انه لم يكن
اعراب الذي حلف اي الاسم الواقع بعد ما ان حق الاعراب ان يكون بمحل الا لانه يخفى على
والثاني ان لفظ الضارب شانه لفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة الجزء من الكلمة واعرب الرجل
جعل اللام في الضارب في الصورة بمنزلة تلك اللام وان كانت بمعنى الذي ما جرى الاعراب لفظا على ما
وطلع اللام واما اعرب الضارب مع انه بمنزلة الزاي من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما مستقلا
يستحق الاعراب وعرض له كونه جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال الاصلي دون
الجزئية العارضة بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب انما يكون لها اذا كانت
بمعنى المفرد كالخبر او الحال او الصفة ونحوها ولا تخبر عن الذي الذي كان ابوه اياه عمرو منه
منطلق مع يجيء لا حدهما بخبر ظاهر او مقدر انما لم يجز المذكور في اعمال موصولين وجعل
مبتدأين وكل واحد منهما محتاج الى صلة وخبر منطلق اما ان يكون خبرا للموصول الثاني او
الاول فان كان للثاني كان الموصول مع صلته وخبره وقع صلة الموصول الاول فان كان للثاني
كان الموصول مع صلته وخبره جملة واقعة صلة للموصول الاول فالموصول الاول الى قولك
منطلق بمنزلة مفرد محتاج الى خبر آخر ظاهر او مقدر وان جعلته خبرا الموصول الاول

لكل واجمعين صح

تأكيدا الموصول صح

ف

فيطعا لا الاعراب صح

فقد اخرت عن الموصول الاول تمام صلته لان الموصول الثاني مع صلته بدل منه عطف والمعروض
ان منطلق خبر للاول فالموصول الثاني ليس له خبر ظاهر فلا يكون جملة فلا يتم الموصول الاول به
فلا يصح ان يخبر عنه بمنطلق ادخلهم بثم تعقبه حتى يجيء الاخبار معناه ان المذكور خبر لاحدهما فلا
يجوز هذا الكلام حتى يجيء للاخر خبر ظاهر او مقدر ويقول حال القايم اليه اخاه الساكن في الدار
الضارب اخاه زيد فلو جئت للقايم بتابع قبل شيء مما ذكره لم يجز لتقدم الكلام صلته فالقايم فاعل حال
والضارب فاعل القايم والساكن فاعل الضارب والضارب فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب وكل واحد
من المعرفات جزء صلة المعرف الذي سبق والضارب جزء صلة الموصول وهو اللام من القايم
لم يجز فلو جئت بتابع القايم وقلت حال القايم اليه وزيد حسنا وعطفته على الموصول لم يجز لانك تعد فلا
يعطف عليه وكذا سائر التوابع لو قلت حال القايم اليه الكريم وجعلته صفة للموصول لم يجز لانه
صفة للموصول قبل تمام صلته وهو واضح واذا قلت الضارب الشاتم الكريم المعطيه درهما القايم في دار
اخوك هو طائفة بشرا بكرا عمرا خالدا عبد الله اكرم الآكل طعامه غلامه في الدار الاولى وهو في الموصول
الاخير وهو القايم مع صلته والذي بعده هو بكرا بدل الذي قبله اي قبل القايم وهو المعطي وهكذا على
الترتيب فعمرا بدل للكريم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اي وان لم يكن على هذا الترتيب
بان تقدم مثلا بكرا على بشر وجعلته بدلا من المعطي فانه بدل قبل تمام الصلة الذي هو الابدال من
الموصول وهو المعطي قبل تمام صلته لان تمام القايم في دار بشر فقد ابدلت عن المعطي قبل تمام صلته
وكذا سائر الصور فقولك الضارب مفعول الاكرم والشاتم مفعول الضارب والكريم مفعول الشاتم
والمعطيه مفعول الكريم ومفعولاه معطيه الضمير المتصل ودرهما والقايم فاعل معطيه في دار
متعلق بالقايم وهو طائفة مصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله اكرم الآكل فلا يجوز ان   واخوك فاعل القايم صح
يتقدم البدل من الضارب الى الموصول الاول على اسم من المبدلات الباقيات ولا من الابدال
لانها كلها في صلة الضارب فان قلت بشر بدل من القايم فهو من تتمة القايم وهو طائفة ليس من
تتمته بل هو من تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلت بشر ليس من اجزاء الصلة
لانه بدل من الموصول مع صلته والموصول مع صلته تم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا وقع
بين اجزاء الصلة اذ اجزاء الصلات قوله اخوك فان قلت لم اختير وقوع هو طائفة الموقع
مع انه يلزم منه الفصل بين البدل وهو بشر ومبدله وهو القايم قلت هذا احسن لمقارن
وسانه بمقدمات احدها انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان تقديم المفعول على
المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك تعين اقامته مقام الفاعل اذا وجد مع سائر
المفاعيل ولان المفعول هو مورد الفعل المتعدي ومجاوزة اليه لبيانه بخلاف المصدر لانه تاكيد
زايد فتقديمه عنه بلفظ الفعل الثالثة انه يمتنع الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي والرابعة
ان المفعول المطلق اصلح المنصوبات كساير المفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وساير التوابع
اشارة لتقدم الاصول على الفروع اذا ثبت هذا فنقول لو قدم هو طائفة على الضارب امتنع للمقدمة
الاولى ولو اخر عن الضارب منفصلا لم يحسن للمقدمة الثانية ولو وقع بين الموصولات
لم يجز للمقدمة الثالثة ولو وقع بين الابدال او بعدها لم يحسن للمقدمة الرابعة فتعين ان
احسن مواقعه هو موقعه الذي استحق فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير الاربعة بل انه

وقع فيه الفصل بين البدل والمبدل فلا الفصل بينهما كثيرا كما جاء في مواضع من التنزيل كقوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وكقوله تعالى اذ تقول للمومنين الن
يكفيكم فانه قيل ان اذ بدل من اذ غدوت مع تخلل الآيات بينهما ونظائرها وللتنبيه لقاعدة لطيفة
وهي ان التوابع على ثلثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي تصدقان على شيء واحد كما
الصفة وعطف البيان والتاكيد فلهذه الثلاث حقها ان لا يجاب الفصل بينها وبين متبوعها الا
نحو وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كالعطف بالحروف فلا يستبعد فيه الفصل للتغاير الظاهر
وقسم واقع بين القسمين وهو البدلان قسما منه مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله
مغاير للمتبوع كبدل البعض والاشتمال والغلط فتجوز الفصل فيما تغاير الاول كالابدال الثلاثة
واستبعاد الفصل فيما بعض لا يغاير كبدل الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنف
انما اخر هو طائفة ربطا للنوع من الالغاز والتعمية في المثال ولذلك اخر قوله اكرم الآكل طعامه عن قوله
الضارب ولكن الالغاز هذا هو كشف الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز القراء في الذي
نفسه محسن اخوك والذين انفسهم محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف
دون الموصول يعني اجاز القراء الصور الثلاث مع ان ظاهرها يقتضي ان يكون نفسه في المثال
الاول تاكيدا للذي قبل تمام الصلة وكذا انفسهم تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا وزيد عطف على الذي
وامتناعه ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول يعني في المثال الاول الذي هو نفسه محسن   تعدد الخبر
فنفسه تاكيد لهو المحذوف ومحسن خبر هو والجملة صلة الذي والذي مبتدأ واخوك خبره وكذا في
المثال الثاني انفسهم تاكيد لهم المحذوف وكذا في المثال الثالث
التقدير الذي هو وزيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان
التابع في كل واحد منها للمحذوف دون الموصول ولا يجوز القراء الحذف مع الفعل والظرف
لالتباسه حيث لا تابع فيتبع المتبوع يعني لو قيل الذي ضربت اخوك او الذي في الدار اخوك لم يجز ان
يقال انه قد حذف صدر الصلة بتقدير الذي هو ضرب او الذي هو في الدار لفقد المحذوف لا قرينة تدل عليه
لكن كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة من غير حذف فلو جوز الحذف
لالتبس اي لم يعلم ان الصلة فعل او اسمية هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا
واما اذا كان للمحذوف تابع مثلا تقول الذي نفسه ضرب اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او
تقول الذي وزيد ضربا اخوك او الذي وزيد في الدار اخوك فكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه
التوابع قرينة دالة على المحذوف ومع هذا فلم يجوزه ايضا مع وجود القرينة لحفظ الباب
ومعنى قوله فيتبع المتبوع يعني اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيلتبس اي يلحق في المنع بما
ط ع لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل ان يريد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع والصور
التي ذكر فيها التابع معه قرينة على المحذوف وهو الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف
قرينة دالة وحيث لا توجد القرينة تكون فرعا فيتبعه المتبوع اي تبع الاصل وهو ما وجد
فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما غير المصنف بمثل العبارة لان فيه
غرابة وهي ان المتبوع صار تابعا ومنه اي ومن المبني اللازم ما تضمن معنى حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا لحرف وهو الهمزة الاستفهامية بل متضمن الاستفهام

ما تضمن معنى الاستفهام او الجزاء

الذي هو معنى حرف الاستفهام على انه يعني ان انا مستغني عن الضابطة لانه متضمن للاستفهام
ايضا وهو معنى حرف وهو الهمزة ومع ذلك هو معرب مثلا كذا استغناه واعراب للزوم الاضافة كما مر
كما ومن واين للمكان استفهاما وجزاء هذا مثال لما يتضمن معنى الحروف فانه قد يتضمن معنى
الحروف فانه قد يتضمن معنى الاستفهام نحو ومالك تمسك وقد يتضمن معنى الجزاء الذي هو معنى
الجزاء الذي هو معنى ان الشرطية نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد يتضمن معنى الاستفهام نحو
من غلامك وتتضمن معنى الجزاء نحو من يأتي اكرمه وكذا اين وهو ظرف للمكان خاصة قد يتضمن
الاستفهام كاين زيد وقد يتضمن الجزاء نحو اين تجلس اجلس ومتى للزمان كذلك يعني انه
ظرف للزمان وهو كذلك اي قد يكون استفهاما نحو متى القتال وقد يكون جزاء نحو متى تخرج
اخرج وايان ومعناها اي متى حيث يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرساها
اي متى ارساؤها وهم بان جزاء فيهم بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد
فانه سؤال عن احواله اي صحيح ام مريض ونحوهما من الاحوال فهو متضمن للاستفهام عن
الاحوال وانى للحال اي للحال استفهاما وجزاء نحو انى لك هذا اي كيف اين لك الطير وجزاء
نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال شئتم وكم الاستفهامية يجيء بحثه
وكم وهو عطف على انى اي وكم ثم تلحق بها الخبرية يعني الاستفهامية انما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاستفهام والخبرية لم يوجد فيه هذه العلة وانما بنى الحاقا لها بالاستفهامية
لكونها مثلها ولكونها على وضع الحروف ولها اي ولكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية
صدر الكلام اما الاستفهامية فظاهر لان للاستفهام صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها
معنى الانشاء في التكثير كما ان رب متضمن له نشأ التعليل فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها
الجار فالمعنى الموجب لها التصدر مقدر قبله لا الجار على هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان كم اذا
كان لها صدر الكلام فلم جاز ان يتقدمها الجار وان يقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان المعنى
الذي اوجب لها التصدر وهو الاستفهام يقدر قبل الجار لاتحاد الجار بالمجرور وهو كم يعني اذا قلنا
بكم اشتريت فتقدير الاستفهام قبل الباء والتقدير ابكم اشتريت فالاستفهام لم يتقدم عليها شيء
ولا يقدر الاستفهام بعد الجار لئلا تبطل تصدره وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما
ذكره وهو ان الجار متصل بالمجرور ويجذبه لشدة اتصال الجار بالمجرور فكأنهما كلمة واحدة فلا
المنصوب والمرفوع اذ ليس لها اي الجار بالمجرور ومحلها اي محل كم الجر ان تقدمها الجار كما
ذكرنا والا اي وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه نحو اسم
الفاعل والمفعول والظرف فان استند اي الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها اي الى ضمير كم او
متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجل جاءك فان بعده فعلا وهو جاء مسندا الى ضمير كم ولو
قلت كم رجل جاء غلامه كان مسندا الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف
الجاري مجرى الفعل التقدير كم رجل حصل في الدار فهو ايضا مسند الى ضمير كم فالرفع
بالابتداء اي كم مرفوع المحل بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبره قوله متعلقها اي متعلق
كم ولو قال او متعلقه لرجع الضمير الى لفظ ضميرها اي او متعلق الضمير كان اشبه كما قالوا
في الافعال على شريطة التفسير مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما

كان

كان اشبه لان قولك كم رجلا جاءك غلامه فالغلام مضاف الى الضمير متعلق به والضمير عائد
الى كم لا لفظا متعلق بالضمير وان لم يستند اي الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها ولا الى
متعلقه فان كان اي الفعل واقعا عليها اي على كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان
الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بل هو مفعول به فينتصب على المفعولية وان كان واقعا
على ضميرها نحو كم رجلا ضربته او متعلقها نحو كم رجلا ضربت غلامه فالوجهان اي جاز ان تنتصب
كم على المفعولية اضمارا على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه فالتقدير كم رجلا ضربت
ضربته وكم رجلا اهنت او ضربت غلامه وجاز ان ترتفع على الابتداء فالفعل بعده خبره ولا تنافي
الثاني اي فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا من تقدير ناصب بعدها اي بعد
كم كما قدرناه المثال يعني تقول كم رجلا ضربت ضربته على شريطة التفسير ولا تقدر الناصب قبل
كم كما تقدر في زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدرية كم والا اي وان لم يكن الفعل واقعا على كم ولا
على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اي كم ظرفا نحو كم يوما ضربت او مصدرا نحو
كم ضربة ضربت وان كان اسما اي وان كان الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء ان لم يكن
اي كم ظرفا نحو كم غلاما لك والا اي وان كان ظرفا فالخبرية اي فيرتفع كم بالخبرية نحو كم
يوم سفرك فان سفرك مبتدأ وكم يوم خبره وهذا حاصل لفظ المتن وتحقيقه لا انحصار في الا
قسام الى بيان وذكر ان يقول ان حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه
من اسم الفاعل ونحوه من الاسماء العاملة والظرف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي
غير عامل لان الاسم العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اي معه فاعل وهو المراد بالمركب هاهنا
فاذا لم يكن الواقع بعدها ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جامدا نحو كم رجلا وكم غلاما لك
ونحوه وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا في مقابلة الاول وهو الفعل او الجاري مجراه او اسما عا
فان كان فعلا او جاريا مجراه او الاسم العامل فاما ان يكون الواقع بعد كم مسندا اليه اولا فان كان
الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مسندا اليه فيكون كم اما مفعولا به المذكور او مضمرا فعله
على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو
المصدر نحو كم ضربة ضربت لهذا معنى قوله فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن المفعول
معه ولا المفعول له ولا غيرهما من الملحقات بالمفعول وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا او
ظرفا فقوله وان كان اسما مفردا قسيم للاول لان لم يكن الواقع بعدها فعلا ولا جاريا مجراه فح
يتعين ان يكون اسما مفردا فيرفع بالابتداء ان لم يكن ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا هذا اعلم بيان
لفظ المتن وهكذا حكم اسماء الاستفهام واسماء الشرط الا ان الشرط لا يقع بعدها الاسم
يعني ان اسماء الاستفهام واسماء الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانها تارة تقع مجرورا
فالاستفهام كقوله لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمرر امرر فيقدر الاستفهام
فيه قبل الجار لئلا يبطل صدريته وتارة تقع منصوبا اما الاستفهام كقولك من ضربت اي
اي رجلا ضربت والشرط نحو من تضرب اضرب او من تضربه اضربه وتارة تقع مرفوعا
فالاستفهام كقولك من عندك اي اي رجل عندك والشرط كقولك من تضربه اضربه على ان
من مبتدأ في نوع الاحكام مثل كم الا ان كم تقع بعد الاسم والشرط لا تقع

ولا اسما عاملا

نحو الا يعم لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها اي حكم كم في جواز عود الكناية الى لفظها ومعناها
حكم من فلا تكون على اللفظ وتؤنث على معناه كذلك في الافراد والتثنية والجمع نحو كم رجل رايته
ورايتهم وكم امراة رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا
اي ومن اللازم البناء ما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذ واذا [illegible] كانها او كانا [illegible]
وهو الاصل على ما يجي لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة [illegible] اذ واذا البناء ومن المضاف اليه
وانما التزم البناء فيها لانه لا يكون الاضافة الى الجملة وانما التزم اضافتها الى الجملة لانها وضعت للدلالة
على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة في الاجل لا تكون الا في جملة وقيل [illegible]
بمعنى حرف الشرط وقد يعلل بان اذا [illegible] وضعت وضع الحروف وعلل بانها ايضا بالاحتياج الى الغير
كالحروف فاذ بالاسمية والفعلية اي تضاف الى كلا الجملتين نحو الى الجملة الاسمية والفعلية نحو جئتك
اذ زيد قائم في الاسمية والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية
ايضا والفعل مضارع والحمل على الماضي لان اذ موضوع للماضي واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية
ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما اخر هذا المثال مع ان حقه ان يقدم على قوله اذ زيد قائم
لانهما جملتان اسميتان لانه كان يريد ان يعرف من قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قائم مع ان كل
واحد منهما اسمية والخبر جملة فعلية فلارادة الفرق بينهما اخرها عن قرينتها ومن اذ زيد قائم
واستقبح اذ زيد قام لان الخبر [illegible] الاسم او ما يقاربه الا اذا دعت ضرورة الى [illegible]
هذا نص استقباح [illegible] ان الجملة [illegible] اسمية فاصله ان يكون الخبر اسما او مضارعا على الاسم
نحو اذ زيد يقوم مضارع لقائم [illegible] عن الاسم او مضارعا على الاسم [illegible]
[illegible] لان الغرض الاخبار عن الماضي [illegible] هذا الغرض [illegible] الجملة الاسمية التي
خبرها اسم او فعل مضارع [illegible] بالفعل الماضي ولا ضرورة [illegible] قولنا اذ زيد
قام او عرض الدلالة على الماضي حصل من نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا
للمستقبل اي اذا موضوع للزمان المستقبل عكس اذ ولتضمنها اي لتضمن اذا معنى المجازاة
لا تضاف الا الى الجملة الفعلية في حال السعة [illegible] الا تضاف اذا الا الى الجملة
الفعلية لتضمنها معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا وانما قال في حال السعة لان اذا قد تضاف
الى الجملة الاسمية [illegible] لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة [illegible] الاكثر ان اذا متضمن معنى المجازاة
وقوله لتضمنها بخلاف اذ وانما لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما يكون
في المستقبل [illegible] الواقع [illegible] اي في اذا [illegible] وجود الشرط بخلاف ان اي
[illegible] اذا ان تستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع به [illegible] معلوم بخلاف
ان فانه تستعمل حيث يشك في وجود الشرط نحو ان جاءك زيد [illegible] اذا احمر البسر
فان وجود الشرط مقطوع وكذلك لا يجوز ان يقال ان جاء القيامة لانه لا يكون الشك في قيام
القيامة مع انه مجزوم به [illegible] اذا ان يستعمل في المقطوع عليه وقوع
الماضي بعدها [illegible] لان الماضي مقطوع به فهو مناسب [illegible] اذا وقد يجي اي
اذا بمعنى الظرفية [illegible] اذا وليس فيه معنى الشرط في نحو والليل اذا يغشى
وتستعمل اذا اسما نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو يعني زمان قيام زيد هو زمان قعود

ما التزم فيه الاضافة

ويكون تج

او يقوم تج

لتضمنها تج

عمرو

عمرو فلا بد ان تنصب اذا على الظرفية [illegible] مفعولا [illegible] اي اذ واذا للمفاجاة نحو خرجت
فاذا السبع واقف وقد اذ للمفاجاة كما جاء في الحديث بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ طلع علينا رجل الحديث [illegible] اي اذا المفاجاة بالجملة الفعلية [illegible]
بالاسمية [illegible] اي [illegible] اذا المفاجاة [illegible] وذلك نحو بينما زيد قائم اذ راى
عمرا هذا مثال لاذ المفاجاة واذا [illegible] عليه هذا مثال لاذ المفاجاة [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط [illegible] ان لا يكون
اذا في جوابه [illegible]
[illegible]
[illegible] النظام ان العامل فيها [illegible] اذا الزمانية
على الصحيح [illegible] حالة المضاف اليه على المضاف هذا علة لقول الاصمعي [illegible] ان
[illegible] شرطية [illegible] ان لا يكون [illegible] احد مما
[illegible] العامل فيها [illegible] على الصحيح [illegible] اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن للشرط هو
الشرط او الجزاء والمختار انه الجزاء [illegible] على انه [illegible]
[illegible] المضاف اليه لا يتقدم على المضاف [illegible] وعن بعضهم ان اذا في قولهم
خرجت فاذا السبع [illegible] والصحيح ان الخبر محذوف
[illegible] الظاهر ان تضاف الى الجملة فالمعنى فاذا السبع حاصل والخبر محذوف وعن
بعضهم انه [illegible] فعلى هذا السبع مبتدأ واذا مرفوع المحل على انه خبر
[illegible] السبع [illegible] مبتدأ [illegible] خبر والصحيح الاول
[illegible] الخبر [illegible] على الكثير الشائع [illegible] اي المحل [illegible]
[illegible] ان يستعمل
[illegible] فاذا زيد قائم الرفع
والنصب على حذف الخبر [illegible] قائم الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا
زيد قائما على انه منتصب على الحال والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما [illegible]
[illegible] فاذا هو [illegible] عند سيبويه والكوفيون
[illegible] يقولون فاذا هو اياها [illegible]
الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتدأ وهو [illegible] فاذا زيد قائم [illegible] النصب وان
جاز في قائم النصب [illegible] الحال [illegible]
[illegible] الرفع على الخبر [illegible] اذا [illegible] المفاجاة [illegible]
[illegible] لان [illegible] ان يكون عاملا في الظرف [illegible] الكوفيون [illegible]
[illegible] المنصوب [illegible] المفاجاة [illegible] الوصل [illegible]
[illegible] المفاجاة [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] الكلام [illegible] ظاهر [illegible] سيبويه

اد اتج

الزمانية تج

بتقعيه

صو تج

ارجح ذلك عكس هذا في المثال الذي حكي من الكسائي وسيبويه فعلى هذا لا يكون الا رجح مذهب
الكسائي وذهب بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها لانه اذا ليس باسم بل حرف
فلا محل له من الاعراب وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا كما لو كان ان الخبرية لو كبر حرف فاذا
الهمع محذوف وهنا وثمة هكذا مشتبه يعني ثمة ان اصله من اشبه محلهما وهنا ثمة او منقلة
على انه بل هي ثمة اصله من الحذف على ما مر بل من الظروف الزمانية كقوله هناك وثمة
الا انهما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية والعامل فيهما اي في هناك وثمة
الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذ واذا والا اي وان لم يكن مجردا منهما يعني
المفاجاة المتضمنة فيها يعني اذ واذا زماه اي ذكر المعنى يعني ان هناك وثمة ظرفان زمانيان متضمنان
معنى المجازاة فلابد لهما من جواب والجواب اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر
العامل هو الجواب لانه لا مانع فيه لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار
وان كان معه اذ واذا فالعامل ليس نفس الجواب للمانع السابق لانه مجرور به بل العامل
معنى المفاجاة الذي تضمنه اذ واذا فعلى هذا لا يكون وهناك وثمة اذا ما نعا من عمل الجواب فيهما
لان ما بعد اذ واذا مجرور بهما او اذ واذا منصوب لمفاجاة مقدرا قبلها وفاجاة هو الجواب
والعامل في هناك وثمة فيما لا نرى ما ذكره المصنف في توضيح قوله الا جميع ومعنا اذا او صد
اذ واذا يلزم تقديم ما في حيز المضاف اليه على المضاف لان العامل كما ترى ليس المضاف الىه
بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما وحدث للمكان عطف على هناك وثمة اي هو ايضا من الظروف
اللازمة للاضافة الى الجملة وانما التزم اضافته الى الجملة لان وضعه للمكان المبهم والمبهم
اصلها الا لم يكون في الجملة ووجه ما عار حسا حيا اي معنيا ومن الجملة ما شبه الحروف الا جراجا
الى الغير وتضاف اي كلتا الجملتين يعني الاسمية والفعلية لانه لما كان للمكان المبهم والمبهم
يستدعي جملة والجملة قد يكون اسمية وقد يكون فعلية فيصح اضافتها الى كل واحد منهما وقد
شذ اضافتها الى مفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا وتتمته نجما يضيء كالشهاب ساطعا
واختلف في بنائه معرب لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل مبني على
بنائه حملا له على اعم احواله واضافته الى الجملة وقيل ضعف واضافته الى المفرد مع الحكم
علم بالبناء في اعم احواله لا يوجب البناء قياسا على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان في
اعم احواله ان يكون جارا ومع ذلك يحق اذا دخل على غيره فلا يحمل طرد الحكم الذي ثبت
في اعم الاحوال في جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدأ وحذف خبره وهو طالع
وطالعا حال وهو حيث نحو سهيلا ونحو حيث وكما يعني حين وهو عطف على حيث لانه
ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة ومعنى لو وقوع الشيء لوقوع غيره ولا تضاف
الا الى الجملة الفعلية لضرعا بحرف اي المجازاة والعامل الجوار يعني انما خص اضافته الى الجملة
الفعلية لما فيهما من معنى المجازاة والعامل في لما فيهما من معنى المجازاة بل قال الضرعا
يعرف اي المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه
ليس بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان تجئني اكرمتك بل هو في الماضي ومعناه اوقعت
اكرامي في زمان مجيئك ولكان حقه ان يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمنا للمعنى

وقوع

وقوع اذ وآخر اشبه الشرط والجزاء لانه ايضا يقتضي امرا وآخر فلما اشبهكما في
الاصل الشرط جملا على الجزائية والا فليست من حقيقة الجزائية فالعامل في لما هو جوابه كما كان
العامل في الظرف المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو الجوار على الصحيح وليس من الباب
كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لان كلما كل اضيف الى المصدر
السابق مسد الظرف منصوبة على الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين يعني ان كلما سوى فيه
معرفة لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة معنى المجازاة فدفع هذا التوهم
وقال ان كلما مركب من كل وما وكل ليس بظرف وما يحتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية نحو كلما
قمت قمت اي كل قيام اي كل زمان قيام لكن والمصدر المقدر سد مسد الظرف منصوبا على الظرف
نحو اتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر سد مسد الظرف باعتبار حذف المضاف فكلا معناها
بالمصدرية ويقدر زمان فيكون كل مضافا الى مصدر والثاني ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين الكلا
موصوفة بالجملة بعدها ويضمر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة الى الموصوف كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه بحذف الجار والمجرور كلونه جعلوا
على التقديرين يكون كل ظرفا باكتساء الظرفية من المضاف اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف
الى المصدر او زمان موصوف بجملة لكن المضاف اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد
بقوله ليس من الباب اي ليس من باب الظروف اللازمة للاضافة الى الجملتين او هو على
ما قررنا مضاف الى المفرد على الوجهين وانما توهم اضافته الى الجملة من حيث انه مضاف
الى المصدر او موصوف وكل داخل على الجملة على التقديرين فتوهم اشتراط الجملة من هذا الوجه
وليس كذلك لان الجملة من صلة ما وليست مضافا اليها الكل وهذا كله هذا على تقدير ان يكون كلما الكلمة
مركبة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمة مستقلة شرطية فيلزم ذكر جملة بعدها فكم
من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة مثل كلما تقول كلما جئت جئت معناه كل زمان جئت فيه
يكون معناه معنى ما يقال الكريم اذا ضحك وضحكه ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء
ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه من معناه كعلى وعن والكاف ومنذ ومذ يعني
انه قد جاء اسما مبنيا على لفظ الحرف وهو نحو على فانه قد يكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها من على فان لفظه على حرفا نحو زيد على الفرس وهو ظاهر وتقديرا
اي الف على حرفا لا يقدر على اصله من واو او ياء ومثلا الف على اسما مبنيا لا يقدر لانها ارتفاع اصله
واليه اشار ابن الحاجب رحمه الله في شرحه الكافية في باب حروف الجر حيث قال وكذلك الف
على التي الفعلية اصلها عن واو والتي للاسم والحرف لا اصل له لانها ما تقرر وانما قال مع قرب
معناه اسما من معناه حرفا وكم يقل مع ان معناه معناه مع ان كليهما من العلق لان الحروف
شرطها في دلالته على معناه اقتران الغير به والاسم سوى ذلك شرطه في دلالته ذكر بل هو
قيد شرطه في استعماله ان يكون مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه لتوهم انهما في المعنى
واشتراط الالات باقتران الغيرية اصل الوضع متساويان فلذلك قال مع قرب معناه من
معناه وكذلك عن فانه يجيء ايضا اسما نحو من عن يميني مرة وامامي وقد يكون حرفا وهو
ظاهر في لفظها وتقديرها واحد ومعناه قريب من معناه لان فيهما معنى المجاوزة وان

الجملة

ما جاء على لفظ الحرف

٥

افوقا في الادلة بانظام الغنى الية وكذا الكاف اسما نحو بضحكن عن كالبرد المنهم فانه مثل الكاف جرها لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه الا انها اسما لمه وكذلك منذ ومنذ اوقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او امد آ الى علي ما سياتي وقد يكونان حرفين ولفظهما اسما مثل لفظها جرها لفظا وتقديرا ومعناهما قريب من معناهما ومثلها اي ومثل الاول ومثل اللازم البناء كلمات البناء خانها نظام الضبط اي لم يف الضبط بها اذ لم يمكن اد خالها تحت ضابط واحد فلا بد من عدها اي عدها تفصيلا ومنها الآن ومنها الذي ان الذي يقع في كلام المتكلم وقد وقعت اول الوهلة بالالف واللام ومن علة بنائها على ما ذكر تعالى لقسم اوا وهلة اي اول شئ والوهلة الفزعة يعني لا يستعمل الآن من غير الالف واللام بل وقعت ابتدا او الوضع مع الالف واللام وقال ومن علة بنائها يعني ان مالم يستعمل الا من اللام كان اللام بمنزلة حرف الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة في نفس الامر ومعناها ما هو فعلم تعريف واللام فيه لفظ حرف التعريف فعلم لم تعريف الحرف فهو متضمن الحرف والاسم اذا تضمن معنى الحروف يكون مبنيا وهو العلة كما في اصحابهم لانه لو لم يعتبر في تعريفه اللام لفظا وهو في المعنى معرفة على ان يكون علما للجنس الزمان الحاضر لا انه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكره واجابوا على غير واحد فمن بنى بناه على الكسر يعني اختلف في امس فمنهم من يعربه معرفة يقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون من البنا ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه معنى حرف التعريف كما ذكرنا في الآن وقط وعوض وهما الزماني الماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق وهو من اللغات اي قط للزمان الماضي وعوض للزمان المستقبل تقول لا افعله عوض واستعمال عوض من عاضه يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق الزمان فهما معرفتان من حيث المعنى فتضمنا اللام وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى الاستغراق وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض العائضين اي دهر الداهرين وكون قط بمعنى الماضي ولا يستعملان الا مع النفي قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق البيت للاعشى يمدح المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق رضيعي لبان البيت الا بات على هذه النار الجود والمحلق فان الجود ضجيع المحلق لا يفارقه ورضيعي لبان اي مثل اخوين ارضعتهما امهما والمحلق على طريق التلويح تقاسما اي تحالفا لا يفارق احدهما صاحبه باسحم داج قيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وهذا صنيع العرب وانه الاسحم الاسود والداجي الشديد السواد وهو قيل هو الليل اي تحالفا بليل وقيل هو الدم اي حالف الآخر والمحلق في الدم قيل الدم وقيل هو الدم وذكر ان العرب اذا تحالفا غمست ايديها في الدم واسم المحلق عبد العزيز وهو من بني بكر بن وائل والتعاظ المكان المرتفع تشب اي توقد لمقرورين اي لمن اصابهما القر وهو البرد وعوض من اسماء الدهر والمعنى انهما تحالفا لا نتفرق ابدا فان قلت البيت دال على استعمال عوض في النفي ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان ظاهر لفظ هذا لانه

استغراق

استغراق على انحصار الاستعمال مع النفي ولا يفهم منه الحصر وانما هذا استدلال على عوض لما قط مع انه قال يستعملان قلت استدل على انه يستعمل في النفي واما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء اي فلا تقر في الاستدلال من ضميمة الاستقرا اليه وهو ظاهر واما قط فلم يذكر مثاله لانه مشهور نحو ما رايته قط ولا فعلته قط وانما ذكر مثال عوض لانه اقل استعمالا من قط فكان لذلك وفيهما لغات اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء المشددة وضمها على اتباع الضمة مثل مد يا هذا فعلى امر ومن حق الفرء عني ميلا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة وقط باتباع الضمة الضمة في المخففة ايضا واما عوض ففيه الضم والفتح بغير تنوين نحو عوض ولدن عطف على قط وعوض وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف فحمل الباقي عليه ومنها لدن بسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون النون ولد بسكون الدال ولد بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ومنها لد كذلك بحذف النون وقد شبه نونها بالتنوين لسكونها وكونها آخر الكلمة بعد حركة كالتنوين والكلام في التشبيه نصبت على الوصف غدوة خاصة نحو لدن غدوة قال ابن الحاجب في الاصل تقديره منقوص من الظرف فالصواب لدن غدوة فشبه بضاربن زيدا وما ذكرنا من التشبيه يقتضي جواز نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصاصها بغدوة فاما اختصاص غدوة بنصبها فليس من مقتضى التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل لكثرة استعمال لدن مع غدوة جاز ولصوق الظرف وتقلص اي انضم وانزوى ظل فالقول اذا نقص والضمير في مختصها يرجع الى الثانية وما الموصولتان عطف على لدن يعني ان منها اي من المبنيات ما الموصولتان وعلة بنائها كونها على وضع الحروف واحتياجها الى الصفة وما غير موصولة ولا موصوفة يعني ما التامة ايضا اسم مبني وعلة بنائها كونها على وضع الحروف ايضا وانما لم يذكر من وما الا موصوفتين عنهما مع انهما ايضا مبنيتان لان الغرض ذكر اسما مبنيا خانها نظام الضبط فاما الموصولة فلها داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم الخبرية من المبنيات ايضا وكذا كأين في معناها اي في معنى كم الخبرية وكذا وردت كما هي عن الفصحاء ولا يستعملان الا مكررين نحو كيت وكيت وذيت وذيت وان وقع منهما حرف عطف ولا اسم التركيب اللفظي المحيط كحيث كيت ولا ذيت ذيت وانما جعلكم الخبرية وما في ذكره ودخلت مما خانها نظام الضبط مع انها معدودة في الكنايات على ما صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يحسن ضبطها لانه نشطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في الكلام مبهم مفسر افعلي هذا لا يكون كم من ذلك ولا كأين الخبرية وفي نفسه ايضا ما تقع موقعه من لفظ او من الفاظ وهذا يعني ايضا الا ان يكون نحو ابن وكيف ومتى كما في فاعرف ولكن ضابط يشمل جميع الصور التي اطلق عليها الكنايات افرد ها المصنف بالتعداد وجعلها مما خانها نظام الضبط ولهذا الحق لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة بناكم الخبرية مشابهتها كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث جملة لا تستحق الاعراب وكانتا كلمة واحدة في حكم الخبرية مشابهتها في الباء وانما جعلت كلمة واحدة مع ان ظاهر انه كان ينبغي جعلها اي جعلت كلمة واحدة لان من لغاته كي نورن كيع وكاء نوان كاع وهما منصوبان بلا كلام وكان

معناها فكم بالله فرد وعليه مثلها فظاهر لفظه ان قالوا مختص بالحجازية لكن قال في الصحاح وقد
دخل على ان الكاف وتكون [illegible] الخبر وفي الاستفهام [illegible] ابوك وقولهم لا افعل اما لي ابوك فاضا
[illegible] ابوك فحذفت اللام لكثرة كما يقال الله لا افعلن اي بالله فحذف الجار ثم حذفت لام التعريف للتخفيف
واصله لاه فقدم اللام الى موضع العين على القلب فصار لهي [illegible] فتح ثم سكن [illegible] للتخفيف فقيل لهي
بفتح الياء [illegible] فهو متضمن للام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح [illegible]
[illegible] بالله لا افعل [illegible]
فقلبت [illegible] الواو الفا فصار لاه [illegible] سكنت اللام للتخفيف فصار [illegible]
اي بالله فبني لتضمنه للام التعريف [illegible]
[illegible] اما الجار المحذوف [illegible] بفتح الواو وسكون اللام [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] والله اعلم [illegible] ان تكون الواو [illegible] واو القسم واصله والله
لا افعل [illegible] الالف كما جاء [illegible] ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاه [illegible] فبقي
وله فسلب الكلمة [illegible] لام التعريف [illegible] تخفيفا فصار [illegible] ان اصحهما ان يقرأ
لفظ الكتاب هكذا بفتح اللام والهاء والثاني ان يسكن اللام تخفيفا [illegible] فان القسم [illegible]
[illegible] من الحذف كما قيل [illegible] وهذا احتمال ظاهر [illegible] لفظ الكتاب [illegible] والله
اعلم ومن الثاني [illegible] المركبات [illegible] والصدر [illegible] فقط اذا
لم يتضمن العجز الحرف [illegible] كبعلبك [illegible]
المركبات [illegible] ان لا يتضمن الجزء
حرفا فلا يكون [illegible] الاول [illegible] فان الجزء الثاني لا يتضمن حرفا [illegible]
فيكون معربا [illegible] اعرابا [illegible] لتضمن الحرف
فان [illegible] خمسة عشر [illegible] خمسة وعشر [illegible] فانه ليس
[illegible] بني الجزء الثاني [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] كما سيأتي [illegible] كبعلبك [illegible] يتضمن
العجز الحرف [illegible]
[illegible] والمشهور [illegible] واما الاسم الثاني [illegible]
[illegible] فعال [illegible] تخفيفا [illegible] الالف [illegible] فعال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التعريف [illegible]

ابدا

[illegible] التعريف من [illegible] الابدا [illegible] جميعا [illegible]
[illegible] كانه [illegible] من غير نظر الى تفصيل اللفظ
[illegible] ان يجري [illegible] من حيث انهما الفاظ متعددة [illegible]
[illegible] من غير نظر الى مدلول كل [illegible] مجرى [illegible]
[illegible] الشيخ ابن الحاجب رحمه الله [illegible] عليه [illegible]
[illegible] التعريف من غير نظر الى التفصيل [illegible] الجزء الاول [illegible]
[illegible] من جهة [illegible] الاعراب والنصب على الحال [illegible]
[illegible] كلمتان [illegible] من اسم [illegible] او اسم [illegible]
[illegible] الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول مبني لانه بمنزلة الزاي من زيد [illegible]
[illegible] الحرف [illegible] كالعشر [illegible] عشر [illegible]
[illegible] اما الاول [illegible] الزاي من زيد [illegible] الثاني فلتضمنه الحرف [illegible]
[illegible] الى [illegible] عشر الا اثني [illegible] العشر
اثني عشر فان الجزء الاول [illegible] الثاني [illegible] نون التثنية [illegible] اثني [illegible]
[illegible] نون التثنية [illegible] عشر [illegible] نون التثنية
المحذوفة من اثنين [illegible] حقيقة لان عشر متضمن
لحرف العطف [illegible] الاضافة اليه [illegible] لان الاصل [illegible] العطف بالواو [illegible]
ان يكون [illegible] الاول مبني [illegible] الكلمة والثاني مبني [illegible]
الاصل [illegible] العطف [illegible] ان يكون كلاهما مبنيا لكون الاول [illegible] الجزء وكون الثاني
متضمنا الحرف لكن [illegible] القسم الاول [illegible] الجزء الاول [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] لتضمن الثاني العطف والثاني انه يتعلق
[illegible] عشر [illegible] الجزء الاول [illegible] الثاني [illegible] نون التثنية [illegible]
[illegible] لان الاصل [illegible] العطف بالواو [illegible] الاسم [illegible] واو العطف [illegible]
[illegible] مبني [illegible] من قوله [illegible] الثاني الحرف [illegible]
[illegible] الاول [illegible] القسم الاول [illegible] مبني [illegible] الاول
[illegible] الثاني [illegible] الحرف [illegible] الحادي عشر
الى التاسع عشر [illegible] اسم الفاعل [illegible] حادي والثاني [illegible] عشر
[illegible] الاول [illegible] الجزء والثاني متضمن الحرف [illegible]
[illegible] لا نسلم ان الثاني متضمن لحرف العطف [illegible]
[illegible] حادي عشر [illegible] عشر [illegible] واحد وعشر [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] حادي احد عشر لان المراد انه واحد من
احد عشر [illegible] احد عشر من احد عشر متضمن لواو العطف [illegible]
واحد وعشر [illegible] لواو العطف [illegible]
[illegible] الثاني لحرف العطف والله اعلم [illegible] الى التاسع عشر [illegible]

الياء من حادي عشر وان كان القياس فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر لكن سكن
تخفيفا لاستثقال الحركة على الياء واحترز من ثماني عشر حيث كانت بنا... كالكلمة الواحدة
كما في ثماني عشر بسكون الياء في الاضافة ودخول اللام فيهما اي في نسق العشر الا خلافا بالبناء
خلافا للاخفش في الاضافة يعني عند الاخفش هو معرب في الاضافة اذا قلت خمسة عشرك
دون اللام لان الاضافة توجب المعاني العطاء وجيء بحرف التعريف توجب البعد عن
وكانت الاضافة ابلغ في التأثير فقوله لا خلاف بالياء جواب عما يتوهم من الاعراب في الاضافة
واللام متعلق من شبه الحرف فلا ... ان يوجبان الاعراب وقد علمت فعال الخلاف
بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول ... توجد وكذلك اي كالعشر مع النيف في ان الحكم
مفسان ويعول في حيص بيص ... فيما تعود به اهلها متاخرين ومتقدمين من حاص
من وباص اي هكذا حيص بيص ... من كلي وبعض لتضمن لواو العطف
تقدير وتعوا في حيص وبيص ولقيته كفة كفة اي متكافئين اي كف عن اللاتي وكف عن
ملاقاة احد ذلك صاحبه عن ان يتجاوز وبيت بيت ... ومحل الكشاف والاشباه
معين لم نضم اليها الجرح يعني اذا ضم ... ووقت القسم ... يعتب الكالث
اذ لو بني لزم امتزاج اكثر من كلمتين ... الكتاب ... ان ... دون الثالث
وهو جار ... اي ... والجزء الثاني مبني لتضمن الحرف
وهو اللام اولى ووقع من بين اي بين هذا وبين هذا فالثاني متضمن للواو وابلك صباح مسا
اي صباحا ومساء ويوم يوم اي يوما ... وتفرقوا شغر بغر اي متفرقا ويقر اي متفرق
في البلاد من شغر عليه ... وتفرقت ... بالمطر ... وسقط
ويقع بالتحريك ... وهذا يعني منفرقين من التفرق وهو
التفرق ومن التبذير وهو ... الجيم في ... بدل على الياء جرع منع
اي حذفا اي منقطعين منفرقين من الجرع وهو القطع ومن قوطع هو مناع ...
وتركوا البلاد ... اي حيا وبيتا من ... اي ...
لان تضمن الثاني لمعنى الحرف ظاهر هذا علة البناء في ... بعض ...
الحال ... المبني ... الانه كائن في الاصل بالعطف حذف استقلال ...
فيه التضمن حقيقة ... الحالة المبني ... من جزئيات ...
معرب مطلقا وعن حال بان تفتح الاول وضم الثاني فانه يجعل ... الاول واعراب الثاني
وجاز بان تكسر الاول وضم الثاني ... الاول ... الثاني طلب التشبيه
يعني معدي كرب وعن جاز بان تضم الاول وجر الثاني فانه مضاف كما تقال بعلبك بالتنوين
يعني اضافة وعن جاز بان ... فانه معرب غير منصرف ... من الكلمات وهو
جاز بان بكسرهما وجاز بان تفتحهما ... في هذين ... وحمل ...
جاز بان ... في الاصل بالعطف ... وجها ... الثاني ...
الحروف ولا نظير لتضمين الحروف ... يعرف التضمين فيه حقيقة
هذا بقوله ومنه الا ما في ... ومن القسم الثاني وهو ما ... الغايات

الكلام فيه ان ... فانه ... المضاف اليه لفظا لا نية هذا اشارة الى
ذكر من قبل ومن بعد لانه قطع عن الاضافة وهو مراد ... الى جزء اخر
تكون ... الحرف في احتياجه الى الغير ... كان اي سواء كان ظرفا كلفظة من قبل ومن
بعد ومن فوق وتحت وكذا في الجهات نحو يمين ويسار وقدام وخلف وتحته اول
ودون ومن علو فيه اي ... ومن عال ومن علا ومن علو بالحركات الثلث
على الواو وكلها يعني واحد او على ظرف اي سواء كان ظرفا او غير ظرف كحسب ولا غير
وليس غير ... حسب ... انه اي ... القسم الاول وهو ما لزم بناؤه ومنه
اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض ما اضيف الى ياء المتكلم فمن يرى بناؤه اصل على
القول الاخير وهو ان المضاف الى ياء المتكلم ... ومنه اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى
الجملة نحو هذا يوم ينفع الصادقين ... لان الاضافة الى الجملة توجب
... الى ... ما يضاف الى او من
... عليه ... بما ... لعظيم ... من عذاب
يومئذ ... ومثل ما يضاف الى ... جمع ... ان يقل
اذا اضيف الى المصدرية ... اي ان المصدرية نحو ...
مثل ان قام زيد وكذا ... اذا اضيف الى ما ... قام زيد وعلى
ان تطعف في قولهم ... على ان تطعف ... في غصون ذات اوفال وانما
بني على ومثل ... بالظروف المضافة الى الجملة ... الجملة ...
ما اضيف الى اذ من ايضا ما اشبه الظروف والكوفيون اجازوا بناء على ... مطلقا
اي سواء اضيف الى متمكن نحو ... زيد او الى ... ان قام زيد ...
يعني الا ... وهو البناء ومنه اي ومن العارض ... من المنادى كما زيد على ما سيأتي
ومنه اي ومن القسم الثاني ما بني من المنفي بلا نحو لا رجل ومنه اي ومن القسم الثاني ايضا
لات اوان في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فمن لم يجعل لات
حرف جر ... بليس ... علمها ... كما ... وخص بالاحوال
على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش انها ...
... وحصر ... الاحيان ... قوله ... جلالك
عمرو ... قطع منه المضاف اليه وعوض بالتنوين لات
... ان ... من ...
... طلبوا صلحنا وليس الا ... اوان ... الحين حين
بقاء اي البقاء ... والاوان ... الحين ...
الكلام يعني استوفينا القسم المبني من الاسماء وما عداه معرب وهو اي المعرب على نوعين
الاسم المتمكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفي حركات الاعراب
مع التنوين ويسمى المنصرف يعني من شانه ان يستوفيهما الا ان يستوفيهما بالفعل لاجل العوق
باللام فيه او لا ... يعني انه لا ... له ... والا ... التنوين ...

لانه صرف هذا المجموع وهو الحركات والتنوين فان انتفاؤه ليس الا بانتفاء الجميع
الحركات مع وجود التنوين فيه وهو غير مراد قطعا ويكون بالفتحة جرا
حالة الجر فانك اذا قلت مررت باحمد فغير المنصرف مجرور لكن لم يدخله
عن الكسر فتحة غير مضاف ولا معرف باللام حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا
غير مضاف ولا معرف باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا حال كونه
مكسورا كقولك مررت باحمدكم وبالاحمر وانما جعل الكسرة حال الاضافة والتعريف باللام
لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين وههنا ليس ذهاب التنوين للعلتين
بل لاجل اللام والاضافة فزال موجب منع الكسر فعاد الكسر وانما كان لان المراد من
التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث لا يشبه الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل
فبينهما تناف بخلاف الكسر فان مجموعه لا ينافي غير المنصرف بل منع ذهاب التنوين للعلتين
ولذلك لما اضطر الشاعر الى ادخال التنوين اعاد الكسر ولم يكن سعا لما اعاده لان الكسر والفتح
سواء في الشعر بعد دخول التنوين ويسمى غير المنصرف اى يسمى هذا النوع الذى لا يدخله
الحركات مع التنوين غير المنصرف واسماء منع الصرف على المشهور انما سمى ويزاد
المصنف الف الالحاق نحو ارطى اذا سمى به فانه غير منصرف للعلمية ولالف الالحاق المشابه
لالف التانيث فعلى هذا سببا آخر فكان عشرة وهذا يوقف على وروده ارطى بعد التسمية
غير منصرف فان من لا يعتبر الف الالحاق ولا يعده سببا لمنع ذلك فانه ليس من الاسباب
واحد ومتى اى الاسباب التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب
والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفى التانيث والف الالحاق وسياتى لكل واحد ما يتعلق
به من الشروط حتى اجتمع في الاسم اثنان منها او واحد منها يقوم مقامهما كالجمع والف التانيث
لم ينصرف في اللفظ ادنى حد الى انه عطف واحد على اثنان فالتقدير حتى اجتمع في الاسم واحد
الا ان يقوم هذا الواحد بمنزلة اسمين مكانه اثنان وهو يتضح ذكر الاجتماع معه وهو يتكلف
وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف وانما منع لمشابهة الفعل فاعتبر السببان
تقويم لجهة المشابهة لكن لم معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف فالمعتبر في الا
الا سببان او فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما اشترط ان لا يكون
التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل الجميع من الصرف
في حكم الصرف فلا يكون مانعا من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للنوع بنائهما هذا جواب عن
سوال مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فينبغي ان يكون معتبرا
في منع الصرف لانهما لا في البناء ومنع الصرف نوع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يات
تحت منع الصرف وعدمه وانما قال بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام وميم
التعريف ونحو ياء في النداء وهذا والذا اعرب اى من المبهمات ان كان معناها كالذى
والتعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف وان كان معتبرا اى ان لم يكن معناها فلانه
في معاملة قوله ان كان معناها فقد قيل نعم لكن ولا اشكال ايضا اى يكون منصرفا بلا اشكال

وقيل

وقيل تعريفه ومنع صرف لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان بالتاء تحق قال بعضهم
ان نحو امة وانه معرفة اعالى منصرف لعدم وجه العلتين وجهه وانما انه نقل عنه
صرفه للتعريف والتانيث وكان موضع سوال وجوابه ان يقال هب ان فيهما تعريفا وتانيثا لكن
ليس تانيثه بالتاء والتانيث بالتاء شرطه العلمية وهو غير علم وكان يعني ان تعريفه تانيثه بالتاء
فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية والثاني كون الصيغة
كانها موضوعة للتانيث فكانه وهو فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما في العلمية واعتبر لانه
ان كان بالتاء لان التاء كالجزء من الكلمة فالمعتبر هو التانيث المعنوى اى التانيث
اللفظى المشروط معه العلمية وثلاث سوع حروف بمنزلة لو فرضه وسطا نحو امكان
في حكم المساواة نحو مسك وهذا قول الاخفش هذا مقابل لقول الاول القائل بتعريفه ومنع صرف
هو نحو فان عنده يسقط التنوين او يقول انه صار كتلك سوين وهذا القائل يقول هو
معرفة وممنوع من الصرف لكن لم يمنع حذف تنوينه مع انه معرفة وممنوعة عن الصرف
لانه وقع التنوين وسطا في التقدير فكانه مع حذف التنوين كما مع نحو مسك فانه لا يحذف منه التنوين
بقوله وسطا تقديرا فهو نظر لان تدبر انه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع آخرا ظاهرا لانه
ليس على الآخر لانه وسط تقديرا وهو مضاف ووجه يلزم احد الامرين اما تعدد التنوين في حال
الاضافة حتى يكون التنوين وسطا وهو فاسد لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما
ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين آخرا لا وسطا فلا يكون حكمه كمسك فان التنوين في وسطا
ظاهرا وفيه نظر اولا نسلم انها معرفة وممنوعة عن الصرف فانك اذا قلت ابه صاحبك
بلا تنوين فانك قلت انه امس صاحبك يكون في التقدير مضافا الى نكرة فيكون نكرة واما اذا قصد
انها معرفة وهو ان يقدم ذكره ثم قلت ابه صاحبك الا انه منسوب انها معرفة فلا
نسلم انها ممنوعة من الصرف لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط اعتبار التانيث
وهو العلمية فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع عدم صرفه
ان قدر مضافا الى معرفة وقد ذكره في التعليق واما احمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد
اصلا فالوصفية معتبرة والا فالتعريف لانه بالاضافة تقديرا ومن يجعله اصلا فلا
اشكال يعني ان احمع غير منصرف اتفاقا واختلف في تعليله فقال بعضهم تعريف باب
التوكيد اصلا معتبر كتعريف العلم العلمية ففيه سببان التعريف التاكيدي ووزن الفعل
فقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي بل منع صرفه للوصفية الاصلية ووزن الفعل الا ان احمع
فيه منع الامتناع لما في الابدال وصف كالاحمر او هو مستعمل تاكيدا ظاهرا الا انه يجرى
الاحمر على موصوف فلا كان فالوصفية مقدرة فيه قوله والا فالتعريف جواب
عن سوال مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير جمعهم نحو كلهم فاجاب
بان هذا التعريف في التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر في منع
جمع وزن الفعل والوصف الاصلي فالموثر قطعا هي العلمية يعني ان التعريف قد يكون
بالاضافة وقد يكون في المبهمات وقد يكون في المضمرات وقد يكون بالعلمية وقد يكون
في التاكيد وقد تبين ان التعريف بحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في المبهمات من المضمر
والمبهم

اللفظى نخ
الرجوع
اسلامي
اصلا نخ
بالحرف ويكون نخ

وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اعرب من المبنيات مختلف فيه على ما سبق فالذي نقطع باعتباره
من انواع التخفيف من العلميه واما ما عداه فاما ان لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل
على ما فيه من الخلاف قوله اي العلميه كون الاسم معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه واما
قال معلقا ولم يقل موضوعا ليشمل الاعلام الغالبه كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل
لشيء بعينه ولكنهما صارا علمين لغلبة الاستعمال غير متناول وكون الظاهر خبرا غير منصوب لكونه
خبر ليس بعد خبر اي كون الاسم معلقا غير متناول ولا يكون مجرورا صفة لشيء لان التناول وعدم
التناول من عوارض الاسم لا المدلول قوله بعينه صفة لشيء اي شيء معين والمراد بالتعيين
الاعم من التشخص فيدخل فيه جميع المعارف كلها ما خرجه ما سوى العلم بقوله غير متناول فان
نحو الرجل معلق على شيء معين ولكن متناول ما اشبهه واحترز بقوله بعينه عن النكرات فان مدلولها
غير معين بالوضع لشخص كان كطلحة او الجنس عينا كاسامة او معنى جزئيا كسبحان وزوبر او وقتا
كغدوة وبكرة هذا بيان لانواع العلم قد يكون لشخص كطلحة او الجنس وعلم الجنس اما ان يكون ان العلم في
الاسم عين كاسامة للاسد او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه للتسبيح
وزوبر فانه يطلق على الكلية والى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة يوم وبكرته
والذكر اجمعا من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس مشكل من اجل ان مدلوله غير مشخص
وعامة الجواب انه وضع اسما وجرى فيها احكام العلمية فعقدوها فيها العلمية لضرورة تلك
الاحكام كالعدل في عمر فان اسامة وقع مبتدأ وذا الحال وغير منصرف وامتنع عنه اللام والا
وهذا كلها تستدعي تقدير العلمية فيها فعهم علميته تقديرية اي علم الجنس المعقول من موضوع
الاسد فاسامة اذا اطلق على الفرد من الاسد فانما يطلق لا لانه موضوع له بل لكونه
موضوعا للجنس المعقول والجنس موجود في الفرد واسماء العدد دالة على مجرد
معدود في الاعلام على راي نحو ستة ضعف ثلاثة علم ولو كانت عندنا ستة لكان للجنس
لان العدد لا يكون علما لكثير المعدود ستة ضعف ثلاثة فسته مبتدأ ولا يلزم تقدير التوقيف
فيه ولا يعتبر فيه الا العلمية لعدم علتها مجرد العدد المخصوص ولذلك كان غير منصرف قوله
على مجرد اي الا مجرد العدد وقوله على راي اشارة الى ما ذكره الشيخ ابن الحاجب وصوابه
تدرج في بعض نسخ المفصل وقالوا ان الاعداد ستة ضعف ثلاثة وقلبوا علميته كما يقتنا ثم قال
فمعناه ان عدة في اسماء الاعلام ضعيف اذ يضعف اي ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما
اذا جعلت مبتدأ بالتاويل المذكور وكذا الامثلة التي يوزن بها وكذا الامثلة التي يوزن بها
معدودة في الاعلام كاسماء العدد نحو فاعول كل افعل علم لكل ما يوزن بها نحو احمر واسود
واسود واسحق وغير ذلك الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها اي من تلك الامثلة وزنا
للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل به اي حكمه حكم موزونه كما اذا قلت استفعل حكمه كذا الحكم
لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج وكما ان موزونه مبني على الفتح كذلك استفعل
وما يستعمل لغيرها اي لغير الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء او للاسماء والافعال جميعا
فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة الا انه يتنكر بعد ما لا يختص وزنه
بالافعال فهو ينقسم قسمين احدهما ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه

موضوع



موضوع او لشخص بعينه بل لجنس ما يصلح موزونا به كعطشان وسكران وغيرهما فلفظ فعلان
علم جنس كاسامة الا انه يتنكر لانه لا يكون علما كسائر الاعلام المذكورة فلما اي فلما كان الموضوع
لجنس ما يوزن به حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان منعا الصرف حكم
بمنع صرفه والا حكم بصرفه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف او فعلان الذي مؤنثه فعلانة
منصرف هذا مثال لما وجد فيه سببا منع الصرف نقول فعلان مبتدأ والذي مؤنثه فعلى صفته
لا ينصرف خبر وكذا فعلان مبتدأ والذي مؤنثه فعلانة صفته ومنصرف خبر فلفظ فعلان
في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون فله حكم نفسه لا حكم موزونه
موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني منصرف وهو ندمان فلها حكم
نفسها لا حكم موزونها والدليل على علمية فعلان في الموضعين كونه مبتدأ وموصوفا بالذي
وكان ما قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف وانما كان افعل في قولنا كل افعل
منصرف لانه نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع لجنس
ما يوزن به قسمان غير منصرف كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل اذا اي
وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به هذا قسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم المثال ان كان كناية
عن موزونه وان لم يكن الا وان لم يكن كناية عن موزونه وكان موزونه قسمان احدهما ما يكون
كناية عن موزونه والثاني ما لا يكون كناية عن موزونه والقسم الاول وهو ما يكون كناية عن
موزونه فله حكم المثال حكم موزونه كما تقول هو الفاعل اي الذي يلفظ الفاعل ليس موضوعا
لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الذي معينا وانما كنى عنه استهجانا للفظه وكقول المتنبي
فان تعلقه لم غلام سواكما وبأن بكر ولم يخلع ولم تهب يعني اخت سيف الدولة المسماة بخولة
ولم يصرح بلفظها استهجانا لما تكون مملكة بل كنى بفعله بلفظ فعلة حكمها حكم موزونها ممتنع
من الصرف للعلمية والتانيث وكذا افعل ممتنع والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية عن
موزونه ولم يكن موزونه مذكورا على ما هو مستعمل النحاة وهو مختلف في ان له حكم نفسه
او حكم موزونه فلذلك قال وهو اي هذا المثال الذي ليس كناية وذكر موزونه معه ملحق بالاول وهو ان
ماله حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق بالثاني وهو ما له حكم موزونه لا حكم
نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية وذكر موزونه معه ففيه مذهبان
احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والا فحكم المثال اذا ذكر به الموزون
فكان الاولى ان يقول فحكم المثال لان الموزون هو الممثل به كما ذكر في قوله حكم ما مثل به اي حكم
موزونه ويعلم منه ان الممثل به هو الموزون وعلى المذهبين نقول وزن طلحة فعلة غير منون
اما على الاول اي على المذهب الاول وهو ما له حكم نفسه فلمنع الصرف اي يكون غير منون على
الاول لمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو
ان له حكم موزونه فلاجرائه مجرى موزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه
وهو طلحة غير منون وعكسه اي عكس المثال المذكور في انه غير منون فاعل مضاربة على
فاعل مفاعلة بالتنوين يعني لفظ مفاعلة لا بد من تنوينه على المذهبين اما على المذهب الثاني
وهو ان له حكم موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة فيه التنوين واما على المذهب

او كل افعل اذا كان منفيا لا ينصرف هذا امثال للذي له حكم نفسه في الصرف صح

مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا لجنس ما يوزن به صح

ن

جعفران له

الا او وضع ان له حكم نفسه فالتنوين للمماثلة دون العكس لا طراد ، في المثل بمعنى على الاوزان كان
شئ لان في مفاعلة العلمية والتانيث فيكون ممنوعا عن الصرف فاعتذر عنه بان التنوين
لتحقيق مماثلة الوزنين بمعنى كما ان مضاربة في آخره نون ساكنة فينبغي ان يكون على مفاعلة
ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع اجزاء الحروف وليس تنوينه للتمكن
حتى يوصف صرف الكلمة نعوض لاطراده في المثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة اي انما اعتبر المماثلة
في هذا التنوين ايضا لان هذا التنوين مطرد في جميع صور المثل لا انما اعتبر المماثلة في هذا البقية
ايضا لان هذا التوجيه الا الموزون فلا كذلك دعوى المماثلة فيها فان قلت افعل كان يعني ايضا ان تقول
كما تقول مفاعلة لتماثل موزونه ايضا وهو اصبع قلت التنوين في مفاعلة اعادخل لاطراده في
جميع موزونه وهو مضاربة او مفاعلة لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل فان موزونه قد يكون منصرفا
فيه التنوين كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحو احمر فالتنوين في افعل غير مطرد
في جميع صور موزونه وفي مفاعلة التنوين مطرد في جميع صور موزونه اذ صور موزونها كلها
منصرف ونظيره يخالف في قولهم وزن اصبع افعل او افعل بالتنوين يعني اذا قلت وزن اصبع
افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه فيكون بلا تنوين لانه صفة نعل الامر فلا يكون فيه تنوين
وان كان حكم حكم موزونه وهو اصبع كان منونا كما ان موزونه منون والتانيث قد يكون بالتاء
لفظا وشرطه العلمية سواء فيه المذكر والمؤنث كفاطمة اي التانيث قد يكون بالتاء وقد يكون
بالالف اما الاول بالتاء فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا اما الاول فيه التاء لفظا فشرطه العلمية
ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازما لزوال معروف فاعتبر العلمية ليكون
التاء لازما فيكون اقوى وهذا مستغرب اذ لو لم يعتبر فيه العلمية لكان حق ضاربة ان يكون
ممنوعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعني اذا وجد التاء مع العلمية في اسم امتنع من
الصرف سواء كان لمؤنث كفاطمة او لمذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما
ما سماه ولفظه مؤنث فاطمة ولو كان التمسك بالمذكر اولى وكان حقه ان عند علما ونحو كطلحة
وفاطمة او تقديرا ايضا فارق الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان كانا لرجلين
يعني فلا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا فهو اما ان يكون فيما فوق الثلاثي او في الثلاثي
فان كان فيما فوق فشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل
بزينب او سعاد فهو غير منصرف وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء
كما اذا صغر عقرب لا تدخل فيه التاء لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وكذا معناها او في ثلاثي
متحرك الاوسط وشرطه العلمية مع كونه لمؤنث فيمتنع اسم رجل منصرف يعني ان
كان التاء تقديرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك الاوسط او ساكن الاوسط فان كان متحرك
الاوسط فشرطه العلمية مع كونه لمؤنث لانه لم يوجد فيه التاء لفظا ولم يوجد فيه حرف
رابع قائم مقام التاء لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمؤنث لم يوجد فيه دال على التانيث
لا لفظا ولا معنى فيسقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكنه عطف على متحرك الاوسط
الاولى ثلاثي ساكن الاوسط وشرطه مع ذكر الا مع كونه لمؤنث العجمة في اللغة العليا
يعني دعد وهند اسما امراة منصرف في اللغة الفصحى لان سكون الاوسط قابل احد السببين

الثلاثي مع

مع ذكر الخ

فلم من

فلم من الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا كان معها العجمة كماه وجور اسما موضعين
فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الوسط وان قابل احد السببين فبقي سببان آخران
لان فيه ثلاث اسباب العلمية والتانيث والعجمة فان قلت جاز ان يقابل سكون الوسط العلمية
فاذا اذالت ذال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب
انه لو قابل العلمية اسقط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية والمعدية في تاثير
العجمة والتانيث وجود العلمية لا كونها معتبرة في منع الصرف فسكون الوسط يسقط تاثير
العلمية لا وجودها وشرطه في التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا
اي انما اشترط العجمة في اللغة الفصيحة واما في اللغة الاخرى وهي القائلة بمنع صرف
نحو هند فلا شرط فيه العجمة ولا ينظر الى مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا
ان يكون منقولا عما يغلب في اسماء الذكور للعرف هذا استثناء من الثلاثي ساكن الوسط
فانه يشترط فيه مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه يغلب
في اسماء الذكور فاذا سمي به مؤنث فقد عدل عن حقه الذكر الى نقل التانيث فالخفة بكونه ثلاثيا ساكن
الاوسط قابلها وعارضها هذا النقل فسلم السببان عن المعارض فمنع الصرف يعني انما اعتبرنا
العجمة لتقاوم سكون الوسط فسلم السببان فمنع الصرف فهذا النقل الحاصل من العدول
عما هو حقه من تسميته الذكور بمنزلة العجمة وقوله للعرف اي انما اعتبر بذكر العجمة فيما
هو منقول عما يغلب في اسماء الذكور دون ما لم يكن غالبا فيها للعرف من المنقول عن
الغالب في الذكور ومن المنقول عما ليس غالبا فيها كجور هذا مثال لما وجد فيه العجمة
مع سكون الوسط وكزيد اسم امراة هذا مثال لما يغلب تسمية الذكور فانه اذا سمي امراة يكون
غير منصرف وان وجد فيه سكون الوسط لمعارضة نقل العدول عن الغالب سكون الوسط
فيبقى السببان وهو العلمية والتانيث فمنعا من الصرف واما هند فمنصرف فيما اي في اللغة
العليا لفقدان الشرط وهو العجمة كما ذكرنا ليقاوم السكون فيه احد السببين فلا يكون
الصرف وعرفات ما ان تاءها ليست للتانيث واختصاصها بجمع المؤنث بالتي تقدير
التاء فيه منصرف فقدم العلة وعرفات مبتدا ومنصرف خبر يعني ان عرفات منصرف لانه
لم يوجد فيه الا العلمية واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتاء والتاء اما
ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معقول لان تاءها ليست للتانيث ولا لكونه تنقلب
هاء في الوقف واما تقديرا فلانه انما تقدر التاء اذا لم يوجد تاء لفظا وعرفات مخصوصة
بجمع المؤنث وما يكون بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه لكن ذلك وفيه
نظر لان جمع المؤنث بالالف والتاء لا تقدر فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فقد لا نسلم
انه يمتنع تقدير التاء وهم قد ذكروا ان عرفات وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس
بجمع مؤنث وقد يكون بالالف قسيم لقوله بالتاء اي التانيث قد يكون بالتاء مقصورا وممدودا
كحبلى وحمراء فانهما للزوم ما وسائر الكلمة عليهما منزلة منزلة السببين يعني انما كانت الالف
قائمة مقام السببين لان فيه تانيثا واللزوم بالتانيث فكانهما تانيثان وقوله وبناء عليهما
تفسير بمعنى اللزوم فان التاء لم تبن الكلمة عليها اي ليس جزء الكلمة في اصل وضعها

الكلمة مع

بل يطرد ويرد رجلان نحو شنوا فان الكلمة بنيت على الالف لا يمكن فيها في لازمه فان قلت انما
يقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التانيث سببا قلت لم نقل سببان بل قال
حركت حرفين السببين ومعنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم التانيث فعلة مستدل له سببه
فرع انفصاله لان الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة بحيث لا ينفك فكان فرعا واللزوم لكونه فرعا عدم
اللزوم شابه الاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منها فرعا فان قلت فالتانيث بالتاء اذا وجد
معه العلمية قيل انه يلزم التانيث فكان ينبغي ان يقال ما فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث واللزوم
للتانيث لكونه علما قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انهم لم يعتبروا اللزوم في التا لكونه مستغنى
عنه لوجود السببين وهو العلمية والتانيث بخلاف الف التانيث والثاني ان
المعتبر في الف التانيث لزوم بنا الكلمة عليه اي لزوم لا يمكن حال ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذه
المثابة اذ لو حذفت العلمية لا يبقى اللزوم بخلاف الف التانيث فان لزومها حاصل بالوضع لا
باشتراط امر اخر رحمهم الله والاكرم نعم المصنف على قوله للزومها بل ضم اليها بنا الكلمة عليها
فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزءا من الكلمة مجردة باللزوم ما فيه التا من غير علميته وضعه
بنا الكلمة عليها لزوم التا مع العلمية واما وزن الفعل فيشترط ان يكون مختصا بالفعل كشمر لهن
هذا الوزن لا يوجد في الاسما الا منقولا كبذر اسم موضع وخضم اسم رجل او مرتجلا للعلمية
كشلم اسم موضع بالشام ويقال هو اسم ملاصق بيت المقدس بالعبرانية او عجميا كبقم وذكره الصحاح
ان شلم لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل وقد جعل المصنف نسبها للعجمي فيه نظر او يكون اولى
به لذلك انه اي كذلك الفعل بغلبته كاحمد هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن
الفعل احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوائد الافعال المضارعة في اوله واما
فان يغير ما اصلا اعني يجعل فان اوله زيادة من زوائد الفعل كيعلم قابل للتا وهذا التا يخرج الوزن
الى وزن الاسما ويبعده عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد من قوله بغيرها ان لا
يكون قابلا للتا كاحمد اذ لا يقبل التا لا انه لا يوجد فيه تا اذ اربعة لا يوجد فيه تا وهو منصرف
لانه قابل للتا وهذا اولى من قولهم او بغلبته لما يلزم عليه منع المبيع نحو تكون الوزن في الفعل اكثر
منه في الاسم على ان الكثرة في افعل ممنوع نحو ذكر بعضهم بدل قوله او يكون اولى به ذلك او بغلبة
ذلك الوزن في الافعال وعنوانه ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسما وما ختار قوله ان يكون
اولى به لان على ذلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على ذلك ان يكون المبيع نحو خاتم غير منصرف لان فاعل
في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يجئ الا كلمات معدودة نحو خاتم وقانق وطابع ونحوها
وباب فاعل تفاعل مفاعلة اكثر من ان يحصى والثاني ان الكثرة في افعل في الافعال ممنوع اذ كل
ما ورد منه افعل للتعجب ورد منه افعل التفضيل وقد يكون افعل في الاسم من غير صفة كارنب
واجدل واخيل وغير ذلك هكذا ذكروا وفيه نظر لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم
انا وهو يجئ من باب فعل المكسور العين وفعل مفتوح العين وقد يجئ للتعدية كاخرجته
وللنقل من واحد الى اثنين كالبسته مالا وقد يجئ للتعريض كاقتلته وقد يجئ للصيرورة كاغد
البعير وغير ذلك فافعل التعجب يقارب افعل التفضيل وراد هذه الانواع في افعل الفعل من
غير معارض له في الاسما وافعل في الافعال اكثر منه في الاسما وهو ظاهر في الاسم قد يكون منقولا

عن

عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن مما ذكرنا كتغلب ويشكر والا
صرف ككعسب او مع الضمير فيحكى كما يحكى نحو قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي فاما ان يكون مجردا عن الضمير او مع الضمير فان كان مجردا
عن الضمير فاما ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله
زائد من الزوائد الاربع كتغلب ويشكر فانه غير منصرف كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما
ان لا يكون على الوزن المعتبر في منع الصرف نحو كعسب وضرب ونحوهما يقال كعسب الرجل
اذا مشى مشيا مقاربا خطاه وهذا القسم منصرف عند سيبويه والاكثرين وخالف فيه عيسى بن
عمر النحوي لكونه ليس على الوزن المعتبر في وزن الفعل كما مر واما عيسى بن عمر فقد تمسك
بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه وزن الفعل لكان منصرفا
ومنونا وغير منصرف لكونه غير منون في البيت فوجد اعتبار وزن الفعل مطلقا واجاب عنه
سيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من باب حكاية الجمل كقوله بني يزيد وبحثنا في الفعل مجردا
عن الضمير واجيب ايضا بان جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته والتقدير انا ابن
رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما مع الضمير فله
حقه ان يحكى كما هو اي مع الضمير باقيا على جمليته كما في البيت وهو نبئت اخوالي بني يزيد فان
يزيد قد يكون بلا ضمير كقوله يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من
المنقول مع الضمير والا لقيل بني يزيد بفتح الدال لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
فضمه دليل على انه جملة محكية ونبئت مبني للمفعول اوليها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير المتكلم
وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي والثالث جملة يزيد اي صياحهم وقوله ظلما
مفعول له للفعل المراد من الجملة اي يغيرون ويصيحون للظلم او منصوب على الحال اي
ظالمين واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان نحو فلهم
وملانه يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام وكذا في الكنايات نحو كيت وذيت
وكذا قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد غيره وقد يستدل عليه اي على
العدل بالا غير منع الصرف هذا هو العدل المسمى بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به اي بمنع الصرف
وهو المسمى بالعدل التقديري كعمر على ما سياتي لكن الاول اي قسم العدل التحقيقي احاد وموحد
وكذا ثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاء القوم
ثلاث قلنا دل على عدليته غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الا يراد تفسيره الا بتكرار
عليه ان يكرر ويقال جاني القوم ثلاثة ثلاثة وثلاث غير مكرر وفي مفهومه الاول فعلم
انه معدول عن المكرر المفهوم وكذا غيره ومنه اي ومن الاول سحر فانه معدول عن
السحر على انه قياس تعريف مثله من الاسماء ووضح كون العدل فيه محققا لا مقدرا
ان سحرا لكان اسم جنس في الاصل وتعريف اسما الاجناس اما باللام او بالاضافة والمفروض
انه معرفة وقياس تعريفه باللام فلما ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن المعرف
باللام وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه فعدليته تحقيقي ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا
من الصرف وليس فيه سوى العدل فلولا علميته لما يلزم منه صرفه بسبب واحد فعلميته

معدول الا عدلته وجعل علما كأمس عند من نعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل سحر منكرا
لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعد الا كأمس ومثله امس فيمن نعربه وبنو تميم يعربونه في الاحوال
الثلاث رفعا ونصبا وجرا وهو بنو تميم فانه منع صرفه عندهم للعلمية والعدل اذ اصله الامس في
باللام كما قياس مثله نحو قوله لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
فان امس مجرور مثل اذ الخفض في حال الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع فقط نقل فعلى
مضر امس بالضم وتمت امس بالكسر وجه اول ان امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا في
حال الرفع واما في حال النصب والجر فيبنيه بالكسر وهو مذهب اهل الحجاز والعلة العلمية
اي ما امس في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنها اي ومن الاول
أخر فانه معدول عن الآخر على رأي وعن آخر من على الصحيح جمع أخرى وأخر
جمع أخرى وأخرى تأنيث آخر وآخر افعل التفضيل وحقه ان لا يستعمل الا بمن او باللام
او بالاضافة وجاء أخر غير مستعمل باحدها فهو معدول قطعا عن احدها هذا ما يحقق العدل
فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف لان أخر ورد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول
عنه نكرة وهو الذي معه من اذ اللام والاضافة معرفتان اذ يقال مررت بنساء أخر بوصف
به النكرة ولمن قال انه معدول عن اللام ان يقول ان أخر روعي فيه المطابقة مع موصوفها
افرادا او تثنية وجمعا اذ يقال رجل آخر ورجلان آخران ورجال أخر فقد روعي فيه المطابقة
فالمناسب ان يكون معدولا عما يراعى فيه المطابقة وهو اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف
اما المضاف فلا يجب فيه المطابقة واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة فالاولى ان يكون
معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولو كان معدولا عما فيه من لم يراع فيه
المطابقة اذ الذي فيه من يجب فيه ترك المطابقة فلا يناسب ان يكون معدولا عنه اذ المناسب
عدم ذكر ما يجب فيه المطابقة عما يجب فيه المطابقة ثم التصنيف بضاربيه ومنه جمع الا انه من جمع مكسر
العين على رأي اذ قياس افعل فعلاء ان يجمع على فعل فلما ورد جمع غير مكسر علم انه
فرع عن مسكن وعن جماعى على رأي لان ذكر القياس فيما لم يجمع مذكره بالواو والنون
كاحمر وحمراء فانه لا يقال فيه احمرون فكان جمعه على فعل مسكن العين واما اجمع فمذكره جمع
بالواو والنون فلا نسلم ان قياسه فعل مسكن العين بل قياسه فعالى لانه قياس جمع الاسماء كصحارى دكا
وعن بعضهم هو معدول عن جماوات لانه مذكره جمع الاسماء كصحراوات وعلى الجملة بعد التسمية
محققه والنظر في تعين المعدول عنه للذكر او ورد له هذا القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني
وهو العدل التقديري الذي لا يستدل عليه الا بمنع الصرف فانحصر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف
ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل جعلا اي وكونه علما غير منصرف قالوا انه
اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لفوات العلمية فلا
يكون عدله تقديريا لانه لا يستدل بعد ليس الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف
لا يبقى دليل على عدله فلا يكون العدل مقدرا مع انه المفروض فقال جاءني عمرون كلاهما
وعمر كلهم هذا الازم لقوله لا يثنى ولا يجمع اذ لم يبق العلم المعدول ولم يجمع وان

ابد

ابد السمع ويجمع لم يعتبر عن لفظه فقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال
جاء تأبط شرا كلاهما في التثنية وتأبط شرا كلهم في الجمع ومنها اي ومن الثاني وهو العدل التقديري
باب قطام في تميم على ما ذكر يعني ان تميما يعربونه ويمنعونه من الصرف فلا بد فيه من تقدير العدل لئلا
يكون فيه سبب واحد واشار المصنف بقوله على ما ذكر اي ان باب قطام ينبغي ان لا يعد من القسم
الثاني المعين لانه لا يستدل على عدله الا بمنع الصرف فلما منع ذلك اذ قطام علم ليس
له حال منع الصرف بل لان باب فعال فيما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا
يلزم خروجه لكل الفاعل وهو ان باب فعال معدول وان قدر العدل فيه كما في عمر فليس كذلك لان
عمر لو لم نقدر فيه العدل لزم منع صرفه بلا سببين ومعنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية
والتأنيث فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكر وفي الحجاز هو مبني على
الكسر وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز يبنونه
لمشاركته لنزال عدلا ووزنا الا ما كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه على الكسر لان
الامالة غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة كحضار والتمثيلوا ومنها اي ومن
هذا الذي بني على الكسر يكون آخره راء قولهم من دخل ظفار حمر جمع حمر صيغة نوبة بالمعز
ومن الطيس الا حمر لانه يجلب على المعز وقيل حمر تكلم بالحميرية قال ان واحدا دخل على بعض
ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم أقعد فوثب الرجل فتحطم فقال الملك ليس عندنا عربيت
من دخل ظفار حمر وظفار قرية باليمن الا القليل قال الشاعر ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار منهم
وبار اسم ارض كانت لعاد وهذا استشهاد من قوله فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه الا القليل
من تميم فانهم لم يوافقوهم في الآخر الراء فاعربوه ومنعوه الصرف كما في السلف واما دخول
التنوين على وبار لضرورة الشعر وبار فاعل هلكت فقلنا عربية وجهرة اي هلاكا ظاهرا مكشوفا
واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم
فلذلك اي لاجل هذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لفوات الوصفية في الاصل اذ الاربع في
الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرض وصفيته في الحال ومنع اسود اسما للحية وأدهم
للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه في الاصل وصف وان غلبت الاسمية وهو مثال
لقوله فلا تضره الغلبة وقد منع عند قوم اجدل واخيل وافعى لتوهم الوصفية
فما قيل ان الاجدل مأخوذ من الجدل وهو القوة واحكام الفتل ويقال هو مجدول الخلق
وان الاخيل مأخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طائر ذو الوان وافعى مأخوذ من معنى
الخبث يقال منه تفعى الرجل اذا ساء خلقه وانه ضعيف فان ظاهرها انها اسماء وهذه الوجوه
ضعيفة ولذلك كثر فيها الاستعمال صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان او
ثلاثة اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح يعني بعد الفه حرفان لفظا او تقديرا اما
لفظا كمساجد واما تقديرا كدواب فان اصله دوابب سكن للادغام ومصابيح مثال ما فيه
ثلاثة اوسطها ساكن فان قلت جلاس بعد الفه حرفان وليس كذلك ينبغي ان يمنع من الصرف
وهو منصرف فكان حقه ان يذكر قيدا يخرجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الفه
حرفان او ثلاثة يقع آخر الكلمة كمساجد ومصابيح وجلاس ليس بعدها بحقيقة في التنوين [illegible]

بعد الالف وسطا فخرج عن كونهما طرفين فما مراده بقوله بعد الفه حرفان او ثلاثة ان يكونا
واقعين طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة في وكرمان فيه هو اثنين حشو لا طرف والثاني
ان الجمع المخصوص للاوزم جرى مجرى السببين يعني انما قام مقام السببين لان هذه الصيغة
وهي ما بعد الفه حرفان او ثلاثة لم يرد الا جمعا جمعا فكان لانها تقام مقام سببين لكونه جمعا
لانها جرى لزوم الجمع مجرى سبب اخر فكان غير منصرف الجمع ولزوم الجمع فعافوعان لان الجمع
فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم اذ هو وصف الجمع الذي هو فرع ووصف الفرع
فرع كما ذكره في الفاتحة بالالف ان قيل باعثا ولزوم باحث ولا يلزم باب افعل وافعال لجريهما
مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان باب افعل وافعال
كاكلب واجمال جمعان لازمان فكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما
منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما ليسا بجمعين وانما جريا مجرى الواحد لانهما
يكسران ويصغران على لفظهما فيقال في اكلب اكيلب في التصغير وفي الجمع اكالب وفي اجمال اجامل
اجيمال في التصغير وفي الجمع يقال في انعام اناعيم واذا جرى مجرى الواحد ضعف امر الجمعية
فيهما فكانهما ليسا بجمعين فلا يلزم وهذا على التحقيق ليس بوارد لانه شرط في الجمع المعنى
ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا كذلك بل انهما يردان على من قال
السبب جمع لا نظير له في الاحاد فكانه اورد على اجبل لزوم الجمع ولكن اللزوم صفة الجمع الذي
بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده هو السبب حتى يورد عليه فسقط السؤال من
اصله وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر هذا ايضا سؤال وجواب
فالسؤال ان حضاجر علم للضبع مفرد فكان حقه ان يمنع من الصرف لفوات احد الجمع
فاجاب بانه منقول عن جمع حضجر وهو العظيم البطن فكانه كان في الاصل جمعا ثم سمي كما
لو سمي شخص بمساجد رجلا فانه يمتنع من الصرف وان كان مفردا نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا
ههنا وسراويل اي امتنع سراويل من الصرف مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا يعني
لم يستعمل المشهور سروالة فيقدر لكون واحد سراويل لا لتقدير ونحو جوار حكمه حكم
قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم ضوارب نصبا وقيل نصبا وجرا اي نحو جوار هنا
كان لما علمه فعل اللام كجوار جمع جارية وغواش جمع غاشية ونظائرها وفيه
قولان احدهما وهو الاعرف ان حكمه حكم قاض في الرفع والجر فيقال هذه جوار كما يقال هذا
قاض ويقال مررت بجوار كما يقال مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفي حال النصب يقال رايت
جواري كما يقال رايت ضوارب يعني انه في النصب اعرابه لفظي وفي الرفع والجر تقديري
والقول الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر فكما يقال رايت ضوارب ومررت
بضوارب يقال رايت جواري ومررت بجواري بفتح الياء فاعرابه في الرفع تقديري وفي النصب
والجر لفظي وبهذا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحاق على الفرزدق في قوله ولو
ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا انشد ما قال الفرزدق وعض زمان
يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف لحنه عبد الله بن ابي اسحاق الاول
النحوي فهجاه الفرزدق بهذا البيت وهو قوله ولو ان عبد الله مولى هجوته البيت وعبد الله

مولى

مولى بني الحضرمي وهو الحضرمي من حلفاء بني عبد شمس والمولى الحليف الذي انضم الى
قوم وهو ذليل لعبيد بهم فاذا حالف رجل موالي كان اذل فلما بلغ هذا البيت ابن ابي اسحاق
قال قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت ايضا حيث حركت موالي في الخفض المستحق
اسحق اذا استاصلهم فالمسحت الهالك والمجلف الذي بقيت منه بقية من الجلف وهو القشر يقال جلفت
الطين عن راس الدن وجلفت الشيء قطعته واستاصلته والتنوين بدل عن الياء المحذوف عند
سيبويه في احد الوجهين لكون الاسم ممتنعا من الصرف والتمكن في الاخرى اي في الرواية
الاخرى اذ لم يبق بعد استقرار الحذف بعد الالف الا حرف واحد وذلك بان المحذوف
في حكم الثابت فيما لا بقاء الكسرة يعني ان جوار فيه روايتان عن سيبويه احدهما انه ممتنع عن الصرف
والتنوين ليس للتمكن بل هو بدل عن الياء المحذوفة او عن حركتها وفي رواية اخرى عنه
ان الاسم منصرف كما هو مذهب الاخفش والتنوين للتمكن وعلل من صرفه بانه يشترط
هذا الجمع ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا ولم يبق هنا بعد الحذف الا حرف واحد
بعد الالف وذلك هذا بان المحذوف في حكم الثابت فيما لا بقاء الكسرة لان الياء لو لم تكن
في حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت الياء في حكم بقاء الكسرة ينبغي ان يحكم بثبوته
في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله ومثله اي مثل جوار اعيش اذا صغر فيقال اعيش
فان فيه الوجهين كما في جوار ففي وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا وحكم ضوارب نصبا
فيقال هذا اعيش ومررت باعيش ورايت اعيشي كما يقال رايت اقيطل والوجه الثاني ان
حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت اعيشي ومررت باعيشي وفي الصرف وعدمه ايضا
مثل جوار فانه يقال انه غير منصرف لان الياء المحذوفة في حكم الثابت اذا اجلم اعيش الا
انه يقال ويقال انه منصرف لان الياء محذوفة حذفا مستقرا فلم يبق زنة الفعل لان
اعيش بوزن كليب فهو منصرف ويجاب بان المحذوف في حكم الثابت فيما لا بقاء كسر
الشين واما التركيب فشرطه بان يكون العلمية لانه بعد العلمية يحصل الامتزاج بين
الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة يعرب باعراب واحد بخلاف ما اذا لم يكن علما فحينئذ كخمسة
عشر وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجتين فلم يكن اعراب كلمة واحدة فالامتزاج
انما يحصل بالعلمية فلذلك اشترط وان لا يكون باضافة لان الاضافة توجب اعرابين
اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية فلم يوجد امتزاج بجعلهما
كلمة واحدة تستحق اعرابا واحدا وهو المعتبر في باب منع الصرف ولا اسناد لان الاسناد
يقتضي استيفاء الاسم على حاله الاولى فيكون محكيا فيتعذر الاعراب فيه ومنع الصرف
في العربية بعد ان يكون من اسمين اي شرط التركيب بعد ان يكون التركيب من
اسمين احترازا عن نحو حاشي علما فانه لم يعتد بتركيبه لانه من اسم وحرف لانه لشدة اتصال
الحرف به صار بمنزلة احد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا وشرطه ايضا
ان لا يكون الثاني في التركيب ان لا يكون الثاني متضمنا الحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف
يبنى فعلك يمتنع لوجود شرط الوجوب اوليس الثاني متضمنا الحرف وخمسة عشر علما حال
اعرابه مع منع الصرف والا بقاء على الفتح يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني حرف العطف

فبالعلمية جاز فيه وجهان بعد العلمية احدهما عدم اعتبار تضمنه ادخال العلم لا سيما وبتضمنه
الحرف فهو معرب ممتنع من الصرف كبعلبك والثاني ان يقال ما تضمن الحرف قبل العلمية فنقل الى
العلمية يجاز ابقاء البناء اعتبارا للمفقود عنه وكما ادعى المفقود عنه في الاعراب وهي الصفا
في البناء ولم يحف بالبين واما العجمة فلان كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علميته
في العجمية والزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط كابراهيم في الزيادة على الثلاثة وكشكر اسم
لابن نوح عليه السلام في تحرك الاوسط وانما شرطت العلمية في العجمية لانه لو لم يكن علما في العجمية
ونقل الى العربية حق على لسانهم فادخل اللام والاضافة بخلاف ما اذا كان علما فانه يمتنع اضافته
وادخال اللام عليه بعد لا يجري عليه احكام العربية فيقوى امر العجمة وشرط مع العلمية
احد الامرين من الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان الثقل فان الثلاثي
الساكن الاوسط نحو نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الوسط فخفيف خفة تقابل احد
السببين فيكون منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور حتى منع صرفهما مع
انهما ثلاثيان ساكنا الوسط ولم يعتبر في نوح قلت العجمة هناك ايضا مع التأنيث في كونها
سببا مانعا من الصرف بل اعتبر التوحيد ام التأنيث والمعنوية والتانيث من كونها مع العجمة
كونها سببا موثرا في منع الصرف واما الالف والنون فان كانا في اسم غير صفة فشرطه العلمية
تحقيقا للزومهما نحو عثمان وان كانا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى لان كانت على
فعلان تحقيقا للمضارعة نحو سكران فيمتنع على الوجهين لانه ليس فيه فعلانة ووجد فيه فعلى
كسكرى وندمان منصرف على الوجهين لانه وجد فيه فعلانة وليس فيه فعلى ورحمن مختلف فيه
فعلى اعتبار انتفاء فعلانة يمتنع من الصرف وعلى اعتبار وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه
رحمى وقوله بعد ان كانت الالف على فعلان الا في المذكر تحقيقا للمضارعة بين الالف
والنون مضارعتان لالفي التأنيث في حمراء والمضارعة بان يكونا معا في آخر الكلمة وكون
ما قبلهما مفتوحا وكون اول الزيادتين من مخرج الواحد لسان اجل المضارعة وذكر المصنف
لتحقيق المضارعة وجها آخر وهو ان مذكر كل واحد منهما مخالف بالصيغة لمؤنثه ففعلان مذكر
ومؤنثه فعلى وافعل مذكر كاحمر ومؤنثه حمراء فيكون مذكر كل واحد منهما بناء مخالفا لمؤنثه
تحقيق المضارعة بينهما وهذا معنى قوله ان فعلان وفعلاء مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر
كل واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مؤنثه ومذكره في الصيغة
متساويان لا يختلفان الا بوجود التاء وعدم التاء بخلاف فعلان وفعلى فانهما يختلفان صيغة
كما ان احمر وحمراء مختلفان صيغة ولذلك قال بعضهم تحقيقا للمضارعة بينهما واما الالف
الالحاق فلان الالف يلحق الآخر وجوده الالف للتانيث وشرطها العلمية نحو ارطى اذا سمي به وحل
على انها لغير التانيث نحو ارطاة فيشبه الف الالحاق بالالف يلحق آخر الكلمة الا للتانيث والالحاق
بالالحاق معناه ان يلحق به الاسم بناء فان الالف فيعتري الالحاق كما انها الف الحقت آخر
الاسم ولست للتانيث بدليل قبعثراة وليس في الكلام سفرجل احد يلحق هذا به بل المراد
بالالحاق ما قسمناه فعلى هذا الوجه يقتضي لا ان يكون غير منصرف للعلمية والف الالحاق لانه
بالعلمية اشبهت الف التانيث بامتناع دخول التاء وكما ان ارطى اذا سمي به لا يدخل التاء فيمتنع

الف التانيث وقوله وحبطا الا من الف فرد حكذا اشارة بعض الحواشي عن المصنف وفي حمل الف
الالحاق سببا نظر لانه موقوف على استعماله من العرب ممنوعا من الصرف والا فقد لا نسلم منع
صرفه والكلام بذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف فارطى علما مع بعد التسمية ليس فيه
الا سبب واحد فحقه ان يكون منصرفا وهذا الاخير ان بعض ان الف الالحاق والالف والنون المضارعتان
لا بعد ان سببين اصليين بل هما فرعان الف التانيث هذا في الف ارطى ظاهر لان سببيته
موقوف على شبهه بالف التانيث واما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على
المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في غيره فيثبت فرعيته من هذا الوجه
لكن ذكروا الوجه المعنوية مضارعتهما لالفي التانيث لان فرعيته موقوف على هذا الشبه ايضا
الف ارطى فان فرعيته موقوف على هذا الشبه ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا
للكوفيين في افعل من كذا وما عسكروا به بسطه لحوق التنوين يجار منه وشرحه بعض ان غير
المنصرف جاز صرفه لضرورة الشعر مطلقا بعض في كل شيء وكقوله اشاع عملت على وحشيا عليها
وانسع بالتنوين وحداك وحوشي آبجيب لم ترفع وانما جاز صرف ما لا ينصرف لانه يقع الى اصله
وهو الصرف ويستثنى ما آخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه
لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين وسقط الالف فيؤدي الى الايتان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن
ولا ضرورة تلجئ اليه فقوله للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا
يجوزون صرف افعل من كذا لملازمة من الدالة على التفضيل فجاز لجواز المضاف منعه
دخول التنوين فيه وقال المصنف وهو من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر
منه لا يقال لوازن الفارق التعريف والقياس عطف على الضرورة اي يجوز صرف غير المنصرف للتناسب
ايضا مثل سلاسلا واغلالا فانه قارن بكلمات منصرفة فصرف لتناسبهما ولا يجوز عكسه اي لا
يجوز منع صرف المنصرف لضرورة الشعر لانه ليس رد الى اصله بخلاف الاول واهل الكوفة
جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها اي من غير سبب آخر متمسكين بقوله وما كان حصن
ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية
فقط واجاب عنه بعضهم بان الرواية يفوقان شيخي في مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية
الاخرى صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك الرواية الصحيحة بل الاولى في
الجواب ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وقبله اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع وبعده وما كان حصن ولا حابس البيت وبعده وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم
اعط شيئا ولم امنع الا افائل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وكانت نهابا تلافيتها بكري على
الناس بالاجرع وايقاظي القوم ان يرقدوا اذا هجع الناس لم اهجع وما كنت دون
امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى جمعا من
المؤلفة منهم من بني فزارة عيينة بن حصن ومن بني تميم الاقرع بن حابس كل واحد
منهما مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من بني سليم خمسين فقال العباس في ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم اتجعل نهبي ونهب العبيد اسم فرس العباس فاعطاه النبي صلى الله عليه
وسلم ايضا مائة ناقة فقال السلطان دو تدري اي ذو عقل وقوة على دفع اعدائه عن نفسه

وهو اسم موضوع للنوع من الابل واالقار الثوب والحبر واس يكسر الميم اجلم الحصى الذى يرمى به اللابل يعلم
انفها ما دام لا يرسى يمى الرجل وقوله لم اعط شيئا ولم امنع معناه انى لم امنع لانى اعطيت
بعضا ولم اعط شيئا استحقه وهو المائة وما احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند السكوت
اى انتفاء لا يكون سببا الا مع ما هى شرطه والعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذ العدل لا يكون
الا في الاوزان المذكورة وليست من اوزان الفعل فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقى بلا سبب او على
سبب واحد نحو زيد سعاد وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العلمية
كاذربيجان فان فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون مع العلمية مؤثر فيهم
فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما ان تجامعها اولا فان لم تجامع كالوصف فليس
مجتمعا وان جامعها فاما ان يكون مؤثرا اولا فان لم يكن كالجمع والف التانيث فليس مجتمعا ايضا
وان كانت مؤثرا فاما ان يكون العلمية شرطا فيها اولا فان هى شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف
والنون في الاسم والتأنيث والتعريف وما ليس شرطا فيه وهو العدل ووزن الفعل والعلمية
اشترطت الا يكون الا مع ما هى شرطه الا مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هى شرطه فاذا
نكر انتفى الشرط فبقى الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه
هو العدل ووزن الفعل فكان مظنة لان يتوهم انه اذا نكر بقى سببان وهما العدل ووزن الفعل
فدفع هذا الوهم بقوله وهما متضادان فلا يكون اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن الفعل
حتى يبقى بعد التنكير سببان فيكون التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكرنا
نحو فعل كعمر وفعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس شيء منها لوزن الفعل فلا يجتمع
وزن الفعل والعدل بل يكون مع العلمية احدهما فحيث اذا نكر بقى على سبب واحد فيكون منصرفا
وذكره بكر العلم قوله رب سعاد وقطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه رب شخص مسمى
بسعاد ومسمى بقطام فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا وهو التأنيث فبقى بعد التنكير
بلا سبب وقطام مثال لما بقى على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل والتأنيث فاذا نكر يزول
اعتبار التأنيث فبقى على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير انصرف الاسم وهذا
واضح قوله والعدل ووزن الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا
بالوصفية هذا استثناء من الضابط المذكور بان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة
فاذا جعل علما اعتبر للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان ينصرف لان العلمية
زالت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب واحد وهو وزن الفعل فانصرف فقال
سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا للوصفية الاصلية فالخلاف راجع الى
ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل هى معتبرة اولا فاعتبرها سيبويه
ولم يعتبرها الاخفش ولا يلزمه اى لا يلزم سيبويه باب حاتم على ما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم يعنى كل ما كان صفة في الاصل
وجعل علما ينبغى ان يمنع من الصرف حال كونه علما للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب بانه
لا يلزمه لان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية ولا يمكن اعتبار المتضادين في حكم واحد
وهو منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذى كان وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفية الاصلية

متمم وزن او وزن الفعل على
ان الا مع ما هى شرطه
ان الا مع العدل ووزن
الفعل تم

واحد تم

لا يمتنع ما يضادها وهو العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية
في الحال لان حج الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل فيصدق على العلم انه كان وصفا
في الاصل فيما غير متضاد فمن كان نحو الحسن علما ادخل فيه اللام باعتبار الوصفية الاصلية
حال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولولا ادخل اللام فلم لم يعتبر الوصفية الاصلية
في نحو حاتم قلت غاية ما ذكرت الفرق سيما ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية
شرط ليكون سببا لمنع الصرف واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفية كمن اعتبار
الوصفية ليس شرطه ان يكون مع العلمية في ادخال اللام فدخول اللام لا يشترط فيه
اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف يشترط فيه اعتبار الوصفية مع العلمية وهذا انما
يصح اذا سلم التضاد بين الوصفية الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من اصله
فلا يكفى هذا الفرق في الجواب وغاية تقريره مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء اعتبار
الوصفية الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا وهو الآن وصف كاحمر في غير العلم
والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الآن اسم جنس غير علم كاسود الحية وادهم القيد
واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل فلم نعهد اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش
حاتم واما بعد تنكير العلم فعاد صح مساويا لصورة الاسود والادهم لانه ليس معه
المنافي له وهو قوله لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فان
اجتماع السببين معا شرط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين احدهما نحو الحسن
علما فانه انما ادخل اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا
شرطا في ادخال اللام والثانية الا جاوس فان هذا الجمع انما يكون في الاسم لا في الصفة
وادخال اللام انما يكون باعتبار الوصفية فاذا اجتمعاه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد
اعتبرنا الوصفية والعلمية كليهما في الحكمين اما الوصفية فباعتبار اللام واما العلمية
فباعتبار جمع هذا الجمع لما حيث ان في حكمين مختلفين وهما ادخال اللام وجمع هذا
الجمع ويمكن ان يقال هذه الصورة خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار اجتماع السببين
معا اذ اعتبارهما ليس بشرط والحرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث علما لانه لا يمكن
اعتبار العدلية الاصلية لانه يلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية مع
العلمية متضيع كحاتم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعنى اذا نكر احاد ونحوه فقول
مانع اعتبار العدلية وهو العلمية شرط العدلية مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر باعتبار
الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغى ان لا ينصرف فيه الجمعية لمنافي العلمية
والكثرة اذا جمع العلم ساوى بينكر فالجمعية منافية لما فلت له انه ليشابه الجمع
للكثرة عندى والاكثر والقول من الاسباب الجمع وما شابه الجمع فان قلت فلم اعتبر مشابه
الجمع في الثاني ولم نعتبر مشابه العدل قلت لان الجمع اعتبر في نوع صيغة منتهى الجموع
لكونه على هذه الصيغة سببا لا عناد والعدلية لم يعتبر في اعتبارها كونها على صيغة
مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاول دون الثانى وطريق تنكير العلم ان يطلق اولا واحد
من الاشياء المسماة نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر او يكون هنا جسم فيه الشيء بعينه
٣٠

العلم

لا ينصرف

من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى فان ذكر
المسألة السابقة وهو ان ما احد سببيه او سببا به العلمية يعرض عند التنكير كلم يخطه الا ان
يقال في طريق تنكير العلم فقال وطريق تنكير العلم الى آخره وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما
ان يتأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به اي ان لفظ زيد مثلا لواحد مشخص فاذا اريد
التنكير فالاولى والبدا والدال صار اسم جنس متناولا لجميع كل من يسمى به فيخرجه عن العلمية
ولم يقتصر على قوله ان يتأول المسمى بالاسم لانه لا يلزم منه التنكير بل يكون خروجا من التعريف
العلمي الى التعريف اللامي وانما يكون نكرة اذا اريد واحد من المسمى فلذلك قال يتأول بواحد
من الامة المسماة به ولم يقل المسمى ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد لكان معناه
ان المسمى بزيد المشار اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر به فيكون معرفة ولذلك وقع جمعه فهذا
فيكون باعتبار الارادة واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسماه مشهورا بمعنى
من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون مشهور
بالظلم فكأنه اريد لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى اي عادل محق فالتنكير في الاول
باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار الاتصاف بالمعنى الذي فيه او ليس الا
نحو قولهم لكل فرعون موسى لكل مبطل محق فرعون مبطل محق موسى وهذا المثال ان ورد في استعمال
العرب فتأويله ما ذكره على انه يحتمل ان يقال لا حاجة الى تنكيرهما بل يقدر المثل كما قيل لا هيثم
الليلة للمطي وفي قضية ولا ابا حسن لها ان الهيثم لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن فيحتمل المثال
ان يكون التقدير لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة الى تنكيرهما بل يقدر
المضاف وهو المثل ونحو صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني بناء على هذا الاحتمال
او لم يثبت وروده في استعمالهم والتصغير لا يخل بسببية العدل والجمع ووزن الفعل [illegible]
عن الاول لانه لا يخرم الصيغة نحو اجيد تصغير اجاد ومسيجد في المسمى بمساجد الا في تصغير
الاسم بمساجد وقصيص تصغير قصقص اسم رجل علما في احمر وتغلب الا في صيغة
التكثير كانها محفوظة والثاني حيث يمكن الاستدلال عليها وهي في الاول مجهولة لا يمكن
ان يعرف بعد التصغير لتشبيه الا بحسب الا ان تبني اما الوصف فظاهر
لانه لا يخل التصغير به بل يزيد وصفا فاذا قلت ضويرب تصغير ضارب فضارب كان
وصفا وضويرب يدل على حقارته في ذكر الوصف والحقارة وصف آخر فلا يخل بمعنى الوصفية
كانه قال ضارب حقير وكذا التأنيث لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا التركيب مثل بعلبك
لو قيل بعيلبك لكان باقيا بحاله اما العجمة ففيه موضع جدال اذ لو صغر العجمي
نحو ابراهيم بالتصغير عن وزنه لا يبقى المستوى في العجمي ينبغي ان يضعف امر العجمة بهذا
التصغير ففيه نظر والالف والنون اذا كانا في صفة فظاهر ان التصغير لا يخل بهما
نحو سكران فيبقى الالف والنون بحاله وكذا ان كانا في الاسم كعثمان وعمران ومروان
اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير لا يخل بالزيادتين لبقاء الالف والنون
بحالهما معولين لانه لا يخرم الصيغة على المستثنيات المذكورة بعد الا ما اختص التصغير
بما لا يخرم الصيغة فالعدل كما اذا صغر ثلاث احيد لم يبق وزن فعال وكذا الجمع نحو

الوصفية

التركيب

مصلحة لا يبقى وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص كخصيم وبيرد فانه لا يبقى ذكر الوزن ثم استثنى
من وزن الفعل نحو اخيل صغر نحو الزوائد اذا كانت في اوله احد الزوائد كاحمر فانه
يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغير تغلب تغيلب فصيغة التكثير كانها باقية محفوظة
من حيث يمكن الاستدلال عليها بان حروف التكثير وهي الهمزة والتاء والياء والميم والنون باقية
بحالها لكن اختلف الحركات وكذا تغلب حروفه الاصول باقية واختلف الحركات فقط مع
قوله كون الصيغة محفوظة بحيث حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص كخصيم فانه في التصغير
يقال خصيصم بحروفه الاصول وان كانت باقية لكن كان بطلان صيغته ومن الصيغة حفظه
وفي التصغير صار مفككا نسبها باقي التصغير فالصيغة المرغمة لم يبق بحالها فلذلك قال وهي
اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها مفككة وقد كانت مرغمة فكانها مجهولة
ولهذا ما اختص التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد فانه اذا قيل مسيجد لم يبق جميع
حروفه لفوات الالف وكذا اجاد لو قيل احيد لم يبق الالف فحروف الاصول على ما
ما نحو صيغة الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو احيمر وتغيلب بعد التصغير انما منع صرفهما
لانهما بوزن الفعل ايضا فان احيمر كابيطر انا وتغيلب كتبيطر انت فبعد التصغير لما
كان نحو تغلب في التصغير ما اختص بوزن الفعل اصلا بل انتقلا الى زنة فعلل اذ فاحمر
كان بوزن اعلم واحيمر بوزن ابيطر ثم التصغير لا ينقل الاسم به الى الوصفية خلاف علمون
وشمول مع استواء ذكرنا ككونها ولهذا قيل يمنع صرف احيمر مع جري حكم حليق بان يخل
بالعلمية كالتسمية الا انهم لم يفرقوا بين التصغير والتكثير في اعتبارها فقالوا في طليحة
كما قالوا طلحة لان التصغير كانه حمل التصغير نزل الا ان جعله وصفا له مجهولا التصغير
مبتداء وجعل قوله حليق هذا المراد وحوريث اما الا لدي فقوله ان القائل ان يقول التصغير
ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا لان التصغير يجعل الاسم وصفا ولذلك يجوز علميون وان لم يجز
في غلام غلامون وفي غليم لا يجمع بالواو والنون ومصغر وموصوف يجمع بالواو والنون لان
الجمع بالواو والنون انما يكون للعلم او الصفة وغلام ونحوه ليس بعلم ولا صفة فلم يجمعا بالواو
والنون اما اذا صغرا صارا بمنزلة وصف فجاز جمعهما بالواو والنون ولان التصغير يجعل
الاسم وصفا قالوا ازيزر جمع دار منهم فيه فاما اذا صغر وتحلوا حكموا بمنع صرفها
لوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية فكان
خليقا بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان التصغير ايضا ينقل الاسم الى
الوصفية كهاشم وهاشمي فان هاشما اسم محض لا يوصف به وهاشمي يوصف به نحو رجل
هاشمي فاجاب بانهم لم يفرقوا بين التصغير والتكبير في اعتبار العلمية فقالوا طليحة
غير منصرف للعلمية والتأنيث وكذا طلحة للسبب وغاية تقريره ان العلمية كانما
وردت على التصغير لان التصغير ورد على العلم فقولك طليحة صغر اولا فقيل
طليحة ثم كانهم جعلوا كل طلحة بعد التصغير سواء وعلى تسليم ان التصغير يجعل
بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف علما فقد زالت تلك الوصفية بطريان
علميتها فلذلك اعتبر العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله لان جعله وصفا مجهولا



لاوس بن حجر وقبله كان تجنبيه جنابين من جمع او اعدار جرتا بعنه متصابق اى متضايق من تضايق الوادى اى تضايق والمواهق هى المسابقى وحق الاعانى فى السير وقال ابن الجراى ان يتسرع هم بكدمه اى بدى العير يعنى انه يعقب الاتان ويسعى خلفها كيداه نعلان عدل جل الاتان ودراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفى رواية خلف الحقيبة ومعناهما ان عين الكفل وجنابين من جمع اى يثير التراب ويجمع فترتفع من جانبيه فيصير كالجنابين والغلاء المكان الذى فيه حمار عادى الناس المبعورية حق انه اى الاتان والعير والاعيار الردف ورفع يداها ولم يجعلها مفعولين لتواهق لان اليدين فى المعنى مواهقتان كالرجلين فحملها على المعنى كانه قال تواهق رجلاها يواهقهما يداها وقوله فمن روى اشارة الى الرواية الاخرى التى ذكرها ابن السيرافى يعنى يعلها

نفعول قال ان الفاعل كالم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوى فيه الطرفان

يحيث ينعكس عكسا بسوار رفع الاسم من يعمل على توهم الفاعلية فيهما كما كانت ببنع فى كل واحد منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعد فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد تحقق لفظا فلا يكون الفاعل واحدا فاجاب بان الفاعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات كقولك ضرب زيد عمرا وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو باب المفاعلة كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو فى المعنى فاعل لانه مضارب ايضا كما فى البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اى مسابقتان لليدين فكذلك اليدين ايضا مواهقتان على نفس التميز بينهما بالذات لا يستوى الطرفين فى نسبة الفعل اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اى كما يقال ضارب زيد عمرا يصح بالعكس ان يقال ضارب عمرو زيدا اذ التوهم ان كلاهما فاعلان فى الحقيقة اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الاخر فى الفاعلية فرفع الطرفان على التوهم يعنى كانهما فاعل واحد ثم قال والعدول به اى غير ذكر بوجه اى سعة للباب اى يجوز ان يقال ارتفاع يداها فى البيت ليس على جهة الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل وجوها آخر احدها انه على اللغة من يجرى التثنية فى الاحوال الثلاث مجرى الواحد وهم الكنانة اى لغة بنى كنانة ويقولون رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وجائنى الزيدان فجاز ان يكون فى البيت يداها يعنى يديها فهو منصوب على المفعولية لا فاعل والثانى ان يقدر فعل آخر اى تواهقها يداها والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما قبله وهو تواهق رجلاها كان سائلا سأل هل الرجلان مواهقتان لاى شىء فقال يداها اى المواهقان يداها فهو خبر مبتدأ محذوف فلهذا الاحتمال قال والعدول به اى غير ذكر بوجه للسباع ولا يكون اى الفاعل الا بعد الفعل لانه تصور الفعل مما يستحق ان يتصور الا مستندا وتصور الاسناد ما اليه الاسناد اى تصور الاسناد مما يستحق تصوره على الذات الاسناد هذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن بزمان والحدث معنى فيفتقر الى ما يقوم به عقلة فذكر بعد الفاعل ليطابق مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل على ناصبه لكان فاعله فان كان معرفة او ما جرى مجراها لم يكن الا مبتدأ لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه تبيين التقديم والتاخير نحو زيد ضرب وان [illegible] المحضة لم يكن الا مبتدأ لفظا ولا يسوغ الابتداء التقديم نحو رجل جائنى اى ما جائنى الا رجل وان لم يصح للفاعلية وذكر فى الضمائر المتصلة سائغ فيه الامران نحو انا ضربت وانت بما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر تقسيما

حتى تميز مواقع الفاعل عن مواقع المبتدأ فقال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصلح للفاعلية بعينه اى الضمير او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون ان المتقدم معرفة نحو زيد ضرب او جاريا مجراها المعرفة نحو افضل منك ضرب فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجراها لا يكون الا مبتدأ لفظا وتقديرا ولا يجوز تقديره فاعلا مع ذكر الاسم وتقديم الفعل اذ لو قدم عليه الفعل المفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما لفظا فظاهر لان الفاعل لا يتقدم الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تاخيره فهاهنا لا يجوز تقديره تاخيرا فهو مبتدأ لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اى غير مخصصة بشىء من المخصصات الا بالتقديم بالفاعل على تقدير تاخيره نحو ان يقول له هل جائك احد وهو النسبة بالفاعل ليصح كونه مبتدأ لفظا نحو رجل جاء فانه لا يمكن ان يكون مبتدأ الا لفظا واما من حيث التقدير فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدأ لكونه نكرة لانه لا يصح المبتدأ اصلا فاحتيج كونه فاعلا لانه فى المعنى فاعل فالمسموع هو فى الماضى وان لم يصلح للفاعلية وذكر فى الضمائر المتصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح فاعلا لا معنى لان الفاعل لا يتقدم الفعل ولا هو جزء لان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل به فيجوز فيه الامران اى يجوز ان يكون مبتدأ لفظا وتقديرا وان يكون مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا بحسب ما يقتضيه من المعنى وهو الحصر فجاز ان يكون التقدير ما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وفوجهم انعلنى بصت انا جئت من قبل الثانى اى الثانى من الامرين وهو ان يكون مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى لم يجد شىء الا انا يحتقر فهم المعنى من اعلى من جريش الصخر اى من حاد وهو ان يحرز بين على جانب ليطعم جسمه مهروس دسم ليضمها فما خلق والاصل ان يلى الفعل اى اصل الفاعل ان يلى فعله ولا يفصل بينهما فاصل لانه كالجزء منه اى من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام فى نحو ضربت ذكر دليلا على ان الفاعل كالجزء من الفعل الاول هذا وبيانه ان اربع حركات متواليات لا يجوز فى كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يلزم تسكين اللام كما لم يسكن مع توالى الحركات الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء ووقع اعراب الفعل تفعل فى تفعلان واخواته هذا هو الثانى يعنى ان النون فى تفعلان علامة رفع الفعل فهو بمنزلة حركة تضرب فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته وكذلك اخواته نحو يفعلون وتفعلين ورد العين فى نحو قولا والقام بارمعا فيمن يقول هذا هو الثالث يعنى نحو قل حذفت فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل ضمير الفاعل نحو قولى قولا فرى ردت الواو لتحرك ما يعد بحركته اصليه لا تصاله بما هو كالجزء وهو الفاعل فلذلك ردت الواو بخلاف ما اذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء وهو الفاعل فلذلك فانه لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم اعتبار الحركة العارضة فهى كالساكنة فدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية ولذلك رد اللام فى ربما فيمن يقول بعض المشهور ربتا بلا رد اللام فاما من رد اللام فهو نظر الى ان حركة التاء كالاصلية لاتصالها بالف التثنية التى هى الفاعل وجمع لتثنية الفعل وجمعه فى نحو الفيا ورب ارجعونى هذا هو الرابع يعنى اذا كرر

الفعل كان حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت اضربا اضربوا والفاعل مخفيا ان كان الفعل مكررا
فالمراد بالفعل الفعل الاول فالفعل مثنى الا مكرر وثنى الفاعل ايضا معه وهو الف التثنية وكذلك الجمع
في رب ارجعون اي اجعله ارجع ارجع ارجع فلما جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون
وان كان المخاطب مفردا في الصورتين وهذا دليل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من تثنية
الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا او تأنيث الفعل للتأنيث في نحو ضربت هند
هذا هو الخامس يعني ان الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق اليه التأنيث فانما اتى لان الفاعل
مؤنث والفاعل كالجزء من الفعل فيؤنث بتأنيث الفعل ولذا قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا
وجعلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا نزل مع حب
وهو الفعل منزلة كلمة واحدة والا لكن لم يجز ان يحذف ذا ولا ينصب ولا يجمع ولا يصغر ولا يوصف
ولا يؤكد ولا العطف عليه لشدة الامتزاج بالفعل ويسري اليه حكم الفعل فصار كالحرف ولا
يمكن ان يقال ان ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان وحبذا الرجال نذا على
ان المعرف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والغاء الفعل معه في باب ظننت هذا هو السابع من
الادلة ويعرفون ان يقال ان افعال القلوب اذا توسطت او تأخرت نحو زيد ظننت قائم ظننت زيد
قائم فهم حكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا بالغائه معا لان
الفاعل ليس عاملا حتى يلغى فالغاؤه بتبعية الفعل وزيادتهم معه في قوله فكيف ولو درست بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام هذا هو الثامن ويقرر بانهم حكموا بان كانوا زائدة وان كان الفعل
وهو كان وحده زائدا ولكن لما كان الفاعل كالجزء لم يحكموا عن الفعل حكموا بزيادتهما جميعا والنسبة
اليهما جميعا في نحو ما جبت كنيتا او صحت عاصيا وشبه بحال المبتدأ كنت وعاصيا اي اصبحت
ممن يقول جوع الكلية وهو اي كنت كلا وكنت كلا يعني اخبر عن الامور الماضية كما هو عادة الشيوخ
والبحح ابعاصي من محني اذا انحنى معتمدا على الارض من الكبر منسوب الى كان مع فاعله وهو كنت
فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما صحت ياء النسبة كما هي من الادلة التي ذكرها المصنف على ان
الفاعل كالجزء من الفعل ويمكن ان يذكر دلالة انه اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل
بمنفصل نحو قم انا وزيد لئلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف في
اكرمتك مع انه لا يتصل الا بعامل فلو لم يكن الفاعل وهو تاء الضمير كالجزء من الفعل لم يجز
اتصال الضمير المتصل المنصوب به فاذا تقدم عليه لفظا كان في النية مؤخرا هذا الازم لقوله
ولا يجوز ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل بلا تقدم على الفاعل غلام كان ذكر المفعول التقديم
مؤخرا وبين ثمة الا من اجل ان ذكر المفعول التقدير مؤخرا جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير
راجع الى زيد المقدم رتبة لان الاصل ان يلي الفاعل الفعل فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع
عند غير ابن جني ضرب غلامه زيدا لان الضمير رجع الى المفعول وهو زيد المؤخر لفظا وتقديرا
فيلزم اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار قبل الذكر كما سيأتي واحتج بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وحمل على الضرورة او على ان الضمير للمصدر
هذا من ابن جني وهو ان الضمير في ربه يرجع الى العدي المذكور آخرا على المفعول مثل المفعول
مثل ضرب غلامه زيدا والتقدير جزى رب عدي عدي عني واجاب بانه يحمل على انه محمول على

ضرورة

الادلة

نذا نحو

ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر
المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى ربه الجزاء ويجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول اذا انتفى الاعراب
فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى اي اذا انتفى الاعراب لفظا وانتفى القرينة وانتفى الاعراب
لفظا لاجل ان يحمل فيما ان المبني وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني كضرب
موسى عيسى وشرطه في انتفاء القرينة فالقرينة قد يكون لفظية وقد يكون معنوية
فاللفظية ان يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل
عيسى الظريف برفع الظريف والمعنوية كأكل الكمثرى موسى وولدت الصغرى الكبرى واما وجوب
تقديم الفاعل هنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان واما ان يجب تأخيره او يجوز الامران كلاهما ممنوعان
اما وجوب تأخير الفاعل فلانه التزام مخالفة الاصل من غير ضرورة اما جواز الامرين فلانه يوجب
اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب ممن نحو ضربت زيدا غلامه عطف على انتفى اي
يجب تقديم الفاعل اذا او كان ضميرا متصلا او كان ضميرا متصلا لان اتصاله يمنع من تأخيره وتأخيره
عطف على قوله تقديمه اي ويجب تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غير
متصل فانه يجب تقديم المفعول هنا لان اتصاله يمنع من تأخيره وانما قيد بقوله غير متصل
لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول نحو ضربتك اذا اتصلتا اي بالفاعل ضمير
الا ضمير المفعول او اتصل ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فههنا يجب تقديم المفعول ايضا
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء
فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد هذه
المسألة ذكرها الشيخ ابن الحاجب وغيره من جمهور وجوب تقديم الفاعل حيث وقع المفعول
بعد الا ومن جمهور وجوب تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فقولك ما ضرب زيد الا عمرا
والمدعى انه يجب تأخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول
فلانه ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر في الفاعل وقد كان في الاول الحصر
للمفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمرا زيد فكذلك يمتنع لانه يجوز ان يكون الحصر في
الواقع بعد الا وهما الفاعل والمفعول معا اي ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد ... والزيد
على جواز تعدد الاستثناء المفرغ وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب عمرا الا زيد فانه
يمتنع تقديم الفاعل اذ لو قدم لقدم مع الا ويمكن الا ما سمينا ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى
في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسها الاولى تقديم المفعول انما قال اولى ولم يقل بالوجوب
لجواز ان يقدم مع الا تنتوي في الصورة الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط
دون الآخر فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ فانه يجب
ان يكون الحصر فيما يلي الا على جواز تعدد الاستثناء المفرغ فان كان فالحق ما ذكره
ابن الحاجب وان لم يكن فالحق ما ذكره المصنف وهو انه اولى لانه لو قدم مع الا فانه
وان بقي الحصر في المفعول فقط لكن لما كان محتملا ان يكون الحصر في الطرفين كان
تأخيره اولى لئلا يقع هذا الالتباس بناء على جواز التعدد فانه اذا قدم لم يقع الحصر الا
في المفعول وحده فلذلك كان اولى واما تعدد الاستثناء المفرغ فلا يمتنع من حيث القياس

ب

او كان ضميرا متصلا فيه

بل يجب تقديم الفاعل المتصل به

يجب

ممتنعان

اذ يجوز ان يقال ما ضرب الا زيد عمرا اذا لم يذكر المستثنى منه فيمتنع ايضا ان يكون
استثناء مفرغا لئلا يلتبس الكلام في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلينظر هل وجد الاستعمال ام لا
وانه اي وان تقديم الفاعل في الاول وتقديم المفعول في الثاني واجب ح اذا نحو انما ضرب زيد عمرا
وانما ضرب عمرا زيد لان الفاعل ملتبس بالمفعول حينئذ بخلاف نحو انما يعلم الحصر فيما بعده اخرا فلو قدم
المفعول واخر الفاعل لكان الحصر في الموضع وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو اذا
وقعا والا جرى فان الحصر يعلم من وقوعه بعد الا سواء قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع بعد
الا فلا يلتبس انه لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب فيما
والا حملا له على انما طردا للباب ويفصل الفاعل اي جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا اذا
فصل بينه وبين عامله بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا
قطر اي القاه على احد قطريه وهما جانباه ونحو الا ضرب انا الا انه الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي هذا مثال ما فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن احسابهم
الا انا او مثلي والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه كما يقال حامي الحقيقة اي ما يحق عليه ان يحميه
لانه اذا اذيع والا لحقه وصم وعيب حمى او اضمر العامل عطف على قوله فصل يعني يكون
الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت لم تفعل كذا فما تفعل كذا لان اذا للشرط
فتستدعي فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلما حذف الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا عامل يتصل
به فيكون منفصلا فلم تفعل المذكور مفسر للمحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس
نحو زيد عمرو ضاربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما ايضا عطف على فصل اي الفاعل
يكون مضمرا منفصلا اذا اجرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس انما يجب كون الفاعل
منفصلا اذا جرى الفاعل على غير من هو له في موضع الالتباس كما ذكره فان نصره جاز ان
يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد هند ضاربها هو فانه وان جرى على غير
من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا التباس اذ ضاربها يتعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان
الهندان ضاربهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان يكون الفعل للزيدين ولا يجب فيه ابراز الضمير
والتزم ذكره في الصفات مطلقا اي سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد
ضاربته هي فانه جرت على غير من هي له وليس فيه التباس وكذا حيث يلتبس نحو زيد عمرو
ضاربه هو والضارب زيد او هند زينب ضاربتها هي والضاربة هند وانما التزم في الصفات
مطلقا ولم يلتزم في الفعل الا في موضع اللبس بناء على ما ذكره لان الصفات اضعف في العمل
عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال الضمائر حال استتارها عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان
اكثر الافعال صيغ ضمائرها بارزة فيقوى بها من هي له بخلاف الصفة فانه لا يتصل بها مضمر
بارز وانما يكون مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا لبروز ضمائرها في الاكثر بخلاف الصفات
ظاهر هذا القول ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس وظاهر نقل النحاة ان الفعل
لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في الصفة اذا جرت
على غير من هي له الا ان يكون فيه ضمير على شريطة التفسير نحو قوله قضى كل ذي دين فوفى
غريمه وعزة ممطول معنى غريمها وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض

موماة

موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الظرف
استثنى ما يجب ابراز من الصفات ما اضمر على شريطة التفسير كما في البيت ووجه الاستدلال
ان ممطول وقع موقعا ان غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب البصريين لكان
ممطول جاريا على غير من هو له وهو الغريم او الممطول هو الغريم فكان حقه ان يبرز الضمير فيقال
ممطول هو واتمام سيرد له في اضمار على شريطة التفسير اذ لكان الاصل ممطول غريمها فحذف
اتفاقا على التفسير بعد والتقدير وعزة ممطول غريمها وحينئذ يكون مثل هند ضارب غلامها وليس
كما جرى على غير من هي له فلا لزم بروز الضمير وفي البيت احتمال آخر وهو ان يكون عزة
مبتدأ وغريمها مبتدأ ثانيا وممطول خبر عن غريمها مقدم عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير
في ممطول والتقدير وعزة غريمها ممطول معنى والصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على
عزة فلا لزم بروز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله وان امرأ مبتدأ وخبر محمول على الظرف
هذا البيت استشهد به الكوفيون على ان الصفة جرت على غير من هي له من غير ابراز الضمير
وبيانه ان محقوقة خبر ان وهو جار على امرأ ومعناه المعنى المراد فكان القياس ابراز ضميرها
وان يقال لمحقوقة انت ما جاء به فجوز على الظرف ويمكن ان يقال الجواب اي قوله الا تستجيبي
حال اي يكون مبتدأ ومحقوقة خبرها مقدما اي ان امرأ اسرى اليك لا تستجيبي لك محقوقة كرمه
يكون خبرا الا ستجابة مقدما عليه والجملة خبر ان فقد جرت على من هي له ومحقوقة بمعنى حقيق
يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق به ومحقوق به اي خليق به وكان حقه ان يقال الى
الذات فيقال زيد حقيق بالا تستجيب لا ان الاستجابة حقيقة بزيد ونظير ذكر ما استشهد
منه قوله تعالى حقيق على ان لا اقول فيمن قرأ بغير تشديد الياء ومن على ونال ثلاثة وجوه
احدها انه على القلب كقولهم وشق الباء بالقطا طلع الحصر والثاني ان ما لزمك فقد لزمته
والثالث ان المراد حقيق علي كمال القول اي اكون انا قائلا ولا يرضى الا بمثلي ناطقا به واسرى
بمعنى سرى والمعنى اي امرأ سرى اليك ليلا اليها المرأة ونازل ودونه موماة اي مفازة وبيداء
سملق اي قاع صفصف وحق عليك ان تستجيبي دعاءه ويعصمه وان تعلمي ان المعان على ثبوت
العطاء والحوادث موفق صاحبه بتوفيق من الله او مسكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون
الفاعل مضمرا اما منفصلا او مستكنا ثم فيه المستكن فقال اما لا نا ولهن في اربع افعال
افعل ونفعل وافعل وتفعل امر وتفعل للمخاطب فان هذه الافعال لا تسند الا مظهر
ولا الى مضمر بارز بل اذا قلت انا قمت بالكلام المستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند
اليه بدليل تمام الكلام في ذلك فقوله انا بالتاكيد وكذا في نظائره الاربع او لغيره لانه وهو في فعل
الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل وتفعل في المذكر الواحد الغائب وفعلت وتفعل
في المؤنث الغائب وفي الصفات اي وكذا لغيره في الصفات الجارية على من هي له نحو زيد ضارب
وانما لم يمثل لانه في المذكورات لا يسند الا الى المظهر والمنفصل نحو يفعل زيد وما يفعل الا هو
وما تفعل الا هو ونظائرها وكذا زيد ضارب غلامه في الصفات فانه مسند الى الظاهر ايضا او
منفصلا بارزا عطف على قوله او منفصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا
وقد يكون متصلا بارزا او مستترا على ما ذكرنا يعني نحو فعلت المتكلم المفرد وفعلنا للجمع

وفعلن للمخاطب المذكر وفعلت المؤنث وكذا يفعلن وتفعلان ويفعلون وتفعلين ونحو افعله
وافعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتفريع في النفوس وارتفاع اللبس والا لم يجر
له ذكر نحو اذا كان غدا فأتني اذا نصب غدا اي ما نحن عليه مكان باختة اي اذا كان ما نحن عليه
من الحال غدا فأتني وغدا نصب على الظرف والعامل فيه كان واذا جعل كان تامة فغدا
هو الخبر والعامل فيه معنى الاستقرار اي اذا كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت
لانه يجوز ان يرفع غدا على الفاعلية لكان وحينئذ لا يكون الفاعل مضمرا او منه اي ومن هذا القسم
الذي يضمر فيه الفاعل لتفريع في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت
يوما وضاق بها الصدر اي النفس اي اذا حشرجت النفس الغرغرة عند الموت وتردد
النفس اي اذا حشرجت النفس وضاق بها اي بالحشرجة والثراء والثروة الغناء اي لا
ينفع الثروة على المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرأ بالنصب
اي الامر ومن قرأ برفع بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر والبين هو الوصل اي تقطع
وصلكم واما من قرأ بالنصب ففاعل تقطع مضمر لدلالة الكلام عليه وتفريع في النفوس
اي تقطع الامر بينكم وفي المثل خلفت ان لم احمع الدجاج ... اي فلم خلفت الحنة
الجهاد المدعو له ومتى كان اي الفاعل ضميرا مستترا لمؤنث او بارزا للمثنى لا على
حقيقيا كان المؤنث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت في المؤنث الحقيقي
والهندان قامتا في المثنى والناقة ... حقيقي والشمس طلعت في المؤنث الغير الحقيقي
يعني ان الفعل اما ان يسند الى المؤنث الى مظهر او مضمر فان اسند الى مضمر مؤنثا
او مثنى يلزم التاء سواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقي يعني ان الفعل مؤكد مخففا لا
تفرق به التاء فان كان الفاعل مضمرا فانما لزم التاء لان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق
التاء بالفعل دلالة على تانيث الفاعل واتام تحت الالحاق في المظهر كما سيأتي الظهور اما
المضمر فلخفائه الحق التاء به فرقا بينهما ومتى كان مظهرا مؤنثا لم يلزم الا في الحقيقي
بلا فصل من الا ومعنى نحو عينت المرأه هذا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل مؤنثا
غير حقيقي مظهرا لم يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ المؤنث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما
ذكره فاحترز بالحقيقي عن غيره نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التاء وقال بلا فصل احترازا
عما اذا وقع بينهما فاصل كما سيأتي وقال من الا ومعنى احترازا من نحو سار الناقة فان
المؤنث وان كان حقيقيا بلا فصل لكنه ليس من الادميين فلم يلزم فيه التاء وعينت
المرأه مثال مستجمع للقيود فانه حقيقي بلا فصل الادمي وجاز طلع الشمس لكون
المؤنث غير حقيقي وحضر القاضي اليوم امرأه لكون المؤنث لا يلي الفعل وان كان حقيقيا
بل وقع بينهما فصل وسار الناقة لكون المؤنث من غير الادميين وان كان المختار في الصور
الثلاث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة وهذا بخلاف ما اختاره الشيخ
ابن الحاجب الا ... اي غير الحقيقي فانه استدل بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر
فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار ويحذف ان يحمل لفظ المصنف وان
كان المختار على جواز الفصل ونحو سار الناقة لا على قوله طلع الشمس لئلا يقع مخالفا لما ذكره و

اي

ابن الحاجب ونحو ولا ارض ابقل ابقالها متأول اولى فلا ... ودقت ودقها هذا ايراد
الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير الارض وكان حقه ان يقال ابقلت كما ذكرنا في الشمس طلعت
فاجاب بانه متأول وتأويله ان الارض بمعنى المكان وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقل ابقالها
بنقل حركة الهمزة من ابقالها الى التاء لتستقيم الوزن وحينئذ لا اشكال فيه وعكسه اتته كتابي
فاحتقرها يعني ما ذكرنا في البيت مؤنث لم تلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وصورة
الكتاب الحق التاء بفعله على عكس تأويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو مؤنث معنى
فلذلك قال اتته كتابي اي صحيفتي فاحتقرها والمؤنث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان وغير
الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح كتانيث الشمس والدار والقدر فانه لا حقيقة لتانيثها اوليس بازائه
انثى ذكر من الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل العرف وهذا الحد في
الحقيقي لا يقتضي ان لا يكون فرقا بين تانيث الادمي وغيره لان كليهما حقيقي بل تانيث الادمي
اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود في المخاطب وسائر الحيوانات
تبع له ... ومن غير الحقيقي قسم غير الحقيقي قسمين احدهما ما في لفظه شئ يدل على التانيث
ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مؤنثا حقيقيا كقوله تعالى وقال نسوة
وقوله تعالى اذا جاءك المؤمنات بتاويل انها جمع لان التكسير جمع غير حقيقي وفي غير الحقيقي
يجوز الحاق التاء بفعله وعدمه لخفائه وفي لفظه ما يدل على التانيث وهو كونه جماعة واستثني
منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للمذكر وضعا بخلاف
الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور واما الالف والتاء فهي موضوعة
للاناث او يكون عطف على يكون جمعا اي وهو ان يكون في آخره تاء سقطت هاء في الوقف مثل غرفة
فانه في آخره شئ يدل على التانيث وقال سقطت هاء احترازا عما لا تسقط هاء في الوقف كالبنات والعات
ونحوها او الف زائدة اي او ان يكون في آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفاء
وفتح العين كشعبى لموضع وأربى للداهية او سكونها اي سكون العين كبشرى وحبلى او فعلى
بفتح الفاء والعين مطلقا يعني اسما كدقرى للروضة وبردى لنهر دمشق او صفة كجمزى
وبشكى يقال حمار جمزى اي سريع وناقة بشكى اي خفيفة المشي او فعلى بفتح الفاء او كسرها
وسكون العين كسلمى ورضوى ودعوى وشيزى للصحن وذكرى اذا لم تكن الالف للالحاق
احترزه عن فعلى وفعلى بفتح الفاء او كسرها اذا كان الفهما للالحاق كعلقى ومعزى فمن جرهما
او ... ذكر عطف على الرابعة مما ليست للالحاق نحو سفرجل اي يكون الالف فوق الرابعة
وليست ملحقة نحو سفرجل كحبنطى الا في نحو قبعثرى اي ما يكون الالف فوق الرابعة
وليست للالحاق تكون للتانيث الا في نحو قبعثرى فانه ليس دالة على التانيث وانما يزاد
الالف فيما ثبات لخمسه بنات الستة كذا ذكره في الصحاح وليس للالحاق على هذا هو
المصطلح المتعارف في التصريف بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في نحو ارطى وقوله انها ليست
للتانيث لحوق التاء كعلقاة في وصف الاسم استغناء نحو علقى ومعزى ونحوهما فان جرهما
دليل على انها ليست للتانيث واما ممدودة عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلاء
وفعلاء سكون العين والفاء غير مفتوحة فان الفهما للالحاق وحرباء وجوا للملث ومراء

كعلياء

فاعل فعل مضمر

الطبع وضده ما ليس كذلك اي ليس في احسن شي او بدائع بالبيه فشرحه اي ان تسمع في تصغير التاء او في
صفته او في فعله وذكر الا مثله اللائي على العرب نحو اريضة في التصغير اي ما نعي علم من
تصغيره وارض فيقله في الوصفية اي ما نعي علم من وصفه بالمونث وانقلبت الارض في فعله
اي علم التانيث من الحاق التاء وتفعله وحكي الفاعل ورافعه مضمر كقوله من قال من فعل حققا
او نقول زيد اي كقولك زيد لمن قال وعليه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرا
مفتوحة الباء اي يسبحه رجال الواو في ورافعه للحال تحقيقا وتقديرا بتقسيم لقوله من فعل اي
لم يلفظ تحقيقا كما اذا قال من تعلل فتقول زيد اي فعله زيد وقد يكون تقديرا بدلالة الحال كمن طاني
يطلب ضاربا من غير تلفظ منه تقول من ضرب فتقول زيد فكانه قال من ضرب فتقول زيد وعلى هذا
ورد قوله يسبح له فيمن قرا مفتوحة الباء الا انه لما قال يسبح كان مظنة سوال سائل فمن يسبح
تقديري لا لفظي ويلزمه ذلك اي اضمار الرافع اذا فسر اي ذكر المفسر بعده نحو هل زيد خرج واذا
السماء انشقت ولو انتم تملكون لا سواء الطمثي ان ذو لونه لا تارا والتقدير هل خرج زيد لان هل
تغلب دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا ان لا تحتاج الا شرط فحسن عمان نعله
وقبله اذ هو مقام بتجري مجسر حسنت عند الحفيظه ان ذو لونه لا نا وصنه ولو انتم تعدوا
اي ولو ثبت لان ان المفتوحة تدل على الثبوت فكان كالمفسر فاجريت مجراها وانما قال وحده
ولا لمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوحة ليست تغشيه على الحقيقه لوجهين احدهما ان المفرد
ليس عليه بل هو اوله وصريحه فكان كالمفسر والثاني ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في
الصور المذكورة ومعناها انهم جبلوا فاعل فعل محذوف ليس هو عين المفسر لكونه فاعلا ولكنه
تمادي على الثبوت الدال على المفسر قبل مجي المفسر والفاعل اذا كان عامله نعم او بئس وصار الا به
العام او اللام العام استثنى التزم ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة المراد بالمبهم العام
واللام العام اعتباره بدلالته على خصوص يحصله التي هي المبهم او اللام بل الدلالة على اصل المبهم او
اللام ولبس المراد منه العموم المطلق الدال على المبهم او اللام من كل الجهات فلفظ المطلق اولي
من لفظ العام في هذا المعترض قوله التزم ان يكون اي الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة
نحو فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي والمضمر شرط ان تفسر
لابهامه بنكرة منصوبة كما هو مقتضى التمييز موصى باسم معرف مرفوع مجانس له يسمى
مخصوصا بالمدح او الذم اي شرط المضمر ان يذكر بعد تمييز المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم
معرفة انما اشترط كونه معرفة لانه لا يجلى الا لفضاحة البيان ان يكون بالمعرفة وانه
واشترط كونه مرفوعا لانه اما مبتدا او خبر مبتدا محذوف على ما سياتي مجانس للاسم الظاهر
اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبئس
بان يكون المخصوص فردا من مسماه لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر فيجب ان يجانسه
او مظهرا عطف على مضمرا اي التزم ان يكون مضمرا كما ذكرنا معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه اي الى المعرف موصى بالمخصوص اي شرط المظهر ايضا ان يوصى بالمخصوص مدحا
او ذما لان المعرف والمضاف الا بدلالته على تعين المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا ليتعين
ليتعين واما اشتراط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفاعل على المبهم العام او اللام العام

فتعريفه

نحو نعم مبتدا

فتعريفه زيل التعميم المفهوم ولانه عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم فوقت باعتبار ذلك
العهد الذهني ثم ذكر المخصوص تشخيصا لذلك المعهود في الذهن تحت الجنس رجلا زيد هذا
مثال لما يكون الفاعل مضمرا او مفسرا بنكرة وهو رجلا موصى باسم معرف وهو زيد المخصوص
بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس وهو الصاحب او نعم
صاحب القوم هذا مثال للمضاف الى المعرف وعمرو وهو المخصوص وفي المونث نحو نعمت امراة
هند هذا مثال لما يكون الفاعل ايضا مضمرا لكنه مونث فلذلك فسر بمونث ونعمت او نعم الصاحب
او صاحب القوم دعد هذا مثال في الفاعل المظهر المعرف باللام او المضاف الى المعرف وانما قال
نعم او نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير والتانيث مع ان الفاعل مع الصاحب
لان التقدير نعم التي صحبت فهو باعتبار الوضع ليس بازائه ذكر من الحيوان حتى تعالى ان
يا نيه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله كما في هند لان التي تحسب الوضع للمونث الاعم من ان يكون
ادميا من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبه تحسب الوضع دال على ذات
موصوفة بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمونث حقيقي على فسر تحسب الوضع وفي
التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك او نعم رجالا او الرجال اخوتك يعني قد يكون الفاعل
مظهرا مفسرا بمثنى كما في نحو نعم رجلين اخواك او بجمع كما في نحو نعم رجالا اخوتك وقد يكون
الفاعل معرفا باللام اما مثنى نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكي
نعما ونعموا يعني بالحاق الف التثنية وواو الجمع بنعم فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا وهو شاذ
عند الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر بالنكرة نحو نعم الزاد زاد ابيك زادا وليس
بوقد مثل زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا معرفا فلا يحتاج الى تمييز بل ذكر المخصوص
فقط كما تقول نعم الرجل زيد لتاكيد التمييز وهو قوله زادا في البيت زائد بالتاكيد على انه يحتمل
ان يكون زادا مفعولا تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فتكون حالا والتقدير
تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد زاد ابيك فلا يكون فيه الجمع بين الفاعل والمفسر
وهو احتمال ظاهر وصرفه الى ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي ايوب
حذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على الراي والجملة قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
على الراي يعني ذكر في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره
والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغنى عن العائد الى المبتدا لان الظاهر عبارة عن ذكر
المخصوص فاستغنى به كما تقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت يسبق الموت
شي نغص الموت ذا الغنى والفقرا والثاني ان المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه
لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه
الاول جملة واحدة وحبذا حار مجرى نعم وهو مسند الى اسم الاشارة وهو في الاصل الفعل
مثل نعم ومن ثم فسر على فسر به الا انهم سووا ترك التغيير فيه نحو حبذا زيد
تفضيلا للظاهر على المضمر وامتاز من الناس المخصوص بالفاعل معنى يعني ان حبذا
جار مجرى نعم في انشاء المدح وفي التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون جمعا باللام
او مضافا فكذا يكون في حبذا وكما يكون مضمرا مفسرا بنكرة كذا في حبذا لكن الفرق ان نعم

مخصوص بم

اذا كان فاعله مضمرا فسر بنكرة وجعلنا ارفع ذا لا باحد معان المضمر وكما نفسر المضمر بنكرة
فيقال نعم رجلا زيد تفسر ذا بالنكرة فيقال حبذا رجلا زيد وكذا الضرب في المعرف باللام فان
المعرف باللام في نعم فاعل وفي حبذا الفاعل ذا كلمة لا يختص بشيء ما يعجب كما ذكرنا من انه
كالجزء من الفعل ومن حيث انه جار مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان في نعم
اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الا فصلا على المخصوص وذكر التمييز وجاز في حبذا ان يترك
التمييز ويقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق امران احدهما ان لفظ ذا مظهر
واستغنى عن التمييز بخلاف المضمر لفقدانه للظاهر على المضمر والثاني الامن من الالتباس
المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيد فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد
لا التباس اذ ذا فاعله وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكر وفيه نظر لان زيدا لا يصلح
ان يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى ان يقال لو
قيل نعم الرجل لا يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وحبذا جار مجرى نعم في كون الفاعل مظهرا
او مضمرا وفي ذكر المخصوص وفي اعراب المخصوص تقول حبذا زيد وحبذا الرجل زيد وحبذا
صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما في الفاعلية نحو قام وقعد
زيد واما في المفعولية نحو ضربت وشتمت عمرا او احدهما في الفاعلية والآخر في المفعولية
نحو ضربت فالذي نختاره البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب والكوفيون
اعمال الاول لانه الاسبق اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان التنازع قد يكون بين الفعلين وبين
الاسمين وبين الاسم والفعل وانما ذكر الفعلين لان اصل العمل للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم
الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما يتوجه الخلاف لان احدهما
نظرا الى القرب والآخر الى الاولية وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا
وقع قبلهما نحو زيد ضربت واكرمت تعين ان يكون معمولا للفعل الاول للقرب والاولية
ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت تعين ايضا ان يكون معمولا للاول لكون له
الاولية والقرب معا وبناء على ان الواو مانع من اعمال الثاني فتعين الاول فنقول ان شرط
التنازع ان الاسم الواحد وقع بعدهما واتفق البصريون والكوفيون على جواز اعمال كل واحد
من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني للقرب والكوفيون
اعمال الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة الاصل اما البصريون فيلزمهم
الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل وهو الفعل
الاول ومعموله باجنبي وهو الفعل الثاني فان اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول على وفق
الظاهر خلافا للكسائي فرع على مذهب البصريين وقال ان اعمل الثاني فالفعل الاول اما ان
يقتضي فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من اضماره فيه ولكن المضمر على وفق
الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه عبارة عنه ولا يجوز حذف الفاعل
خلافا للكسائي فان الكسائي رأى الحذف اقرب من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية
والجمع نحو قاما وقعد اخواك لانه اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو قام
وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سواء اعمل الاول او الثاني اما اذا كان في التثنية والجمع

فيظهر

فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر في الاول مثنى نحو قاما وقعد اخواك وان كان بالعكس
فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك والفراء لا يجوز اعمال الثاني لافضائه الى حذف الفاعل او اضماره
قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين
اما الحذف او الاضمار وقد جاء اعمال الثاني في قوله جزى ربه عني [illegible] واستثنوا لون مذهب
وحذفت المفعول ان استغني عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر الفاعل
يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول مستغنى
عنه اي يكون في غير افعال القلوب فالحكم بحذفه لانه فضلة كما ذكر من المثال والا اي وان
لم يستغن عنه اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لامتناع الاقتصار على
احد المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني هذا تفريع على
مذهب الكوفيين نحو قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه نغب العلل
لذي الرمة [illegible] فوق الشرب [illegible]
[illegible] الحدور
النغب عن حلقه [illegible] المذكور [illegible] فاخطأ
فانصعن اي تفرقت [illegible] وحال [illegible] والحرب فانه من الصيد
[illegible] الماضي [illegible] والواحد [illegible]
من [illegible] العطش والفصيح القتل فقال فصيح
[illegible] الى قتل عطشه [illegible] من تقصعته الغليل [illegible]
الجرعة من [illegible] الغليل [illegible] الحلق [illegible]
[illegible] من حلقه وحلقه وتلك النغب [illegible] بقتل
العطش اي لم [illegible] ان زلجت ولم تقصع [illegible] الى النغب اي
[illegible] الفاعل في الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو النون [illegible]
[illegible] المفعول ايضا على المختار اي وان اعمل الاول اضمر الفاعل
في الثاني واضمر المفعول ايضا على المختار [illegible] المفعول هنا احسن من حذفه
[illegible] الاضمار قبل الذكر لان المذكور آخرا [illegible]
[illegible] هناك [illegible] فاولى [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] للفعل الثاني [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] هنا ليس قبل الذكر والحذف لا يحسن هنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني
فانه [illegible] الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت [illegible]
انه لو حذف المفعول من الثاني لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا
ولهذا اي ولكون اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول [illegible]
عليهم [illegible] على اعمال الثاني او لو اعمل الاول لم يذكر الا [illegible]
[illegible] المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزم فيه محذور اذ المفعول من الاول

نحو حذفه للاكرة كان حجة للبصريين وجاء ثم يجيء حذوا فلو اعمل الاول فيهما لكان الاحسن ان يقال
افرغي واقرئ اه الا ان يمنع مانع مستظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا هذا استثناء
من قوله والمضمر ايضا اي يضمر المفعول على تقدير اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب
الاظهار فتقول في المثال اعمل الفعل الاول والذكر وجمع الزيدان بالفاعلية للفعل الاول ومنطلقا مفعوله
والفعل الاخرى نقيض ايضا مفعولا ثانيا وكان القياس اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر
منطلقين لا يتم مقامه اما مفرد او مثنى او جمع لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول
الاول لحسبتهما مع انهما مسند اليه في الحقيقة ولا جائز ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلق
فرجع المثنى الى المفرد وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني مفعولي افعال
القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد منهما
في الواقع [illegible] وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه
مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف
بينهما قلت اجيب عنه بان الاضمار قد يأتي على المعنى المقصود وان اختلفا في اللفظ يعني التنازع في
الذات الموصوفة بالانطلاق والافراد والتثنية بحسب اقتضاء المحل كما ذكره في قوله نحو وان كانت
واحدة مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار الذات الموصوفة بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا
يجوز انما يصار اليه اذا ورد في الاستعمال مثل هذه الصورة لما ورد على ما ذكره فاما اذا لم يرد في
الاستعمال فلا يجوز اي فرضه والتجوز بجواز مثل هذا اشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم
الموجه اليه مضمرا بان التوجه اليه اي الى المضمر بوصف الاستواء اي من العاملين وان
كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك الاشكال اعني
[illegible] لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف ملبس والاظهار ممتنع
عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فقد استوى الفعلان في الاتصال
نحو ضربت واكرمني وضربني واكرمني وضرب واكرم وكل واحد مستقل بمضمره فلا تنازع وان كان
منفصلا وهو الذي عبر عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا اي يجب
فيه الحذف مع الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر الى آخره وبيانه انه لو حمل على
التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في هذا المنفصل لكان اما ان يضمر في الاخر او ان يظهر
والاظهار ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون الحرف والاول متعذر لان الحرف لا
يضمر وكذا الثاني لانه ملبس وكان الاولى ان يقال لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم
نفي الفعل عن المضمر والمقصود انحصار الفعل فيه لا نفيه عنه وتقدير الالتباس [illegible]
ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف اي حذف الاسم الا من احد [illegible]
مذكورا مع الثاني فلو حذف ايضا الاضمار بلا خلف كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحصل الخطاب
الغرض منه على تقدير كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه مع
حذف الحرف فيحصل الالتباس وكذا الاظهار لانه يمتنع عنه بتركيبه [illegible] وفي التعليل
نظر لان كونه ممتنع عنه لا يوصله مناع لهذا الكلام من امور [illegible] في الاضمار وقد [illegible]
امتناعه في امور الحذف والاظهار وقد ذكر ان الفاعل لا يحذف وكان حقه ان يعترض للاظهار

حـ قوله الا ان يختلفا اي الا ان يختلف المضمران رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربني
الا انت او ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياك فحينئذ يتعين الاثبات اي اثبات ذكر المضمر
عقيب كل فعل [illegible] من غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف
فلان احدهما مرفوع والاخر منصوب ولا يدل احدهما على الاخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين
فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقائل ان يقول هذا
لا يختص بالمضمر فان المظهر ايضا كذلك فانه اذا قلت ما ضرب واكرم الا زيد [illegible] ايضا
من الامور الثلثة اذ الاظهار ممتنع عنه والاضمار مع الحرف ممتنع وبدون الحرف ملبس
ولعله انما ذكروا في المضمر تتميما للحصر اذ المدعى ان التنازع لا يكون في المضمر لانه اما ان يكون
متصلا او منفصلا لوقوعه بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع فيه
بدون وقوعه بعد الا وانما لم يصرحوا به في المظهر اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة
المظهر او ايضا قوله الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه
دالا على الاخر ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يمنع من الدلالة في المضمر
المرفوع نحو انا [illegible] بوجوهها الصيغة المنصوبة نحو اياك بخلاف المظهر المرفوع
او المنصوب فان وجوههما متحدان وان اختلفا في الاعراب وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع اذ لم تتوجه فيه الفعل الاول الى
ما توجه اليه الثاني ولو كان الا فسد [illegible] بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال يكفيه
لانه من امتناع الشيء الامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة ادنى تسامح [illegible]
[illegible] ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له فلا ينافي من عدم السعي
[illegible] كون القليل كافيا له والثاني ان الله [illegible] لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون [illegible]
القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق في استدلال الكوفيين انه يقال لم اطلب عطف على كفاني
[illegible] لو [illegible] من اثبات الطلب [illegible] ان يعني الطلب والسعي لادنى معيشة
[illegible] طلب القليل من المال [illegible] اعمال الاول [illegible] الواو [illegible]
الحال [illegible] كفاني قليل من المال في حال كونه غير طالب له فلا يلزم [illegible] اثبات الطلب
الثاني بعدم السعي لانه ليس جوابا [illegible] ويمكن ان يجاب عنه من وجهين
[illegible] وان [illegible] بل جاز العطف فلا يمكن الاستدلال به على مذهبهم وبان ظاهر
الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا وفي جواز دخول الواو
على المضارع المنفي الذي وقع حالا [illegible] ان يكون حالا بدون الواو وعند
بعضهم يجوز الواو [illegible] العطف [illegible] لما في لو من امتناع الشيء
لامتناع غيره ومعناه ان المذكور بعد لو شرطا وجوابا ممتنعان فان كانا مثبتين يكونان
منفيين وان كانا منفيين كانا مثبتين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي [illegible]
[illegible] على اعمال الثاني وان كان ثاني الفعلين ليس على سبيل العطف قوله ولقد ازى
يعني به [illegible] الحلم [illegible] اجساد [illegible] وقف [illegible]
رحل [illegible] اي طويل [illegible] ضامر البطن [illegible]

اى جعل الحلم ذا صبوح وعشق لكمال حسنها غنى بالمكان اى اقام به والضمير في به يرجع
الى المنزل وهو الاستدلال ان ازى ونغى منزعها ان اى سبقانه فوقهما انه فاعل
نحو قعد على الثاني والمصنف اشار اليه بقوله وان كان بنائى الفعلين اى ان الفعلين
المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما حرف العطف نحو ضربني واكرمت زيدا ولم يعطف
احد الفعلين على الآخر في البيت فهو اشاذ اى منع الاستدلال به والمتعدى اى ثلاثى
اى الى الفعل المتعدى لثلاثة معا عليل فيه يجي في هذا الباب اى باب التنازع محتجه
الجرمي واجاز غيره نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا
على الفعل المتعدى اى الى اثنين والى واحد ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع فنقول على اعمال الثاني
اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه
اياه زيد عمرا منطلقا بالجمع من مفاعيل الفعلين ويجعل المفعول فاعلا في اسناد الفعل اليه
اذا بنى له الفعل بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس لو اقتصر على احدهما هذا في وقع
بانه مفعول ما لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم الاسناد اليه كما ذكره صاحب المفصل
انما وهو ان اندرجه تحت ذكر الفاعل بما ذكره المصنف فانما افرده بالعبارة ذكره انما
ومعنا ان بنى له الفعل يعني بصيغة الفعل للمفعول فعل الذي لم يسم فاعله على ما لم يسم فاعله
وذكر بان يضم اول الماضي فقط ويكسر ما قبل آخره يعني يحذف منه الاخر ان اذ لو اقتصر على ضم
اول الماضي فقط يحصل منه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب يضرب اضرب اباه وافهم
على الضم لكان صيغته اضرب بضم الاول وفتح الاخر يلتبس بالمضارع المجهول للمتكلم
من اضرب اياه اذا وقع منصوبا نحو تحيت من ان اضرب اباه ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر
بلا ان ضم الاول يحصل الالتباس ايضا اذ نحو علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل آخره ووقف
عليه لالتبس بصيغة الامر نحو علم انت للمخاطب وكذا في دحرج لو قال دحرج وكذا
استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق فانه يكسر ما قبل الآخر
ويضم الاول بشرط ان يضم الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو لم يضم واقتصر
على الاخرين وقيل انطلق ووقف عليه فلو سقط همزة الوصل في الدرج وقيل وانطلق
لالتبس بصيغة الماضي المجهول بالامر وهو وانطلق وهو لو ضم الثالث لا يرتفع اللبس
والثاني مع التاء اى يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقعت في الاول متى تكرم اذ لو ضم الاول
وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة تكرم وهى صيغة المضارع للمؤنث
الغائب من كرم يكرم فيلتبس صيغة الماضي المذكر بالمضارع للمؤنث ولو ضم الحرف
الثاني وقيل تكرم ارتفع اللبس وكذا في تجاهل لو لم يضم الثاني لكان الصيغة تجاهل
مضارعا من جاهلت بمعنى تجاهل فيلتبس الماضي المجهول بالمضارع المبنى للفاعل ويعامل
معاملة الخمس السابقة وهو ضم الثالث وضم الثاني ومعتل العين بالعين في
الا فصح وجاز الاشمام والواو في محرك الثلاثي وفي انفعل وافتعل نحو اذا كان الماضي
معتل العين واويا او يائيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع او انفعل كانقاد او
افتعل كاختار فاذا بنى صيغة المجهول منها فالا فصح ان يصرح بالياء وبقال قيل وبيع

واضح

على خ

تبقى ح

المخاطب

الملحق للفاعل ح

واضى وانقيد واجل بيع ثم استثقلت الحركة على الياء واسكنت فبقيت ياء ساكنة مضموما ما قبلها
وهو مستثقل فاما ان تحذف الحركة او الحرف ولما كان تحذف الحركة اخف من تحذف الحرف كسر الاول لتسلم
الياء فصار بيع بالياء واما نحو قال فاصله قول فاستثقلت الحركة على الواو واسكنت مكان فقياسه ان يقال
قول بضم الاول مكان الواو على الياء في كسر الاول وقلب الواو ياء جملة للاثقل وهو الواو على
الاخف وهو الياء ولان الباب واحد وكذا اختير اصله اختير وكذا انقيد اصله انقود فقيس
وقيل قيل وبيع نحو مل مع ما قبله فكان الافصح فيهما ايضا الياء والكالصة نحو انقيد واختير وجاء فيهما
وجهان اخران احدهما الاشمام اى اشمام الضم بصوت الكسرة في نحو بيع اى لا يذكر ضمة خالصة لانه
ما قبل الياء ولا كسرة خالصة تنبيها على ان الاصل الذي كان مضموما فيه والاشمام نظرا الى الجهتين
والوجه الثاني قلب الياء واوا وهو بوع وقول ومن لغة ضعيفة لانه جعل الثاني وهو الاخف
على الواو وهو الاثقل وعليه جاء ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت وبالعا
في انفعل وافتعل يعني ان معتل العين في باب انفعل وافتعل لا يجيء فيه الا الياء فقط دون الاشمام
ودون قلب الياء ومثاله اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما لحن فيه الياء لان اصله اقوم
بسكون القاف وكسر الواو ونقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء وكذا استقيم
اصله استقوم ننقل كسرة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء فصار استقيم وانما
لم يجئ فيه الوجهان الاخران لان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن فليسا مثل زمين ليع بخلاف اختير
وانقيد فان ما قبل حرف العلة فيهما متحرك فيكون مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو
افعل واستفعل فلذلك يتعين فيه الياء وبالفصيح فيما عدا ذلك عطف على قوله بالياء يعني ما عدا
المذكورات من المعتل العين فيه فيجي فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب مثل قوم وتقوم وبين
وتبين وبايس وتبايس وعاون وتعاون فان المجهول منها بتسلم الحرف العلة فيها من غير قلب
نحو قوم وتقوم وبين وتبين ويويس وتبويس وعوون وتعوون فان حرف العلة في الجميع وان تحركت ما قبلها
ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو والياء لالتقى ساكنان لان المفروض ان ما قبلها ساكن وضم
اوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره حرف اللبس على فتح من اوزان الماضي المجهول شرع في المضارع
ما شرط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل يضرب وانما اشترطها حرف اللبس اذ لو اقتصر على ضم اوله
ولم يفتح ما قبل آخره لقيل اضرب للمتكلم من ضرب اضرب بضم الاول وهو يلتبس بصيغة
المجهول للماضي من اضرب يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله في الماضي اضرب ايضا فيلتبس المضارع
بالماضي ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم اوله لالتبس المضارع المجهول بالمعروف
في المضارع نحو تتعلم انت من التعلم فلو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لالتبس المضارع المجهول
بالمعروف فيه فضم اوله لذلك والا لكون ما قبل آخره مفتوحا سقط معتل العين الالف فيه اى
في المضارع نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع نقل حركة العين الى ما قبلها فانقلب
الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما بنقل الحركة اليه فانما انقلب العين الفا لكون ما قبل
آخره مفتوحا وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو يغزى ويرمى بل الانقلاب فيه اظهر لكون
الواو والياء متحركين مع فتح ما قبلها ويسمى اى هذا المفعول الذي جعل فاعلا مفعول ما لم يسم
فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا ويعني المفعول به المتعدى اليه بغير حرف اذا كان في

ليت شبابا بوع فاشتريت

فصار اقيم ح

صحيح غير مقلوب ح

مفعول ما لم يسم فاعله

الكلام يعني اذا وجد المفعول به الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه لا بحرف يتعين ان يقام مقام الفاعل
لانه اشبه الى الفاعل ولانه في المعنى قد يكون فاعلا نحو ضارب عمرو زيدا فان الفاعل لفظا هو
المفعول معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معنى ونحو ولو ولدت فكلمة جوز كلمة لتشبيه ذلك الحرف و
الكلام من الشذوذ وهذا المراد وجوز [illegible] وهو ان ثبت بتعدي الكلام بنفسه والى
المجرور بالباء ومكان اقامة المفعول به مقام الفاعل اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه
من شذوذ وقيل الكلام ليس مفعول لشبه بل مفعول ولان وجه نصب على الذال او على
القيم وقيل الكلام نصب على القيم وجمع لان فكلمة او [illegible] على الروا [illegible] وجزء الكلمتا [illegible] واذا
لم يكن اي المفعول المذكور في الكلام فالمسند اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء يعني لا مزية في اقامة احدها مقام الفاعل على الاخر نحو سير بزيد على اقامة الجار
والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقي وسير سير شديد على اقامة المصدر او يوم الجمعة في اقامة
ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير في اقامة ظرف المكان مقام الفاعل واستحسن وصف
المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف لان المصدر المطلق يستفاد معناه من
لفظ الفعل فليس في اقامته فائدة بخلاف ما اذا وصف فانه مقيد بالوصف لا يفهم من
معنى الفعل وكان في تعيينه فائدة وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه لتقيده فانه لو لم يوصف
لم يكن في ذكره فائدة لانه ما يعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في ذكر المبهم
فائدة لم تكن في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا
بنفسه اذ الفعل لا يعلم من مطلقه الزمان المعين الموقت وكان في ذكره فائدة لم تستفد من لفظ
الفعل وبخلاف المبهم من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان
ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لا يفهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع واجاز سيبويه
قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه يعني ان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح [illegible] ما لم
يسم فاعله اذ ليس له مفعول به يقام مقام الفاعل واجاز سيبويه بالاسناد الى المصدر
لان اصل قوله قام فعل القيام وقعد فعل القعود فلو بني منه المجهول مكانه فعل فعل القيام وفعل
القعود فهما وان كانا مصدرين فكانهما مفعولا بهما باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما وضع
المصدر مقام الفاعل قوله فحيل بين العير والنزوان لان من المعلوم [illegible] لا يقام مقام
الفاعل فيتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير وفعل الحيلولة
واوقعت [illegible] هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا بل انما يقام اذا لم يكن لازم
الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي [illegible] طعنة في
جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل [illegible]
على انبتائه [illegible] فقالت نعم [illegible] فسمعها صخر فقال اما والله [illegible]
ثم قال [illegible] السيف هل [illegible] فاذا هو [illegible] فقال [illegible] ام الخ
لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان وقد ان المصدر والظرفين انما يسند اليهما
الفعل فيما سبق اي المصدر والظرفين من الاتساع [illegible] المفعول به قوله [illegible]
[illegible] سبحان [illegible] واسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم [illegible] ساعة اسناد الفعل الى المصدر اي الشيء

الشيء

المفعول به

ما الفعل صح

يكرمها صح

بحث اسناد الفعل الى [illegible] الى المصدر والظرفين [illegible]

الشيء وبما دام في اسناد الفعل الى الزمان اي صيام النهار ويقرب في الظرف اي موضع كلما اسناد
الفعل الى المكان اي نظر العرفة يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انما يسند اليهما [illegible] متعلقات
الفعل كالمفعول به نقال لعظيم [illegible] يسند الفعل اليهما لوجهين اخرين احدهما انها الاتساع
بجعلها مجرى المفعول به حتى كان واحد منها مفعول به كما نقال اليوم [illegible] وكذا في مكان [illegible]
ولم نقل [illegible] فيهما وكذا ضربته كان الضرب مضروب فلهذا الاتساع كانت [illegible] في حكم
المفعول به فاقام [illegible] يسند اليها الفعل لكونها مفعولا به على الاتساع والوجه الثاني ان الفعل يسند
اليها مجازا اي كل واحد منها يجعل فاعلا في التقدير ويسند اليه على طريق المجاز لان الفعل [illegible]
شتى فيلابس المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا اجريت مجرى الفاعل [illegible] لكل
واحد منها فاعل على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام الفاعل لانها مفعول به على
الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله واسناد الفعل عطف على ما استحق اي يسند اليهما
اي استحق من الاتساع واسناد الفعل اليهما مجازا ويتعين الثاني من باب اعطيت ان
كان الاول [illegible] فاعلا [illegible] احق [illegible] الثاني في باب علمت لانه في المعنى
[illegible] فلا يصح اقامة موقع المسند اليه [illegible] اي الثاني في [illegible]
الالتباس نحو اعطي درهم زيدا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطي [illegible] خالدا وعلم اخوك زيدا [illegible]
المفعول الثاني في علم [illegible] فلا يقام مقام الفاعل لانه [illegible] يلتبس [illegible] ان يكون مفعولا
او [illegible] اذا كان الثاني [illegible] نحو علم منطلق زيدا فانه [illegible] ان يكون مفعولا ثانيا لكونه
[illegible] فلا التباس في اعطي [illegible] خالدا [illegible] ان يكون مفعولا اول هكذا
[illegible] ان يكون علة المنع هو الالتباس وليس كذلك فان علة المنع [illegible] ما ذكر [illegible] كون المفعول
الثاني [illegible] يكون [illegible] وهذا المنع [illegible] ان لا يجوز مطلقا سواء ارتفع اللبس او لم
[illegible] علة المنع [illegible] هذا القائل هو خوف اللبس فلذلك [illegible] والثالث من باب اعلمت
[illegible] الثاني من باب علمت لانه في المعنى [illegible] كالمفعول الثاني من باب علمت فانه [illegible]
[illegible] بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتها مقام الفاعل [illegible]
[illegible] بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى [illegible] واما الثاني من باب
اعلمت [illegible] محكوم عليه كالاول من باب علمت [illegible] في المعنى [illegible] مقام الفاعل [illegible]
محكوم عليه [illegible] اي المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فقيل [illegible]
مقام الفاعل لانه في المعنى علة [illegible] فلو اقيم لم يفهم [illegible] العلية ولا يختص بالمفعول
والظرف [illegible] اذا اقيما مقام الفاعل [illegible] وقوع الفعل عليه [illegible] بخلاف العلة فانه لا يفهم
منه العلية بعد اقامته مقام الفاعل لان [illegible] فلا اقيم مقام الفاعل
[illegible] لم يفهم منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة لا [illegible] واحد [illegible] فلو اقيم مقام واحد
[illegible] الفعل [illegible] ان [illegible] فان [illegible] علة [illegible] الفعل والمفروض
انه علة للمجموع لا لكل واحد [illegible] لزم ان لا يكون [illegible] فاعلا [illegible] اقيم
مقامه [illegible] عن الفاعل [illegible] اذا [illegible] مقامه [illegible] وفطنه في [illegible]
واما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل [illegible] ان مفهومه مصاحبة الفعل في بعض

مقام الفاعل صح

معدوده باعتبار المجموع ان يكون علة للاجتماع لا لكل [illegible]

الصفة فلا اقيم هو مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثاني انه اما ان تقام مقام الفاعل مع
الواو او بدون الواو والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوجب عطف الاسم على الفعل واما بدون
الواو فلما يستدرك ان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اي ومن انواع المرفوع المبتدأ
والخبر اما المبتدأ والخبر فجمعهما لاشتراكهما في شيء احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية
معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم وبحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا

المبتدأ والخبر

فقلت لصيدح انتجعي بلالا ووجدنا في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار يعني المبتدأ
في اصطلاح النحاة مشترك بالاشتراك اللفظي بين شيئين احدهما الاسم المجرد الى آخره وقوله
للاسناد اليه متعلق بالمجرد اي جرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا لاجله لكان حكمه حكم الاصوات التي
حقها ان يتعلق عنها الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل تأثيرها وقيد بالمعنى ليدخل فيه ما لا عامل
فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قائم ونحو بحسبك درهم فانه مجرد عن تأثير الجار من حيث المعنى فالمبتدأ
وان لم يكن مجردا عن تأثيره فيه لفظا لانه مجرور فالشرط ان يكون مجردا عن التأثير المعنوي
للعوامل اللفظية وكذا في سمعت الناس ينتجعون فانه من حيث المعنى ليس مؤثرا في المبتدأ وكذا
في وجدنا البيت وقوله من حيث هو اسم للتجريد انما يعتبر التجريد للاسناد اليه لان المبتدأ
اسم انما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني لم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدأ هو المسند
في القسم الثاني لكونه متضمن التجريد للاسناد اليه والبيت لذي الرمة وصيدح اسم ناقته وبلال
هو بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري ممدوح الشاعر واما البيت الثاني فوجدنا
فيه بمعنى علمنا اي علماؤنا هذه الجملة او البيت للطرماح معار من عار الفرس اي انفلت وذهب
ههنا وههنا من مرحه واعاره صاحبه فهو معار اي احق الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا
في الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ كذا قاله في الصحاح والثاني الصفة
المعتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر
نحو اقائم او ما قائم اخواك بخلاف اقائمان اخواك فانما خبر في اقائم اخواك يصح الاخبار ان هذا
هو القسم الثاني من المبتدأ وقوله الصفة احتراز عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط
في الصفة ان تكون معتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي احترازا عما لا يكون معتمدا نحو زيد
قائم اخوه فانه صفة لكنه غير معتمد على احد الحرفين انه هو ليس مبتدأ وشرط ان يكون
رافعة لظاهر او ما يجري مجرى الظاهر من الضمير المنفصل نحو اقائم انتما احترازا عن اقائمان انتما
فانها غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة لضمير منفصل يجري مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك في الاستفهام
وما قائم اخواك في النفي فالصفة والموصوف بها اما ان يكونا متطابقين في الافراد او في التثنية
او غير متطابقين وذكر انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا عكس بعكسه الاول وافراد
الثاني بوجه تام فان تطابقا في التثنية تعين ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثاني مبتدأ
والاول خبرا مقدما نحو اقائمان الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث واما اذا كان الاول مفردا
والثاني مثنى ولا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدأ تعين ان يكون الصفة
مبتدأ وما بعده فاعلا يسد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقين في الافراد فيجوز ان يكون
الثاني مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه وان يكون الصفة مبتدأ وما بعده فاعله يسد مسد الخبر

متطابقين

فلذلك قال سيبويه في هذا الامر وانما شرط الاعتماد على احد الحرفين لكون الصفة في التقدير فعلا
فان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان فلو لم يعتمد عليهما لم يجئ وقوعه موضع الفعل على ...
فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليتقوى كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار الى
شيء آخر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر لا يعني انه حذف خبره وسد هذا مسده بل معناه
انه استغني به عن ذكر الخبر ومثل باخواك لا بالزيدان ونحوه من المعارف ليعم الصفة منونة
من غير حذف التنوين ولا محركة لالتقاء الساكنين وهو التنوين والالف واللام فلفظ اخواك
لا يحتاج فيه الى رفع التقاء الساكنين او تحريكه فلذلك اختار التمثيل به وهو مثنى مضاف
لا يلزم فيه التقاء الساكنين فاما نحو هذان فانه وان كان للذكر التمثيل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرب
اولى وبحث العامل سيأتي في القسم الثالث من الكتاب وانما فسر النحويون العوامل اللفظية
بدواخل المبتدأ والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تعرض
للدخول على المبتدأ والخبر وكرما غيرها من العوامل اللفظية ما لم يكن عرضة للدخول على المبتدأ

الخبر

والخبر لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند الى ما تقدم لفظا او تقديرا
اي شرط في الخبر ايضا التجريد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما تقدم يعني يكون المسند
اليه مقدما اما لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قائم زيد فان المبتدأ مقدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا
ويدخل في التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى ضمير وهو مع الضمير مسند الى زيد
والاصل في المبتدأ التقديم اي التقديم اللفظي لان التقديم التقديري واجب قطعا فاما التقديم اللفظي
فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون مقدما وانما كان الاصل لانه محكوم عليه ولا ينتقض
بالفاعل لوجهين احدهما ان الوجوب تقديم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتدأ بباب
الفاعل والثاني وهو ان تقديم الاهم اولى والاهم في باب المبتدأ والخبر تقديم المسند اليه والاهم
في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من قواعد المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد
والحدوث فاذا كان الغرض التجدد والحدوث قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات
والدوام اتي بالفعل اولا ومن ثمة اي من اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره زيد
لان الضمير راجع الى زيد المؤخر لفظا المتقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لان رجوع الضمير
في صاحبها الى الدار المتأخر لفظا وتقديرا ايضا لكونه جزءا من الخبر وان يكون معرفة عطف
على قوله التقديم اي الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون

بحث المعرفة

معروفا والمعارف خمس العلم فصدرها لانه اعرف نحو زيد وعمرو او اتفاقا نحو ابن عمر والنجم
والصعق وما غلب من الشائع قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع وهو المسمى بالعلم
والثاني ما يكون بالاستعمال وهو الذي سماه اتفاقا فانه لم يكن في اصل الوضع علما ثم صار
بالاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة فان اصل النجم مثلا اسم لكل نجم من الكواكب ثم
صار علما على الثريا بالاستعمال وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل من
عمرو بن كلاب وما غلب من الشائع تعميم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من
الاسماء الشائعة التي غلبت في الاستعمال على بعض المسميات ومنه اي ومما غلب من
الشائعة الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بذلك وصفاتي

وهي الابوس والعيوق والسموكل والشريط وما لم يعرف باستعمالي اي ومن هذا النوع من الغالبة
لما ملحق ما عرف كالشولا والمريخ لكوكبين فان معنى الوصفية والاشتراك والتمريح على معلوم من
فيها على التفصيل كما عرفناه في العيوق والسماكل لانه من السموكل وهو العلو ومعنى العلوق فيما
وكذا الثريا من الثروة وهو الكثرة لانها كواكب مجتمعة تجمع الثروة فيها معلوم كذلك في الاشتراك
في التمريح في الكوكبين والصعق والنجم عطف على العلم اي ومن المعارف الصعق والنجم والراحل
علم باللام اما تعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم او الحكم محرز قسم اللام اي تسمين احدهما
تعريف العهد والثاني تعريف الجنس فالاول ما يشار به ودكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه
من غير اعتبار العمل معه والثاني هو اعتبار مع الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل وهو قوله والمتكلم
مجازا او الجنس هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع الا ان كل فرد فرد من
الرجل خير من المراة وهو اي وهذا النوع شيء واحد ملاحظ فيه صفة من صفاته نحو داخل فيه من
حيث ان له الحقيقة النوعية هذا كانه اراد وجواز ذلك مراد ان يقال لما كان المراد منه الحقيقة
والماهية فلا يمنع ان يطلق على الواحد باعتبار الوحدة الخارجية فان الموضوعة الخارجية ليس الماهية
ثم وهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه فاجاب بان اللام يطلقه باعتبار انه موضوع
له بل باعتبار ان الحقيقة النوعية تصادق عليه وهذا كما ان الوضع الا بالاراد بالكلمة لانه قد
سلم انه مجازي لان الحقيقة على الفرد الخارج والعائد لم يبع الا انه مستعمل في غير ما وضع له
فلا يكون حقيقة والمضاف الا احد صورة اضافة حقيقية نحو غلام زيد ونفاق الانسان الا المضاف
متحد بالمضاف اليه فيا حذ حكمه في التعريف كما ياخذ حكمه في التانيث في قولهم سقطت بعض اصابعه
علم هذا هو النوع الخامس من المعارف وشرط في الاضافة ان يكون حقيقية احترازا عن الاضافة
اللفظية نحو ضارب زيد فانه لا تطلق التعريف كما سياتي ومثل بمثالين ووجه التعدد فيه
سيما ان احدهما مضاف الى العلم والآخر مضاف الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين مضاف
وهو الغلام والثاني اسم معنى مضاف وهو النفاق وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف
اي ان المضاف متصل بالمضاف اليه ومتحد به فاخذ حكم تعريفه كما ياخذ حكم ما هو في هذا
النسبة شيء ودكر ان اصل التعريف من المضاف اليه لم يات يحقق بالاستواء ثم لا واحد
حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على صحته وورود في كلام مستعمل مثل المثال الذي
ذكره وقوله هولة واشارة الى المعارف الستة نحو وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام فعلى
هذا لا يندرج تحت المعارف بالعقل المضاف الى المضاف الى احد هولة لانه ليس احد الاربع
ولا مضاف الى من احد الاربع وخمس المعارف فكان الاولى ان يقال والمضاف الى المعرف ليشمل
الجميع ولا يسوغ تنكير اي تنكير المبتدا الا اذا تخصص بوجه ما ودكر اي وذكر الوجه بالوصف
لفظا نحو واحد صنع عليك فان المبتدا نكرة موصوف بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو
شر في الاثافي وشحر في الارض وان ذهب عني فحي في البرباط نعم بالتقدير ان يقدر
للمبتدا وصف كما في المثل اي حين تحت من اللبن في الاناء من اللبن صفة مقدرة التي تقريبه
سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي فحل اخلق والمثل الاول اصله في الحالة تحلب فيقال
جعلوا مخلب في الارض ومال بصيبه في الاناء تضرب عن سكلم تخطي مرة وتصيب مرة اخرى

صحيح

قال

قال تحت الحبس اذا حبس من موضعه مثلا والمصدر النحت بالفتح والنحت بالضم الاسم والمثل
الثاني يضرب في الرضاء بالحاجة وترك الطلب للاباطيل كما يشير به الدلالة نقال نقطع الظلي بانظمة اي جبال الثم
تعال للصيادين اي ذهب عنها فلم يعلق في الحبالة فانتهم على ما علق فيها او وحي عطف على قوله تقديرا
كما في ثم الحق به نحو كم رجل ضرب فان معناه كثير من الرجال هذا وصف اما يعرف الكثير وهو معنى كم
اي الوصف مقلان مع لفظهم كما يعرف مع سمت فلذلك جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى فيه
للتخصيص نحو شكل الا هنا ولذا هذا عطف على قوله بالوصف اي ذكر التخصيص اما بالوصف اما
بكونه في المعنى فاعلا واما فيه على الفعل الذي وقع خبرا له لارادة التخصيص كما في المثل يحث الناقة
ولدها وهما احسب واصل المثل ان شهين للقبائل بمعاني جمع اي الاخوة نحو اخوته الذين قتلوا
وكان يسابق سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع فقتلهم وشيهم حين وهم في ابلهم اي بين ابلهم
فقتلوا منهم ستة وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا اما تريدون من مثل
هذا تحسب علم بطرد له فرقه فتبكوا وكان امه ندا حتمته تعالى في ذلك فاتكروا علينا فقالت نكل
اذا جاءوا اي ما ارادوا ولا الا شكلا اي ما اجتنبه بتلك له هذا وما كان المبتدا يكون المبتدا نكرة انه
فاعل في المعنى شرط في الخبر ان يكون جملة تعليلية لكن يقدرها نعم وفاعل فقال ولا يكون الخبر
تحتا فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب يقال اهر اذا حمله على الهر يدوخه والناب السبع يضرب
في ظهور امارات الشر ومخايله ووجه التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه يفهم من السياق ان المعنى
ما اهر ذا ناب الا شر وقد يذكر لوجه تخصيصه وجه آخر ايضا ان التنوين للتفخيم فهو في المعنى
كالوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدا محذوف اي هذا شر وما اكرم زيدا في
التعجب فمن جعل ما نكرة غير موصوفة يحتمل الامرين بمعنى ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين
احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان يعتبر وصف مع المبتدا
اي شيء عظيم او شيء من الاشياء وانما قال فمن جعل احترازا عن القولين الآخرين احدهما
ان ما في ما اكرم زيدا موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدا معرفة والثاني
انه بمعنى الاستفهام اي اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام
كما في قولهم ارجل في الدار ام امراة او مصدرا منتصبا اي الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو سلام
عليك قوله او مصدرا عطف على فاعلا اي ذكر التخصيص اما بالوصف او بكونه فاعلا او بكون المبتدا
مصدرا منتصبا اي الفاعل نحو سلام عليك اذ اصله سلمت سلاما عليك وانما حذف الفعل ورفع
المصدر لتكون الجملة اسمية فيحصل به غرض الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت
والدوام وانما قال منتصبا اي الفاعل ولم يقل مضافا فان المصدر في المعنى انما تخصص بانتساب
فعله اي الفاعل انه مضاف اذ لو فرض مضافا فلم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفعه
لغرض الثبوت بل صورة الابتداء جملة اسمية معدول بها عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي
الا لم يرد هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكلاما اشبهها من كلام دعاء
او مصدرا بحرف الاستفهام نحو اتاكم منفصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او تقديرا
كما في كم الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او بكونه اي بكون المبتدا مصدرا
باصل الاستفهام اما التحقيق فظاهر او لو ذكر المثل ومعادله اما فمن ام المنفصلة وانما

النفوس مكالمة كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما
اشتريت ام ثلاثين ونحو ذلك نحو في تقدير معنى الهمزة وام او يكون متناولا لكل واحد على سبيل
الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشيء مرغوب اليه فتصلح بان يكون كل
شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا ما احد خير منك فانه يكون في سياق
النفي فيعم في جميع افراده نحو منزلة العام وكذا المثل وهو شيء مرغوب اليه ولحق تقدير العموم
فيه ان معناه شيء الا شيئا والمرغوب اليها فيصلح بان ما الا شيئا فيها عموم وشيء مضاف
اليها فالتقدير كل مرغوب اليه فاكتفى العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد
تدر الا على ولدها او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم يعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا
كان الفصيل فان لم يحضرها معنى اربابها من غير لبس نظر للغني النجاة اليه محتاج وكذا كل شاة
برجلها معلقة واول من قال ذلك وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان يزعم
انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من الصديقين
فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من
رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا ووجه التخصيص
بالمعنى المذكور فيه ظاهر او مقدما عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف
على قوله نكرة والتقدير او يكون المبتدأ مقدما عليه الظرف خبرا له يعني يكون تقديم الظرف
موجبة لتخصيص المبتدأ نحو في الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون
نكرة كالفاعل وقال سيبويه وقد يكون نكرة اعتمادا على هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو مثل يعني
قد يكون المبتدأ نكرة جاءت على باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل
وليس بمعنى الدعاء بل المعنى مفوض بانه لا ابو حاجة فيه وهو مثل على ما قال هذا ذكره وقال
في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب الصحاح فيه انه دعاء بالبقاء وله بعد هلاك الحجر
قال الامت ان تغلظ مكان وترق مكان فقال احتلك السقاء فمانه امت اي لا تثنى فيه وقيل
الامت اللين والضعف من ... سؤال امت فيه اي لا ضعف فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعاء
كسلام عليك وعلى وجه الجواز ان يكون نكرة لان الاضافة تكون معلوما للمخاطب غير مقيد
وقد يحسن ... حما اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت يعني انما يكون الخبر معرفة
اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت لان الثاني بمنزلة الوصف نحو انت الفاضل الكريم ونحو ... انت
واذا لم يحسن مفيدا لم يجز نحو زيد زيد اذا لم يوجد بالثاني غير الذات كما في الاول فان قلت
الله الهنا ومحمد نبينا ... فانه لا يفيد ... انه ... الا الالهية
او النبوة او العرض ... المخاطب بانه غير معتقد اي انا اعتقد هذا ... المخاطب
والخبر قد يكون متعددا خلافا للفاعل خبر المبتدأ نحو زيد اخوك ... اي ... زيد منطلق
... هذا اشارة الى الخلاف الكوفيين والبصريين بان الكوفيين
يقولون الخبر لا يخلو عن ... ويقدرون ... بالمشتق ... وزيد
اخوك ... والذكر ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون غير
ذات المبتدأ وبعض البصريين ... هذا ... ظاهر انه غير ...

الخبر المفرد

الخبر

الخبر على المبتدأ انما يصح ... على ذات واحدة لا ان معنى هذه الذات معنى تلك الذات كما
كما هو محقق في ... تحقيق الحمل والوضع واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير
بان ... في زيد الخبر هو ... انما ابرز لان ... جرى على غير من هو له وهو الخبر فيجب
ابراز الضمير وانما برز كان مستترا فيه فدل على ان الخبر متضمن للضمير ويمكن ان يقال ان
الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد ان يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا
لا مساغ للحذف او يكون اي الخبر احدى الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه في الفعلية او زيد
قام رجل يتحدث مع عمرو في داره هذا ايضا فعلية ... الضمير العائد الى المبتدأ ليس في نفس
الفعل ولا الفاعل بل في متعلق صفة الفاعل يعني شرط ان يكون في الجملة ضمير يرجع الى
المبتدأ اما في نفس الجملة كما في المثال الاول واما في متعلق الجملة كما في المثال الثاني وزيد ابوه قائم
هذا مثال كون الخبر جملة اسمية ... على ضمير في نفس تلك الجملة او زيد غلامه جاريته زوجها
اسم امرأته دارها سقفها خشبه ساج ... مبتدا انا سبع وهو ... الى ساج حتى
على الاخير اي على المبتدأ ... وهو سقفها وهكذا الى الاول في كل جملة ضمير
راجع الى مبتدأها فالحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه ساج
وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذه الظرفية مكانا كعندك او زمانا كيوم الجمعة ومثله اي
ومثل هذا قدما شيء من الكلام لان التقدير حصل ... ان كان الظرف مقدرا بالجملة بتقدير الفعل
وهو حصل وانما حذف من الكلام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة اذ ليس بظرف زمان
ولا مكان وانما هو جار ومجرور ... اي متعلق من فعل ونحو ... بالظروف لانه شبيه
اي بتقدير متعلق من فعل او نحوه وانما احتاج الى التقدير ... ذكر الفعل وحذف لفظا ... بالظرف مثل
واحتوى هو على الضمير الذي كان مستكنا فيه اي في ذكر الفعل المحذوف ومعنى الاصل ان الفعل
حذف وصار نسيا منسيا فالظرف هو المتحمل للضمير واختلف فيه فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
وقال بعضهم هو الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المقصود
الا خبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون الاعتبار المقدر لانه
معنى لقولك زيد في الدار ان لم يقدر معه شيء آخر فالخبر هما معا ولفظ الكتاب كانه يشير
الى غير الذي اختاره المصنف والله اعلم واستدل ابو علي على ان الفعل حذف والظرف هو المتحمل
للضمير بامتناع ... زيد في الدار ... ان الفعل لو لم يكن منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم
الحال عليه فامتناعه يدل على ان العامل هو الظرف ... الفعل والجامد معنوي ...
تقديم الحال عليه واستدل ايضا بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان زيد ... في الدار
زيد ... لا ... في الدار زيد ولا يمكن ان يقال
... الخبر فعل له ... تقديم ... هذا الخبر على الخبر نحو زيد قام ومنهم من ...
اسم الفاعل ويقدر ... هذا اشارة الى الوجه الآخر وهو ان الظرف متعلق باسم الفاعل
والخبر مفرد ... جملة وجواز الوصل ... الظرف يعني جواز ايقاع الظرف صلة للموصول
للموصول في نحو ما عندك ... وهو كونه مقدرا بالفعل اي لو كان مقدرا باسم
الفاعل لكان مفردا لم يجز صلة في الموصول وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث

الخبر الجملة

الظرف ... واحسان المصنف ...

المبتدا ...

على مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفايدة لان طلوع الشمس
من الافق حاصل على الاستمرار ولا يختص بيوم دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها
لانه قد يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطة منع السحاب ونحوه فظهور الشعاع حدث
غير مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ من حيث
تحقق الفايدة جواب هذا الايراد وجوابه فالمراد ان الهلال على حدث وقد وقع ظرف
الزمان خبرا له واجاب بان الهلال ليس المراد به جرمه بل حدوثه وظهوره وهذا حدث
فجاز ان يخبر عنه بالزمان اي بحدوث الهلال ووقوعه حاصل في الليلة واما نحو اليوم الجمعة او السبت
فعلى تاويل الجمع والتسبيت مصدرين هذا ايراد آخر وجوابه ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس
بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان الجمعة مأولة بالمصدر وهو الجمع اي الاجتماع الجمعة
والسبت مأول بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بالزمان وبهذا اي لاجل
هذا التاويل لا يجوز في ساير الايام فلا يقال اليوم الثلاثاء بالاولى لانه لا يمكن تاويل الثلاثاء بمصدر
فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو ممتنع واما نحو اليوم يومك فعلى تاويل غلبتك وسلطانك يعني
ان اليوم الواقع مبتدأ ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان فيكون
بعض شئونك هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ من ذكر الجمل الاربع الواقعة اخبارا
للمبتدأ وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا من غير ان يكون معهما غير الشرط ولابد
من ان يكون المبتدأ اسما من اسماء الشرط او مضافا اليه نحو من ياتني او غلام من ياتني
اكرمه يعني ان نحو من ياتني اكرمه كلام تام من مبتدأ وخبر والخبر شرطية والشرطية
هي من مع ما في حيزه فيكون ما جعلناه مبتدأ داخلا في الخبر التي هي الجملة الشرطية فذكر هذا
لدفع هذا التوهم وحاصله انه في قولك زيد ان ياتني اكرمه ونحو ذلك وغيرهما فزيد مبتدأ وان
ياتني اكرمه خبر فان الجملة الشرطية منحصرة في قولنا من ياتني اكرمه في مبتدأ او للدلالة
على الاول ولا على الجزاء لاشتماله على الشرط فهو عند التفكيك يرجع الى مبتدأ وجملة شرطية
وللقضية ان يجعل هنا الجزاء وحده والشرط من جملة المبتدأ فيكون المبتدأ هو كل من ياتني
والخبر اكرمه فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم هنا قلت لا نسلم انه لو كان خبرا لكان
مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتدأ متضمنا معنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي ياتيني فله درهم
ادخل المبتدأ الا بشرط الفاء يقال زيد فعلم وانما دخول الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فكما جاز
ان يدخل الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط جاز ان يجزم الخبر ايضا لتضمن المبتدأ معنى الشرط
فان قلت الذي ياتيني فاكرمه كان ينبغي ان يجوز جزم خبره لتضمن المبتدأ معنى الشرط قلت
الفرق ان من موضوع للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد
لا يتضمن فجاز الجزم في من دون الذي وجوازه فيما يمكن فاني اكرمه بعضد الاول وجوابه ان الخبر
ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتدأ وهو جاز هنا فتعين ان
الخبر الجزاء وحده ليس خبرا ويمكن ان يقال بتقدير فاني اكرمه يعني اي حال يمكن فيه فاني اكرمه في ضميره
ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدأ ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتدأ
فلا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدأ الا اذا كان ضمير الشان نحو قل هو الله احد فان هو مبتدأ

اي الشان

اي الشان الله احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشان والقضية فيه
ان الجملة مبينا بمعنى مفسرة وهو القصة والشان كما قلت الشان هو هذه القضية وهذه
الجملة فالمبتدأ والخبر يكونان هو هو في هذه الصورة او كانت الجملة الواقعة خبرا مشتملة
على جنس يندرج فيه هو اي المبتدأ نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل شامل
لزيد وغيره فيكون المندرج هو الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر
مقام المضمر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
ونحو اما القتال فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل يعني الجملة وهو قوله
فلا قتال مشتملة على ما يندرج فيه المبتدأ لانه نكرة وقع في سياق النفي فيعم فيندرج تحته المبتدأ
نقل المبرد في المقتضب هذا البيت على انه حذف الفاء ضرورة الشعر والبيت اما القتال
لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي اما ذكركم للقتال والبيت في الكتاب مذكور
مع الفاء في النسخ وتكلم المحقق عنه نقله في المقتضب او يكون الفاء سهوا عن الناسخ ومن
ثم اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز على زيد كان ذا مال
اولا ضمير في الخبر يرجع الى المبتدأ وهو على لان الضمير في كان مستتر عايد الى زيد وقد يحذف
العايد اذا كان معلوما كما يحذف الجملة رأسا في قوله تعالى واللائي لم يحضن اي عدتهن ثلاثة
اشهر لكونه في قبله عليه وهو قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض فعدتهن ثلاثة اشهر
وذكر في حذف العائد نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان الضمير في الظرف راجع الى الكر
وهو منصوب على الحال من الضمير الذي في الظرف والعامل فيه الظرف وانما جاز تقديمه على الظرف
وهو العامل المعنوي لكون الحال ظرفا وقد يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولذلك جاز
كل يوم لك ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان يكون نكرة ونحو زيدا اضربه
متأول بتأويل يحتملهما اي يحتمل الصدق والكذب الا ان زيد مقول في حقه اضربه والثاني ان المعنى زيد
مأمور بضربه واذا كان المبتدأ ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر
مفسر للشان والقصة التي هي جملة ومفسر الجملة جملة ويتعدد الخبر نحو هذا حلو حامض
يعني ان الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد عالم كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا
حلو حامض لان الخبر وان تعدد لفظا لكنه متحد معنى لانهما بمنزلة مز وقد يورد على هذا
المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير اولا يكون في واحد منهما ضمير او يكون
في احدهما ضمير دون الآخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر مشتق فلا
يخلو عن ضمير وان كان في احدهما ضمير دون الآخر ففاسد للتحكم وان كان في كل واحد منهما
ضمير يلزم التناقض وهو ان هذا الرمان حلو باسره وحامض باسره وهو فاسد وجوابه
انا نختار ان في كل واحد منهما ضميرا قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه
ان له حلاوة وله حموضة وهو ما بين الطعمين لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه
حامض بل هو الشيء الذي له حلاوة على الجملة وله حموضة على الجملة فبعد يتضمن كل واحد
ضميرا باعتبار هذا المعنى وتضمنهما ايضا ضميرا آخر باعتبار تقديرهما مز ولا مساغ لدخول
الفاء فيه الا في خبر المبتدأ ولان الفاء اما للعطف او للجزاء ولا مجال للعطف لانه ليس

وقد يحذف العائد

من نسائكم صح

اي وهو ان يكون نكرة وان يكون محتملا للصدق والكذب صح

لفظا معنى

العوض اشبه الكلام في الخبرية حكم المبتدأ واما الجزاء فظاهر الا اذا تصدر المبتدأ با اما
او تضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما
او معرفة موصوفة بموصول به اي باحدهما او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء فما له
يتطرق الجزم اليه نحو اما زيد فمنطلق او الذي او كل رجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
ومن يأتني فله كذا وذكر الا مثله على الترتيب واما افراد تصدر المبتدأ باما عن تضمن المبتدأ
معنى الشرط لان في صورة اما ليس نفس المبتدأ متضمنا للشرط بل اما هو المتضمن
ولذلك فسر سيبويه بقوله مهما يكن من شيء وانما دخلت الفاء في الخبرية اما زيد فمنطلق لتحقق
اما معنى الشرط على ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزاء اذ
التقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يلتقي حرفا الشرط والجزاء فقدم
بعض ما في حيز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال الاسم الموصول بفعل قوله
الذي يأتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار فله درهم ومثال النكرة الموصوفة
باحدهما كل رجل يأتيني فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول
باحدهما نحو الرجل الذي يأتيني او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله
من يأتني فله كذا وقيد بقوله والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم بمعنى لا يكون فعلا مضارعا
نحو من يأتي اكرمه فيتعين فيه جزم الجزاء ولا يجوز الفاء فلا يقال من يأتني فاكرمه الا على تأويل
كونه جملة اسمية اي فانا اكرمه وايضا لا يتطرق اليه الجزم لكون الجملة اسمية قوله والجزاء مما
لا يتطرق اليه الجزم لكون الجملة اسمية قوله والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم يدخل فيه الجملة
الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو فاكرمه ...... او نهي نحو فلا تهنه
وقوله تضمن المبتدأ معنى الشرط احتراز عما اذا تضمن المبتدأ الموصول ....
الشرط والجزاء كليهما نحو الذي ان يكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفاء في خبره لان دخول
الفاء انما كان لكون الخبر جزاء في المعنى وههنا قد استوفى المبتدأ الشرط والجزاء كليهما
فلا يفتقر الى جزاء آخر واما اشترط ان يكون الصلة والصفة فعلا او ظرفا لان
المبتدأ متضمن للشرط والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل ولا يجوز الفاء ......
وقد يحذف اي الفاء في الخبر اي في المثال الاخير او الخبر الاخير من الخبر اي في اول الخبر
الا خبر منه او اول الخبر على الاختلاف السابق وكون بعض فيتبين ان الخبرية من يأتي
اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الخبر المجموع فيدخل الفاء في اول
الجزاء وهو الجزء الاخير وان كان الخبر هو الجزاء فقط فيدخل الفاء في اول الجزاء
وليت ولعل مانعان باتفاق الادوات وحلت ليت ولعل على ما بمعنى الشرط والجزاء نحو ليت
او لعل الذي يأتيني فله ..... فلا يدخل الفاء في خبرها اتفاقا لان الخبر هو المجزوم به وليت ولعل
منافيان الجزم وان عند سيبويه اي هو مانع من دخول الفاء في خبرها لان لفظ ان
لا يدخل على الشرط فكان قياسه ان لا يدخل ما يتضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال
وارد بخلافه عند سيبويه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم وقد يمتنع الوجه الثاني ايضا فان ان انما لم يدخل على الشرط ....

مع الشرط صدر الكلام وان ايضا له صدر الكلام بخلاف ما تضمن معنى الشرط قوله
الا تقديم الخبر على المبتدأ والاستفهام مدركا نحو علي انا وسواء علي اقمت ام قعدت اي
قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسوال عن المسوس ومتمناه ...... عن معنى
الاستفهام والسوال فبقي اصل معنى الاستواء والفعلان مقدران عن مصدرين وهما
مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم ومررت برجل سواء هو والعدم اذا رفع سواء
مع اذا جعل سواء صفة للرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكده
ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي برجل مستو هو والعدم فلا يكون ...... مختصا
اما اذا رفع سواء فهو خبر مقدم وفي المثل تسمع بالمعيدي ...... لا يبطل هذا من كلام ابي حنش
خال بهس الملقب بنعامة المذكور .... اراد بها واما ...... فقيل يا بس من اشجع
اخوك السمت وبركوه حتى قالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ثم انه
اخي اي اناسا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق بخاله ابي حنش فقال لهم هل لك في
غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وفي رواية هل لك في غنيمة باردة فانطلق بهس بخاله
حتى اقامه على فم الغار ثم دفع ابا حنش في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش
لبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول عليه لا انه طبعه شجاعة تضرب
لمن يحمل على ما ليس من شانه فاخوك مبتدأ ومكره خبر المقدم ويلزم اي تقديم الخبر على
المبتدأ اذا كان اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له اي للاستفهام
محتويا على ضمير المبتدأ نحو كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا للاستفهام وهو
كيف واين عمرو وهو المثال مثلا لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير
المبتدأ وقوله محتويا على ضمير المبتدأ احترازا عن نحو اين غلامه فانه لا يجب هنا تقديم
الظرف وان تضمن الاستفهام لانه غير محتو على ضمير المبتدأ لان غلامه اما فاعل
اين فليس اين محتويا على ضمير المبتدأ وهو زيد وان جوز ان يكون غلامه مبتدأ واين
خبره المقدم ففي اين ضمير يرجع الى غلامه لا الى المبتدأ الاول وهو زيد في المثال فالظرف
ليس محتويا على ضمير المبتدأ على التقديرين وهذا العاني حق من قولهم انما يلزم التقديم
اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام فان اين زيد فلا نسلم انه مفرد بل الظرف
على المذهب الصحيح مقدر بجملة وذكر المصنف قيد قوله محتويا على ضمير المبتدأ للخروج
نحو زيد اين غلامه من غير التعرض لكون الظرف مفردا او جملة فان الظرف فيه
ليس محتويا على ضمير المبتدأ الاول سواء كان مقدرا بمفرد او جملة على ما لخصناه
قوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا كان اسما مفردا متضمنا للاستفهام نحو
كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى آخره
وانما قيد المفرد في الاول للخروج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى
الاستفهام فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملته او كان اي
تقديم الخبر مصححا نحو في الدار رجل فان المبتدأ نكرة ومصححه كون الخبر مقدما عليه
ولذلك اشبه الفاعل فلو اخر الخبر يظن شبهه بالفاعل فلا يصح كونه مبتدأ



والعامل فقال عمرو نعم كلاهما وعمرا فانعم الرجل حتى انتهى وسعاة لما جاء زواد فذهبت كلمة مثلا وصرفت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف واذا الثاني للمفاجاة تحذف الخبر هذا عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا واقعا خبرا له وقد ذكرناه فيما وبعد ذكرا اي حذف الخبر فيما التزم في موضعه اي في موضع الخبر غير نحو لولا زيد لكان كذا في احد المذهبين اي لولا زيد موجود فحذف للدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني هو الكوفيين وهو ان زيد فاعل فعل محذوف اي لولا حصل زيد وقد توهموا ان لو بمعناها على معناها من انتفاء الفعل ولا النفي نحو لولم يجيء زيد وضعف بامتناع لولا احد ولا زيد ولا عمرو اذ لو كان الاعلا اصلها من ان لا لجاز امتناع هذا وضربي زيدا قائما هذا مثال لما حذف فيه الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غير والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظرف ثم حذف كان لانه تحذف كثيرا في الكلام ثم حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف اليه وبيانه ان قائما منصوب على الحال اي المعنى ان كل ضرب هو واقع في حال القيام والحال لا تتقدم من ذي الحال ومن العامل ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدا فلا يكون واقعا موقع الخبر ولا يجوز ان يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحاصل انه لا بد من تقدير ذي الحال وعامل اذ لو لم يقدر وكان ذو الحال والعامل هو المذكور لفظا لكان من تتمة المبتدا ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتدا لوجهين احدهما انه لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم مقامه والثاني ان معناه حينئذ ان ضربي الواقع على زيد في حال كوني قائما او كونه قائما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام بل المعنى ان الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب هو منحصر في حال القيام مع ان هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب تقدير عامل وذي حال وهو كان وهو لا يمكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا كان قائما وهذا لا يستقيم بحسب المعنى لانه لا ضمير يرجع الى المبتدا وهو مثل علمي بزيد كان ذا مال فقدر ظرف وهو اذا ثم بعوض البيان ويقول هذا الظرف متعلق بضربي او بشيء آخر منه فان تعلق بضربي كان من تتمة المبتدا ايضا فبقي قيعا فيما فر منه فلا يكون اذا متعلقا بالمبتدا فلا بد من ان يتعلق بحاصل مقدر فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فقيام الى قائما من تتمة الخبر وهو غير الخبر والتزم في موضعه ثم حذف الخبر لان الان ظرف وقع موقعه على وسبب من ... وانما اختير كان لانه من الافعال العامة التي لا يحتاج اختيارها الى قرينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكان هي التامة لا الناقصة لوجهين احدهما انه لو كانت ناقصة لكان قائما خبرا لكان لا حالا فتعرفت جمع التقدير الحالي المحوج للحذف الذي ذكرناه والثاني انه لو كان حذف الحال معرفة وان تقال ضربي زيدا القائم لكنه مما التزم تنكيره في الاستعمال واخطب ما يكون الامير قائما هذا مثل الاول اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما لان كل كون منه خطبة على جهة المجاز وارخص ما يكون البر مد ان بدرهم بدرهمين او مدين هذا مثال آخر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا نصب على الحال اي ارخص ما يكون البر حال كونه مدين هذا السعر واما اذا قلت مدان بدرهم فمدان مبتدا مجهول منه محذوفا

ولا يرمهم

بدرهم مجرور هو الخبر والجملة منصوبة المحل على الحالية وليس فيه الواو ونحو كلمته فوه الى في فالفرق بين المثالين ان هو من حال مفرد ومدان بدرهم جملة ونعت حال والتقدير حاصل سواء كانت الحال مفردا او جملة وقولوا في قوله اكثر اوقات ما يكون مسيئا تبيعي اثرنا لك مجهول رفع الاسمين ونصبهما واختلف فيما الا بما هو لفظ اقوال قوله الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعد حتى اذا وفرت وشبت قرابها عادت عجوزا غير ذات خليل شمطاء جزت راسها وتكرهت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه الاول ان يكون اكثر مرفوعا على الابتداء واول واول مبتدا ثان وقيت خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ويجوز ان يكون خبر الحرب او اول مؤكد وفيه مؤنث وهو خبر وانما جوز هذا لان اول مضاف الى كونها الحرب وكون الحرب هو الحرب مكانه قال اول الحرب فعقد اكتسب التانيث من المضاف اليه كقطعت بعض اناملها ان الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية والثاني ان ينتصب اول وفيه على ان اول ظرف وفيه خبر يكون وضمير الحرب فولي تسعى اي الحرب تسعى في اول كونها فتية والثالث ان تنصب اول وترفع فتية على ان الحرب مبتدا وفتية مبتدا واول منصوب على الظرف والرابع ان ترفع اول وتنصب فتية واول في هذا مبتدا ثان وفتية حال سدت مسد خبر المبتدا نحو ضربي زيدا قائما اي اول اكوانها حاصلة اذا كانت هي فتية ومثلا وكونه المثال مثل ضربي زيدا قائما دون الوجه الاخر والخبر في هذا المسائل هو الظرف المضاف الى ما عمل في الحال المحذوف فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان سد الحال مسد الخبر اي لا مساس للخبر على ما سماه فقوله سدا علة لقوله المحذوف اي انما حذف الظرف سد الحال مسده ومذهب الكوفيين وهو ان قائما حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتدا والعامل هو المصدر وهذا يخرج الكلام عما هو المقصود اذا المقصود ان وقوع الحدث انما هو في حال الا وقوعه فيما وتقديرهم اي تقدير الكوفيين نفيد ان الحدث الواقع في هذا الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذا الحال وايضا على تقديرهم لا يكون الحال في موضع الخبر بل هو من تتمة المبتدا فلا يلزم حذف الخبر لان التزام حذف الخبر كان لان غيره وقع موقعه وسد مسده فاذا لم يكن ما سد مسده فلا يلزم حذف الخبر بدل عليه جواز ضربي زيدا قائما شديد من غير قاعد اي بدل على ان تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب في حال القيام هذا المثال او يعرض منه ضرب آخر في غير حال القيام ومن زعم انه بمنزلة الجملة كقائم الزيدان يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع اخراج الكلام عن سنن الموضوع سواه جملة بمعنى انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة ضربت زيدا قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان بمعنى هو مستغن عن خبر جملة فعلية فابطله المصنف بوجهين احدهما لو كان جملة فعلية مع حال جاز ان يحذف الحال ويستقل الكلام بدون الحال كما يصح ان في ضربت زيدا قائما لو حذف الحال يتم الكلام لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه يحرف عن المقصود اذ المعنى ان كل ضرب مني واقع في حال القيام وضربت زيدا قائما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه تصدر مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر فالزيدان المقدر منصوب المحل بدلالة قولهم

اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب ويجوز فيما هو معتبر عند المصنف رحمه الله اي ان يقدر بالزمان ليكون المحذوف ان ادام جعل الحال ودالا على حقيقة نحو اخطب ما يكون الامير قائما يوم الجمعة بالرفع مسموعا يعني ان قولهم اخطب ما يكون الامير قائما مقدر فاذا كان قائما فاذا احتمل وجهين احدهما ان يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا وذكر لكل واحد دليلا اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل فدال عليه قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لا خطب اي اخطب اكوانه حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما اي حاصل في هذا الزمان فاذا منصوب المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني اي تقدير المصنف رحمه الله بالزمان مكان ما ل اخطب اوقات اكوان الامير فعلى هذا لا يكون اذا كان قائما منصوبا على الظرفية اذ لا يقع الظرف في زمان بل يجب ان يكون اذا مرفوع المحل بكونه خبرا عن اخطب اوقات اكوانه لان يكون هو هو اي اخطب الازمان هو هذا الزمان لا ان اخطب الازمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا عن اخطب ما يكون الامير وما كان لفظ اذا محتملا للوجهين والنصب يوم الجمعة نصبه بنص للظرفية ورفعه بنص الخبرية استشهد لكل وجه من الوجهين في اذا بما يدل عليه في يوم الجمعة وعند بعضهم حال هذا في الظرف على تقدير مضاف محذوف اي بتقدير المصنف بالزمان في الكل اي في كل ما كان المبتدا مصدرا نحو ضربي زيدا او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا الى معنى المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان ضربي زيدا اذا كان قائما اي زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب اوقات اكوانه اذا كان قائما اي هو زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدا لا ظرفا فان قلت قالوا ان الحال بمنزلة الظرف فكان ينبغي في مسئلة ضربي زيدا قائما وامثالها عن اخبار اذا كان بل بجعل قائما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير ضربي زيدا حاصل قائما اي في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير من الصفة الى الموصوف فكذا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال ولو لم تقدر اذا كان لكان ذو الحال الضمير في حاصل وهو راجع الى الضرب فالضمير في قائما يرجع الى زيد فلا يكون راجعا من الحال الى ذي الحال فلا يصح اذ لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف فقدروا اذا كان ليكون ظرفا يتعلق بحاصل فلا يمتنع عدم تحمل الظرف الضمير كما لو قلت ضربت يوم الجمعة فان الظرف لا يتحمل الضمير بخلاف الحال ومنه اي ومما التزم في موضع الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر لدلالة الواو عليه لان الواو بمعنى مع اي قرينة من معنى المقارنة هكذا قال النحويون وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعدهما فلم يلتزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان يقدر كل رجل مقرونان هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما في موضعه ولعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه لافعلن والتزم لجواز القسم بوجود قرينة على حذف الخبر فيحذف وكذا لفظ العهد بالفتح لانه يذكر الا في القسم وزيد الخبر الطلب قريب منه والتقدير زيد اطلب الخبر الطلب فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه وانما قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول

الخبر او في موقع الخبر وهو الحال كما ان في ضربي زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر واقع موقع الخبر والاولى في بيان مخالفة هذه الصورة لما قبله ان يقال الدال على الخبر هو عين لفظ الخبر الا انه اشتغل بشيء بخلاف الصور السابقة فان الدال على الخبر مغاير للفظ الخبر لان لفظ قائما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو مقرونان ويجوز ان يحذف المبتدا والخبر في نعم العبد اي ايوب على تقدير هو ايوب فمن جعل المخصوص خبر مبتدا وتحذف اما من جعل المخصوص مبتدا والجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدا فقط وبعض احدهما او كلاهما يجب فيه ان يكون المبتدا مضمرا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اي يكون المبتدا والخبر منفصلا لا غير اي لا يكون مضمرا متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدا والخبر معنوي ولا يمكن اتصال اللفظي بما ليس بلفظي فلذلك يجب فيهما الانفصال الا فيمن قال لولاك ولولاي فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على المجرور الجر وعند سيبويه محلهما الجر وان لولا مع المكني جار ليست له مع غيره ومعناه ظاهر وتقديره قول الاخفش ان الجر فيه حمل على الرفع في قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على الجر في هذه الصورة فالواقع بلولا عند الاخفش مجرور في محل الرفع كما ان انت في ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه فالواقع محلها مجرور ولولا حرف جر وانه اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جار لمظهر فلذلك خصصه بالمكني الى المضمر وكل واحد من المذهبين راجح من وجه ومرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه ان لولا مجمول عند على معناه المشهور المستفيض بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمر ومرجوح من حيث انه يلزمه تغييرات كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه فرجحانه انه تغيير العامل فقط وهو لولا والتغييرات في اللواحق واقعة تبعا لا اصلا ومرجوح من حيث ان لولا لم يعهد جارا وان شاع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا من ان حق المبتدا اذا مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع جاز تخلل ضمير الفصل بينهما اورد بحث ضمير الفصل في باب المبتدا والخبر لانه يتعلق بهما وذكر شرائط وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يمتنع ان يقع نعتا للمبتدا لا كل معرفة لان ضمير الفصل انما جيء لفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا فحرفه قولك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح نعتا للمبتدا فلا يحتاج الى ضمير الفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا انطلاق فكان حقه ان لا يفصل بين المبتدا وبين افعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا للمبتدا وكلهم على الحاقه بما بعده وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو اي ضمير الفصل احد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدا اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اذا انا بانه

حذف المبتدا والخبر معا

اذا دخل ضمير الفصل بين المبتدا والخبر

حتى لا نعت علة للتحلل بين اثنا تحلل لا بد ان يا نه حد لا نعت ونضرب من الموكدات
انما تحلل ابدا انا بانى حتى وابدانا نضرب من الموكد حتى ادعى بعضهم الحصر في فو كونه زيد
هو العالم اى الاعلام الا هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال نضرب من
الموكد اى بنوع من التاكيد وان لم يكن حصر انحو زيد هو المنطلق مثال لما كان الخبر معرفه
او هو افضل منك اى زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل من او هو يضرب اى زيد هو
يضرب مثال لما كان الخبر الفعل المضارع وجاء اى تحلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية
نحو ان تبن انا اقل منك وان كنا لنحن الغالبين فانا ونحن ضمير للفصل بعد دخول العوامل
وانما جاز تحلل الفصل مع ان الخبر لا يصلح ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا لباب
المضمر بالمظهر اذا الاصل هو المظهر والمضمر فرع عليه والفروع تلحق بالاصول في الاحكام
وان لم يكن علة الاصل جارية فيها طردا للباب ولا محل له اى لضمير الفصل من الاعراب
عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في نحو ارايتك زيدا ما صنع ونحو اى عند الكوفيين
نحو اياه واياي واياك فان هذه اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا
للكوفيين فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق
فهو عبارة عن المسند اليه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المنطلق فهو من حيث المعنى كالتوكيد
للاول وحكم ما بعده عند آخرين لانه معه كالشي الواحد فيجب حكم هذا الضمير عند اخرين حكم
ما بعده وهو الخبر لانه تحقق وتوكيد ان ما بعده خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية فيتعلق
ما بعده فهو معه كالشي الواحد لكونه تحقيقا وتاكيدا له وبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله وتوكيدا
له ان المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو ان زيدا هو المنطلق ابطله
بوجهين احدهما ان المضمر لا يوكد المظهر لان التاكيد اما لفظي او معنوي وهو ليس بتاكيد معنوي
لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوي ولا
بتاكيد لفظي لانه تكرير اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لان الاول مظهر والثاني مضمر فلا يكون
تكريرا لنفس اللفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظا ولا معنويا والثاني انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف
الموكد رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان في الاعراب ويمكن
ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد اللغوي بان تقرير الاول على الجملة لا التاكيد الذي هو
احد التوابع الخمسة وعن الثاني ان توافق الاعراب في التاكيد لا نسلم انه شرط بدليل
جواز مررت بك انت وبه هو ... الا ان نقول ذكر في المضمرين اجازة المظهر المضمر
بالمظهر فليس كذلك والثاني اى وبطل الثاني وهو ان حكمه حكم ما بعده انه لا تعلق له بما بعده
فانه لا يختلف باختلافه وقوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه لا يوكد حكم الخبرية ولا
يميزه عن النعت فممنوع بما ذكرنا وان اراد به انه لم يكن عقيب فهو مسلم لكنه لا ينفي اصل
التعلق ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب كان حقه ان لا يصرح بانه
احد الضمائر المنفصلة المرفوعة بل الاولى ان نقول صيغته صيغة ضمير مرفوع لا انه عين الضمير
كما ذكره غيره ويدخل عليه اى على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد لهو الظريف وان فيه
مخففة عن المثقلة اصله انه لما خففت خلا الثاني مخففة ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين

النافية

النافية ولام الابتداء انما ادخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم كان او على الخبر
او على الفصل لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء كان حقه ان يدخل على المبتدا نحو لزيد منطلق
فاما ان يدخل على اسم كان او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان له صدر الكلام فلا ينبغي
ان يدخل على ما هو معمول كان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل فالحاصل ان اللام اما ان تؤخر او
لا فان لم تؤخر يلتبس بان النافية وان اخر فاما ان يدخل على اسم كان او الخبر او ضمير
الفصل فكان ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده خبرا
عليه ويقرأون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانما قال بالرفع على ان هم مبتدا والظالمون
خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول ثان لترن والمراد بقوله مبنيا
عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذا البيان لان لفظ مبنيا عليه ينبى عن وجوب المطابقة
مع المبتدا لكونه ما عليه بطانه في الافراد والتثنية والجمع ولفظ خبرا لا يخرج لا يشعر
الا بالخبرية دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب الا من باب المبتدا والخبر لان مسئلة
الاخبار يجعل فيها الموصول مبتدا وذكر الاسم الذي يخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدا
والخبر فلذلك اورده فيها الاخبار عن الشي مكنيا عنه بالذي او اللام التي في معناه ومعنى
مكنيا ان يوضع موضع ذلك الشي المخبر عنه ضمير الباء لا للالتصاق اى في الاخبار
بصدر الذي او اللام التي في معناها لا ان الذي مخبر به بل هو مخبر عنه لانه تصدر مخبرا عنه
وذكر الاسم المحكي عنه يوضع خبرا له فالباء للاستعانة لا صلة للاخبار ومجال الذي اى
الذي والتي ونحوهما في الاخبار بها اوسع من الالف واللام والاخبار بها من حيث دخلت
الاولى اى الذي الجملتين الاسمية والفعلية فتقول في الاخبار عن زيد في ضرب زيد الذي ضرب هو
زيد وتقول في الاخبار عن زيد في زيد قائم الذي هو قائم زيد فقد صح الاخبار بالذي في الجملة الاسمية
والفعلية واختص الثاني وهي اللام بالفعلية فيها متصرفا فعلها تجد هو فيه مبنيا للفاعل او المفعول
اسم فاعل او مفعول واعرابه باعراب الموصول للمفرد اعراب ما بعد الا يجري على اعرابه يجب
الاخبار باللام التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قائم اذا
اخبرت عن زيد فلا يمكن ان يقال الهو قائم زيد بل يختص بالفعلية ثم لما علم ان الفعلية
ايضا لا يدخلها اللام بلا ترتيب تصرف فيها بان يسبك من الفعلية ما يصلح صلة للام وهو
اسم الفاعل او اسم المفعول فقال متصرفا فعلها احترازا عن نحو نعم وعسى وفعل التعجب
فانها من الافعال الغير المنصرفة اى لا يجي منه اسم الفاعل او مفعول فلا يمكن فيه
الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل او مفعول وقد امتنعا فيها تقول في ضرب
زيد اذا اخبرت عن زيد الضارب هو زيد وفي ضرب زيد على المجهول المضروب هو زيد يعد
صوغ الفعل مبنيا للفاعل او المفعول حال عن المحروف في صوغه ... الكلام يعني اذا كان
الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول
وقوله واعرابه باعراب الموصول الى آخره اشارة الى بحث اشير اليه من قبل
وسنعيد ذلك للبيان وهو ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقعا صلة اللام حقهما ان لا يكون
لهما اعراب لان جملة الموصول لا اعراب لها بل الاعراب للموصول الذي او قع مبتدا فكان

حقه ان لا يعرب اسم الفاعل او المفعول اصلا لاكد ان حق الاعراب كان اجله للموصول لكنهم
كرهوا تعدد الاعراب في الاسم فاظهروا في الاسم بعض ما كان الا اذا كان يحتمل غيره نحو جاءني
الا زيد كرهوا في الاسم ان يظهر فيه اعراب على كونه حرفا فاظهروا فيما بعد هكذا ههنا
وتمام تحقيقه قد تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا اذا تعذر الوفاء بشرطه اي
شرط الاخبار المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم لان كل اسم يصح ان يعبر عنه بالمظهر
جاز ان يعبر عنه بالمضمر نظرا الى صيغ الجملة الا حيث وجد مانع من الاخبار كما سيأتي
وشرطه اي شرط الاخبار تصدير الجملة بالموصول مبتدأ او جعل الاسم المبتدأ عنه بالاخبار
خبرا ووضع ضمير للموصول موضعه فهي اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتدأ
والثاني جعله اي الاسم الذي اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضميره موضع ذلك الاسم
والرابع كون الضمير عائدا الى الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار وعلى ما سيأتي بيانه وانه
اي وان ضمير المخبر عنه منصوبا جاز ايلاؤه الفعل متصلا وان لم يله الاسم الموضوع هو
موضعه اذا لم يلتبس يعني اذا كان الاسم الذي تريد الاخبار عنه غير متصل بفعل بان
يكون بينهما فصل جاز ان تذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثله نحو في اعطيت
زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر الضمير الذي تضعه
موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع موضع الدرهم
منفصل فيقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل وايلائه الفعل لانه
اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه وايلاؤه الفعل فتقول في الاخبار عن عبد
الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذي اعطيته زيدا عبد الله لم
يتميز المفعول الاول عن الثاني لان التمييز انما يحصل بالتقديم لفظا فان المتقدم هو المفعول
الاول والمؤخر الثاني وجاز ان تذكره مثال الالتباس انما ضرب زيد عمرا فان المحصور في الاسم
الثاني لانه يحوله الواقع بعد الا اي ما ضرب زيد الا عمرا فلو اخرت عن عمرو … انما
ضرب زيد عمرا واوليته الفعل وقلت الذي انما ضربه زيد عمرو انعكس الحكم وصار زيد هو
المحصور الاسم الواقع بعد الا ويقع الالتباس وحذفه متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف
الضمير اذا كان متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي فلمن يجعل المتصل بالوصف
منصوبا لفظا ومحلا والا اي ان لم يجعل منصوبا لفظا ومحلا بل مجرورا لفظا منصوبا محلا
كما هو مذهب بعضهم لم يجز الحذف ضعف فيه اي في ذكر المتصل يعني اذا كان الضمير الموضوع
موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا لو اخبرت عن زيد قلت
الذي ضربته زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الذي ضربت زيد لان العائد المنصوب الى الموصول
يجوز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وكذا في صلة اللام في ضربت زيدا
لو اخبرت عن زيد باللام لقيل الضاربه انا زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الضارب انا زيد
هذا فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو
ضاربه وضاربي اختلف فيه ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو مجرور
وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثير

جاز الانفصال لم يعدل اي الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مع الاتصال المذكور اما اذا التبس

شايع

اما من يجعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وابقى الجار وهو ضعيف فيه فلذلك قال وان
ضعف فيه وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة اللام فيمن يجعله لان قوله
فيمن يجعل الى آخره يختص باللام فان الخلاف في الوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ومن
هذا اي ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اي ان الاخبار يمتنع فيما يستحق
الصدارة من ضمير الشأن وكم الخبرية وغير ذلك ليتخذ الناظر هذا شروع في بيان ان كل واحد من
الامور الاربعة المذكورة شرط الاخبار فانه اذا انتفى واحد انتفى الاخبار فاذا كان الاسم
الذي اريد الاخبار مستحقا الصدارة الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد شروطه ان يؤخر ذلك
الاسم ليكون خبرا عن الموصول وما يستحق الصدارة لا يمكن تأخيره كضمير الشأن في نحو هو زيد
قائم لا يمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذي هو زيد قائم هو لزم تأخير ضمير الشأن وهو
ممتنع وكذا كم الخبرية لو اخبر بطل صدارته … لان كم الاستفهامية لا يقع جملة
الموصول فيكون المانع فيه وهو عدم تصدير الذي … وفي التمثيل بضمير الشأن نظر
لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار عنه لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير يرجع الى المتعقل
في الذهن وهو الشأن لا الى ملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتناع الاخبار
في ضمير الشأن جاز ان يكون لكونه مستحقا للغير وهو المتعقل الذهني لا لكونه مستحقا الصدارة
ومما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفي بلا نفي الجنس والمجرور برب ونحو ذلك ليتعذر الاخبار
قوله فيما يلزم التنكير عطف على فيما يستحق اي ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو
ضربت زيدا راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال اذ لا يمكن وضع ضميره موضعه لان المضمر معرفة
فلا يقع حالا وكذا التمييز لو قلت عندي عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن
وضع الضمير موضعه وكذا المنفي بلا نفي الجنس نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور برب لانها
لازم التنكير والمضمر معرفة فلا يقع موقعها ولا تقاس على ربه رجلا لشذوذه هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان رب قد دخل على المضمر في ربه رجلا فلا يتعذر اخبار المجرور
برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه تعالى انه مبهم بدرهما به من غير قصد الى معين
وكانه ليس بمضمر وان كان لفظ المضمر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار
في الموصوف بدون الصفة مثلا في جاء رجل عالم الاخبار عن الموصوف فقط الذي
جاء هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقال بدون الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف
والصفة معا جاز فتقول الذي جاء هو رجل عالم فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا وفي
الوصف اي بدون الموصوف اي فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور فلا يقال الذي جاء رجل
هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جاء غلام زيد يمتنع الاخبار
عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شيء لامتناع الوصف بالمضمر
واضافته هذا علة للمسائل الثلاث اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط لامتناع الوصف
بالضمير اي لامتناع كون الضمير موصوفا وهو يرجع الى قوله في الوصف اي يمتنع الاخبار
في الوصف لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع كون الضمير صفة واضافته يرجع
الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر الى شيء فقوله

في الوصف اراد بدون الموصوف وان الملحقة في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز في المضاف
اليه اي وجاز الاخبار بالمضاف اليه فحسب فتقول في جاء غلام زيد بالاخبار عن زيد الذي جاء
غلامه زيد بالاخبار عن زيد انا او لا امتناع فيه للاخفش الا اذا لم يستقل بان كان المجموع بمعنى
لحال ثبات للوقته وسام ابرص لوقته اوى من كبار الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف
اليه فيه لانه بمنزلة جزء الكلمة وحكى المازني جواز ذكره في الشعر والشعر عالم بحكم واذا كان
المضاف اليه المركب من العشرة مع ما يتقدم عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد والا بكم
الا منه نفي الاخبار عنه اي عن المضاف اليه يجب رد الحروف من المضاف لزوال علته يعني
اذا ركب العشرة مع ما يتقدمها وقلنا اثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلاثة
عشر مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع وان يكون
الا منه الا لا يكون الا واحدا من المضاف اليه يعني لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص من العشرة
فما دونها او يقال عاشر عشرة بمعنى واحد منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في
نيف العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل بالاضافة الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لانه يقال
ثالث اثني عشر بمعنى مصير اثني عشر ثلاثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما بينا وهي
في العدد نحو ثالث ثلاثة عشر فان التقدير ثالث عشر ثلاثة عشر بمعنى واحد من ثلاثة عشر
في الاخبار يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علته اي ما اذا اخبر عن المضاف اليه وهو ثلاثة
عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثالث عشر فتقول الذي هو ثالث عشر معه
ثلاثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فهو من
اسمين الى اسم آخر وقد جمع فيه من اسمين مثلهما للطول فحذفوا الثاني من الاول وهو ثالث
وعلى اسم الفاعل معاه فقصد تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت
رد المحذوف ولا يسوغ فيه اللام اي لا يسوغ في مثل ثالث ثلاثة عشر الاخبار باللام لانه
انما يكون في التعليق وهي جملة اسمية فلما دخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار
بالضمير بالذي كما ذكر وكذا في كل ما اضيف الى العدد المشتق هو منه بمعنى ما اضيف الى
المساوي نحو هذا ثالث ثلاثة فانه لا يكون الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير
انما يكون في المضاف الى الاقل نحو رابع ثلاثة اما في المضاف الى المساوي فلا يمكن
فيه التصيير وحينئذ لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام كما ذكرنا واما في
المضاف الى ما دونه ولا يكون الا فيما دون العشرة فلا منع لانه مما يؤخذ من الفعل اشبه
يعني ان اسم الفاعل المشتق من العدد اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلاثة فيكون بمعنى
التصيير الا مصير الثلاثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة لان له فعلا
يؤخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير فان رابعا مأخوذ من ربعت الثلاثة اي صيرتهم
اربعة ولا يكون هذا في نيف العشرة لانه ليس له فعل مأخوذ من المركب حتى يشتق
منه اسم فاعل نحو هذا رابع ثلاثة قال انه لا منع من الاخبار فيه باللام فتقول في هذا
رابع ثلاثة الذي هو رابعهم هذا ثلاثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا ثلاثة وذكر
لوجه الضعف ان هذا مما يؤخذ من الفعل اشبه يعني ان ضاربا مأخوذ من فعل قطعا

ونحو

نحو رابع اربعة مأخوذ من الاسم فيجعل لانه ليس بمعنى التصيير حتى تقول له فعل واما
رابع ثلاثة نحو من الذي بين لانه يحتمل ان يكون مأخوذا من اسم وهو اربعة فيكون كالذي
اربعة ويحتمل ان يكون مأخوذا من فعل وهو ربعت لانه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعل
فقال انه اشبه بما يؤخذ من الفعل نحو ضارب مما يؤخذ من الاسم من نحو رابع اربعة
هذا حاصل اللفظ وقد ذكر في التعليق ايضا وفيه نظر لان الاخبار باللام يتعين ان
يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع الاخبار باللام في نحو زيد
ضارب مع انه مأخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل بمعنى العدد وهو قد صرح في
اول باب الاخبار باللام يختص بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية
مع كون اسم الفاعل مأخوذا من العدد نعم لو قال ربعت الثلاثة يكون حق الاخبار باللام فيه
نظرا الى انه يشتق منه اسم فاعل ويمكن ان يمنع بان اسم الفاعل فيه ليس على المعهود من اسم
الفاعل المأخوذ من فعل من الافعال قال الاخفش وجاز في القياس الثاني اثنين انا واستحسن
القاسمهما انا اثنان ليعلم التابع بخلاف الضاربهما ثم قلت انا ثاني اثنين فعند اجاز الاخفش في
الاخبار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثنى اثنين انا واما قال على القياس
لانه ليس في الكلام ثنى حتى يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد واستحسن الاخبار عن اثنين بان يقال
القاسمهما انا اثنان ليعلم القابع لان اللذين انت ثانيهما لا بد وان يكونا اثنين فاخبر … بعلم
بالضم ورد بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين واخبرت عن اثنين وقلت الضاربهما انا اثنان وقال
في التعليق رجلان وذكر وجه الفرق لانك اذا قلت الضاربهما لم يعلم ارجلان ام امرأتان
وهذا الكلام كما ترى مختبط اما اولا فلانه ذكر الاخبار باللام في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما
ذكرنا واما ثانيا فلان حق الكلام في انا ضارب اثنين على تقدير الاخبار باللام الضاربهما انا اي
اللذان انا ضاربهما اثنان ووجه لانه ليس الفرق بين القاسمهما ان اثنان وبين الضاربهما انا اثنان
اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد المحض من غير اعتبار الذكورة فالمنع سواء لان اللذين انت
ضاربهما يكونان اثنين ايضا وان اريد به قيد الذكورة فالعقل بان … بالى اذ اللذان انت ثانيهما
قد يكونان ذكرين او ذكرا وانثى اذا كان المتكلم ذكرا فكذا اللذان انت ضاربهما قد يكونان ذكرين
او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما دلالة على … اذا اخذ ان يقال
اللتان او اللذان في الموضعين وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس
… ما لا يقع الفرق … في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ يطلق
على الذكرين وعلى الذكر والانثى على وجه التغليب حقيقة نحو … الفرق اذ لو قلت
الضاربهما انا اثنان يحتمل به المرأتان اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد به المرأتان والذكران
والذكر والانثى ليصح حمل الضارب على الذكر في الاحوال الثلاث فيقيد بخلاف القاسمهما انا
اثنان اذ يحتمل اللام الذكرين والذكر والانثى ولا يحتمل المرأتين اذا كان القائل ذكرا ويحتمل
اثنان في الجواب ايضا ان يكون المراد به ذكرين وذكرا وانثى فلا يحتمل شيئا فلا يفيد
… احسن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا لا يحتمل اثنان على وجه المجاز
ان يراد به الذكران والذكر والانثى والمرأتان باعتبار انهما يتحملان على وجه المجاز والله
اعلم

وكذا في اسم الفاعل ونحوه بدون معمول لتعذر اعمال الضمير اي كما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة
ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله نحو اعجبني ضرب عمرا يمتنع
الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني هو عمرا ضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم
الذي يضارع الفعل العامل على ... مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه
مشبه بالفعل فكانه فعل حقيقة ولفظ العامل مجرور صفة للاسم فللاسم صفتان احدهما كونه
مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز
بقوله الذي يضارع الفعل عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع معموله
فتقول في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا الذي هو حسن ضربي
زيدا وانما امتنع الاخبار في الاسم الفاعل العامل مطلقا وجاز دون المصدر فانه يجوز الاخبار فيه مع
معموله لان اسم الفاعل يضارع الفعل ويجري مجراه في الحركات والسكنات وفي الدلالة على الزمان الحاضر
والمستقبل ووقوعه موقعه لكونه الفعل بخلاف المصدر فانه ليس جاريا على الفعل في الحركات والسكنات
والدلالة على احد الازمان ووقوعه موقعه فان ضارب في قولك زيد ضارب مثل يضرب في الامور الثلاثة
بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر مع معموله كسائر الاسماء التي يصح الاخبار
عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم الفاعل غير العامل فانه يجوز الاخبار عنه كسائر الجوامد
وقولهم في الاخبار عن منطلق في زيد منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف المقدر وهو جواب
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال منطلق في زيد منطلق اسم فاعل عامل لانه عامل في الضمير
المستكن عنه فاعلا له فقد اخبرت عن اسم الفاعل العامل فاجاب عنه بان منطلق صفة لموصوف
محذوف وهو الذات الموصوفة بالانطلاق فكان المخبر عنه هو معروض هذا الموصوف الذي
سقوط(?) الصفة مثل الصفة العارضة وفيه نظر لانه ياتي هذا الجواب ايضا في الاخبار عن اسم
الفاعل العامل في المثال باعتبار المعروض ايضا وكذا اي وكذا يمتنع الاخبار ايضا فيما يلزم الظرفية
نحو ذات يوم او المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه يمتنع الاخبار فيهما
ورفعهما خبرا للموصول لعدم صلوحهما الخبرية لالتزام النصب فيهما وجاز اي الاخبار عن الظرف
على ما ذكره سيبويه في صليت اليوم واخبرت عن اليوم الذي صليت فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف
واتساعه ... وشرط اظهار في اشتراط اظهار اللام في المفعول له لعوارض(?) شرط الحذف الا
اذا اتسع فيه اي اذا اخبرت عن الظرف على ما ذكر يشترط اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو
الذي صليت فيه ولا يقال الذي صليته كما شرط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول
في ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار اللام وانما وجب اظهار
اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ
العائد مصدر فجاز ان ينتصب باضمار اللام بخلاف ما اذا وقع موقعه ضمير لانه ليس بمصدر
فيجب اظهار اللام وكذا شرط اظهار في الظرف لو كني عنه بالضمير لان اللفظ المظهر في الظرف
يدل على الزمان او المكان بجوهره فاستغنى عن اظهار في بخلاف ما اذا جعل ضميرا فان جوهره
لا يدل على الظرفية فاحتيج الى اظهار في للدلالة على الظرفية قوله الا اذا اتسع يعني شرط
اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجري مجرى المفعول به فتقول ... اليوم الذي ... اليوم

الذي فهو هو منطلق

لا في

لا في الظرف كانه مفعول به على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وعن المصدر
الذي لم يسد مسد الفعل اي وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله يعني المصدر على قسمين
قسم حذف فعله وسد مسده نحو سقيا زيدا فلا يجوز الاخبار عنه لانه سد مسد الفعل
فكانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده نحو الضرب حسن واعجبني الضرب ونحوهما
يجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع المذكور وهو سده مسد الفعل وقبح في
الوارد لمجرد التاكيد لعدم الفائدة اي وقبح الاخبار عن المصدر الذي ورد لمجرد التاكيد
نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار عن ضربا بان يقول الذي ضربته ضرب فانه لا فائدة في هذا
الاخبار لان المصدر قد فهم من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضرب ضرب
لانه لا فائدة فيه الا اذا وصف المصدر وقيل ضرب شديد فكذا هنا اذا قلت ضربت ضربا
شديدا جاز الاخبار عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل
فجاز الاخبار عنه نحو قولك الذي ضربته ضرب شديد كما يجوز ضرب ضرب شديد واحترز عن الضمير
في ونحوه رجلا والا في نحو(?) ... لانه دعاء فهو بمنزلة الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول فلا يقال
في ونحوه رجلا الذي ونحوه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالامر وقد اجازه بعضهم
نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع ان الضمير في ونحوه غير
راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم مفسر بنحو رجلا فيمتنع هذا يمتنع الاخبار عنه لانه
لانه لو كني عنه بضمير شرط ان يرجع الى الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه
وكان هذا الضمير مستحقا لغير الذي وهو المبهم فاذا كني عنه امتنع الاخبار عنه كما امتنع
الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذي نحو زيد ضربته كما سياتي عقيبه وكذا في الضمير الذي
يستحقه غير الموصول مبتدأ كان او موصوفا او موصولا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه
متعلق المستحق بما يستحقه يعني اذا استحق غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير
ثم فصل الغير بقوله مبتدأ الى آخره يعني غير الموصول الذي يستحق موصولا نحو ضربته ...
فان المستحق لهذا الضمير هو الموصوف المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن
المضاف الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول او المشتمل عليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن
الاسم المشتمل على الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوك رجل فلو اخبرت عن رجل بحذفه(?)
لم يجز لانه يبقى المبتدأ بلا عائد فالحاصل انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول يمتنع الاخبار
عن ذلك الضمير وعن المضاف الى ذلك الضمير ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقوله
مبتدأ كان او موصوفا او موصولا تفصيل للغير اي سواء كان المستحق وهو غير الموصول مبتدأ او موصوفا
او موصولا وكذا في الموصول بدون صلة لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة الجامع(?) ... الصلة
... الموصوف والمضاف يعني يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلته نحو الذي قام زيد
الاخبار عن الذي وحده بان تقول الذي هو قام زيد الذي وعلل امتناعه بوجهين
ان الضمير لا يقع موصولا وهو معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا
والثاني لزوم خلو الموصول المؤخر عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان الموصول الا(?)
مع الصلة بمنزلة حرف الكلمة ولا يقع ضمير موقع حرف الكلمة هذا اذا اخبر عن الموصول الاول

ضربته

رجلا

الضمير قد يكون مبتدأ نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا نحو جاء رجل ضربته وقد يكون موصولا نحو الذي ضربته زيد

الصلة فاما مع صلته فلا منع من الاخبار عنه كما لا يمتنع الاخبار عن الموصوف مع صفته
والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف مشبه بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف
حكم الموصول فكما يمتنع الاخبار عن الموصوف بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف
والمضاف في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صفته ويجوز مع صفته وكذا المضاف
يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولان كانت او غير
فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء كان ذلك
الموصول موصولا بموصول آخر او غير موصول به يعني سواء كانت صلته جملة مصدرة بموصول
او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل بموصول آخر
من حيث القياس وان لم يسمع في الاستعمال ويجعل مبتداء اي الصلة والخبر والثاني بصلته
وخبر جملة للسابق ولا بد فيه الا في الثاني من ضميرين احدهما له اي للثاني والثاني للاول
لما ذكر ان الموصول يوصل بموصول نبه على كيفيته وهي ان الموصول الثاني يجعل اي امر بان لانه
مبتداء يجعل اي خبر وموصول يجعل اي صلة والموصول مع صلته والخبر كله يجعل
جملة للموصول الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير يرجع الى الموصول
الاول وان كان الذي يعد السابق اسبق اي بعد الموصول السابق موصولين اثنين او ثلثة
اي موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فحكم ما ذكر من انجعال كل واحد الى ما يكون جملة
والى ما يكون خبرا يعني ان كل موصول يذكر فلا بد له من صلة وخبر ليسلم الموصول الثاني ويعني
صلة للموصول الذي سبقه كالصلة المحكية من المازني وهي الذي التي اللذان التي ابوهما اخوها
اختها اخواك اخته زيد وامتحان صححه بان قام اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى
يرد الجمع الى الواحد بيانه انا ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتداء لا بد له من صلة وخبر
فحينئذ الموصول الرابع وهي التي مبتداء فلا بد له من صلة وعائد وخبر وصلته قوله
ابوهما ابوها فابوها مبتداء وابوهما خبر والجملة من المبتداء والخبر صلة التي والعائد هو الضمير
في ابوها ثم كونه مبتداء وخبره قوله اختها فالتي ابوهما ابوها اختها موصول تمت صلته
ابو مبتداء وذكر خبره فتمت جملة من مبتداء وخبر وصلح جملة للموصول الذي سبقه وهو
اللذان واللذان مع صلته مبتداء وخبره قوله اخواك وعايده المجرور في ابوهما واللذان مع
جملة جملة تامة تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو التي ثم التي مبتداء [illegible] تمت
صلته وخبره اخته والمبتداء مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي فالذي تمت
بصلته وعائده هو المجرور في اخته فيصلح ان يكون مبتداء وخبره قوله زيد قوله وامتحان
صحته اي صحة هذا الحكم بان تقام اسم مقام كل موصول مع صلته في معناه فتقيم موقع التي
ابوهما ابوها اختها الان التي ابوها ابو شخص [illegible] فيصير الكلام الذي التي اللذان
اختها اخواك اخته [illegible] مقام اللذان اختهما اختها الان اللذين [illegible]
اخته امراة فيكون اخواها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم [illegible]
اخيك مقام التي تصلتها الان التي اخواها اخواك فيكون اخيك فيصير الكلام الذي اخيك
اخته زيد عمرو [illegible] الى الكلام الواحد وان اردت الاخبار [illegible] في المسئلة المحكية هكذا

كلام تم

التي مع صلته مبتداء

الموصول

الموصول الاول او الثاني بصلته فكل ذاك وكذا يمنع خبر الاول واما ما بعدها في صلته فلا
فيه وكذا الا في خبر الموصول الثالث والمتصل به اي المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف
في اخوك اي على تقدير وذلك اي ان اردت الاخبار في المسئلة المحكية عن المازني عن الموصول
الاول يمتنع بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز وآخر صلة الموصول
الاول وهو اخته فاذا اخبرت عنه قلت الذي هو زيد الذي التي اللذان التي ابوهما ابوها
اختها اخواك اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الثاني وهو التي مع صلته
وآخر صلته قوله اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التي الذي هي اختها التي اللذان التي ابو
ابوهما اختها اخواك اخته [illegible] هذا [illegible] اخبرنا عن التي مع صلته والضمير المستحق الذي
ليس في جملة التي [illegible] من الاخبار عنه بل هو اخته ويرجع الى التي وليس من صلتها
فليس التي مع صلتها مشتملة على الضمير المستحق للغير حتى يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا
عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن الخبر الاول اي خبر الموصول الاول وهو زيد
فقلت في الاخبار عن زيد الذي الذي التي اللذان التي ابوهما ابوها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه
ايضا واما ما بعدها في صلته الى آخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا ياتي فيه
الاخبار الا ما استثناه واما قال ما بعده الباقي لانا قلنا يصح الاخبار عن التي مع صلته
وهو في صلة الموصول الاول وبهذا الحكم من صلة الاول قد صح الاخبار عنه فبقي الباقي
لا يصح الاخبار عنه الا في شيء خبر الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول وهو الكاف
المتصل باخواك فان اخواك خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن اللذان
مع صلته وهو آخر قوله اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته وهي قوله ابوهما
ابوها ولا عن ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن ابوهما لا عن المضاف
اليه ولا عن المضاف اليه ولا عن اختها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخته
مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلته انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف
اليه في اختها فانه مستحق للموصول قبله وهو التي فلا يصح الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع
لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو ما في ابوهما مستحق لغير التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار
عنه واما البواقي فظاهر ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا قد منا
مقامه مضمرا لزم اضافته والمضمر لا يضاف واما المضاف اليه من ابوهما اي اختها فلا يصح
الاخبار عنه لانه ضمير مستحق لغير ما يصلح به من الموصول حالة الاخبار وانما صح الاخبار
عن خبر الموصول الثالث وهو اخواك عن المضاف والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على
ضمير مستحق للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه فتقول في الاخبار عن اخواك اللذان
الذي التي اللذان التي ابوهما ابوها اختها هما اخته زيد اخواك فاخواك خبر اللذان الذي
[illegible] حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل
بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك بان تقول الذي التي اللذان التي ابوهما ابوها
اختها اخواه اخته زيد انت قوله لما تقدم اشارة الى الاشتمال على الضمير المستحق للغير
وكون الضمير مستحقا للغير او كون المضمر مضافا فلذلك قال لما تقدم الا ما سبق ذكره هنا

اختها تم

العوائد فنذكرها لنعلم صحة ما جوزوا ومنعوه فما امتنع و اما الاسمان معطوفا احدهما على الآخر
في جملة فقد بطل الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما شرط نحو اذا قلت ضرب
زيد وعمرو يجب الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد
فنقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد
وهو الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمروا
تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربته اياه وعمروا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا
واياه عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما شرط نحو مراعي
شرائط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة وسائر الشرائط من الضمير كونه مرفوعا
ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا مذكرا ومؤنثا فتقول في ضربت هندا وعمروا في الاخبار عن هند
التي ضربتها وعمروا هند ينبغي ايضا ان يكون الضمير الموضوع ليصح العطف عليه وهذا
ايضا مما اشار اليه بقوله مع رعاية ما شرط واما في جملتين معطوفة احديهما على الاخرى
ولا ملابسة بينهما فلا سبيل الى الاخبار في واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالدا فانهما
جملتان عطفت احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي من المجانس المذكور بعد في قوله واما
في جملتين اي واما الاسمان في جملتين فانه لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو
الموصول عن العائد اليه في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف عليه
فلو اخبرت عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالدا زيد والمعطوف عليه فكذلك قلت الذي
اكرم خالدا فلا عائد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة
صلة عن عائد منها الى الموصول وهو ظاهر وهذا اذا لم يكن من المجانس ملابسة اما اذا كانت
بينهما ملابسة سوى العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم
خلو الموصول عن العائد اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود
الملابسة من المجانس سوى العطف واما البدل فمنهم من ابى الاخبار عنه لان البدل في نية
كالموصوف ومنهم من اجاز الاخبار عن البدل بدون ذلك اي بدون ان يكون البدل فيه
بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف بحيث
اختلف في الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون
البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل
بدون البدل فلو قلت جاءني زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله
وذكر في سبيل القياس على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
فكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والنظام عند المصنف
جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف
بدون الصفة لانه يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المضمر
مبدلا فافترقا وقوله نفرق البدل اي اعظم معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها
الى المظهر فلو اخبرنا عن المبدل فقط صار البدل الذي كان متوجها الى المظهر ووجهناه
الى المضمر وهو مع قولنا لا منع من الابدال من المضمر ومع قوله لا والبدل معه انه

لا يجوز

سببه هو عام لانه قد خصص الحكم في عبارة قطب الدين طاب ثراه مخصص
بالاسم لا الاسم مخصص بالحروف وان ذهب اليه بعض النحاة اذ الفاعل
تقتضي ما ذكرناه وكذا في الفعل لان الحكم مخصص به لا الفعل مخصص
به فذات وجه الاعراب اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب
والمراد بالعامل ما كان له جهة مقتضية لذلك الاثر ووجه الاختصاص
سبب داعي لما ذكر او المعرب ولكن اختلف النحاة في هل الاعراب
نفس الحركة او تغيير الآخر فهذا بناء على الاعراب هو الحركة معنوي
او لفظ احداث او الحيثية انها قابلة لذلك واثرها ذلك بعد الملاحظة
والاعراب نفس الحركة ويحصل فالعمل الذي لا يصح بدونه
كالفاعلية وهي الجزء والمفعولية ... وماهو
مورد بين الجملة والعظام الى المضاف لا انه يتصف
بالجمع ويأتي بالعظم واني يتصف بعدمه

لا يجوز الاخبار عن المبدل … عن في نحو
مررت بزيد اخيك فلت الا به … البدل بعد
ما فلان كلامك … ما اصل
فاسد في الاخبار عن … انما انزل
الضمير لان الصفة … في المعنى
تقدم عن ما على من … بالكلام
الا انه كان اشكل من … فضلا لانه
لا يحتاج فيه الى … البدل الكلام
بعد ومثلنا لو قلت … هو وهو
الملك او الذي فقد مررت … الذي
حتى الكلام ان يستقل … حتى قال
بعضهم ان المبدل في حكم المطرح … من حيث المعنى … اقول لو طرح … حيث العلم من
البدل الذي هو المنصوب اليه في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في الالزام لو كان المبدل في حكم
المطرح لم يجز نحو زيد رايت غلامه رجلا صالحا لان المبدل لو طرح لكان التقدير زيد رايت
رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ فيبقى الجملة على عكس ذكره وجود الضمير في البدل دون
المبدل فلو كان المبدل في حكم المطرح بعدم ذكره لكان الضمير في المبدل دون البدل فلو حذفنا
المبدل بقي ما لا يجب فانهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه وان لم يكن فيه ضمير
منعوه ومن اجاز هذا نحو قول الشاعر … نظرا الى ان الضمير في البدل كان لانه
المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك اياه او المبدل ايضا في حكم المطرح فكانه قال زيد
ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا لا يكترث بالبدل الذي لا يصح الكلام الا به فجعلته
بعد ما قررت فلا يمكن بعدما ما سبق وهذا كانه غلط من الناسخ لان كون البدل بحيث لا يصح
الكلام الا به على مناسبة الجواز لا لاستقصاء فائدته … وتعليل الاستقصاء حسن
ولفظ التعليق مشعر بان الصحيح من النسخ الاولى تعرض فيه للنسخة الاخرى اصلا
وينبغي ان لا تكتف في النسخ ولا الاخبار عن خبر كان واخواته لانه يمتنع كما يمتنع عن خبر
المبتدأ فاذا قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه او كنته قائم لان خبر كان
في الحقيقة حكمه حكم خبر المبتدأ ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدأ نحو زيد قائم جاز في الاخبار
عن الخبر ان تقول الذي زيد هو قائم لان اتحادهما معنا وقيل ابدا لبعضهم وقال معنا كان زيد عالما
من كذا وكذا فان الخبر جملة من حيث المعنى فكان لا يخبر عن قولنا من امره كذا وكذا لانه خبر
عن موضعه واليه اشار الشارح في المفصل ثم قال وهو قول فاسد مردود وابطاله بان خبر
المبتدأ وباب معنوي ظنت وكذا معناه مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر
المفرد بتأويل جملة بل لو كان جملة من ذكرنا لم يمتنع لان الاصل الافراد فيقصد المفرد لانه
بحاله من غير ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي تنازعه فعلان معطوفا احدهما
على الآخر في الفاعلية والمفعولية فاعلا احدهما والمفعول محذوف … اي الاخبار

الموانع فنذكرها لنعلم صحة ما يجوز واستناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما على الآخر
في جملة فقد بيانه في الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما شرط نحو اذا قلت ضرب
زيد وعمرو يجوز الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد
فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد
وهو الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا في المنصوب نحو ضربت زيدا وعمرا
تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربته اياه وعمرا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا
واياه عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما شرط يعني بالاي
شرائط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة وسائر الشرائط اما هو الضمير كونه مرفوعا
ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا مذكرا وانما نقول في ضربت هندا وعمرا في الاخبار عن هند
التي ضربتها هي وعمرو هند ينبغي ايضا ان يكون الضمير الموضوع ليصح العطف عليه وهذا
ايضا مما اشار اليه بقوله مع رعاية ما شرط واما في جملتين معطوفا احدهما على الاخرى
ولا ملابسة بينهما فلا ساتي اي الاخبار في واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالد فانهما
جملتان عطف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين المذكورتين وقوله واما
في جملتين اي واما الاسمان في جملتين فانهم لم يجيزوا الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو
الموصول عن العائد اليه في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف عليه
فلو اخبرت عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف عليه فكذا قلت الذي
اكرم خالد فلا عائد فيه الى الموصول وكذا الاخبار عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة
صلة عن عائد منها الى الموصول وهو ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كان
بينهما ملابسة سوى العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم
خلو الموصول عن العائد اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره وغيره مما يوجد
الملابسة بين الجملتين غير العطف واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل معه نحو
كالموصوف ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذلك اي بدون ان يكون البدل معه
بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف بحيث
اختلف في الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون
البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل
بدون البدل فلو قلت جاءني اخوك زيد فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله
وذكر في سبيل القياس على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
فكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند المصنف
جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف
بدون الصفة لانه يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المضمر
مبدلا منه فيجوز وقوله بصرف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها
الى المظهر فلو اخبرنا عن المبدل فقط صرفنا البدل الذي كان متوجها الى المظهر ووجهناه
الى المضمر وهو معنى قول فلا منع من الابدال من المضمر ومعنى قوله الا والبدل معه انه

لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اي بدون البدل واما البدل فان اردت الاخبار عنه في نحو
مررت برجل اخيك قلت المار انا بوصله اخوك واستقبح المازني ذلك حتى جعلت بالبدل بعد
فاعلا فلا يمكن بقولنا فاسدا نحو اذا اردت الاخبار عن البدل فقط في نحو مررت برجل اخيك
قلت في الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت برجل به اخوك وبالالف واللام المار انا برجل به اخوك وانما اورد
الضمير بين الصفة وهي المار وبين الجار والمجرور الذي هو بدل الرجل ليتحقق عند اللاحق والمار المتكلم في الجو
فقدحت على على ما لا يحسن فوضع ايراد الضمير وانما لم يذكر المصنف في الاخبار الا باللام
لانه كان اشكل من ذلك لانه يحتاج الى ايراد الضمير بخلاف الذي فانه لا اشكال في لفظه لانه
لا يحتاج معه الى ايراد الضمير وهو استقباح المازني اي حق المبدل ان يستقل الكلام
معه ومعناه لو قلت المار انا برجل قبل ذكر البدل لم يصح اذ لا عائد في الصلة الى الموصول وهو
اللام او الذي فتقول مررت فلا يمكن اولا بقولنا ما شرطنا عن العائد ثم جئت بالبدل الا بعد
على الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل وجه تقبيحه ان البدل هو المقصود اليه في الجملة حتى قال
بعضهم ان المبدل في حكم المطرح فكان التقدير المار انا به اخوك وهو مستقيم لو جعل العائد من
البدل الذي هو المقصود اليه في الجملة الى الموصول ولذلك قالوا في الالتزام لو كان المبدل في حكم
المطرح نحو نحو ضربت غلامه رجلا جاء لان البدل لو طرح كان التقدير زيد رأيت
رجلا جاءك ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ فيبقى الصلة بلا عكس ذكره وهذا الضمير في البدل دون
المبدل فلو ان المبدل في حكم المطرح يجمع بين ذكره ان كان الضمير في المبدل دون البدل فلو حذفنا
المبدل بقي بالحكم الذي سطرون ان البدل فان كان فيه ضمير حقيقة وان لم يكن فيه ضمير
مطلق ومن اجاز هذا بين قوله المار انا بوصله اخوك نظرا الى ان الضمير في البدل كان لانه
المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك اياه او المبدل ايضا في حكم المطرح فكانه قال زيد
ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا الا ان جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام الا به فصار
بعده فقررت فلا يمكن بعدها فاسدا وهذا لانه غلط من الناسخ لان كون البدل بحيث لا يصح
الكلام الا به على ما سبق الكلام لا يستقيم فانه مما يعلم من اشتقاقه مستقبل حسن
وربط التعليق على بان الصحيح هي النسخة الاولى ولعل من فيه النسخة اولى اصلا
فينبغي ان لا يمكث في التمييز ولا اخبار عن ضمير الشان لانه لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر
المبتدأ فاذا قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنته اياه او كنته قائم لان هو كان
في المعنى حكمه حكم خبر المبتدأ ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدأ نحو زيد قائم جاز في الاخبار
عن الخبر ان تقول الذي زيد هو قائم لما ايضا ومنها وقد اباه بعضهم وقال معنى كان زيد قائما
من كذا وكذا فان الجوهر من حيث المعنى فكما لا يجوز عن قولنا من امره كذا وكذا لا يجوز
ما وضع واليه اشار المصنف في المفصل ثم قال وهو قول فاسد مردود وابطال بان خبر هو
المبتدأ وبان معمول ظننت وكذا معناه مع صحة الاخبار عنه والتحقيق ان الاسم اي الخبر
المفرد بمقدار جملة بل لو كان جملة مؤولة بمعنى لان الاصل الافراد فترتب المفرد انه
كلية من نحو ظننت ولما فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي تنازع فيه الفعلان معطوفا احدهما
على الآخر في الفاعلية والمفعولية فاعلا احدهما والمفعول محذوف فانما سابي اي الاخبار

باضمار المفعول فان حذف حذف المطول لا على ما حذف في الاصل والا اي وان لم يحذف المطول بل
شاه حذف في الاصل يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول نحو اذا تنازع الفعلان معموله واحد
فاما ان يكون الاضمار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف او مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر فان الاول وهو ان يكون فاعلا
لاحدهما والمفعول محذوف فاما يتاتى الاضمار فيه باضمار المفعول نحو ضربت وضربني زيد او ضربني
وضربت زيد فلو اضمرت من المتنازع فيه وهو زيد قلت في الاول الذي ضربته وضربني زيد ولا بد
من اضمار المفعول لترجع الى الموصول وان حذف كان حذفه لطول الصلة كما حذف العا[ئد]
المفعول من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذفه كما حذف في الاصل لان الحذف في الاصل كان
لكونه فضلة مستغنى عنه وبعد اضمار صلة للموصول لم يمكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما
حذف في الاصل بل لطول الصلة نحو هذا الذي بعث الله بعثه الله رسولا وحذف اضمار المفعول
اولم يضمر وحذف على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء الصلة عن العائد الى الموصول وهو قوله
المفعول محذوف شمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار قبل
الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان الاولى اضماره نحو ضربني
وضربت زيد فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عائد الى زيد المتقدم رتبة ورأى المازني ان
يجعل الكلام بجملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى محذوف المفعول كما في الاصل بتقدير
كلام المازني ان الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه فيجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على
جملتين لمناسبة الاصل فاذا قلت ضربت وضربني زيد واخبرت عن زيد بالذي قلت الذي
ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا جملة واحدة فاذا اخبرت باللام قلت على راي المازني
الضارب انا والضاربي زيد على ان الضارب مبتدأ وانا خبره والضاربي مبتدأ وزيد خبره
والجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى والضارب في الجملة الاولى فاعله مستتر فيه يعود
الى الالف واللام فالالف واللام صفة للمتكلم لا لزيد فضمير المفعول مستغنى عنه لان
الراجع الى الموصول هو الضمير في ضاربي لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول كحذفه في الاصل
قبل الاخبار للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن هذا عندي اذا اعمل الاول والا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه نعم على رأي المازني حسن اذا اعمل الثاني وهو الواقع في نحو ضربت
وضربني زيد اما اذا اعمل الاول وهو الواقع نحو ضربني وضربت زيدا فلو اخبر عن زيد باللام على
رأي المازني لقيل الضاربي والضاربه انا زيد والضاربي مبتدأ وزيد خبره والضاربه مبتدأ
وانا خبره والجملة الثانية وهي الضاربه انا معطوفة على الضاربي زيد فيلزم العطف قبل تمامها
هو الخبر المذكور آخرا وهو زيد والمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في الاصل لانه غير عائد
الى الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب والكنا اخبرنا عنه بالالف
واللام والصفة للمتكلم ولهذا كان زيد خبر الضاربي اولا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب
لانه عبارة عن المتكلم نحو انا لا زيد وانما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير اعمال الاول
دون اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل الضاربي زيد يصح ان يكون خبرا لان اللام والصفة
عبارتان عن زيد وهو كالضارب انا فاللام والصفة فيه عبارتان عن المتكلم يصح ان يكون

والا لم يصح

خبرا لان اللام والصفة عبارتان عن زيد وهو كالضارب انا فاللام والصفة عبارتان عن المتكلم
يصح ان يكون خبرا انا لا زيد فيكون المذكور آخرا خبرا عن الاول بخلاف العكس وهو ضربت
وضربني زيد فانه اذا قيل الضارب انا فاللام والصفة للمتكلم فيصح ان يكون انا خبرا وزيد يصلح
ان يكون خبر الثاني فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت فاعل الاخبار ان يصدر الكلام بالموصول
ويوضع الذي اخبر عنه آخرا ليكون في المصدر وقول المازني على تقدير اعمال الثاني
المسئول عن فاعل الاخبار لانه يصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبر انا لا المخبر عنه وهو
زيد خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في صدر الجملة الاولى قلت الاخبار عن
زيد في الجملة الثانية وصدرناها باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه فاوقعنا المخبر عنه خبرا
ما صدرنا به فان قلت كان حق الكلام ان لا يصدر الجملة الاولى لانه خارج عن جملة
الاخبار فلم صدر بالموصول قلت لو لم يصدر وقدم الاخبار ضربت والضاربي
زيد كان عطفا للجملة الاسمية على الجملة الفعلية فصدرنا بالموصول لتكون جملة اسمية معطوفا
عليها جملة اسمية رعاية للمناسبة وهذا لم يكن من المازني لان حق الاخبار باللام في نحو ضربت
وضربني زيد اذا اخبر عن زيد ان يقال الضارب انا والضاربي زيد اذا ابراز للضمير المستتر في الصفة
لانا المتكلم وقد وجب على اللام وهو لونه بعد حرف على غير من هو له ابراز الضمير ليكون فاعلا
للصفة وحذف الراجع المطول لا للاستغناء عنه والضاربي عطف على الضارب واحد غيرهما هي
واحد وهو زيد كانه قلت العالم والضارب زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين
لمناسبة الاصل لجاز لان الاصل كان جملتين رعاية وظاهر الموصول حينئذ في حكم الصلة
والصلة والموصول في حكم مفرد ودخول الموصول حتى يعود المفرد فلا يمكن كون
الاول غير مصدر بالموصول مع كونه مصدرا بالموصول ايضا جملة لا حاجة الى التقدير لكن
في الاول او في الثاني اذا اعمل الاول وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد في الحذف مثل
ضربت وضربني زيد اذا اخبرت عن التاء في ضربت قلت الضارب والضاربي زيد انا لم حذفنا
المفعول من الاول وهو الضارب ولا فساد فيه ولا حاجة اي الى عائد لانه حذف للطول
لانه مستغنى عنه او اللام والصفة للمتكلم والعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل
المستكن في الصفة فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه كما في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي وان كان
المتنازع فيه مفعولا له اي لاحد الفعلين والفاعل مضمر اي في الفعل الاخر فان الاخبار على طريقه
الاخبار ولا فساد نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيد اذا اخبرت عن
زيد قلت الذي ضربني وضربته زيد فلا حذف في الكلام والاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت ضربت
وضربني زيدا اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربني زيد فلا حذف ايضا ولا فساد
واما باللام في الاول فلقلت الضاربي والضاربه انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي
زيد فلا محذوف لان ضمير الموصول في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي الموصول الاول
والمذكور في الضاربه معمول للموصول الثاني وكذا في الصورة الثانية ضمير الموصول الاول هو
المفعول في الضاربه المذكور لفظا وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي والعائد
الى الموصول في الصورتين اما مضمر واما مذكور لفظا فلا اخلال ولا فساد لان نقع الفساد

موضحه
اي وان كان متع
اي على ما هو طريقه

كان من الحروف فاذا لم تحذف فلا تتوهم فسادا اصلا ولا حاجة الى ما تكلفه الفاضل وان كان المعطوف
بعد ان الاخبار فيما اذا كانت معمولة لاحدهما والفاعل مضمر مستغنيا عما ذكرنا ولا حاجة الى
جعلها جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى هذا ظاهر هذا الكلام ان الفاضل اما جعل
الكلام جملتين لانه حيث احتيج الى ابراز الضمير في صورة ضربت وضربني زيد او قال في الاخبار عن
زيد لان الضارب في المعنى المتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى يجري على غير من
هو له فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل معمولا لاحدهما والفاعل مضمر في الاخر كما اذا قلت
في ضربني وضربت زيدا الضاربه والضاربه انا زيد والضاربي جار على اللام وهو لزيد فجرى على
ما هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير لكون في صورة جملة اسمية كما قال الضاربي هو وفيه نظر لان
الثاني اما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار وبين الاصل الذي كان جملتين
قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هو له حتى يحتج هذا التوجيه اذ ابرز
الضمير في قوله ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كلاهما للمتكلم او لو كان للغائب
لما جاز الاخبار عنه بقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة ما كان اما قدر الضمير ليجعلها
جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى تحقيقه ان المعطوف من ما جرى على غير من هو له
وبين ما جرى على من هو له لكن جعلها جملتين اسميتين وعلى هذا يجري حكم الاخبار اذا
كان التنازع في الفاعلين وحدهما نحو ضربني واكرمني زيد فانك تقول في الاخبار عنه بالالف ضربني واكرمني
زيد فانك تقول في الاخبار عنه باللام الضاربي والمكرمي هو زيد او المفعولين نحو ضربت واكرمت زيدا
قلت في الاخبار عنه بالالف ضربت واكرمت زيد وجاز حذف العائد للطول او كان الفعل مما يتعدى
الى المفعولين فصاعدا وقد سهل عليك طريقه او وقفت على شرائط الاخبار بوطنا بطن فقلت
في ما يتعدى الى مفعولين كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني واخبرت عن زيد قلت الذي
كسوته وكساني جبة زيد وفي الاخبار عن الجبة التي كسوت وكسانيها زيد جبة وكذا فيما يتعدى
الى ثلاثة نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما قلت في الاخبار عن عمرو الذي اعلمت واعلمنيه
زيد قائما عمرو وفي الاخبار عن قائما الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قائم ومتى راعيت الشروط
لم تصعب عليك استخراج الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود
ومنها اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب ان اي ان واخواتها كما سيأتي ذكرها في العوامل
ان شاء الله تعالى وحكمه حكم خبر المبتدأ لانه اسم وضع في المعنى مبتدأ وخبر الا في تقديمه
اذا لم يكن ظرفا نحو ان زيدا قائم فلا تقول ان قائما زيدا ولكن ان في الدار زيدا بخلاف خبر المبتدأ
حيث يقدم على المبتدأ مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف ان فانه لا يقدم خبره في غير الظرف على اسمه
لانه حرف وعمله ضعيف ولان عمله لشبهه بالفعل على ما سيأتي والفعل لما كان اصلا وفرعها
فلا صلح ان يقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي بعكس ذلك ربما كان ان فرعا اعطي العمل
الفرعي للفعل فقدم منصوبه على مرفوعه فلو ملائم الخبر لكان مشابها للفعل في عمله الاصلي وهو
خلاف القياس لان القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة تقتضي ان لا
يقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يتغير الوضع في الظرف بخلاف غير الظرف
فانه يشابه المرفوع على المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان في الدار زيدا والثاني ان الظرف

خبر ان

حبس فيما عداه يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره
ويقام مقام المفعول به كقوله نحو اليوم سير به ويصح تقديم الظرف كون المبتدأ نكرة نحو
في الدار رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق رجل ونظائره وكذا يحذف اي الخبر في باب
ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا وان مرتحلا
عنها الى الاخرة ونحو قول الشاعر اي الاعشى شرحه شرحا لو ان اسمرا الا لو ان فيه اسمرا محذوف الخبر هذا
مثل والشرحه اسم مكان واسمر تصغير اسمر جمع سمرة قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد
بنيا معدلا فقال له شرحه فذهب لقيم يعتنه من السمر وقد كان لقمان حسد لقيم واراد
هلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كل ما كان هناك من السمر ثم ملأ الخندق نارا وقد عليه
ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فعندها قال ذلك يضرب في الشيء يشتاقه
في شيء ويعتاده في شيء قال الزمخشري اي اشتهي هذا المكان الذي ذهب اليه المكان الذي عهدته
عنه لو ان السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن وهو بالمثل ايام الصبا رواجعا عند اصحابنا
يعني الخبر محذوف والتقدير يا ليت ايام الصبا اي ليت لنا في حال كونها رواجع فرواجع نصب على
الحال من الضمير المستوفي الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي ان رواجع خبر
كان مقدرا اي كانت رواجع وكان مع خبرها مرفوع المحل خبرا لليت ومذهب الفراء ان ليت
تنصب الجزأين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يؤدي الى حصول العامل منصوب من غير
مرفوع ولا يوجد ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكون معناها معنى التمني لوجب ان ينصب
مطلقا لا ان نصب في صورة دون صورة وكان ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي
وان كان غير بعيد لان حذف كان مع بقاء الخبر لا لان حذف الخبر اكثر وهو الراجح من حذف كان
ونحوه اي في نحو لعل واكل بما حكى ان قرشيا جاء الى عمر بن عبد العزيز يتوسل اليه بقرابة
منه فقال ان ذلك الا ان ذاك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل
فحذف الخبر بقرينة الحال والتزم اي حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي متعلق
بما يجاب به هذا القول كقولك في علمت من ابوك علمت ما يجاب بهذا الاستفهام ومن
اسمها ميت والتزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد
ليت شعري مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب مسده وانما ذكر
المصنف بعد قوله ليت شعري هل كان كذا ولم يقتصر على انه التزم الحذف في ليت شعري
كما فعل صاحب المفصل للمفصل اذ قال وقد التزم في نحو قولهم ليت شعري الا انه لا يقتصر
عليه في استعمال العرب بل يتم الله استفهام نحو ليت شعري اي الرجلين عندك ازيد عندك
ام عمرو فالتزام الحذف حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده ومنها ان ومن انواع
المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف انما مثل به
بالمضاف ليعين كون الظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف لم يتعين المحقق
بل جاز ان يكون صفته مرفوعا حملا على محل لا رجل وحكمه حكم خبر ان لان لا نقيضه ان
يحمل عليها في الحكم لان العرب يحمل النقيض على النقيض فان قلت حق النقيض ان
يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف حمل عليها قلت لان النقيضين لما طرفان للنسبة

خبر لا التي لنفي الجنس

وظرف للنفي محل احتجاج على ان لا حرف لا سيما كلاهما في كونهما ظرفين لغوا في الحقيقة محل الظرف على الظرف
او النقيض على النقيض ذكره علم الشيخ عبد القاهر رحمه الله في جواز تقديم الظرف فان حرف ان
يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبره وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز
ان في الدار غلام رجل والفرق ان ان مشابه للفظ الماضي في كونه ثلاثيا مفتوح الآخر وفي اتصال
الضمير المنصوب نحو انه واكرمه وفي اتصال نون الوقاية وعلى ذلك فكان كانه فعل بخلاف لا فانه
يحول بينها ان وقوع عليه ما يحط رتبته عن رتبة ما هو اصله وهو ان يحذف اي الخبر نحو لا باس اي عليك
ومنه كلمة الشهادة اي ومما حذف فيه الخبر نحو لا اله الا الله فان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله
كلاما تاما فلا بد من تقدير خبر اي لا اله في الوجود الا الله ولا يثبت الا الخبر في تميم اصلا اي بنو تميم
لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا مال ويحذفون ... احدهما انه لا يثبت لفظا وسوى في الحجاز والثاني
ان لا تقدير الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا وحينئذ اي الاهل فلا يحتاج الى تقدير خبر ومنها اسم ما ولا
بمعنى ليس نحو ما زيد وما رجل ... لا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا لنقصان مشابهتها اي
مشابهة لا بليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال وليس لنفي الحال بخلاف لا فانه مطلق وبعدد
لا مستويا ... منفصلا نحو لا غنى ... وقد يكون اسم ما مضمرا منفصلا نحو ما انت او ما هو او ما انا
فانها وهذا ايضا من ثمرات نقصان مشابهتها بليس فانه اذا لم يدخل الحرف فيه لم يدخل ... الذي
هو اعرف المعارف ولا ... ويحمل على الاول ولا يجوز الفصل بينه اي بين اسم ما ولا وبين
عامله وهو ما ولا بقوله ما طعامك زيد ... الفصل بين العامل ومعموله باجنبي
نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا مفعول تاخذ فهو اجنبي عن العامل
والمعمول وهو جائز اذا جعلت في اسم كانت ضمير الشان والقصة والحمى مبتدأ وتاخذ
خبره وزيدا مفعول تاخذ فهو كالفاء وليس فيه الفصل بين العامل والمعمول لان كانت على عامل في
الجملة على انه اسم له ... ضربت ... الا ان يجعل فيه وضع فعلا من صرفت
ومعموله وهو اجنبي عنهما ... وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجمل الحو كما نحو
... والله زيد ... فان للقائل ان يقول ايضا فان واو القسم بمنزلة الباء وهو متعلق بفعل وهو اقسم
والله جملة مستقلة ... ان يجوز الفصل بين ضربت وفاعله وهو زيد بما جاء بمعناه ان
الجملة القسمية مؤكدة ... لانها تحقيق ... عنها ... جوز الفصل بها دون غيرها وقوله
... للتاكيد نحو ضربت ... زيد وضربت نفسا زيد وكذا كرر في التاكيد نحو
ضربت ضربت زيد فانه وان كان فصلا لكنه جوز لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل
المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال المجرد
او مستقبل مثال كونه حرفا غير عامل فان يضرب وان لم يقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد
السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله لا يكون عاملا عما اذا
كان مع حرف عامل نحو لن يضرب ولم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان لان مبتدأ الكلام لا يتعين للفعل
دون الاسم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس
واقع موقع الاسم اذ لا يجوز ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما
فاجاب بان مبتدأ الكلام من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون اسم بل جاز ان يكون

اسما

ابتداء الكلام اسما على الجملة فيصدق انه واقع موقع الاسم على الاطلاق اي موضع كان يصح ان يوضع
فيه اسم من الاسماء وان لم يقع خصوصا نحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى لفظ
الفعل لزوما لغرض وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن رواه قوله وما كدت آيبا هذا ايضا ايراد
وجواب اما الايراد فهو ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل
نحو فهو ان يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فيلزم ان يقع الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه
لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد واجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما
في خبر كان وبطالب ... الاكثر استعمال ولكن الاصل المرفوض في قوله وما كدت آيبا فالفعل واقع موقع
الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واصل البيت فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر وانما قال فيمن لانه قد روي ولم اك آيبا فحينئذ لا استشهاد فيه المنصوب
هو من النوع الاسمي ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع في المنصوب وهو ايضا
نوعان اسمي وفعلي وذكر الاسمي اولا لانه اصل في الاعراب وقسم الى انواع منها المفعول المطلق
وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا وهذا الحد لمطلقه سواء كان مصدرا
سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا او غير جار نحو الضرب فيه لانه ايضا يدل على مفهوم
الفعل مجردا عن الزمان لكنه لم يجعله نوعا من المنصوب فكانه قال المفعول المطلق هو المنصوب
الذي يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان فخرج نحو الضرب قبيح وضربه نظر لان المفعول المطلق
يقع اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح اقامته
مقام الفاعل لاستلزامه الرفع الذي هو مناف لحقيقته فكان الاولى ان لا يجعل النصب جزء
حقيقته والاولى ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر لا النوع منه خاصة وهو المفعول المطلق
الذي من شانه ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وسمي مطلقا لانه لا يتقيد بالنوع وعدد
وانه لتوكيد الفعل بحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع والعدد وسمي موقتا اي معينا نوع الفعل
بحسب النوع والعدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم للمرة والاول
وهو الذي يؤكد الفعل لا يثنى ولا يجمع وهو التاكيد ان يقصر عن المؤكد وهذا
وهم مناسب للعددين والكلام في الاستعمال انه هل جاء مقولا على عامله ام لا ولا يثنى ولا يجمع بخلاف
الاخيرين وهما النوع والعدد فانهما يثنيان ويجمعان لانه للجنس المطلق وليس له ما يقتضي
التثنية والجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع آخر فيثنى ويجمع وبخلاف العدد
فانه يصح انضمام العدد الآخر اليها وقد يكون بغير المصدر لفظا مما هو بمعناه مصدرا كان
اما ملاقيا له في الاشتقاق نحو كاشتقاق نبات او غير ملاق له فيه كقعدت جلوسا او غير مصدر كضربته
ثلاث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب ووسطا لا منافاة بين قوله غير
مصدر وبين قوله مصدرا لان المراد بقوله غير مصدر ان لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا
مثل مؤكد فاشتقاق اما ما اشتق اصل المصدرية كسوطا واما ما يبقى المصدرية واشتقاقه لا لفعل
نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور فيصح تقسيم ما لا يكون مصدرا
للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر ومثال غير المصدر بقوله ثلاث ضربات لان لفظ
الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى مصدر فاكتفى حكم المصدرية من المضاف اليه فكانه

قال ضربته ضربا [illegible] او كذا انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو
قوله من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من صفته فكان المعنى ضربته ضربا شديدا او ضربا خفيفا او ضربا
متوسطا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل واضيف الى مصدر
فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه لان التقدير ضربته ضربا هو اشد ضرب وكذا هذا الضرب لفظ
هذا اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكتسى حكم المصدرية منه واما سوطا فان اريد به
الآلة التي تضرب بها فانما اجرى حكم المصدرية عليه لان الاصل ضربته ضربا بسوط ثم ضربته سوطا ثم
على اقامة المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر من ساط يسوط سوطا اي ضربه بالسوط
فلا يكون من هذا القسم لانه يكون مصدرا حقيقة والباقي واضح وحاصل ذلك ان تعرف بالفعل
فما هو اعم منه اي اعم مما يدل عليه لفظ الفعل كقولك تعاودت شيئا والادلس كانما يقلبه ورد
من اليوم [illegible] اي عاودت عداوة والعداوة الموالاة من الصديقين وهو ان يجري احدهما على اثر
الآخر فلفظ [illegible] بالفعل وهو عاودت مع ان مفهومه اعم من العداوة وغيره والاوس التوب
الخلق واليوم البرسام يقال منه موم الرجل فهو موم المردم من اردمت الحمى دامت ومنه ورد
مردم وسحاب مردم [illegible] نقول عاودت عداوة اي صارت احد الصديقين على اثر آخر
وكيف على خوف من ان يرمي [illegible] كمثل محموم او من به علة البرسام فهو يرتعد
منتفض لكن به ورد دائم من البرسام والمرض المطلق [illegible] المقلب هو لبس صاحبه لكن بعيب
الا [illegible] والعليب اي الثوب الخلق الذي لبسه حال الصيد اي تقلب الورد الدائم من المرض
ثوبي الخلق الذي كتب فيه واراد انه يقلقني ويلتصق على وجه الكناية ومنه اي مما هو اعم من
المصدر قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر او تمكث شيئا لكنه حذف للكثرة كقولي التعليق
عن ابي سعيد انه قال ما فصل من محض اي ان [illegible] وفسره الزجاج فقال معناه على
كلام قد تقدم كان قائلا قال [illegible] فقال المجيب بل ما اغفله عنك واراد ان
[illegible] على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك ما تقول
انظر قليلا ومكث شيئا اي تفكر قليلا هكذا نقله في التعليق واغفله على هذا التقدير بالعين المعجمة
والفاء كذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه ونقل الشيخ ابن جني ودلالة الكلام وهو مخالف
للصحاح اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام في عقل قولهم ما اعقله عنك شيئا الا دع عنك الشك
وقال هذا حرف رواه سيبويه في باب الابتداء ويضمر فيه ما بني على الابتداء وكانه قال ما اعلم شيئا
مما تقول فدع عنك الشك ويدل مما على صحة الاضمار في كلامهم لله حسبنا وقال الاخفش
انا منذ خلقت اسال عن هذا وقد تحذف اي المصدر ويقام وصفه مقامه نحو سرت طويلا
الا قياما طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حاق حمله انتصابه
على المصدر نحو قعدت القرفصاء [illegible] وهي فعلة المحتبي [illegible] دون الثوب ومشى
البعير العرضنة بكسر العين وفتح الراء اذا مشى [illegible] فيها انشاط وفي نصبها اختلاف
قال سيبويه ان الناصب لها الفعل الظاهر لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها صفات
لمصادر محذوفة اي قعدت القعدة القرفصاء ومشى المشية العرضنة ورجع الرجعة القهقرى
الى الرجعة القهقرى وجعل كون الموصوف ماخوذا في حاق ان القرفصاء موضوع لقعود

خاص

خاص بالعموم ماخوذ في حقه ومعناه وكذا العرضنة [illegible] فالمشي ماخوذ في حق
ضربه انواعا من الضرب فان الضرب غير ماخوذ في حق النوع اذ النوع قد يكون ضربا وقد يكون غير
ويخصصه بالضرب عرض من خارجه وهو صفته نحو من الضرب ونظائره وقد يكون اي المصدر
ولا فعل له من لفظه نحو [illegible] حتف الله اي امات ولم يستعملوا ان يموت الانسان على فراشه
نحو حتف انفه [illegible] ويختص اي المصدر باضمار فعله اما مستعمل الاظهار نحو حتلا
مقدم بالاتيان قدمت وهو مواعيد عرقوب [illegible] وكان الخلف مثل سجيته
مواعيد عرقوب اخاه بيثرب [illegible] مواعيد عرقوب [illegible] مثل مواعيد عرقوب
وانتصب اخاه بوعد [illegible] مواعيد عليه وعرقوب اسم رجل من العمالقة ضرب به المثل
المثل في الخلف وذكر انه اتاه اخ له يسأله شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح
اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جذه من الليل
ولم يعطه ويثرب بالتاء المثناة [illegible] من فوق [illegible] اسم موضع قرب اليمامة
ويروى بالثاء المثلثة وهي اسم مدينة الرسول عليه السلام والاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا
المدينة وقوله [illegible] الى سعد [illegible] وما كان ذا [illegible] اسم رجل
[illegible] للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه [illegible] كيلا يبني مثله
مثله فضرب به [illegible] او غير مستعمل عطف على قوله مستعملا اي غير مستعمل الاظهار فعله
[illegible] اي بنصب المصدر باضمار فعله واستعماله [illegible] ليس له فعل نحو سقيا ورعيا
وعقرا وجدعا وخيبا وبوسا [illegible] لفلان وبوسا له وجدعا له بالدال [illegible] ولم
[illegible] له وهو [illegible] شكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا اي ولا اكاد ان افعله
[illegible] فعله مما قبله لان ما قبله كان في الدعاء وهذا في الخبر ومنه جاثي
[illegible] ومنه فضلا في نحو قوله [illegible] عن [illegible] فضلا ان
[illegible] ونصبها ايضا مصدرا [illegible] اي عاد وفضلا ايضا مصدرا اي فضل [illegible] ان
[illegible] عن الفكر فضلا عن [illegible] من مصدر فضل من الشيء
[illegible] ثلاثة [illegible]
[illegible] عن الفكر [illegible]
[illegible]
[illegible] هذا الكلام [illegible] فضلا عن [illegible]
[illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] فضلا عن [illegible]
[illegible]
[illegible] وما يحكى من قول [illegible]
[illegible]
[illegible] الارض [illegible]
ومعناها الحسنة ومنه [illegible] عن [illegible]

٤٣

على قوله كونه صفة بمعنى المصيد نقال طعام هنئ ومرئ ثم استعمل مصدرا بمعنى الهنى نحو عائذا
بك اي اعوذ عياذا بك ما قاما وقد قعد الناس اي اقوم قياما فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر
وعاسا عطف على قوله سماعا اي وينصب المصدر باضمار فعله قياسا بمعنى ذا ضابط وذكر في اوقع
مثبتا بعد نفي اومعنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا وانما انت حلاق الصبع
الراكب اي حلف فعله لزوما اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتا احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيرا
بعد نفي احتراز عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيرا داخلا
على اسم احتراز عما دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا سريعا لا يكون خبرا عنه احترازا عن
نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه معنى ما انت الا سيرا
ما انت الا تسير سيرا وقوله انما انت حلاق الصبع الراكب اي ما انت الا تخالف خلافا مثل
حلاق الصبع الراكب لان الضبع اذا رات راكبا خالفته واختفت في ناحية هربا عنه والاذنب
يعارض الراكب مصادفة الضبع تقرير لمن يخالف الناس فيما يفعلون او وقع عطف على وقع
قوله اي او فيما اذا وقع مكررا بعد اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو زيد ضربا ضربا بخلاف اذا
دكت الارض دكا دكا فان المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا
واما تفادون فداء لمضمون الجملة المتقدمة هو شد الوثاق وهذا الشد له اثر وبعضه ذكر
لا ثر المن والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه اي بمعنى المصدر و
وصاحبه اي صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل
يصوت الحمار وقيل لينصب بالمصدر المذكور اي فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار
فانما ينصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به الصفة الثابتة فلا ينصب على المصدرية
اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع توكيدا لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها على
اي لا يحتمل الجملة غير ذكر المصدر نحو له علي الف درهم عرفا اي اعترافا وانه اعتراف مؤكد لمضمون
الجملة السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره اي او المؤكد لغير مضمون الجملة اذا كان لها اي لمضمون
الجملة محتمل غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقا فانه الكلام او الحق في المعرفة فان قوله
هذا زيد يحتمل ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله لغيره اللام اما ان تكون للصلة او صلة اي
المؤكد المؤكد غيره فان الصلة ما المؤكد على المؤكد لفظا واللام للتعليل على حذف المضاف
اي لاجل رفع الغير فان قوله حقا وقع على الحق وهو الباطل وان كان للصلة فمعناه ان قوله
حقا مؤكد للاحق مضمرا واحق على مضمون الجملة لفظا وظاهرا ومعنى لان معنى احق نسبة
الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان قلت له علي الف
درهم عرفا ايضا تؤكد لغيره واعترف غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف
اعم من ان يكون بالف درهم او بغيره فالتاكيد للنفس والغير قد انتفا في هذا المعنى قلت
مدلول زيد قائم لا يلزم حقا ومدلول له علي الف درهم يلزم كونه اعترافا فكان ذكر تاكيدا للنفس
وهذا للغير ولا افعله البتة اوسنوا اي قطعا مثل حقا لان مضمون لا افعله قد يكون قطعا وقد
لا يكون والاكثر في الاول وهو التاكيد للغير كلفظ حقا السكي اذا استعمل حقا التاكيد الجملة

ع

على السكي اكثر من استعمال المعرفة وهي الحق والثاني وهو لفظ البتة التعريف اي استعمال نحو
لا افعله البتة بالتعريف اكثر من استعمال بتة بالتنكير وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس
لان الالف واللام للتعريف نحو الكتاب والعرس لكنه اي لكن قطع همزته مسموع اذ يقال لا افعله
البتة بقطع الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك خلافا ليونس فان الياء عند
سيبويه في لبيك وعليك بمنزلة المصدر اذا وقع مثنى مضافا يلزم فيه حذف فعله لان التثنية المعنى كالمصدر
المكرر نحو لبيك لبا لبا تقام اجيبك مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة
والمراد به التكرير لا التثنية فقط كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير والدوام
الا الكرتين بعد كرة وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى
ايضا الب ثلاثيا فلبيك مثنى لبا وقال يونس ان الف لبا انقلب ياء لاتصالها بالمضمر كالف
الى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالمضمر انقلب ياء نحو اليك وعليك وقوله دعوت لما نابني
مسورا فلبى فلبى يدي مسور اي اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالملبي الذي جلابه
اي اكون تحت امره وحكمه لحقه علي اي على يونس اذ اضافه الى مظهر وسعديك من الاسعاد
وهو الموافقة والاعانة اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد نحو حصيلي يحذف الزوائد وحنانيك اي
حنانا بعد حنان والحنان الرحمة وذو اليك من المداولة وهي المناوبة قال اذا شق شق
بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس يروى كلنا غير لابس وجه البيت ان على العرب
كما علم اي ملبس كل واحد من الزوجين برد الاخر ثم بتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس
طلبا لاكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شي من ثوب كل واحد منهما دام الود
بينهما والاثنيا جرا وهذا زيد في السلب في موضع الحال اي مثلا والمعنى النوث وكذلك هذا ذكر
ذيل بالدال المعجمة بمعناه السرعة في القراءة والضرب اي هذا بعد هذا قال ضربا هذا ذيك وطعنا
وخضا واخضل بمضي اي عاص العروق النخضا والخص اللحم المكتنز اي عن الجطن والعزف
في الجبل اي العروق العاصية وقبله بحيلهم بطعن فيرض قرضا وتارة يسلقون فرصا اي تضربهم
ضربا يقطع الهم هذا اي تطيرا بعد قطع وتطعنهم طعنا خضا تنقد ما فيهم في اجوافهم اي يبطل الى
اجوافهم والنلف الخالص ومما جعله اي ما جعل ما حذف الفعل منه قياسا يرجع الى السماع لان ذ
الضابط القياسي عاما وكثيرا ما يخرج من الصوت المسموعة من العرب لولا ما لما جعل
لما ضابطا كليا فالضابط انما حصل بعد سماع تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا ان
حذف الفعل قياس لا انا نحد محموع الضابطة تقيس صورة لم يسمع من مفرداته عليها
جميعا مثلا او غير منصرف بمعنى ينصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر اما ان يكون منصرفا
اي يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما غير منصرف وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله
ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها لم يجئ الا منصوبا بمعنى سبحان الله اسبح تسبيحا
اي انزهه تنزيها فهو مصدر سبح كغفر غفرانا واما قال ان الشعر في الاية وحولي تخلك كلا
سبح لحج وكذا اهلا له وقيل انه اسم المصدر وليس بمصدر لان المشهور فعله سبح بالتشديد
ومصدره التسبيح فسبحان الله اسم للتسبيح ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا وعمرك الله
بمعنى عمرك عمرا حسنا الهمزة قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرك الله بمعنى الحمال
معنى السوال

معمول مكرر
اي دعوت مسورا لما نابني من الحاجة فلبيا اي فاجابني ثم قال فلبى يدي مسور
الموصل الحنان الرحمة دوام حلالك معنا رحمة على رحمة تعلقك
حكم
اسعار ضربا على المصدر اي ضربا هذا ذكر بعضها المصدر ايضا وهو بدل من الاول بدل الاشتمال حالي
الفعل
كلما

اى سالت الله عمرك بحذف فوا الفعل لقيام المصدر مقامه ثم حذف زوائد التعمير فبقي عمرك الله
فانتصب كما انتصب التعمير فالمصدر مضاف الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل المقدر
للمصدر وقيل المعنى اسالك بعمرك اى بقاء بحبك الله اى بوصفك الله بالبقاء وقعدك الله من
القعود الذى معناه الثبات والدوام او الحفظ والمصاحبة من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال
قعيد اى حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك الله واصله تقعيدك الله والمعنى اسالك بقعيدك اى
بتقعيدك الله اى بوصفك الله بالثبات او الحفظ ومن سلام كرتفاه كلو و نون ذوبا ما تحبك الدوم
اى نسلك وننزهك ما ربنا من كل سوء ونقص نوبحه سبحانك وروى ما تحبك من تحبيه اى جعله
ذا عيب وفى بعض الحواشى ما نقتك اى العلق لك وروى بالقاف المثلث يقال ما يحبك كذا اى
مالا في وهو مما نحسك ما يليق بك والبيت لامية بن ابى الصلت ويعل عباد لك يخطاؤن
وانت رب بكفك المنايا والحتوم والحتم القضاء وخطئ بمعنى اخطاء او معطوف عليه اى على غير
المتصرف نحو سبحان الله ودكانه اى الاضحى الا انه لا يلزم النصب كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته
وسماء درا ابى سحاب درر جمع درة والبيت للنمر بن تولب وقبله تصالى واحمى علاه
الكبر واحمى بحرمة جلا عزرجمرى ابيم امراته وارادوا تعالى تصالى نفسه اى احمى حبلها اى وصلها
وعهدها عبورا لا يوثق به وشابت رام رعينا بالبياض والشيب عن غايب عنظر نلوا ان جمرى تدتوله
الله يدعوا الحجل بالعيش اى سلام الله ورزقه ورحمه لا زالت عا جمرى ونعوت غمام تنزل نزول العيش
فاحيى البلاد وطاب الشجر اى نزل الغمام لاذن العباد وريحانه مصدر متصرف وكنه معطوف على
غير متصرف وهو سبحان الله فحكم بحكم غير المتصرف في الاستعمال بفعل مضمر الا انه لا يلزم
النصب كما في البيت وفى المصدر الغير المتصرف يلزم ويضمر اى المصدر يكون مضمرا متوسعا
فيه منزلا منزلة المفعول به نحو الضرب الذى ضربته بان الهاء ضمير المصدر وعلى متوسع
فيه نحو زيد اظنه منطلقا اى اظن ظنى بنحو بالتوسع ان يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كانه
مفعول به كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه فى ضربته متوسع فيه لانه لا مانع من
ان يجرى مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجرى مجرى المفعول به لكان احد مفعولى افعال
القلوب مذكورا دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجئ ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلمة
زيد عمرا خير الناس اياه اى الاعلام اصله اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس اياه فالهاء
في زيد عمرا خير الناس فاعل الثاني ووضع زيد بالفاعلية له وعمرو وخير المفعولان له وحذف
المفعولات الثلاث للاول ثم اضمر باللام عن التاء فى اعلمت فقال المعلم والمعلمة زيد عمرا
خير الناس اياه اياه فالمعلم مبتدا والمعلمة عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول
ولذلك فاعله وعمرا هو المفعول الثاني وخير الناس هو الثالث واياه ضمير المصدر اى الاعلام
ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلاث
لا يجوز قطعا اذ ليس للفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به وانا هي المبتدا وهو المعلم
والمعلمة وانما هو الا خبار عنهما بمعنى واحد لان اللام فى الموضعين عبارة عن المتكلم
الذى هو فاعل في موضع ومفعول فى موضع وانما جعل الضمير في اعلمني على مذهب الاخفش

ذا ولده

٣

مع انه كان منكلا لانه لما جعل اسم فاعل صلة اللام وجب ان يجعل الضمير والعائد الى الموصول
بكون غائبا فاتى بلفظ الموصول ملاكتان والمعلمة وجميعا اى ومن انواع المنصوب المفعول
له وعلة الاقدام على الفعل مما اجتمع فيه ان يكون مصدرا وفعلا للفاعل عليه قوله علة الاقدام
اشار الى بحث نذكره هنا وهو ان المفعول له فى نحو ضربته تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون
سببا له لان الشئ الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا بانه هو يكون سببا ومسببا باعتبارين
وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة الاقدام عليه وسببا حاملا عليه ووجود
الضرب هو سبب لوجود التاديب وحصوله في الذهن هو سبب الاقدام فقال المصنف
وشرط فى نصب المفعول له امور ثلاثة كونه مصدرا وفعلا للفاعل اى للشخص الذى اقدم على الفعل
وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله مما اجتمع من فيه بيان للمفعول له اى هو الذى اجتمع
فيه الامور الثلاثة وانما شرطت الامور الثلاثة فى نصبه لكون المفعول له علة للاقدام فلا يكون
عينا بل معنى لكون تصور ذكر المعنى حاملا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه
مصدرا فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العشب مع اللام مفعولا له نحو جئت للسمن لانه ليس
بمعنى وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد مر نحوا بانه مفعول له قلت هو على اضمار ما
اى المعنى اذ معنى جئت للسمن لطلب السمن او لاخذه او لشراء ونحو ذلك فالباعث ليس هذا
العين بل المعنى القائم به بشهادة الحال فيتبع كون الباعث معنى فى جميع الصور اما جريا او تقديرا
وشرط كونه فعلا للفاعل ليكون باعثا له على اقدامه وشرط المقارنة لان الاصل ان تقارن العلة
المعلول فهذه الامور شرائط النصب حتى انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لا كونه
مفعولا بل يستحق فيه ذكر اللام كما سياتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء
الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او كان سببا باعثا ليس غاية لقصد فقصدها
اى قصد الغاية نحو وركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور
هذا تفصيل للعلة اى العلة قد يكون سببا غائيا كما لادخار للغفران اى اغفر واعفو
زلات الكريم لاجل ان اجعله خليلا والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غائية
للاعراض عن شتم اللئيم اى اعرض عنه لتحصيل المقصود وهو كرامة النفس وعن ان
يكون العلة سببا باعثا وليس غاية مطلوبة ومقصودة كما تقول قعدت جبنا عن الحرب
فان الجبن سبب باعث على القعود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا
بخلاف التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص فقوله هو علة الاقدام يشمل هذين القسمين
والبيت الاول يشتمل على المفعول له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما واستدل به لان
الجرمى لا يجوز كونه معرفة وكذا البيت الثاني يشتمل على المفعول له نكرة وهو مخافة ومعرفة
وهو زعل والحبور والهول والعاقر من الرمل الذى لا ينبت شيئا والجمهور الرملة
العظيمة المشرفة على ما حولها والمحبور المسرور والتقول ان يعظم الشئ في عينك والهبور
جمع هبر وهو المطمئن من الارض والضمير في يركب قيل للثور الوحشى وقيل للجمل وهو الظاهر
بدلالة ما قبله من الابيات وقد ذكرنا شيئا الناقة وهو العير الا نعض اى يركب الرمل ويعلو
مخافة ممن يتصيد وشاطئ الا غلاته من صائد او غيره وقيل الهول عطف على كل اى ويركب
الهول

المفعول له

ومعاونا للعلم

٤٢

والاصل فيه اللام لدلالته صريحا على التعليل واذا لم يجتمع ما ذكرنا يعني الامور الثلاثة المذكورة
قبل التقديم الاصل فاذا انتفى المصدرية تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى كونه
فعلا للفاعل نحو زرتك لمجيئك اياي وكذا اذا انتفى المقارنة كذرب اليوم لمجيئي عندك الآن
نحو لذلك ان تكرمني واتيك لحسن اي فانه انتفى كونه فعلا للفاعل ولم يوجد اللام لان ان وان
يحذف منهما اللام قياسا مستمرا ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا مثال لهذا السؤال
اي الايراد وهو ان خوفا وطمعا ليسا فعلين لفاعل يري وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع
وكان ينبغي ان لا ينتصب فاجاب بانه متاول وتاويله ان يريكم بمعنى يجعلكم رائين فالخوف والطمع
علتان لرويتهم لا الاراءة فالخوف والطمع فعلان لفاعل الروية وهم المخاطبون كانه قال يرون
البرق خوفا وطمعا وجاز ان يأول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون علة ليريكم
لان ارادة خوفكم وطمعكم حاصلة للفاعل على الارادة وهو الله تعالى فانه يريد الخوف ويريد
خوفهم وطمعهم والغالب عليه اي على المفعول له السلوك بحسب الاستعمال ولذلك توهم اشتراط
تنكيره فلم يجوز كونه معرفة وعلل الزجاج انتصابه اي انتصاب المفعول له على المصدر
فقولك ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب او ضربته وادبته تاديبا وهو مخالف للفواتح
مع التعليم على تقدير فعلا ويجوز ان ينتصب اي المفعول له عاطفة لانه فضلة كالمفعول
به وان يضمر اي ويجوز ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول
التاديب ضربته له فلا توهم لجوازه وان اراد به انه ينصب مضمرا كما تقول ضربته اياه اي
له فعول النظر ومتوقف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد ومنها
اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه
نفسه وهو من ثمة الشان ايضا كما انه المفعول له فان قلت قوله يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون
ظرفا لانه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه تحت تقدير في [illegible]
لا يعمل فيه بتقدير في وهذا القيد مغني عن تقييد الفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترزوا به عن قوله يوم الجمعة حسن شرط الزمان كله مبهمه
وموقته يقبل ذلك اي صحة تقدير في كالحين واليوم والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم
وما عداه للموقت ومن ظرف المكان المبهم دون الموقت اي ويقبل المبهم من ظرف المكان
تقدير في دون الموقت منه ويعرف الموقت بانه الذي اسمه باعتبار امر داخل في مسماه كالدار
والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف والعرصة وهي داخلة في مسماها
بحسب الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اي ويفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار ما
ليس داخلا في مسماه كالجهات الست والفرسخ والميل والبريد وهو اثنا عشر ميلا
والميل ثلث الفرسخ ونحو ذلك وانما كان مبهما فان نحو فوق وتحت من الجهات الست يطلق
على المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفل وهذه الجهة لا مدخل في مسمى المكان فان المكان الذي يحتوي عليه
الفوق قد يحل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وكذلك ما يكون مسامتا يمينه يحول باليسار وكذا
القدام والخلف لان الامور اعتبارية لا مدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فان كان اسماء
باعتبار الامور المذكورة لا يحول اصلا وكذلك الفرسخ والبريد مطلقان على اماكنه باعتبار عارض ام

وهو كونه

وهو كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة ومقدرا باثني عشر ميلا ونحو وهو امور اعتبارية
لا مدخل في مفهوم المكان فهذا بيان ما قالوه وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق على مكان اطلقناه
باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفوق لان في مفهوم المكان جهة العلو داخلة في مفهوم الفوق
بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد شذ ذهبت الشام وهذا لان معناه ذهبت
الى الشام مع انه موقت ووجه لانه اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على اختلاف
اي شذ دخلت الدار على اختلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد والدار مفعول به فلا
شذوذ في هذا الكلام عند هذا القائل لو كسرت نحو ورأيت الدار وقال بعضهم ان دخلت
لازم لانه يجيء على فعول ومصدر الاصول وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والقعود والوقوف
ونحوها ولانه نقيض خرج وخرج لازم قطعا فعلى هذا يكون دخلت الدار شاذا لانه
مكان معين انتصب بتقدير في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت الشام متفق عليه لان
وجه اتفاقا لانهم اتفقوا على لزوم الاول ووجه انتصب بتقدير في دون موقت المكان لان
النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل فالفعل يقتضي مكانا مبهما على الاطلاق زمانا مبهما
ايضا واما الزمان المعين نحو من مقتضى الفعل او الفعل ما دل على احد الازمنة المعينة والمكان
المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به واما المعنى فلا يتغير من الظهار اي اظهار في
الا اذا اتسع فيه نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وهذا انما يكون ما قلنا ان المفعول
له وهو ان المضمر لا يتعدى من اظهار اللام ايضا وجاز ذكر اي الاتساع واظهار في عن المفعول
نحو اليوم خرجته اي الاتساع يجعله كالمفعول به وفي المتعدي الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا
ولا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم اعلمته زيدا قائما اياه او الاتساع بجعل الظرف مفعولا به مكان
اربعة مفاعيل وهو ممتنع اذ لا يجاوز المتعدي ثلاثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم
اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لانه يصح اي ثلاثة مفاعيل ومنع
موجود وبعضهم يمنع لان الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل فلا يحمل عليه غير ما ورد وكذا اظهار
موقت المكان اي لا يتضمن من اظهار في ثم الظرف كالاقسام نوعيه يعني المبهم والموقت اما
مستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان تعتقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا
حين ورأيت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا لا غير وهو ما
لزم النصب نحو [illegible] ولقيته [illegible] اي بعد فراق وكذا اذا كان الرجل يمسك
على اعيان صاحب الزمان ثم باسمه [illegible] نحو [illegible] فيقال لقيته بعدات
مسي وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه
وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمه لليلتك ومساها يعني ان هذه الظروف مستعمل على وجهين
احدهما ان يراد بكل واحد منها معين وحينئذ يلزم نصبه والثاني ان يستعمل ولا يراد زمان معين
كقولك لقيت زيدا سحرا من الاسحار وهذا لا يلزم نصبه على الظرفية اذ يقال هذا سحر
من الاسحار واذا ركت سحرا وجئت من سحر وعشية وعتمة علمان كغدوة وبكرة فحينئذ
لم ينصرفا والعرب [illegible] فلا [illegible] وان كانا معينين يعني ان عشية وعتمة [illegible]
ويحسن [illegible] مع جر [illegible] ان يكون علمين [illegible] والثاني

الجرف وهو اكثر نحو لا حاجة الى تعريف العلمية قوله وان كانا معينين الا بتعيين العلمية كما اذا
قلت جاء الرجل او الرجل واردت به معينا جاز وان لم يكن علما وكل علم معين ولا ينعكس
كلفظها اى ليس كل معين علما وقوله الا ومن المستعمل ظرفا الا غير سوى منصوبا بفتحة
السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء ممدودا بفتح السين على الاعراف اى المشهور انها ظرف فان
اذا قلت نحو زيد سواك او سواءك معناه مكانك وبدلك ابو منصور ... وعند الكوفيين
ما اسمان ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فانه فاعل لقوله لم
يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف واجيب بان التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على
ظرفيته ومنه وسط الدار بالسكون فانه ظرف لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين
طرفي الشيء كمركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول يجعل مبتدأ
وفاعلا ومفعولا واصلا عليه حرف الجر ولا يصح شيء من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسطه
خير من طرفيه واتسع وسطه وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون الا غير والوجه
مثوا اى من وسط بالسكون عنده فانه يحتمل عن حاجب وانما قال قريب منه لانه قد يدخل عليه
من الجار بخلاف وسط بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا
ومثله دون اى مثل عند دون لانك لا تقول دون كذا بالرفع كما لا تقول عندك واسع بالرفع وتقول
من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء في الشذوذ دونه كما قال وان جاء
بادونه هذا ما يكي المبراة ... هذا مثل واصله ان الحكم ... قال ...
فرايت ...
ثم ...
... سوال ...
...
...
...
...
من ذلك قول ...
...
...
بادونه هذا النعت ...
...
عنهم ...
...
...
...
نحو من وعن ...

التنوين

التنوين عليها قال ابن ... جرب ... موصوله لم ينصب والثالث
ما استدل به المصنف وهو اضافته ... ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من ...
واستدل على حرفيتها بانها لا ... اشبهت الحروف ... لكن وعن ... على حرفين وليس
... الاسماء المعربة ما يكون على حرفين ... اى السكون الوارد في ...
على حرفين فلعله على مذهب يونس اذ قال ... محذوف ... والالف بدل من اللام ...
... اذ كان ... ان ... كان معناها ... وقوله ... اى ...
... هشام بن عبد الملك وهو ... جوازا في قولك يوم الجمعة في
جواب من يقول متى سرت اى سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه وهو ...
من حيث انه اضمار على شريطة التفسير وتقديم عامله جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو
اى يوم سرت ونحوه مما يصح صدر الكلام ظاهر ... اى ومن انواع المنصوب المفعول معه
وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه فالمذكور بعد الواو ... وقع بعد الفاء
... المذكور بعد الواو ... نحو جاء زيد وعمرو وقبله فانه مذكور بعد
الواو ... قوله بعد فعل او معناه ... نحو زيد وعمرو قائمان ... فانه
مذكور بعد الواو ... وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه ...
المذكور بعد الواو ... معمول ...
المعنى ... وادل على المقصود وهو المعية ولم يحسن ... على العطف
نحو ما صنعت وابيك واستوى الماء والخشبة ...
يقع ... المقصود هذا مثال المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة الى جواب سوال
... العطف ... ما صنعت انت وابوك ... الاصل هو العطف وكذا استوى الماء
والخشبة بالرفع ... فاجاب بقوله ولم يحسن ... العطف لانه لا يودي المعنى
المقصود وهو المعية ... ما صنعت انت وابوك ... ما صنعت انت ...
... فلا يفهم منه المعية وهو المراد ... ما صنعت مع ابيك واستوى الماء مع
الخشبة وليس المراد العطف ... استوى الماء ... واستوى الخشبة ...
الماء ... ان المقصود ان الاستواء حاصل للخشبة مع الماء
... الماء بحيث ساوى راس الخشبة ... استوى الماء والخشبة
... العطف ... الثالث ليس معناه ... الناقة ...
...
... العطف لا يودي هذا المعنى وانما قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يحمل على عطف
... العطف قد يكون في ... وفي المعية ...
المعنى المقصود ... العطف ... ما شانك وزيد ... على قوله
ما صنعت وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل ... اما دلالة الظرف ...
على معنى الفعل ... الظرف متضمن ... اسم الفاعل ...
على المذهبين فعلى ... متضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك ... الظرف لان الشان

اسم لا يلزم نصبه بمعنى فعل كما في الظرف بل يقتضي معنى الفعل بقرينة السياق والا لكن قال او المعنى
ما نصنع الا ان لفظ الفعل مقدر معه كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما نصنع تشمل الصورتين ولو
قال الا ان الفعل او معنى الفعل مضمر لفقه في الظرف دون الشأن ولا يستوي الحذف اي في زيد وعمرو في
المالين حملا على اللفظي اي المفعول فلا يقال ما شأنك وزيد لانه لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور
من غير اعادة الجار واذا جئت بالظاهر كان الجر الا هنا في نحو ما شأن زيد وعمرو وما لزيد وعمرو
لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه ينبغي ان يكون الحمل على العطف اذا لم يمنع مانع لفظي
هو الاول وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقال جاء زيد وعمرو قبله
او عمرو بعده او وعمرو معه فواو العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون واذا قلت جاء زيد
وعمروا اي مع عمرو تعين كونه للمعية فالعطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين به المعنى
المقصود كما ذكره ابن الحاجب والحشي فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة
اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور بحيث اذا انتفى هذا
المانع اللفظي يجب كونه للعطف وهذا السؤال يرد ايضا جيد بالفعل ايضا واذا لم تكن نعل فعل
او معناه لم ينصب نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى
مع لم ينصبا لانه انما يكون بعد فعل او معناه الا فيمن يأوله على كيف تكون فانه يجوز النصب
لاضمار الفعل ومعناه اي معنى جاز فيه النصب مع انه لم يذكر فعل او معنى تنا على اضمار كان فقوله
وما انا والسير في متلف وآخر يبرح بالذكر الضابط لان المعنى ما اكون انا مع السير في متلف واذا
كان اي الواو اذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذلك العطف جاز الامران وان
اتفق العطف يجوز الرجحان نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب يعني اذا اكد المرفوع المتصل بالمنفصل
حسن العطف فيجوز ان يحمل على العطف ويرفع وان ينصب على المفعول معه اتفق لا كتفى من قولهم
اتفق فلان ضاحكا الى ابدى اسنانه ويحمد عليه النظر المذكور ايضا من جهة ان العطف
لا يؤدي المعنى المقصود اذ لا يتعين للمعية هذا فمن يذى الباب قياسا ولم نقصره
على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي كسائر المفاعيل او مقصور على
على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه
ومع العطف وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو مقصور على السماع فلا
يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع ويتضمن منفصلا اي وقد يكون
المفعول معه متضمنا منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ يفق شرب وما
الماء عن شربه اي ما تركه حتى تفرد ويقطع من غاية الشرب والارتواء كانه امتلأ بحيث كاد ان
ينفلق منه ولا يتقدم على عامله اي لا يتقدم المفعول معه على عامله فلا يقال وزيد سرت لانه يوهم العطف
من غير تقدم معطوف عليه ولانه ليس كسائر المفاعيل في القوة فانحط رتبته عنها وثمانها
اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول فيه عن
سائر المفاعيل مع انه اقواها لانه ذكر فيه مباحث واقسامه ولواحقه فلو قدم لوقعت
هذه المباحث متخللة بين المفاعيل ومن اجنبية بالنسبة الى سائر المفاعيل واذا اخر
المفعول فيه لم يقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل والمبدأ وموضوع الفعل بعلقه على الفعل

بلاؤنه

ادلاما فاد حتى تعدي اي وكان العاشق مع المحبوبة كحران لم يعطشان ان لم يقع عن الماء

المفعول فيه

بدونه كما سيأتي في تحقيق الفعل المتعدي اما بنفسه او بواسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي
من الافعال وغير المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان سائر المفاعيل
يشترك فيه اللازم والمتعدي ويكون اي المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا اي الثلاثة
كاعطيت زيدا درهما واريت زيدا فاضلا على ما سيأتي في المتعدي من الافعال واما بواسطة
حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته الظرف لكونه ايضا بواسطة حرف الجر ملغو وحينئذ
محذوف اي سمعه لغوا اذا كان العامل شيئا من خارج نفلا او معنا ومستقرا اي بعضه
مستقرا ان كان معنى الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور فيه الظرف او الجار والمجرور
اي اللغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه غير خارج عنه كقولك زيد
في الدار فان معنى الاستقرار متضمن الظرف لا الغي حاصلا فيه كقولك جلست على البساط فان متعلق
الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست والظرف الذي يتضمن متعلقه يسمى مستقرا
بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون
ونظائرها والثاني ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر
انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلاثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون
من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور واحترز بالاول عن مثل مررت بزيد
فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف احترز
بالثاني عن مثل قولنا زيد في الدار اي كائن في الدار اذا وجد قرينة للتقدير فههنا المتعلق متضمن مقدر
في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولا ذكرناه هنا اي فيه معنيه واحترز بالثالث عما
اذا كان المتعلق متضمنا الظرف من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار
لقوله اذا كان العامل شيئا من خارج يعني انه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا
له سواء كان ذلك العامل فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار
فان معنى حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور واسقاطه اي
واسقاط المفعول به بواسطة حرف الجر لفظا لانه مجرور لفظا الا في ما بعده نحو يقطعهم
في نحو وغدوا اغاديا واتى فيوالنسقا عن قيدها حوابرا فان قوله وغدوا عطف على محل بكر
فاسقاطه به انما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه والمنصوب المحل هو المجرور فقط يعني اذا
قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو مجرور لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدي للفعل
لو ... معنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت وحده فالمنصوب محلا هو لفظ زيد فقط لا
الجار والمجرور معا فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه تسامح والتحقيق
ما ذكرنا ويتقدم اي المفعول به على عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا ضربت وعمروا مررت
ولزم ذكراي التقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اي رجل ضربت ويمتنع اي التقدم اذا كان العامل
مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا حسن فلا يجوز تقديم المفعول عليه او بعد يا نحو ان تضرب زيدا
حسن لانه بتقدير المصدر اي ضربك زيدا او اسم فعل نحو رويد زيدا لا يتقدم عليه معموله او
فعل تعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اي اذا كان العامل مضافا
اليه فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب وتوضيح انا زيدا غير ضارب فاول هذا ابدا فان زيدا

417

بمعمول المضاف اليه وقد تقدم واجاب بانه متناول قربا وتاويله ان نحو عشرين لا مكانه فان ارادوا الانحصار
نحو في المقدور على معمول المضاف اليه وبعضهم كل منهما اي من المفعول بواسطة او بغير واسطة
يعني يكون كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربته في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول
بواسطة والاول لا غير اي المفعول لا بواسطة يكون منفصلا اذا انفصل عنه ومن عامله بالا
او معناه او تقدم اي المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا مثال لما وقع المفعو
بلا واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل عنه ومن عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا ونحوه وما جاء في
اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار واورد عليه ان المضمر وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه
شاذ وهذا وان لم يكن مفعولا صريحا لانه مستثنى متقدم اذ التقدير الا يجاورنا ديار الاك
مقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره مثلا هنا وانما ضربت الا اياك واياك اعني
فاسمعي يا جارة هذا مثال لما تقدم العامل وهو اعني واصله اعنيك فلما قدم صار منفصلا
قاله سهل بن مالك الفزاري لما حسن راي اخت حارثة ابن لام وقع في نفسه شيء فجلس في الخباء يوما
تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى
حرة معطارة اياك اعني فاسمعي يا جارة فعرفت مراده [illegible] كلامه [illegible] ويعرض لغيره [illegible]
به وهو حاضر واياك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سياتي في التحذير ان شاء
الله واذا اتصل المفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني وهو
المختار في الغاسين وفي باب علمت [illegible] الغاسين ونحوهما يعني اذا كان المفعولان مضمرين في
باب اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصل الضميران نحو اعطيتكه والمنطلق علمتكه وجاز ان
يتصل الاول وينفصل الثاني نحو اعطيتك وعلمتك اياه وهذا هو المختار في الغاسين نحو اعطيته قوله
وفي باب علمت معطوف على قوله في الغاسين يعني والانفصال هو المختار في باب علمت مطلقا
نحو علمتني اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه فقوله مطلقا يشمل هذه الثلاثة وانما كان المختار في باب
علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني بمنزلة خبر المبتدأ يجب ان يكون منفصلا واذا وقع
مفعول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر المبتدأ لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله
ليس بلفظي وههنا يمكن اتصاله لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد
جاء [illegible] جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغميهاها يقرع العظم نابها السم من فصل في
للقيط بن [illegible] اخاه اطيحا [illegible] بن عبد [illegible] بن حصن وقبله
الى الايام يجعل مبارك [illegible] فقلت عنا عما قريبين [illegible] نفسيهما [illegible]
[illegible] ذبابها [illegible] العجم قوله [illegible]
ضغمهما ضغمة يقرع بها الناب العظم واللام في لضغميها [illegible]
وانفاق الناب الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في ضغميها [illegible]
فانفصلهما كانفصال [illegible] وكان القياس لضغميها اياها لما ذكرنا ان المختار في الغاسين
انفصال الثاني هكذا ذكره في التعليق وذكر الشيخ ابن الحاجب في الامالي انه يقول طابت نفسي
للشر التي اجابني لوقوع الفاصدين في اعظم منهما والضغم عبارة عن الشر وهما اخاان فصلاه
سوء [illegible] نوعا في مثل ما فعلاه به وجعل من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا

شاذ فح

مطلقا فح

مضارعا

مضارعا وقوله لضغمه مفعول تطيب اعمل اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول
من اجله لانه لم يقصد انها طابت لاجل الضغمة وانما طابت بها والتعليل هو قوله لضغميها اي
طابت نفسي بما اجابني من الشر لا جابه من قصد [illegible] مثلها والضغم العض وكنى عن المصيبة
[illegible] الشر وضغمه الشر وجاء البيت على الوجهين فقوله لضغمه من قولهم عضضته
الشر وقوله لضغميها من قولهم عضضت الشر لان الفاعل فيهما ضمير من اصابهما ومحل المفعول
ضميرها اي لضغميها اياها [illegible] مفعوله لا فاعله ويجوز ان يكون الموضعان
من [illegible] الشر [illegible] ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض
الشر عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى بقرع الناب العظم عن ذلك والضمير الاول في
موضع خفض بالاضافة وموصوفا على في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية للمصدر
اي لان ضغمهما وقرع العظم نابها في موضع صفة اما الضمير الاول فمفصل للضرورة بالجار والمجرور
وهو لضغميهاها ويضعف لاجل الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة
لنكرتها او معناه لضغميها مثلها لان ضغمة الاول لم تعرف [illegible] وانما [illegible]
مراد ومثل نكرة وان اضيفا الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يكون يقرع العظم
نابها جملة مستأنفة [illegible] ام الضمير في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها
لم تقع موقع مفرد واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على [illegible] كما يجب تاخير الغائب
عن غيره لتقدمها الاعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما اعرف من الغائب
فلذلك قال يجب تاخير الغائب عن غيره نحو اعطانيك زيد مثال لتقديم المتكلم على المخاطب
واعطيتكه مثال لتقديم المخاطب على الغائب واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف
نحو اعطيتك اياي ويجوز اعطيته اياك ايضا ويحذف اي المفعول به لفظا ويراد معنى نحو هذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه [illegible] بما [illegible] مصروعه ونحوهما مما يعود الى الموصول
يعني اذا رجع الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان
يعود الى الموصول ضمير اذا لم يكن سبقه عائد اليه اي الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا
ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير اذا لم يكن سبقه عائد اليه اي الى الموصول
مذكورا او في حكمه يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عائدا الى
الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة اليه لان العائد الى الموصول قد وجد قبله والضمير
الثاني مستغنى عنه فلا يراد معنى لانه انما يراد معنى اذا احتيج اليه لكونه في صلة الموصول
وصح قوله ويراد معنى ان لا يكون مستغنى عنه فح حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان
يكون مرادا معنى لانه مستغنى عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا او في حكمه اشارة الى ان العائد
السابق قد يكون مذكورا لفظا نحو الذي ان اردته اكرمته وقد يكون في حكم المذكور كما اذا قلت
الذي ان زرت اكرمت زيد والتقدير ان زرته لانه في حكم المذكور فلم يحتج الذي لفظ اضرب
زيد اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى عنه بالعائد السابق
الى الذي وليس الا اذا اضمرت ضمير الشان اي اذا اضمرت ليس ضمير الشان فلم يكن عائدا
الى الموصول [illegible] يجب ان يكون العائد الى الموصول هو المفعول اضرب ويعود ضربته فح

مثلهاتم

لكون محذوفا لفظا ومرادا معنا او لم يسبق عايدا الى الموصوف الموصول مثلا جل اللفظ وما نه
وفيه نظر لان سوم الضرورة لا ينبغي الجواز واذا عطف عليه اى على الضمير المفعول الذي يعود
الى الموصول لم تحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد والتقدير الذي ضربته وعبد الله وانما لم
تحسن لانه في الصورة عطف اسم على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قال ضربت
وعبد الله بتقدير ضربت زيدا وعبد الله لا يجوز لان هذا المضمر العائد الى الموصول في حكم الملفوظ
لانه مراد معنى غير مستغنى عنه فانتفى ما جاز لكون المحذوف في حكم المراد ولم تحسن لكونه غير مذكور
لفظا والعطف يستدعي معطوفا عليه لفظا ويجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان نجعله غير متعد نحو فلان
يعطي ويمنع اذ المقصود ان يصدر عنه الاعطاء والمنع لا انه يعطي شيئا او دينارا لان المطلوب
ايجاد الفعل دون تعيين المفعول وربما نجري نحو والجار مجرى في عراقيبها نصلي وقوله وان يعتذر بالمحل
عن حكم ضرعها اى الضيف وذا الضروع هو اللبن والمحل هو القحط اى ان يعتذر الا بل الى الضيف
بسبب القحط بمعنى انه لم يكن لها لبن في الضرع يجرحها ان حل الضيف ويجرحه حذف مفعوله الا بل وجعل
نسيا منسيا كيعطي ويمنع اى تجعل الجرح مثلا ذكر بعد مفعول اجنبي اى حتى يعرفه لانه جاز
من جلس غير المتعدي تجعل الجرح في عراقيبها وهيهات يقرب في جرير ما رد مثله ايضا
لان معنا تفعل الضرب حبيبة واوله ما ذكرنا في مجمع الامثال يا خادع الطلاق عن احوالهم هيهات
وقد ذكر ان هذا هو الاول واخره ان كنت تطمع في نوال سعيد ويضمر عامله لعلة الدلالة حوالي
نحو مكة الحاجي اى تقصدون والقرطاس للرامي اى تصيب القرطاس ومنه كاليوم رجلا اى
لم ار رجلا كرجل واصله لم ار رجلا كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف وهو رجل المجرور بالكاف
وحذف اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو معمول عامله فقيل لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله
كاليوم على موصوف وهو رجلا فانتصب على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات للالالة قرينة
الحال عليها اللهم ضبعا وذئبا اى اجمع ضبعا وذئبا فقيل هذا دعاء على الغنم اى اذا اجتمعا وكان سلم
الغنم وقيل دعاء على الغنم لاجتماع العدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اى يضمر عامله وجوبا
سماعا نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وهذا وهلا زعماتكم [illegible]
سعد النفس واصله على ما ذكره الزمخشري ان القيس [illegible] الكذب ثم ان قيسا ادعى ان
اسمه سعد فدعي به [illegible] فقيل له ذكرا [illegible] باطلين يا سعد القيس [illegible]
خلته الباطل ان القيس [illegible] انضم اليه انتحال الاسم الاعور الباطل [illegible]
منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة [illegible] وهو منصوب او مرفوع وقال
هذا اجمع ما توحي اليه النظر [illegible] بالباطلين وقد ذكر له وجه
اخر لا انظر في الكتاب [illegible] في مجمع الامثال وفي التعليق ايضا وقياسا عطف على
سماعا اى يضمر العامل وجوبا سماعا على ما ذكر وقياسا في مواضع منها المنادى لانك اذا قلت
يا عبد الله فاصله ادعو عبد الله [illegible] فاقيم المظهر مقام المضمر [illegible] لان
القصد بتوجه اليه [illegible] ثم حذف الفعل [illegible] ومانع الحذف من رفع اللبس
قوله لا لكثرة [illegible] المنادى بالفعل المضمر والذي يدل على قوله منها المنادى قوله
تليها علة لتصدير الكلام [illegible] ويجوز ان يكون علة للمجموع [illegible]

اعني لان بالسبب والقسم للمخاطب مستفاد من يا لك لانه اللفظ الموضوع للخطاب بخلاف المظهر
فانه غير موضوع للخطاب وتقديم اياك على اعني الله خشية من ان القصد بتوجه اليه اى الى
المخاطب لا بغيره فقوله يا اياك اعني جامع لثلاثة امور تقديره يا ووضع المخاطب موضع المظهر
وتقديم المفعول على الفعل نقوله تنبيها للمخاطب اي اخص علة لهذا المجموع فقوله تنبيها للبس
علة لا قيم اى ان المضمر وهو اياك موضع المخاطب المظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل علة لقوله
فالاجل يا اياك اعني فوضع حذف الفعل اي ذكر عليه يا مرين اي لزم حذف الفعل بنيابة يا عنه فلو جيء
بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل وبيانه الحذف علة اقوى للزوم حذف الفعل لانه لو جيء بالفعل لالتبس
فلا نح بالخبر لان المظاهر اعني يحتمل ان يكون خبرا وانشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء ويحكى بالالف
[illegible] جاء متلفظا به في الاستعمال على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ
[illegible] والمنادى بلفظ المضمر اما منصوبا نحو يا اياك او مرفوعا نحو يا انت نظرا الى اللفظ انت وهو
مفرد معرفة لان المضمر المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا فجاز يا اياك
نظرا الى النصب المحلي ويا انت نظرا الى الضم اللفظي قال يا اقرع بن حابس يا انتا انت الذي
طلقت عام جعت وقيل انما نصب اياك لانه مضاف ولا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف
لانه بناء على ان ايا مضاف وقد ذكرنا انه وجه مردود ثم اشار الى ان المنادى ينصب لفظا كالمضاف
نحو يا عبد الله والمضارع له وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو يا حسنا من زيد ويا ضاربا
زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين اسم رجل فقوله اسم رجل
احترازا عما اذا كان بلغة وثلثين للعدد فانه لا ينتصب بل يقال يا ثلاثة وثلثون لانهما مفردان
معطوف احدهما على الاخر نحو يا زيد وعمرو وانتصب الاول اي المعطوف عليه للنداء والثاني
المعطوف به اي المعطوف ثابت على المضاف [illegible] الاول الذي قبل التسمية اعني ما نعت المعطوف عليه في الاعراب
وان لم يكن فيه معنى عطف على المنتفى هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ثلاثة وثلثين
لما صار علما لم يجز ان ينتصب فيه بجواز المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما عن [illegible]
حرف الكلمة ولا يقبل النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان يكون احدهما معطوفا على الاخر
ثم نقلا الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات المنقولة اعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناها
باعتبار المنقول اليه مثلا يا عمر سواء فانه يقال انه نحو يا جبل [illegible] ينبغي ان يعرب باعراب
نصف الاول وحق الثاني لانها بمنزلة حرف الكلمة والحرف كالجوار [illegible] الى اعرابه ايضا
باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع اي وينتصب لفظا كالمضاف والمضارع
والنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير من الوصف على لفظ الخمسة لا على
نحو يا ثلثة وثلثين من يجري هذا ايضا جواب عن توضيح سؤال وهو ان رجلا في حكم المخاطب
والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغائب فاجاب بان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غائب جاز عود
الضمير الغائب اليه من الصفة نحو جعلنا من يا رجلا صالحا [illegible] في الليث فانه عقد
لثلثة قوله لا غير يريد ان عود الضمير هنا مختص بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب [illegible]
في شيء [illegible] والفرق ان [illegible] موقع اسم بنفسه واما هنا فلم يقع الموصوف موقع
المخاطب الا مع الصفة لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فقصده يحصل

بعد الوصف نقل الوصف له حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يعرفه يا شخصا
خذ بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه او محلا عطف على لفظا اي ينصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمفرد
المعرفة مبنيا او غير مبني فانه يبنى على ما يرفع به نحو يا زيد ويا رجل غير مبهم ويا ايها الرجل المبهم
ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه موقع كاف الخطاب اي انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع
ضمير الخطاب وهو اسم وضمير الخطاب مفرد معرفة فانما بني لمشابهته بالضمير [illegible] عند المضاف
والمضارع لكونهما غير مفردين ويجوز عند المفرد النكرة لكونها غير معين بالمخاطب والمراد بالمفرد
ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيد في المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع اما المفرد
فهو مبني على الضم واما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما فقوله على ما يرفع به يشمل الثلاثة لان ما يرفع به
اما ضمة كيا زيد ويا رجل واما الف نحو يا زيدان واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه وقع انما
موقعه مع قبل الاضافة فلو بني وجب ان نقدم الحكم على العلة اي ان المضاف لا يقع موقع الضمير
الا بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبنى الا اذا كان معرفة فلو بني المضاف
وجب ان كان نقدم الحكم السابق المضاف على علة البناء وهي وقوعه موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء
الآخر ولا يمكن ان يبنى الاسم حال الانفراد اذ لا يكون المضاف الا مع المضاف اليه فلا يشابه المضمر وكذلك
المشابه علة البناء وكذا العلم بعد تنكير على ما [illegible] اي ان العلم معرفة ويا للتعريف لو حصل
[illegible] ان لا يجمع [illegible] لا يستلزم تعريف المعرف [illegible]
المجتمع هو الجمع بين اداتي التعريف نحو يا الرجل وهذا ليس بشيء لانه لا يمتنع من تعريف المعرف
فلاجل ذكر المصنف الوجه الآخر وهو ان العلم [illegible] ثم دخل حرف النداء عليه فاذا قال يا زيد
فكانه قال يا مسمى بالزاي والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام فقبيح بعيد عن القياس [illegible] فانه [illegible] الضرورة البيت للاحوص
الانصاري [illegible] مكرم
[illegible] ابنته [illegible]
عليه ان [illegible] من احد من اهلها [illegible]
[illegible] فقالت [illegible]
[illegible] الاحوص [illegible]
امرأته من اجمل النساء فقالت له [illegible]
عليه فقالت واشار الى [illegible] فقال سلام الله يا مطر عليها البيت [illegible]
هذه المرأة حرام عليك يا مطر [illegible] على انه مفعول [illegible]
[illegible] ان مطرا منادى [illegible]
بعيد عن القياس ثم ذكر التنوين [illegible] ان المنادى [illegible]
على المضموم كما ان غير المنصرف [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] او الداخل عليه عطف على قوله كالمفرد المعرفة اي وينصب المنادى محلا كالمفرد
او كالداخل عليه اللام لاجل الاستغاثة او للتعجب واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه لان
المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا للدواهي فانه

نحو لفظا باللام وينصب محلا لانه مفعول ادعو مقدرا واللام مفتوحة لان المنادى في حكم
المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر تفتح نحو لك وله وكذا اذا دخل على الشبه بالمضمر
بخلاف ما عطف عليه نحو اذا عطف على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان اللام الداخلة
تكسر كما سياتي مثاله لانه لم يقع المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه نرجع
الى اصل حكم اللام وهو الكسر كما يقول الحال ليكون فرقا بين المدعو والمدعو اليه اي انما يفتح
اللام في المدعو ويكسر في المدعو اليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم يعكس لان
المدعو هو الواقع موقع المضمر فناسب ان يفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم
يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى اصله وهذا هو ما اشار اليه بقوله والمعطوف اي بالمدعو
اولى منها بالمدعو اليه لانه يعرف الى الخطاب اي لان المدعو يقرب لعرف ان له مناسبة بالمخاطب
لوقوعه موقعه نحو يا لله للمسلمين اي ادعوك يا الله للمسلمين الاول المدعو والثاني المدعو اليه ففتح
الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو اليه كما ذكرنا ونحو يا للكهول وللشبان للعجب هذا مثال لما عطف على ما دخل
فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح في المعطوف عليه وتكسر في
المعطوف لعدل على وقع المضمر وهو الداخل عليه بالفتح اوله يبكيك يا [illegible]
[illegible] اي [illegible]
وهو [illegible] وفي هذا البيت استشهاد اي اجمعا ان لام المعطوف تكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثاني قوله
للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه اي يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا
[illegible] وهي [illegible] وهي الداهية وللعجب [illegible] على [illegible] المدعو
هذا كانه جواب سؤال فالسؤال ان هذه اللامات في الا مثله الثلاث مكسورة وهي للمدعو اليه وانما
كسر اذ [illegible] للمسلمين ولم يتقدم ههنا مدعو فاجاب انه ترك المدعو وهو مراد كانه قال يا قوم
[illegible] اي ادعوكم لتلك الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام التعجب حينئذ كان [illegible]
وان لم يذكر [illegible] يا مدعوا الله ان تعالى يا للعجب بفتح اللام [illegible] كونه مدعوا على جهة
مجازية اي [illegible] فلا او انك [illegible] الى [illegible] اذا كانت مكسورة فلا تكون ما
دخل عليه مدعوا فلا [illegible] فان من يجعله مدعوا مجازا [illegible] اللام معه ونقول
بالعجب [illegible] ولو كسر [illegible] مدعوا [illegible] القوم [illegible] من
[illegible] من الطي [illegible] بن العبد وقد [illegible] على ما [illegible] للقبا [illegible]
[illegible] الفتى [illegible] على عمه [illegible]
من [illegible] الفتى [illegible] من الجبب فقال [illegible] بعمر [illegible]
الواسع من جهة الماء [illegible] ما [illegible] ان تنقري
فقد [illegible] الصياد [illegible] الفخ [illegible] او الالف في
للاستغاثة فلا لام اي او كالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيدا فانه ايضا ينصب محلا
فلا لام اي لا تجتمع اللام مع الف الاستغاثة لانه في [illegible] الف الاستغاثة نوصف فيه
ما قبلها واللام توصف [illegible] فلذلك لا يجتمعان او الندبة اي او كالداخل عليه الف الندبة فانه

يشبه نحو يا زيداه وانها للوقف خاصة اي انما يلحق الهاء في الوقف خاصة ولا يجوز تحريكها الا للضرورة نحو
يا رب يا رباه اياك اسل واسل عفراء يا رباه من قبل الاجل عفراء اسم امراة اي اسألك يا ربي عفراء او
الاتصال بها قبل حلول الاجل او ما كان مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر و يا حذام
و يا لكاع نحو اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان عليه من قبل جملا
ايضا قسم المبني الى قسمين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي نحو يا خمسة عشر فان بناءه لتضمن حرف العطف
وهو موجب للبناء تحقيقا والتقديري نحو يا حذام و يا لكاع فانه ليس لها علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهة
نزال الواقع موقع انزل فالبناء فيهما تقديري لا تحقيقي لان نزال انما بني لمشابهته فاه عكس وهو فعل
الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي ولا معنى الحرف بل شابهه ما
تضمن مبنى الاصل فالبناء فيه تقديري لا تحقيقي ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي
سواء عرف قبل النداء كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل على الاصح خلافا للاصمعي فانه منع من وصفه
فيهما وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير مبتداء محذوف وكانه نظر الى ان
المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف موقعه وانما جاز على الاصح لانه وان
وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه
ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يخرجوه عن حكم الغيبة راسا لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة
هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه لم
يخرج المنادى المفرد المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا لخرج عن حكم
الغيبة راسا لكنه لم يخرج ولذلك جاز عود الضمير الغائب اليه فلم يكن له حكم المضمر مطلقا باعتبار
عود الضمير فجاز ان لا ياخذ حكمه ايضا واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل
فانه ليس مما يوصف اي بالمعرفة قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا جواب لقوله
مطلقا لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا زيد الطويل اما النكرة المتعرفة
بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة
نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة استطالتهم اياه بوصفه مع ما ذكر في امتناع ما المضاف
والمضارع واما العلم فلما لم يكن مغفلا من الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة لم يستطل فاذا
اجمع ... الطرفين من قوله باين الطرفين كما قلت بالطريق هذا الكلام تعليل لقوله استثنى
بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اي تعرف من المنادى اذا كان علما ونحوه اذا كان نكرة قبل النداء اذ
جاز وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان العلم بنفسه يعين المدلول فلم يفتقر الى الجمع
في الدلالة على التعين بخلاف النكرة فان تخصيصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم
الحكم على العلة كما ذكرنا في امتناع بناء المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه متعرفا وتخصيصه وتخصيص
يحصل بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم وهو الضم على علته وهي تخصيصه وتعيينه
لان علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر بكونه مخرجا معرفة وتعرفه بوصفه فيلزم تقديم الحكم على
العلة وايضا لما كان تخصيصه مفتقرا الى الوصف كان مستطالا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف
الذي يجب نصبه بخلاف العلم فان تعينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعين فلا استطالة بالوصف
بل وصفه زائد يأتي بحسب تمام الاول والى ذلك اشار اليه بقوله كما قلت بالطريق اي الصفة ... عنه لا

نفتقر

نفتقر اليه العلم وفي نفسه فكانه منادى آخر لان الصفة في حكم تكرير العامل وقوله لما لم يكن
مغفلا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدماء وهي انهم قالوا العلم لا يفيد الا شيئا اي
نفس الذات ولا يفيد الوصف والصفة تفيد ولا شيء نحو العالم فانه تفيد وصف العلم
ولا شيء اي نفس الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم هذا غاية تقدير حق اللفظ وفيه
نظر لانا لا نسلم ان تعين النكرة بواسطة الوصف بل يحصل بما عليه وكذا العلم لا سيما عند من
من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا نكر صار جنسا ويا لموا لغو كيا رجل فيكونان سواء في جواز
الوصف وامتناعه فاعرف هذا ان من الوصف او ما هو في حكمه اي في حكم المفرد نحو حسن
الوجه فان حكمه حكم المفرد لان اضافته غير حقيقية والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع
منادى اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على ما ذكروا فانهم جوزوا
نحو يا صاحب يا ذا الضامر العنس نصب الضامر ورفعه كما لو قلت يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا
كان جاريا على مضموم نحو سيبويه جاز فيه النصب حملا على الموضع منه قوله يا كعب بن مامة وابن
سعدى بالكرم مثل يا عمر الجواد فينصب الجواد حملا على موضع عمر فانه منصوب والرفع اي وجاز
الرفع حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
المعتاد اجراء الصفات على حسب ... على الفاظها بعون جائي حوله والكرام بالرفع ولا يجوز حسن
حملا على لفظ حوله فكان ينبغي ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الطويل نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبني
ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف النداء كان كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه
ضمه الحركة لاطرادها حركة المعرب فلذلك اجرى الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضة
فاشبه لعروضه حركة المعرب فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا كانه اظهر فان عروضه مشابه
للاعراب لان المنادى قبل النداء اسم معرب يعرض له البناء بالنداء فحركة بنائه عارضة تشابه حركة المعرب
اما الاطراد فليس سببا لجري النعت على اللفظ فان نحو هؤلاء وكيف مطرد ومع هذا لا يوصف اجراء
الصفة على لفظه فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا اجيب الا عارضا على اللفظ الا اذا ضم العروض
معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الوصف ومع الاطراد ان البناء على الضم
... لكل منادى مفرد يدخل عليه حرف النداء سواء كان متعرفا قبل النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل
وعلى هذا يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا لان الكريم الحليم حكمه حكم المفرد بناء على ما ذكرنا من كون الاضافة
فيه غير حقيقية فهو في حكم الانفصال والتقدير يا زيد الكريم حلمه واذا كان اي الوصف مضافا او المضاف
فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا عبد الله الظريف هذا مثال
لما كان الوصف لمضاف يعني ان المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين اما
اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه حكم المنادى المضاف منصوب وكذا الوصف واما اذا كان صفة
لمنادى مضاف فيجب النصب لانه تابع لما هو منصوب لفظا ومحلا وكذا بسائر
التوابع فان حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واذا كان مضافا
او لمضاف فيه فيجب النصب فيه ايضا الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات التي لا يمتنع
دخول يا عليه فان حكمها حكم المنادى بعينه مطلقا معربه او مضافه او نعته مفردا او مضافا
كسائر التوابع مضافة اي كما ان سائر التوابع مضافة حكمها ايضا حكم المنادى مطلقا اي انه

والمنادى ...

كازيد

لو كان منادى لكان يجب نصبه فالفرق المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي لا تمنع دخول يا عليها
وبين سائر التوابع مضافة جواز جريان حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو
اذا ابدلت وذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر
فانه تأكيد لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي لا تمتنع دخول يا عليه
ويا زيد وعبد الله مثال للمضاف منهما وذكر مثله التوابع على البدل والعطف والمعطوف بحرف المذكور
وقال تقول يا تميم اجمعين واجمعون الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للتأكيد المفرد او بحكم
مثال للتأكيد المضاف وذكر كلهم وكلكم فالغيبة في كلهم نظرا الى اللفظ تميم وكلكم نظرا الى انه واقع موقع
المخاطب وهو يا انتم فالغيبة نظرا الى اللفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر وبشرا
ويا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا او مضافا وجاز في قوله اني وا سطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان يضم الاول ويجب الثاني والثالث على
عطف البيان من موضع الاول او على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا او على ان الاول عطف بيان
والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويضم الثاني على انه عطف بيان من اللفظ
وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني بدل من الاول
او تأكيد لفظي وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول
ويجب الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما يقال طلحة الخير وخاتم الجود
والسكر للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا
والثاني علما فكأنه خوطب النصر مجازا كما قال ابا جوه معن ناجي تحاجي عالى الى معن
سواء شفيع وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال للمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه تقول فيه رفع الحارث ونصبه ويختار الخليل في المعطوف اي هذا
المعطوف المذكور الرفع تنبيها على انه مخصوص بالنداء ايضا كالاول فيرفع ابو عمرو النصب
اي يختار النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت
هؤلاء وزيدا بالنصب وابو العباس الرفع اي يختار الرفع فيما ينزع اللام عنه كالحسن
فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب اي ويختار النصب فيما لا يصح
اي نزع اللام عنه كالنجم والصعق فانه غلب من الشائع اسما او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع
اللام كان بتقدير دخول حرف النداء عليه فكان الاولى ان يحرك المنادى واذا لم يصح
ادخال يا عليه فكان اولى بان يجعل تبعا والاتباع على موضع المبني سواء لفظ ونقل اختيار المبرد
بالعلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل والغلام النصب لان اللام مع العلم لا يمنع
من تقدير حرف النداء لعدم افادتها للتعريف ونحو الرجل لكن الحكم بتحريكه فاخترنا التوابع الى
معا فيه للاضافة وكما ينصب مع الاضافة فكذا مع المخالف لها وكذلك الرجل هدايم سوغوا
يا زيد والرجل لانهم لم من غير علامة تعريف بخلاف العلم اي الرجل اذا عطف على المنادى
المضموم نحو يا زيد والرجل يجب تقدير نزع اللام عنه انهم لم يسوغوا يا زيد ورجل لانهم كرهوا
بقاءه من غير علامة تعريف مع انه انما يكون معرفا لو وقع موقع المضمر وهنا مثله لكونه
معرفا معرفة وههنا اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس بانه لو خلا عن علامة

التعريف

التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم بخلاف العلم فانه فيه شابه فرادى والتعريف فاذا كان المعطوف
علما جاز ضمه لوجود مشابهته للمضمر وهو الافراد والتعريف واذا قلت يا زيد ورجل عند
لعدم مشابهته للمضمر لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو بمعنى مع مقام يا فليس خاليا عن علامة
التعريف وهو يا في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل بمعنى يا رجل لخلوه
عن التعريف لفظا والحرف قيام ما يقوم مقامه واذا وصف المضموم بابن ومضى من علمين بني المنادى
معه على الفتح اتباعا لحركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة فقيد بالمضموم لخروج العلم
المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من الباب وقوله من علمين شرط لفتح المنادى
فانه اذا وقع الابن بين علمين كثر الاستعمال فاقتضى تخفيفه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال
وفي اللفظ اذ في تساهل لانه قال العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظه اطلاق
اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيد الابن لعمرو فانه بين علمين
وليس مضافا وهذا الحكم يختص بابن مضافه وانما قال وتنزيلا لان منزلة الاتباع انما جاء
في كلمة واحدة كابنم وامرؤ وههنا كلمتان وكان حقها ان لا يجري الاتباع فيهما ولكن لما
نزلا منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق الصفة بالموصوف كأنهما كلمة واحدة وهذا
الاتباع خارج عن القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه جعل
الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة اعرابية وحركة بنائية فليس جواز تاليه في الحركة الا
من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع
كان اولى لعدم ارتكاب مخالفة القياس من وجهين اللذين ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين
منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكورة
من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة ابنا وكونه بين علمين فانه اذا انتفى احد
القيود المذكورة انتفى فيه الفتح وكذا في غير المنادى يحذف التنوين من الموصوف بابن بين
علمين صح قوله وكذا اي الموصوف بالابن والموصوف وكذا في غير المنادى حكمه حكم المنادى
وهذا التشبيه يحتمل ان منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى ويحتمل ولا
الاتباع لان ههنا الاول الثاني ومعناه الموصوف تابع على حركته رفعا ونصبا وجرا
ويحتمل انه يحذف منه التنوين فالتشبيه في جعلهما منزلة كلمة واحدة فقط والفائدة في قوله
يحذف التنوين اي كونهما بمنزلة كلمة واحدة وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما
يحذف التنوين اذا وجد القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون
الابن واقعا بين علمين وكونه صفة لا خبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما في
نحو يا زيد بن عمرو وهذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد ابن اخي مثال لكونه واقعا
لا بين علمين فلا يفتح المنادى بل يضم وهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا
بين علمين فيحذف التنوين من الاول وزيد ابن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين
فلذلك لم يحذف التنوين من الموصوف وكذا لا يحذف التنوين من الاول اذا لم يقع الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيد مبتدأ وابن عمرو خبر فلا يحذف التنوين لان كثرة
الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوصف بهما منزلة كلمة بخلاف ما اذا كان خبرا

اذا

وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جاريه من قيس ابن ثعلبة ويعلم من هذا ان التنوين المذكور
سبب الاختيار الفتح في المنادى وبوجوب حذف التنوين في غلام وأصل فبقي كأنه حرف معقبة
الفتاء فتحوا الطن والمعقبة الدى التي دخلت في البطن وعلا ما جوبها جيء فصارت كالعقبة
وهو القوى الفتح ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يوصل
اليه بايهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ في الوصف هنا اي في
وصف المبهم الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل
فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك قيل
في الاول يقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا في توابعه اي يسوغ في توابع وصف
المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها توابع معرب وانما جاز الوجهان
في توابع المبني نحو يا زيد الطويل والرجل مطلقا معرب وبدل على اعرابه نحو يا ايها الرجل ذو
ذو التمر اي يدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الرفع وورود الرفع هنا في ذو اي
لو لم يكن وصف المبهم معربا بل كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما
جاز الرفع دل على ان وصف المبهم معرب ويحتمل ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز
فيه الا الاعراب وبيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مضافة لوجب فيما اذا كانت
مضافة ويطرد هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب عمرو فلما تابع صفة المبهم
لو جاز نصبه لوجب نصبه مضافا لكنه لم يجب بدليل الرفع في ذو التمر واضرع لا
لو تحقق في حيثه بالكل والكاف عطفا على ما اي لا ارهب وعبد موعد وان كان حبيشا ذا حلية
التمر البوش والشرع وكذا اي وكلمة هذا وهو اجب وهو ان يكون اي هذا بمنزلة غير
من الاشياء لم يستعمل بانفرادها في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون
الوصف في هذا اي في هذا القسم ويكون هذا اسما مستقلا الا متوسلا به الى نداء المعرف باسم
جنس ولكن مستعملا كل اذا قلت يا هذا الرجل فان الرجل مقصود بالنداء بالكلام فيكون
هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالنداء والطويل صفته فيكون
المنادى مستقلا بنفسه فلذلك جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو اي والموصوف
غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس
لان الوصف باسم الجنس لا يكون الا لامر من احدهما ان لا يكون معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل لانه
لا يعلم من هذا مبهم وتعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم من الاول الذات المعينة الا بضم
اسم الجنس اليه والثاني ان لا يستقل كأي فانه يوصف باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه او يحتاج
الى المضاف اليه ولا كذلك هنا اي لا يكون عوضا عن المضاف اليه فقوله غير معلوم بتمامه يريد به
هذا المتوسل به ولا مستقل يريد ايا فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفة الا لما ليس معلوما
بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما ليس مستقلا بنفسه كأي فلما لم يستقل بنفسه ينبغي ان
لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة حيث جمعوا بين اللام للتعريف وحرف النداء
التعريف استغناء بالتعريف النداء اي جمعا بينهما امران في عدم الشذوذ وكون اللام للتعريف
عن الاسم المحذوف في باب الله وكونها لا تنفك عنه واما يكون لا تنفك عنه لو احتمل عليها مع التعريف لان

لام التعريف لمن ثم التعريف بنفسه لا ملازم الكلمة او جاز اثباته وتعوضه نحو الرجل ورجل اما اذا انفصل
عنه حرف التعريف بحيث عوضا فصار لازما للكلمة ملازمة قال وقد شذ من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه وان كانت لازمة غير عوض عن محذوف فلذلك
كان شاذا او لغير معرفة فنا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبانا شرا وانما كان ابعد لانتفاء
العلتين وهو اللزوم وكونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز نصب الاسمين على حذف
المضاف اليه من الاول او على اقحام الثاني بين المضاف اليه وضم الاول اي وجاز ضم الاول نحو
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم
عدي تيم عدي فيجب نصب الاسمين لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال ان تيم
الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن كرر لفظ المضاف
تأكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفة فيضم والثاني منادى مضاف فينتصب نحو
يا زيد صاحب عمرو واحتمل ان لا يلقينكم في سوأة عمر لان تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر بن لجاء
اي لا يوقعنكم عمر في مكروه لا حد يعيرهم لمنعكم اي امنعوه عن هجائي حتى تمنعوا شره
عنكم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان الياء وفتحها كما في غير النداء نحو
جاني غلامي فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحها وحذفها اي جاز في المنادى حذف الياء وابقاء الكسرة
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي فانه لا يحذف فيه الياء واذا كسر ما قبل الياء لفظا
ليكتفى به عن الياء وهو في غير النداء قليل اي الا جتزاء بالكسرة عن الياء في غير النداء قليل
ولغلبته في اواخر الايات فانه في القرآن كثير نحو فتقبل دعاء اي دعائي وكيف كان نكير اي نكيري
وكيف كان نذير اي نذيري ونظائره كثيرة اما في غير الاواخر نحو ضرب غلام زيد اي جني غلامي لكن قليل
وابدل الالف اي وجاز ابدال الالف فلا يكاد يوجد في غير النداء نحو يا عيشة فارجع عليه حيث هو
عليه السلام انقذ بلالا فمنهم من روى اي يا بلالي ومنهم من روى اي رواه بالالف وقد روي منونا ايضا مفتوحا
اي يا بلالا على الندبة فيكون معناه على الكسر العلم كأنه جعل اسم العلم شعارا لكل من فعل مثل فعله من
مواقيت اللغة وعدم الاتكال فوكل فوجه فوس وقيل المنادى محذوف اي يا لهذا ويلا للمعوب
الشيعة عالى البيع بعني المبادرة كأنهم تلقوه فيجوز من الابتعاد وقد قال بعضاه
انتقوا اي بعضي التلفظ بكلمة بعض انه اذا استكلت فلا يجوز بالاضافة ان وجاز ابدال الياء
تاء بالتعويض اذا ابت ويا امه خاصة نحو يا ابي ويا امي ولم يجد في غيرهما الكثرة الاستعمال فيهما
وجاز فيه اي في التاء الحركات الثلاث فالكسر لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخف من الياء والفتح
لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو يا ابي ويا امي بفتح الياء وضمها ولان الاصل يا ابتا ويا امتا
فحذفت الالف وابقيت الفتحة للدلالة على الالف المحذوفة والاول اولى لان يا ابتا فرع
ايضا فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل على الياء اولى لانه اصل والضم لانه تاء تأنيث فشبهوه بالملحقة
فقيل وحكى يونس يا ابت ويا امه والاولى ولا حمل يا ابا ويا اما على ابدال الالف من الياء
ثم حذفت الالف وبقي الفتح الا ان الاسمين دلالة على الالف المحذوفة والوقف عليه
بالهاء عند اصحابنا لانه التاء عندهم للتانيث وقياس الوقف عليها ان يقلب هاء كتمرة
نحوها واحتج الكوفيون بان اكثر القراء وقفوا عليها بالتاء فلو لم يكن التاء مقلوبة نحوها لكان وقف

الالف على اللغة الضعيفة ثم مذهب البصريين ان التاء عوض عن الياء والكوفيون على انها
للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين احدهما انها تقلب هاء
ولو قدرت ياء الاضافة بعدها لم تقلب هاء لانها تقع متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء والثاني انه
انه لو لم تكن عوضا عن الياء ومقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين التاء والياء كما يقال يا ابتي
كلهم امتنعوا من يا ابتي ويا امتي فدل على ان التاء بدل عن الياء وجاز الالف دون التاء نحو
يا ابتا علك او عساكا وقولها يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العين وانما جاز الالف دون
التاء لان التاء عوض عن الياء فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فانه بدل عوضا فان
وهو على حقيقته والضرورة في قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب وبعده تقول اخشى
الذيب وحمة الحم او احمي حوزة الغائب فقالت امها الحجن اولى ولونا التميمة من حيث الترب
على الدارك الحجن بالفتح مصدر حجنت المراة بالضم اي عففت واتت الدهر بحجنه ومن ثابتة
على ما علته او تنسبه على تفعلته اي فصرت آتيه وبعده وفي البيت سوى على الاولى والقصر وبالا
لونت بعينه والمستجفق الواسع واللاحب الطريق الواضح فاعل عن مفعول من لحبه يلحبه
اذا اوطئه كانت الامراة ابنة قد ابتغا بجنون الدار على دركت فقالت لها ما تصنعين قالت اريد ان
حبقا ان انجفف فقالت امها الحجن اولى لونا تعتب البيت بفرسه ما حركها الشوق وبينه وان كان
نحسن في الظاهر حشوت الدار احتوه وحبيته احتبه لغتان وعنت بالغائب وحجها يا ابن
ام ويا ابن عم حاجته مثل يا رب يا غلامي وجاز الفتح كخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحدا يا غلام
الشارة الى كون المنادى مضافا الى ياء المتكلم بعد المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجوه الاربعة
والمنادى اذا كان مضافا فالى مضاف الى ياء المتكلم لم يجز فيه الوجوه الا في يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما
كلمة واحدة اذ يا ابن اخي بقوله يا اخي فهو مثل يا رب يا غلامي بخلاف يا ابن ضاربي او يا ضارب اخي
فانه لا يجوز فيه الوجه المذكور في باب يا غلامي قوله وجاز الفتح اي يجوز فيه تلك الوجوه
بدلا احوار الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور والمبرد يا غلام هو جاز يا ابن ام ويا ابن
عم بالفتح وعلته يا عطا امي كما وصار الكلمة واحدة لها بمنزلة خمسة عشر وان كان ذلك مشكلا
وهذا مجريا والشبه من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او به
اي المتفجع به نحو واحسرتاه كما سياتي اي ياء او وا خوان نبغي حملا وا والمخصوص بالندبة
وانما يا مشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنادى في الندوب حكم
المنادى في الاعراب والبناء يعني ان المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
ينصب والاكثر ان يلحق آخره الف وحاز تركه نحو وا زيداه وانما الحق الالف لتطلب مد الصوت
ويقول يا غلاماه وياغلامهوه حوما من الالتباس اي لو قدرت غلام المذكر الغائب وغلام المونث
الغائبة بالالف وقع الالتباس او هو وقع كالذي ما بحكاية علاما ما وجب بالواو والتفرقة بينهما فيقال
في غلامه يا غلاماهوه وكذا في المضاف الى ضمير الجمع الغائب نحو وا غلامهم لو الحق آخره الالف
لقيل وا غلامهماه فحيلنبس بغلام المثنى فلو كان الاول بالواو للا يقع اللبس وكذا في غلام المخاطبه
نحو وا غلامك لو الحق الالف وقيل وا غلاماكاه فيحصل الالتباس بغلام المخاطب المذكر
نحو وا غلامك فنحو المونث حال بالياء وقيل وا غلامكيه لئلا يقع اللبس ويلحق الالف المضاف

الد

الد نحو وا من الموصد ولا يلحق الصفة خلافا ليونس فانه الحاق الحاق الالف الصفة
لان الصفة والموصوف كشيء واحد ولا يرجع الفرق من المضاف اليه ومن الصفة ... ووجه
احدهما ان المضاف والصفة على مندوبة ولا لا يرجى المندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء
اللازم للمضاف اذ لا يذكر بدونه بخلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم مجرور مهمل منفصل
عن المندوب بخلاف المضاف اليه فانه كساير الاسماء المنفصلة من المندوب او لا يلحقها علامة
الندبة ولا يندب الا الاسم المعروف لان الغرض انما هو عذر في ذكرا وطلب موافقة من الغير
وهذا انما يحصل بكونه معلوما معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا شرط
التعريف فيه لفقدان الامر المقتضي للتعريف ولا يقال وا رجلاه لان معناه ليس حقي
مبكيا علانه البعلم فانه ربما استعمل بالنكرة فاذا سمع بالكل يعجب لعل هذا كانه جواب عن سوال
مقدر ذكران المندوب اذا كان علما ينبغي ان لا يصح ندبته لانه ليس حقي مبكيا ايضا نحو
وا رجلاه فاجاب بالفرق بان اشتهاره يغني عن تعريف الدال عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف
النداء الا عن اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فانه في الاولين من وجوه
الحذف لان الاصل يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف
امور كثيرة وهي اي وها المفخم ولام التعريف ويا وانما كان اصله هذا لان المخاطب اما معين
او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا منه لانه يلتبس بالمفعول وان كان
معينا فتعينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا يكون بالعلمية والتعيين
باللام انما يكون في المنادى اذا كان مبهما ايها ونحوه فالاصل في المنادى المعين باللام ان يكون مبهما
ايها ونحوه وكذا في اسم الاشارة وفي الاخيرين وهما المستغاث والمندوب من الحذف المنافي
لمقتضاهما اذ مقتضاهما مد الصوت طلبا للاستغاثة واسماع الناس والحذف يحذف حرف
النداء لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وحمار بالان لقوله ويجوز
حذف حرف النداء انه لا يلزم فيهما وجوب الحذف المذكور ومثل اصبح ليل وافتد مخنوق واعور
عينك والحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيهما انما اصبح ليل فاصله ان امرا القيس
بن حجر كان رجلا مفركا اي ابغضته النساء فتزوجت امراة من طي فابغضته وجعلت تقول
يا خير الفتيان اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا الليل كما هو فتقول اصبح ليل وقوله سلاولا
الله مخنوق فمثل يضرب لكل مضطر بحال يا مبتلى الكل تخلصا النفس واما اعور عينك والحجر
فمعناه احفظ عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيب عينه الصحيحة بقي لا يبصر والزم حذفه
اي حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون
اصله الله امنا بخير ويستدلون بقول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما
وهو عند البصري شاذ اذ لم يسمع في فصيح الكلام الجمع بين يا والميم ويحذف المنادى عند الدلالة
نحو الا يا اسجدوا فيمن خفف اي الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله فيمن قرا
عن القراءة الاخرى وهي تشديد اللام من الا واصله ان لا والياء من نفس الفعل المضارع
اي الا ان لا يسجدوا اي لا يسجدوا بسلوننا اي ان لا يسجدوا او لا زائدة اي الى ان يسجدوا
وحذفه عن الباب وللنداء احكام اخر تختص من الندبة والحذف والاختلاف الفسعة ما لا زل

الحاقهم الزيادة ما خرص في احواله لغير الندبة والاستغاثة ويكون مجانسة لحركة المنادى الا في
الواحد فالحاقه الف نحو يا هنا يعني ان هنا اذا وقع منادى غير متعارف تلحق في آخره زيادة فيقال
في التثنية للمذكر يا هنانه وفي الجمع يا هنوناه وفي المؤنث يا هنتاه في المفرد ويا هنتانه في المثنى
وفي الجمع يا هناتوه فالزيادة مجانسة لحركة المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع
للجمع واستثنى الواحد فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادته مجانسة لحركة المنادى لقيل يا هنوه فالواو
والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي اذ اصله هنو وقد ابدل الواو هاء ومن الالف المنقلبة عن
الواو على راي اذ اصله هناو فقلب الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راي اي الهاء
اصلية لا بدل على راي بل الاولى انه يصغر على هنيهة وزائدة لغير الوقف على راي بل لبيان
الحركة وهيئة المؤنث وللوقف على راي اي انما يكون ساكنة الهاء دائما في حال الوقف خاصة وزعم الاخفش
بجواز تحريكه حال السعة فيقال يا هناه واحتج بجواز حمله اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة ر
الاول مطلقا اي العلامات لا تلحق قبل اللام اي علامات التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو
هنانه فلو كانت الهاء بدلا او اصلية لا تلحق العلامات بعد اللام وقيل هنا هاني في التثنية المذكر
وهنا هون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر الاسم
على سبيل الاعتباط والاعتباط نحو التعويض من غير علة والترخيم ايضا حذف من غير اعلال فسمي
به وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة
ولو رخم من الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قال الا منادى وان شئت قلت لان المطلوب فيها
من الصوت فلما سميها الترخيم ولا جملة لان الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة ويكون اي
المرخم اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما ما فيه تاء تانيث بعد الشرط لاحد الامرين فلان العلم مما يكثر نداؤه
فيليق به التخفيف ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس
في الابنية المتمكنة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فيجوزون
يا عم في عمر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء توجب ثقلا فناسب الترخيم ووضع
العلم لكثرة استعمال ويرخم المؤنث لعلة ومثل يا جار ترخيم يا جارية واطرق كرا من
الشواذ ترخيم كروان وانما كان من الشواذ ولم يوجد شرط الترخيم فيها مع انتفاء العلمية وتاء التانيث
ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه الا ان يفضي الى
التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي كانه اسم برأسه لم يحذف منه شيء وجهان اجودهما
ان يكون المحذوف في حكم الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى حكمه هذا قول القياس والاول
والوجه الثاني انه يجعل بعد المحذوف نسيا منسيا ووجهه انه حذف لا لعلة الاعلال من قواعدهم ان
المحذوف لا للاعلال يغير نسيا ويجري الاعراب على ما بقي فيقال يا حار ويا ثمو بحذف الياء فعلى
الاول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو يا حار في حارث بكسر الراء وعلى سكونه نحو هرقل فيقال يا هر
في ترخيم ما هو في سكون الثاني اعيد المحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين نحو شاد اسم
فاعل من شددت اذا سمي به فانه لو حذف الدال الاخيرة بقي ما قبلها دال ساكنة لان المدغم ساكن بعد
الف فالتقى ساكنان فيحرك الى حركته الاصلية اذ اصله شادد فيقال يا شاد بكسر
الدال نحوه الا ان يفضي [illegible] او سكونه اي بقي على سكونه الا في نحو [illegible]

على الاول وهو ان يكون كالثابت في حارث ويا هرق في يا هرقل ويا ثمو ويا كرو ويا حمراو
في المسمى بحمراوي فسمي الواو في يا ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها ياء ويا كرو سمي فتحه
الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوحة فكان حقها ان تقلب الفا انما لم تقلب
لان ما بعدها الف ونون في التقدير وهو في حكم الثابت ثم يلزم قلب الواو التي قبله الفا
لئلا يلتقي ساكنان ويا شا ارجبي اي يا شاة في العلف والراحة الا تف من البطون وعلى
حذف التاء ومعنى الكل سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء في يا طلحة وعلى الثاني
وهو ان يجعل المحذوف نسيا منسيا تقول يا حار بضم الراء ويا هرق بالضم ايضا لان المحذوف
منسي فهو اسم مستقل بنفسه محكوم فيه آخره ويا ثمي في يا ثمود وحذف منه الدال فبقي يا ثمو
والمحذوف منسي فالواو طرف والواو لا تثبت طرفا بعد ضم ما قبله بل تقلب ياء وتكسر ما قبله
كادل جمع دلو ويا كرا بقلب فيه الواو الفا فلا يلزم من قلبه الفا التقاء الساكنين على العلة
الاولى يا حمراء وتمام نحوا تقلب الواو همزة كان اصله يا حمراوي محذوف الياء الف
وعلى الثاني كان قياسه يا حمراو بضم الواو لكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف
زائدة [illegible] ان تقلب همزة كما في الاعلال في نحو كساء فاول بعد الف زائدة نحو
ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انها واو
بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حمراو بكسر الواو من غير قلبها همزة فلذلك قال
المصنف فتمام نحوا اي قالوا هكذا وليس شديدا لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة
في الموضعين فالوا وحمراء هو المرخم [illegible] وفيه نظر اما وجه الانبرا ان
فهو ان الهمزة ليست للتانيث بل منقلبة عن واو وهي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف
التانيث [illegible] فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف تانيث
ولو عين [illegible] جاز ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف ويا شاه اصله شوه فلما رخم اعيد
لام الكلمة [illegible] متمكن على حرفين ويا طلح اي يقول على المذهب الثاني في يا طلحة بعد
حذف التاء وجعلها نسيا يا طلح بالضم لان فتحه انما كان لكونه قبل التاء فلما حذف التاء
وجعلت منسية لم يبق على الفتح [illegible] وفيه جاز وا طلحة بالفتح [illegible]
وفيه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب [illegible] ان طلحة اذا رخم حذفا
التاء منه [illegible] اللغة الثانية يا طلح بضم الحاء [illegible]
واقحام [illegible] الحاء وفتحه [illegible] اذا حذف [illegible] من طلحة وقيل يا طلح
بالضم [illegible] ان المنادى طلح او طلحة [illegible]
والفرق [illegible] التاء فلا بد ان [illegible] بعد [illegible] او قبله
لا يمكن ان يذكر قبله لان التاء لا تقع حشوا بل تقع بعد الحاء والتاء [illegible] ولا يكون
الا ساكنة لانها لو وردت متحركة فاما ان تحرك بالضم او بالفتح او بالكسر فان ضمت [illegible]
على صورة نحو [illegible] فيعود [illegible] وهو فاسد ولا وجه لكسرها
ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد معرفة فلا بد ان ترد ساكنة متصلة بالحاء [illegible]
[illegible] من الحاء وفتح الحاء [illegible] ساكنة لغرض [illegible] منفصلة عنها [illegible] التاء

يا طلحة

الحكم فالحاء ساكنة والتاء المردودة ساكنة فتنقل فتحة الحاء الموجبة لقلبها الى التاء المردودة
لئلا يلتقي الساكنان بعد الحاء الساكنة فتعود الالف الاصلية التي كانت للجازم فيجتمع
الحاء لئلا تكون ما قبل التاء ساكنة في الصورة بالحقيقة فيصح الحاء والتاء فلا معنى رحمه نعسف هذا
الكلام وكذا في الفعل وهو ان يا احمد لو لم تكن مرخمة لضممت التاء لانه منادى معرفة معرفة
فتعربها بناء على هذا التقدير ولا يجوز هذا اي الوجه الثاني في يا جار فلا يضم الا الاتي تلك
اللغة في نحو يا جار من صاحب لان بعضه شاذ فلو رخم لكان المحذوف في حكم الثابت
والتعميم فيه التزام الترخيم الذي هو شاذ والتزام ما هو شاذ من ارتكاب اجل الشذوذ ولان
فيه محذورين ارتكاب الشذوذ والتزامه ولا في ترخيم البعلبكي بجبلي اي لا يجوز اللغة الثانية
ايضا في حبلوى لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اي لو حذف يا النسبة والتقدير انه
مبني نسبي يا حبلي والواو متحركة مفتوح ما قبلها فيجب ان تقلب الفا ويقال يا حبلى
ولا يكون الالف للتانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفاء لغير
التانيث وهو ممتنع وفيما بين مذهب الاخفش جوازها على ان تكون الفها للالحاق بجخدب وضع
اللفظ المذكور في حمراء والحكم بصرفي كما ذكرناه من قبل ولا في المسمى بطيلسان لما يلزم مما
ليس من ابنيتهم اي لا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس
وهو غير جائز اذ ليس في كلامهم فيعل بكسر العين في الصحيح وانما جاء في المعتل نحو سيد
وميت ومن وجهين ومن في ما ليس من ابنيتهم للثاني وفاعل يلزم عني يرجع الى ما اي الشيء
الذي يلزم وهو ما ليس من ابنيتهم فان كان في آخر الاسم زيادتان في حكم واحد اي في حكم زائد
واحد حذفتا ايضا ان كان الباقي اكثر من حرفين نحو يا منص والا فالصحيح لا غير فوقه — نحو يا اسم وبا عثيم في يا اسماء وبا عثمان فان كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفتا
حرفين فحكمه يرجع الى الصحيح في المتن قبله لم يحذفا مثل جعفي وان وجدت الالف قبله
ولم يكن زائد لم يحذفا ايضا كمختار فان آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان
وزنها مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا بقي كون الباقي على اكثر من حرفين لم يحذفا — او مفعل نسخة
لئلا يبقى الاسم على حرفين واحد وبحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف علة او لا
يكون فان نحو مرمى آخره حرف علة ولكنه اصل لانه لام الفعل يحذف فان ايضا كمقصود لان وزنه
مفعول ولو قال اصلي لكان اشبه لانه يوهم خروج ما كان آخره معتلا وليس كذلك
وقوله والا اي وان لم تكن قبله مدة اي آخره فتحذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف
الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان صحيحا لم يحذف لان الصحيح لا يحذف مع الصحيح وان كان
آخره غير اصلي بل زائدا اقتصر على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زائد لانه يبقى الاسم على — لانه في حكم الاصل فلا يحذف معه الاصلي آخر واما اذا لم يبق من حرفين فظاهر نسخة
حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين والثاني من شطري المركب
مسلما وهي بمنزلة التاء ايضا فيحذف الفاء للتسلسل لكونه بمنزلة تاء التانيث
ولفظ ايضا كان حقه ان يكون بعد قوله فيحذف وقع في النسخ قبله وفيه جواز ان
يسبق معنى قبل شيء آخر بمنزلة التاء حتى يقال الشرط الثاني بمنزلة التاء ايضا قالوا
بالفعل في تعليل على حذف تاء التانيث كونه ملحقا بالاسم الاول بعد تمامه كالتاء وكون الف — من الحمراء في رجل وحبليات الشرط الثاني التاء والالف والنون نسخة
والتصغير وارد على الاسم الاول دون الثاني فيقال حضير موت في التصغير وحضرمي

في الشين كما تصغر الجزء الاول فيما فيه التاء وينسب اليه فيقال بحري وثمرة ولا يجوز
الترخيم في غير النداء لان الترخيم تخفيف فيناسب ما كثر استعماله وهو النداء فلم يجئ في
غير النداء الا في الضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال لخارجن كعب لا تجزع وراسب اي الحارث
ابن كعب ولم يتسع فيه اي في ترخيم غير النداء حيث جوز وهو حال الضرورة ولم يتسع فيه
المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا يقال حاري حارث كعب بكسر الراء بل
ينبغي ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف منسي والباقي براسه هذا مذهب المبرد
وعلل بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه لم يحذف منه شيء فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء
بخلاف ما اذا كان في حكم الثابت فان ارادة المحذوف تدل على انه مرخم والترخيم يكون غالبا
في النداء والمصنف اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما اشبه سيبويه
من الا انصفه حتى الكم واضحت شاسعة اماما فقد رد المبرد انشاده اي انه قال الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما وهذا الكلام صعب بل الاولى مذهب سيبويه وهو انه قد جاء
الترخيم في غير النداء على اللغتين جميعا اما على الاولى فظاهر قوله ان المحذوف وهو التاء — فانها يمكن ... اماما لان اماما فاعل ... والميم معوضة ... على ابرد نسخة
ثابت ورد المبرد ليس بشيء لان الرواية الصحيحة لا تدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين
صحيحتان ويكفي في الاستدلال رواية صحيحة واما على اللغة الثانية كقوله ديار مية اذ مي
تساعفنا اي اذ مية فرخم في غير النداء وجعله منسيا فلذلك رفع مي ولو كان في حكم الثابت
لابقاه على الفتح واما اختلاف الصيغة في قولهم يا نومان هذا حكم آخر يختص بالنداء فان
نومان هو كثير النوم ولا يقال في غير النداء رجل نومان وكذا الملعون نحو يا فسق معدول
عن فاسق ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم وهو الكيع ورجل لكع وامرأة لكاع مثل قطام
ويا ملأمان من اللؤم فانها لا تستعمل الا في النداء ونحو الطوفي ثم اوى الى بيت قعيدته — ما الطوق نسخة
لكاع من الشواذ هذا ايراد على انه جاء في غير النداء لكاع خبر للمبتدا وهو قعيدته واجاب
بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان والا لقيل فلا لان فلانا كملال فلا
يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ويقولهم في المؤنث يا فلة اقبلي هذا
دليل آخر على ان فل ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة وليس
كذلك لان الاصح حذف التاء لا بقاء التاء وحذف الالف والنون من الوسط فيقال
على انه في المؤنث حرف ليس بمرخم والمؤنث والمذكر لا يختلفان في جواز الترخيم
ومنعه غالبا وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل من الضرورات وقبله تثير
ايدي عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل يدافع الشيب ولم تقتل في لجة امسك
نصف البيت اعصبت اي اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط الاصوات الاداء
الشيب جمع اشيب اي اشرب الثوب الاولى اي يدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل — فبكسرتين نسخة
ويدافع مجرد لفعل محذوف اي هذه الابل يدافع اي يدفع بعضها بعضا كما يدافع الشيوخ
لما ذكر ان فل مما يختص بالنداء اورد هذا البيت عليه فانه قد جاء في غير النداء وهو
قوله عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل بعد الراهب على الواو والتنوين
فلو كعنق ومنها اي من توابع التي تعم فيها الفعل الاختصاص ويكون

الا ويكون على طريق النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا ولا يلبث فيه
حرف النداء وهذا على طريقة النداء لان موكد ايها الرجل يستعمل في النداء ولا يراد به تخصيص المخاطب
بطلب اقباله عليكم ثم يستعمل الا في مصطلح المحدود من غير طلب اقبال للاختصاص والمراد به يعني
قولك افعل كذا مختصا من بين الرجال نهي على صيغة النداء وليس بنداء وكذلك لا يلبث فيه
حرف النداء وعلى طريقه الا ويكون على طريقة النداء يعني انه لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب
اقرى الناس اي اخص العرب ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف
الضباب اي بنا يكشف اعني تميما واخص تميما والشعر لرؤبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي ما ند
يغشى الارض لم كالدخان ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما نصب على المدح
والشتم والترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد وامدح
والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرا بنصب حمالة الحطب فاما من قراها
بالرفع فهو خبر المبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه اي الغالب
على ما ينصب على المدح نحو التعريف وقد جاء نكرة في قوله وياوى الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالى وقبله فاوردها حرصا جافظا به ابن الدجى لاطها كالطحال اي اورد
الغنى الاتن حرصا اي ميكا نايد صيد به القناية الوحش جافظا به ابن الدجى يعني القطا
الصائد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد ولاطها جال من ابن الدجى اي ملتصقا بالارض
لتخفي عن الصيد وشعثا منصوب على الترحم والسعالى جمع سعلاة وهو اخبث الغيلان
المراضيع جمع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع او جمع مرضع في شرح الكبرى ومنها اي ومن
المواضع التي يحذف فيها الفعل قياسا التحذير وهو ما منصوب بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده نحو اياك والاسد وعاد راسك والسيف اي نح راسك عن السيف ونح السيف
عنك فان تدحيم مازن واجله ان كبرها ما ازنى اسبق نحو الغبري نحاه فحيث الوبوعي
للقتل نحو اجمال المازنى دون اسيل فقال له نحس عاد راسك والسيف فلعله سماه مازنا
باسم اسه وقيل انه بدحيم مازنى وقيه شذوذان يدخل ما ليس بعلم وحذف حرف قبلنا رز
النفس وانما لم يكونوا شذوذين لان اسم كرام وهو مازنى اكا انق نفسك ان يعرض للاسد
والاسد ان يملكك وانما ذكر النفس ولم يجعل الكل لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين
لشىء واحد الا في افعال القلوب فقدر لفظ النفس ليكون المفعول منفصلا مطاوعا فصل
فحذف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف فصار ضميرا منفصلا ونقول
انك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وان تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف والعطف
نعم يستعمل التحذير على وجه من احدها بحذف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على اسم
نحو اياك من الاسد وقد يكون داخلا على ان مع جملة نحو اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر
حرف العطف اما داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع جملة نحو اياك وان تحذف
وقد يحذف حرف الجر من ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا يحذف من الاسم فلا
يقال اياك الاسد الا من الاسد وانما قال حذف حرف الجر من ان ولم يجز حذفه من الاسم
لان ان مستطال بصلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف الاسم المعرف فانه لا يطول

فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر بخلاف الاسم المعرف فانه بخلاف والعطف معناه انه لا يجوز
اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف الجر او حرف العطف وكلاهما ممتنعان فلذلك امتنع وما قوله
فاياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فيشا داو محمول على الضرورة او على ان المراء مجعلا
خار محرى ان تمارى او على انه شروع في كلام منصوب بفعل مضمر مقدر وما قبله مستقل
وهو قول الخليل هذا سوال وجواب فالسوال ان المراء حذف منه حرف الجر مع انه
اسم نحو الاسد فكان ينبغي ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه احدها انه شاذ
والثاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع في سعة الكلام والثالث ان المراء
مصدر والمصدر مقدر بان والفعل كما يقول احمد يعني ضرب زيد فالمراء على تقدير ان تمارى والرابع
انه ليس من هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام الكلام احذر
المراء او ذكر المحذر منه مكررا قسيم لقوله تحذيرا مما بعده فالتحذير هو المنصوب بتقدير اتق
وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة والثاني ان يذكر المحذر
منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد
والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي وخل الطريق فانما يلزم حذف العامل في هذا القسم لانه
مكرر نحو نطوى زيد ضربا ضربا واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ومنها اي ومن المواضع
التي يضمر فيها الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو الاخ الاخ اي من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح اي الزم الاخ لحذف الفعل ومنها ما يضمر بشرط التفسير اما
بلفظه او بمعناه او بلازمه وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي
ومن المواضع التي يحذف فيها الفعل ما اضمر عامله قوله وهو الضمير راجع الى المفسر
المدلول عليه بقوله ان يفسر لانه دال على مفسر وقوله بلفظه الى آخره يفصل هنا صب
المفسر كانه قال ومنها ما انتصب واما بلفظ المفسر او بمعناه او بلازم معناه فالضمير في بعد
راجع الى ما في بضميره اي كل واقع بعد الاسم الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل عنه
اي عن ذكر الاسم او متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل باحدهما لكان عاملا فيما قبله فلا يكون
هناك مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون معيدا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو
زيدا ضربته مثال لما انتصب بلفظ المفسر او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر
فان جاوزت بمعنى مررت به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت
فان ضرب الغلام من لوازمه الاهانة اي ضربت وجوهه واهنت كل واحد يرجع الى واحد
على الترتيب المذكور والرفع بالابتداء اصح عند عدم قرينة خلافه او وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة اي الرفع في زيد ضربته ونظائره اصح لانه لا يحتاج
فيه الى اضمار بل هو مبتدا وما بعده خبر وانما يكون الرفع اصح في الصور التي اخرجها
اذا لم يوجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم كلام آخر يقتضي النصب
بجملة فعلية ونحوها والمراد ان لو وجد قرينة النصب وقرينة الرفع لكن قرينة الرفع
اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته فقرينة النصب تقدم
جملة الفعلية او نحوه ان تعود هذا ايضا بجملة فعلية واما قرينة الرفع لانه يقع بعد

[margin notes:]
على الاصل العدل كذا مع
للمصنف
اي مع
وقيل للصائد مع
ان اباك مع
الاسد مع
للمصنف
اي ان ضرب زيد مع
في الاشتغال
نصب عامله بشرط ان يفسر ما عامله عن المنصوب في نصب ضميره اي العامل اي المنصوب الذي نصب مع

الموضوع غالبا فقد اجتمع فيه فرعان لكن فرع الرفع اقوى لان اتماله متعلقه بعلل غالبا
وعمل الناصب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فلكل فرعه النصب اولى منه
فكل فرعه الرفع فالرفع اقوى وقيل لعل الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو
اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان الطلب لا يقع خبرا الا سماعا وقد يعتم فرعه النصب
وهي الجملة الفعلية واذا المفاجاة من قرائن الرفع ايضا لانه يقع بعدها الجملة الاسمية
نحو ضربت زيدا واذا عمرو يضربه بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب
نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد ليتجاذب فعل ويكون عطفا للفعلية على
الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به واذا عبد الله يضربه
عمرو فانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان اما لنحو الطلب واذا المفاجاة فافهم
فيرجحان الرفع وهما اقوى من فرعه النصب وهذان مثالان لما وجد فيه فرعه
الرفع اقوى من فرعه النصب وفي موضع هو بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند
العطف اي يختار النصب عند العطف وفي موضع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفي
والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي هذه مواضع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم
نحو ما زيدا او ازيدا ضربته فان النفي والاستفهام فرعيان للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدر
الفعل جاز النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا لان حيث هي للشرط
وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال الامر ولا تضربه مثال النهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع
ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر الضابط نوضح ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اختيارا
على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره فدفع هذا الوهم قال يجب
الرفع فيها ولا يجوز النصب وسبب اخراجه من الضابط اما ذكرنا ان الشرط المعتبر ان يشتغل
عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او المتعلق
فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا
فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل كونه رفعا والرافع لا يعمل فيما قبله ولهذا لم يذكر المصنف
ما ذكرنا وهو انه لو سلط عليه لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضميره
او متعلقه لان شرطه ان يكون المانع من العمل فيما قبله نفس الضمير او متعلقه وههنا ليس
المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او متعلقه بل كونه رفعا وقوله تعالى الزانية بسبب ٤
والزاني فاجلدوا ليس منه اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان كل واحد منهما مبتدأ
ظاهره انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن جلدة مع
من الباب لقوله فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم
حكم الزانية والزاني ثم ابتدأ فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط
فباي شيء خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغلا عنه بضميره او متعلقه بحيث شرطه
ان يكون المانع من العامل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع وهو عمل ٤
الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله وان حذفنا هذا الشاغل فمنعه عن العمل الفاء لا اشتغاله بضميره

او

او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتدأ وخبره محذوف وهو كما
انتقوا وفيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فتقديم هذه الجملة ثم لما كان الحكم مجملا
ابتدأ بجملة اخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا كل واحد منهما جملتان متعلقتان فلا يعمل احديهما في
الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمراد بقوله مشتغل
عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط وههنا الصورة
ليس المانع فيها هو هذا الاشتغال فقط على المذهبين ونحو قوله ليس المفسر بالصفة
نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر هذا عطف على قوله في موضع هو بالفعل اولى اي يختار
النصب في ثلث مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موضع هو بالفعل اولى موضع ٤
والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل شيء لكان خلقناه محتملا لامرين
احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا مع
بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء ويفيد
المعنى المقصود اي هو كل شيء هو مخلوق لنا بقدر اما اذا نصبناه فالتقدير انا خلقنا كل
شيء بقدر فيتعين للمعنى المقصود فالحاصل ان الرفع محتمل لوجهين مقصود وغير مقصود
والنصب يتعين للمقصود ونحو راجح وستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته عنده او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية
وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة
الناصبة على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف عليه ضمير
يرجع الى المبتدأ وليس في الجملة الناصبة ضمير يرجع الى المبتدأ الاول وهو زيد فلذكر معه
ضمير اخر ليصح العطف لعود ضمير الى المبتدأ ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها
الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تلقه فاضربه فان حرف الشرط يقتضي فعلا واذا قدر
الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التحضيض لا يليه
الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي من الباب وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى
المقصود ٤ ويتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فيرفع
التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو
معنى فاسد اذ الزبر هي الصحف المنزلة ليس محلا لفعلهم فليس من الباب فالحقيقة لكم ٤
ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فيتعين
الرفع لكونه مبتدأ وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشعار
ثابت ومكتوب في الزبر وهو مجمع عليه ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين
الحال
هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال في المعنى كالصفة لكن الصفة جعلت لهيئة
الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والحال مبينة لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او
مفعولا فاذا قلت جاء زيد الظريف فهو صفة للذات وان لم يوجد هذه الصفة
حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد ظريفا فانه شرطه ان يوجد هذه الصفة
حالة اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المطلق ايضا نحو ضربت الضرب زيدا شديدا حالة ٤

فانه مبين لهيئة المفعول المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به ويخرج عن هذا اللفظ [illegible] الحال
عن المضاف اليه نحو رايت وجه هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا
ان يقدر الاضافة بمعنى فعل ويكلف له عامل وقد جاء الحال عن المضاف اليه في التنزيل نحو
ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين قوليه لفظا ومعنى تقسيم للفاعل والمفعول
نحو ضربت زيدا راكبا مثال للحال عن الفاعل لفظا او ضرب زيد راكبا مثال الحال عن المفعول
لفظا والمثال الاول يحتمل كل واحد منهما ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما
ذكرنا وما شانك قائما مثال للفاعل المعنوي لان المعنى ما تصنع قائما فالعامل معنوي والمنتزع
منه ايضا معنوي وهذا بعلي شيخا مثال الحال عن المفعول معنى لان التقدير [illegible]
حال الشيخوخة بعلي وقد يكون اي الحال لهما اي الفاعل والمفعول على الجمع والتفريق نحو لقيته
راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته وانا راكب وهو راكب ايضا ومصعدا ومنحدرا مثال
لما كان الحال لهما على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس وعاملها
الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او
المصدر او نحو الفعل وسيعد ان يتقدم الحال العامل اللفظي وهو الفعل او شبهه جوازا
نحو شتى تؤوب الحلبة واصله انهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا وتفرقوا اشتغل
كل واحد بحلب ناقته ثم يؤوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق
وشتى فعلى من شت اذا تفرق وهي حال اي تؤوب الحلبة متفرقين وزيد متكئا جالس
كان المثال الاول مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو جالس
ولزوما اي ويتقدم لزوما فيما اذا تضمن اي الحال معنى الاستفهام نحو كيف تعلمت في مثال
كون العامل فعلا اي على اي حال او كيف زيد فاعل في مثال شبه الفعل او معناه عطف على
قوله الفعل اي عاملها الفعل او شبهه او معناه كالمستقر من الظرف نحو زيد في الدار قائما
فان الظرف مستقر على ما فسرناه من قبل والجار [illegible] نحو هذا بعلي شيخا فان العامل معنى
الاشارة [illegible] التنبيه نحو ها هو زيد [illegible] العامل فيه معنى التنبيه
في ها [illegible] حالة [illegible] على هذه الحالة [illegible] او
المشار [illegible] وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان [illegible] لم يكن العامل فيه معنى التنبيه
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال واحدا لان العامل في زيد الذي خبر ليس معنى التنبيه بل
التجرد عن العوامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكان فانها تتضمن معاني الافعال اذ ليت
تتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه [illegible] لما كان العامل فيها معنى
الفعل ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال على معنى الفعل لضعفه بخلاف الفعل وشبهه لقوتهما بخلاف
الظرف تقول كل يوم لك درهم ولا تقول قائما لك درهم يعني ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
نحو كل يوم لك درهم ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في الظروف
ما لا يتسعون في غيرها وله نظائر [illegible] بعدها اي تقديم الحال ظرفا [illegible] المستقر
بالنحو يعني اذا كان الحال ظرفا جاز ان يتقدم على العامل المعنوي كما في الظرف وقوله
[illegible] المستقر باللغو [illegible] متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما

فعلت تتم

ذو الحال

لما اي تقرأ

فعلا

فعلا او شبهه والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة مقدرا فيه لا ملفوظا وقد
ذكرنا ان الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا يكون مستقرا
نحو جاء زيد على الفرس اي حاصلا على الفرس فاذا قلت في الدار لك درهم على ان لك درهم
جملة وفي الدار حال اي كائنا في الدار فالحال ظرف مستقر جاز ان يتقدم على العامل المعنوي
كما جاز تقديم الظرف اللغوي عليه ولا يتقدم اي الحال على [illegible] المجرور على الاصح نحو مررت
جالسة بهند [illegible] في تقديم الحال على ذي الحال المجرور فاكثر البصريين على منعه وقد
اجاز بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم
والتاخير وكما يجوز التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جاز التقديم على المجرور ووجه
المنع انه لم يسمع عن الفصحاء تقديمه [illegible] مما سبق من التقدم على المجرور
وهو ان حال المجرور في المعنى صفة له [illegible] معموله في المعنى [illegible] الحرف فكان معمول
الحال اولى بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا
ان يكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على المجرور لما [illegible] الظرف ايضا ولا يجب
[illegible] مطلقا اي يجوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا اي ظرفا كانت الحال او غيره
في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اجيب من جوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور
بانه [illegible] كافة حال من الناس وهو مجرور اي ما ارسلناك الا للناس كافة [illegible] تقديم
وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة
اي ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اي الا ارسالة
كافة شاملة لجميع الناس ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعل قد جاء بمعنى المصدر كالكاذبة والعاقبة
[illegible] فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل كف وهو يكف اي ما ارسلناك الا تكف كفا ويتقدم
اي الحال على [illegible] الا اذا الحال على المجرور [illegible] نحو جاء راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد
تقدم عليه وجوبا في مثل جاء راكبا الا رجل [illegible] فان الا رجل مفعول راكبا ويجب تقديم
الحال هنا على ذي الحال لئلا يلزم [illegible] الضمير اي [illegible] عنه لفظا ومعنى لو قيل جاء
[illegible] راكبا الا رجل اي صاحب الا رجل [illegible] اي وحق الحال ان يكون نكرة لوجهين احدهما
انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان يكون نكرة والثاني انها لو كانت معرفة لالتبس بالصفة
في بعض المواضع نحو رايت زيدا الراكب ولذا اي ولكون حقها ان يكون نكرة يتمسك احدهما اي
[illegible] كون الحال معرفة نحو جاء زيد قائما وجاء [illegible] عمرو والضمير في [illegible] فان المعرفة
يكون معرفة ونحو قوله فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ونحو فعلت
جهدك وطاقتك [illegible] متاول وكذا
نحو جاءوا قضهم بقضيضهم [illegible] فانها احوال معارف ظاهرا مع ان حق الحال
ان يكون نكرة واجاب بقوله متاول اما العراك فمتاول بوجهين احدهما انه مصدر لفعل
محذوف اي تعترك العراك [illegible] والثاني ان العراك بمعنى معتركة
[illegible] وان كانت معرفة [illegible] كما ان حسن الوجه في [illegible] المعارف وهي في
المعنى نكرة وكذا [illegible] جهدك وطاقتك [illegible] جاهدا او كذا

فاسكن اي نطق فاسكن او فاسكن بمعنى مطمعا وكذا وحده اما مصدر وحده وحدا وحدا كوعد يعد او وحد بمعنى واحدا اي منفردا وانا قصدهم بقصيدهم فانتصابه على الحال وتاويله انه مجتمعين وابدل الكلمة من القصر وهو الكثير وقد يستعمل القصر في موضع الوقوع اسم وكان معنا وقع بعضهم على بعض وجحوا ووردوا فارسلها العراك والسند للسند نصف حمى وحشى تحرو اي انها اي اورد العير الاتن واحلو ولم يذدها اي لم يطردها الا نحان القنا من خلاف الا عاده الوس للذود ام الابل فاذا وردت الماء جعلوها قطعا قطعا في ثلث والدخال ان يداخل بعير قد شرب مرة الا بل التي لم يشرب حد حتى شربت معها او كان البعير كرعا او شديد العطش او ضعيفا التحمن بالفاد الحمى دون الكدر العريك واماله الراس نحو الشي اي عمل اعناقها الى اعادة الدخال وبرد الفاد غير الحمى بورن الالام شفق الغير على ان ينغصها والتنغيص التحليه قال السرا في بريد ان بعضها يزحم بعضا حين لا يقدر ان يحرك لشدة الازدحام فهو وافق مرحوم لا يتمكن من الحركة فولهم مررت بهم الجما الغفير بفعل زيادة اللام فهو حال معرفه ايضا بمعنى جامعين على فرس والجام من جم الشي اذا حمع والغفير بمعنى وهو من غفر الغم البحار اذا اعطاها ومنا بفوله اسم الفاعل كانهم غطوا الارض لكثرتهم فوله فعلى زيادة اللام يحل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركه وكان الاولى ان يقول تاويله انه بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى معتركه ووحده بمعنى منفرده اوصاحبها لا يكون الوجهين احدهما انه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفه والثاني انه لو كان نكرة الا لبس بالصفه في بعض المواضع كما رايت رجلا راكبا ثم استثنى من النكرة صورا فقال الا موصوفه اومعه غنار المعرفه لا ستوايهما او واقعه في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا او للنفي او منفوطا عليها الحال نحو جاني رجل من بني تميم فارسا هذا مثال ما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفه ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا هذا مثال ما كان ذو الحال نكرة كلها بمعنى غنار المعرفه لا ستوايهما ان جعلت امرا حالا من كل امر وقوله لا تركنن احدا الى الا حمام محفوفا يوم الوغى لحمام فوله محفوفا مثال الحال عن نكرة وهو احد نفع غنار المعرفه لا ستوايهما ايضا بوقوعها في سياق النهي وهل اتاك رجل راكبا مثال الحال عن نكرة واقعه في حيز الاستفهام وانما جمع لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهاميه غير واجبه فهي كالنفي ومعنى قولهم غير واجبه انه ليس بحكم بوقوعه فشارك النفي لانه ايضا ليس بحكم بوقوعه وما جاني رجل الا راكبا مثال وقع الحال فيه بعد الا نقضا والنفي ومنه ثبت وسواى مجيد هذا لانكرة في كونها ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحه كون ذي الحال نكرة كونه للعموم ايضا لان حكم النكرة في سياق النفي فتكون عاما فنا ساء انه ورد عليه الاستثنا فرفع المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي فهو مثل لا تركبن احدا الا انه ورد عليه تخصيص ولم يعد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من النكرة موصوفه باسم عام الاحوال لان الاستثنا مفرغ فالتقدير ما جاني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثنا عن عام ايضا وهو الاحوال فهو في الحقيقه ليس حالا عن رجل وحده بل رجل موصوفا باسم عام الاحوال لانه مفرغ اي ما جاني رجل متصف بصفه الا الصفه وجاني راكبا رجل هذا مثال ما تقدم الحال على النكرة وانما جاز لانه لو تاخر لم يحل الالتباس بالصفه في بعض

الصور

صور ولما نقلت امتنع ان يكون صفه لامتناع تقدم الصفه على الموصوف وفيه نظر لانا ذكرنا في ان ذا الحال يكون نكرة الا من احدهما الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه وحقه ان يكون معرفه بالتقديم لا يرتفع كون ذا الحال محكوما عليه لتستوي في الامتناع لهذه العلة تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال الحكم يورث تخصيصا ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعفه في نحو ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناه حيث لم يوجد مجوز وما جاء منه ضعيف فوله الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلدة عل انه يحتمل في البيت ان يكون المجوز الاستغراق وان كان سعدي علما فلا استشهاد فيه اصلا ومعنى اي الحال في الامر العام اي الغالب اسم مشتق وقد يقع مصدرا اما قوله اي ما اشتق نحو اسد كرها اي بالكفا وفتلته صبرا اي حابسا او مصبورا وانه قياس اي ان اي ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا سرعه ورجلة فانهما من انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوهما كلاوضربا وغير ذلك فانهما ليسا من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع الاكثرون على انه سماعي مطلقا وذهب المبرد الى انه قياسه ان كان في الفعل ودلالة عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف منزيا مذهب المبرد والاكثرون على خلافه وقد يكون اي الحال اسما غير مشتق ولا مصدرا بل اسما جامدا على ضرب من التاويل بجعله في معنى المشتق كما سيأتي نحو جاء البز قفيزين ممن لم يجعل خبرا على ان جاء بمعنى صار فيكون قفيزين خبرا لا حالا ومعناه لو كان حالا انه حصل البر في هذا الحال وهو كونه معتبرا بهذا القدر ومنه اي ومما جاء اسما ما كان للتفصيل نحو بينت الحساب بابا بابا اي مبوبا مفصلا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما والاصل فيها الجمل اذا التقدير كلمته فوه الى في وبيع يدا اي متصل بيدي وبعت الشاء شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها الجمل ولم يجز ان يكون هذه المفردات احوالا الا لان الحقيقه انما كانت منها اي الجمل دون المفرد لان كل واحد من تلك المفردات لا يستقل بالدلالة على المعنى المقصود للحال لان قولك فاه وحده لا يدل على المشافهه الا بضميمه قوله الى في اليه بمعنى المشافهه نفهم من تلك الجملة وهو فوه الى في وكذا معنى التقابض لا نفهم من لفظ يدا وحده وكذا معنى المقابله لا نفهم من لفظ شاه ولا من درهما وحده بل نفهم من الجملة وهي شاه بدرهم الا انهم وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل المفرده لمبادرة الوهم ابتداء الى تلك اللوازم لكن الاستعمال من غير نظر الى اجزائها بمعنى ان فوه الى في مثلا نفهم منه المشافهه من غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى نفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بباله تم التكلم ولا ثم المخاطب ولا معلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا الفاعل منها اي من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه ويدا في الاولين اي في المثالين الاولين وكلاهما وهو شاة ودرهم في الثالث اي في المثال الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اداة المصاحبه وهي الباء لان الواو لما كان بمعنى المعيه كان بمعنى باء المصاحبه ومنه اي مما وقع الحال اسما جامدا هذا بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على راي والطيب على راي وفعل محذوف

٨٥

على أن هذا إذا وجد بسرا أطيب منه رطبا أي إذا وجد رطبا ويوجد في بعض النسخ إذا
رطبا إلا أنهم حذفوا الظرف وعوضوا هو الذي الفعل المضاف اليه شذا بالحال حسن كما
في قمت إذا قائما ونحوه الاختلاف السابق في عامل الظرف يجيء إذا فتذكره وهو إذا وجد فيجي
الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون العامل في الظرف اسم الإشارة على رأي والطيب
على رأي والأصح أنه أطيب أي الأصح أن يكون العامل في بسرا أطيب لا اسم الإشارة لبعض في المطار
الله بلح أو رطب استعمال وصف لاسم إشارة وعلى تسليم فيعمل من تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالة واحدة أو الأول وهو بسرا من تتمة هذا أصح لوجوه على أن العامل هو أطيب
لا اسم الإشارة الأول أنه لو كان العامل اسم الإشارة لم يصح الكلام إذا لم تكن الإشارة إليه بسرا
لكن يصح والإشارة إليه بلح أو رطب يدل على أن العامل هو المقيد بالحال فلو كان العامل
اسم الإشارة لتقيدت الإشارة بحال البسرية وأما أصحاء والثاني فما بعد الاستعمال إذ يستعمل هذا
الكلام في غير حال البسرية والثاني أنه لو كان اسم الإشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو أوقع
موقع اسم الإشارة اسم آخر لا يدل على الإشارة لكنه يستقيم أو يقال عمرو بحالي بسرا أطيب
منه رطبا فتعين أن يكون العامل هو أطيب لا اسم الإشارة والثالث أنه لو كان اسم الإشارة
هو العامل لكان بسرا من تتمة اسم الإشارة لا من تتمة أطيب فكأنه قال الإشارة إليه في حال
البسرية فيبقى أطيب عاملا في رطبا وحده لكن الأطيب لا يعقل إلا باعتبار أمرين وحيث
يكون الأطيب باعتبار حالة واحدة وهو حال الرطبية فيلزم تفضيل الشيء على نفسه إذ لا معنى
أطيب بسرا على هذا التقدير لأنه من تتمة هذا فإن قلت مسلم أن الأطيب لا يعقل
إلا باعتبارين لكن لا نسلم أنه شرط أن يكون الاعتباران معمولين له قلت إن أطيب إنما
كان عاملا لاشتماله على معنى التفضيل ومعنى التفضيل فيه واحد يستدعي طرفين
مفضلا عليه فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب أن يكون عاملا في المفضل أيضا لأن ...
الأفضلية بينهما واحد واختلافه يلزم تعدد الواحد وكان مختلفين يكون باختلاف الاعتبار
إذ الأول باعتبار الفضل والثاني باعتبار المفضولية وعمله في الأول عمل الفعل الصريح ولذا
تقدم وفي الثاني عمل المعنى فامتنع التقدم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن القائل أن
يقول لا يصح أن يكون أطيب عاملا في بسرا وفي رطبا معا لأنهما حالان مختلفان ولا يصح
أن يكون عامل واحد في حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت زيدا قائما في حالة واحدة
لأن التقييد بالحال ينفي ما سواه فإذا قلت ضربت زيدا قائما معناه أن الضرب مقيد بحال القيام
ولم يوجد في غيره وكذا لو قلت ماشيا يتقيد به دون القيام فلو جمعت بينهما يلزم أن يكون
التقييد بكل واحد منهما منافيا للتقييد بالآخر فيلزم أن يكون التقييد هذا أطيب بسرا رطبا
وهو غير ... فعلم كأنه المثال المذكور فأجاب بأنه ليس موازيا للمثال الذي ذكره وهو ضربت
إذ ليس له جهتان بخلاف أطيب فإنه دال على الأفضلية وهي تستدعي طرفين فاضلا
ومفضولا فيجوز ... يدعي حالين مختلفين باعتبار أصل الفضل وباعتبار المفضولية فيصح
كونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين فهو عامل في كل حال باعتبار
فهو من الاعتبارين ثم توهم سؤالا آخر وهو أن أطيب لم جاز إعماله فيما تقدم عليه وهو

صدا

بسيط وأجاب بأن عمله في بسرا باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ أطيب فهو كالفعل فجاز
تقدم معموله عليه وأما عمله في رطبا فباعتبار المفضولية وهو من لوازم أطيب فكان العامل معنويا
بهذا الاعتبار فلذلك امتنع تقدم رطبا عليه وفيه نظر لأن أطيب من شبه الفعل كالفعل
في جواز تقدم الحال عليه ومثل مدلوله هو أصل الفضل فأما الفاضل والمفضول فهما خارجان
عن مدلوله لكون الفضل فيه يستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فأما أن يكون الطرفان داخلين
في مفهومه أو خارجين أو أحد الطرفين وهو الفاضل من مدلول الفعل وحمل الآخر وهو
المفضولية من معنى الفعل فهو ممنوع ... فامتنع التقدم من لوازم جعل المفضولية
من دلالة عمل المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق أن معنى أصل الفعل من غير ترجيح هو العامل
في الحالين وبيانه أنك تقول عمل الترجيح جاء هذا التمر بسرا وطاب رطبا فالعامل في
الحالين هو الفعل وهو طاب وإذا أردت ترجيح طيب على طيب فقلت عبارة بأن مطوله ومختصره
فالمطوله هي أن تقول طيب التمر بسرا أرجح من طيبه رطبا فالعامل في الحالين هو أصل
معنى الطيب والترجيح لا مدخل له في كونه عاملا في الحال بل خفي وكذا في العبارة المختصرة وهي
هذا بسرا أطيب منه رطبا العامل في الحالين أصل الطيب في الموضعين والترجيح ...
... بين العبارات مختصرة ومن الحسن ... يشكل أن معناه مطولة ومختصرة واحدا وإن اختلفا
في التعبير فعلى هذا التحرير الجواب عن السؤالين أحدهما هو أنه لم عمل العامل في حالين
مختلفين وجوابه أنه أعني أطيب عند التحليل يرجع إلى عاملين وهو طيبه بسرا وطيبه على
رطبا والثاني أنه لم عمل في الحال المتقدمة مع أن عمل أفعل ضعيف إذ لا يعمل في مظهر وجوابه
إلا عمله باعتبار تضمنه لأصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما حصناه إذ الغرض ترجيح
طيبه بسرا على طيبه رطبا فأصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فالطيب يتقدم
بعلمه بمعلنها قبله لا تتقدم على أنا نقول الحال في المعنى ظرف فجاز أن يعمل فيها متقدمة أو
متأخرة ملاحظة الظرفية المتضمنة في الحال معنى لفظ الكتاب يقطع أو يقتضي أن يكون عمله
في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك إذ العامل في الحالين
هو أصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية الوضوح وتكون أي الحال موطئة نحو إنا أنزلناه
قرآنا عربيا معنى الموطئة أن يكون ذو الحال في الحال أيضا مع ... لو قيل إنا أنزلناه عربيا
لكان حالا مستقلا فلما أعاد قرآنا وكان ذا الحال سميت موطئة لأنه جرى ذكره من قبل
بإنا أنزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره ظننت زيدا قائما فإن
معناه ظننت قيام زيد إذ المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة
فكذا معناه أنزلناه في حال كونه عربيا وذكر القرآن في الحال على سبيل التمهيد والتوطئة
فلذلك سميت موطئة أي مكتوبة على سبيل التوطئة والله أعلم بالتحرير الأول من الحال وهو
غير ما عين ذا الحال وهو مفعول أنزلناه وتكون أي الحال جملة خبرية فلا سيما بالواو
والضمير نحو جاءني زيد وأبوه قائم أو بالواو وحدها نحو لقيتك والشمس طالعة أو ... ظرف
مجرى الظرف بمعنى أن الحال أصله أن يكون مفردا لأنه من المنصوبات وقد يكون
جملة ... على تعريف المعرف احترز بالخبرية عن الإنشائية فإنها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا

للمبتدا والجملة لما استقلت عا مستند ومسند اليه كانت مستقلة فاحتيج الى رابطة تجمعها
وبين ذي الحال والروابط اما الاوليان والواو والضمير معا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها
وهو اقوى من الضمير وحده لان الواو ملحق في الاسلام على الشرط والضمير لا يلزم ان يكون
في المبتدأ في الواو المشعر بالحاله في اول الامر معلوم فلذكر قال او بالضمير وحده على
ضعف نحو لولاه حسان الليل ما آب عامر الى جعفر من باله لم عرف اي وسرباله لم عرف
والواو للحال وقوله آخر الها مجرى الظرف جعل ان الحال في المعنى كالظرف لان معنى قولك جاز زيد
واسط قائم جاء زيد في حال قيام ابيه وكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة
الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب واعلم يلزم الواو
لان الفعل المضارع مقدر باسم الفاعل في اسم الفاعل شرط الضمير وحده اذا وقع حالا
فكذا المضارع وقولهم دون ذلك ويسبق الحمار ليست الجملة فيه حالا بل هو كلام مستقل اي اذكر
دون ذلك فانه يسبق الحمار هو من امثال العامة اصل المثل ان انسانا اراد بيع حماره فقال
المشتري اطرب حماري وكل حمل فلما دخل في السوق قال له المشتري هذا حمارك الذي كنت تصيد
عليه الوحش فقال دون ذلك ويسبق الحمار اي الزم قوله دون القول الذي تقول فان الحمار يسبق
بلا ون هذا السبق وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت بالواو والضمير
او بالضمير وما سواهما هو المضارع المنفي او الجملة او الماضي المثبت او المنفي وكل واحد منهما اما
مع الواو او مع الضمير او معهما كلها اي فيه امثلة اي ظاهر ولا بد في الماضي المثبت من
قد علله الكوفيون بانها اذا دخلت الماضي قربته من الحال فالزمت معه قد لفظا او تقديرا
لتوافق زمنه زمن الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة
زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال
الذي اقترنت بقد قريبة من الحال فان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستقبال
ورد كذلك والا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال الا ان يرجع الى
الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حاله الاخبار
فلو كان الحال ماضيا غير مقرون من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد مقبلا لكان الا يكون
مقارنا له فلذلك اشترط قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء وان كان واقعا قبله لكن
اسناد المجيء اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان يكون ايضا واقعا حالة الاخبار ليحصل
التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة المطلوبة ايضا ويجوز حذفه لفظا
خلافا لسيبويه وتاويله جاؤكم حصرت صدورهم نقوما يقو عن صعف بما ان صفة الموطأ او
في حكمها لاسيما والموصوف محذوف استدل الكوفيون لحذف قد بوقوعه في قوله تعالى
او جاؤكم حصرت اي قد حصرت وبقول الشاعر كما اسعفني العصفور بلله القطر اي قد
بلله وسيبويه لم يجوز حذفه واول الآية بان حصرت ليس حالا بل هو صفة محذوف
والتقدير جاؤكم قوما حصرت صدورهم والمصنف استضعف هذا التاويل وقال اذا افرد
الموصوف يكون حالا موطأة وصفة الموطأة في حكم الحال في ايجاب نصبها بتقريع كما
ان الماضي المثبت يكون معه قد فصفة الموطأة اذا كان ماضيا يلزم معه قد اضمارا كما

وا

كما احسن منه وجها واعني اي وفي المبني كالاعداد المركبة نحو بلاثة عشر رجلا لان بين الاصل
ثلاثة عشر رجلا لان فيهما تنوين تقديرا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما اشتريت وكذا
الخبرية مفصولة بينها وبين مميزها بعض وكلاكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في البلاد
رجلا لقيت وهي بالنون فيهم فصلا على عدم اذا لكاد من الافتقار احتمل فانه لا يقدر التنوين فيه
كالاستفهامية واما قيد الخبرية بكونه مفصولة لانها اذا لم يوجد فصل تكون مضافا الى مميزها
فلا يكون فيه تنوين بعد حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها غير
مضافة فهي كالاستفهامية فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما فيما يجاب في
تقدير التنوين عليها لانها على كمية وكذا عطف على كم الخبرية اي تقديرا في لفظ كذا لو قلت
عندي كذا درهما فالتنوين ايضا يجعل مقدر على ذا وسوى التثنية والجمع يعطف على قوله
بالتنوين اي وتمام الاسم بالتنوين وسوى التثنية والجمع نحو منوان سمنا وعشرون درهما
وانما لم يعمل في نون الجمع الحقيقي نحو حسنين وجوهها لان الكلام في تمييز المفرد وذكر دون غيره
لان نحو الجملة مما يكون الابهام فيه في نسبته في الفعل او ماضي من الفعل على ما سياتي
والا فانه عطف نوى التثنية والجمع اي وتمامه بالتنوين وبالاضافة نحو ملؤه الاناء عسلا
واكثره اي اكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وذكر اقسام المقدار بقوله كيلا نحو
قفيزان برا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء موضع كف سحابا او عددا واصل
اقسام المقدار ثم قسم العدد وقال اما جر كما نحو احد عشر اي فيه وتسعين درهما وما عداها
اي ما عدا احد عشر اي فيه وفيه وهو العشرة فما دونها والمائة والالف وما فوقهما
مضافا نصافي اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم والف ثوب او كناية عطف على جر كما
نحو كم درهما مالك اي في كم الاستفهامية وكم في البلاد رجلا في الخبرية اي في كم الخبرية اذا فصل
بينها وبين مميزها ليكون مثالا لما يعطف على التمييز لانه لو لم يكن فصل لكان مجرورا في
الخبرية نحو كم رجل في الدار فلا يكون من التمييز المنصوب وكان رجلا في مثل كم الخبرية
منصوب ما بعدها وان كان ادخال من نحو كم من رجل لقيته اكثر من النصب واحسن
كذا في الصحاح ويحتمل كذا درهما هذا ايضا مثال لما يكون كناية في العدد وقد جاء الجر
في كم الاستفهامية مسلمة الكلام على كم حذع ملك مبني اي اجل مائة حذع او الف حذع
وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم رجل لقيته اي كم من رجل فحينئذ لا يكون
كم مضافا بل تعدد التنوين عليها كما اذا انتصب تمييزها فالنصب اكثر اي النصب
في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر او وصفا عطف على مقدار اي اكثر
الاول فيما كان مقدارا او وصفا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمر ليس
من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة وفي العدد نفسه اي
نفسه ومميز العدد وقوله في العدد متعلق بالفعل يجوز الى معرفة المميز في العدد وهو
من احد عشر اي فيه وفيه لان الوضع في التمييز رفع الابهام واذا حصل بمعرفة
استغنى به وهو نفسه انه لم يحذف الذي اقترنت افراد الاشم الحقيقي فان الافراد
لم يلزم هناك نقل كم غلام اشتريت وكم غلاما اشتريت فاذا نصبت فاي جمع فصل بينه

البنوني

٨٣

ومن ثمه يلزم الافراد ايضا بل تقول كم في الدار رجلا لتميز نحو اثني عشر اسباطا
محمول على البدل هذا ايراد وجواب اي لا يراد ان اسباطا تمييز للعدد وهو ليس بمفرد فاجاب
بانه ليس تمييزا له بل هو بدل من اثني عشر والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة واحدة
ونحو كم لك غلمانا فالتمييز فيه محذوف واستعمالات غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد فان التمييز فيه كان
حقه الافراد لان كم فيه استفهامية وتمييزه ينبغي ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا
ليس تمييزا بل التمييز محذوف اي كم لك نفسا او شخصا وغلمانا منتصب على الحال من الضمير في الظرف
العائد الى كم بمعنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا على الحال عنه فالمعنى لعض نفسه من الحال في الجملة
حاصله نظرا الى معنى الكثير وكان ان لا يكون الفاء في قوله فالتمييز لان نحو كم لك مبتدأ وقوله
التمييز فيه محذوف خبره ولا موجب لدخول الفاء ظاهرا ولو قال واما لو قال نحو كم لك كان الفاء في
موقعه ولا يجوز الاضافة اي لا يجوز الاضافة فيما اذا كان التمييز مفردا نحو احد عشر الى تسعة
وتسعين فان تمييزه منصوب مفرد لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا واما
في العقود من عشرين الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى تمييزها وانما لم يجز
الاضافة فيها لانه اما ان يحذف النون اولا يحذف ولا يجوز حذفه لانه ليس نون الجمع حقيقة
بل هو جزء من الكلمة ولا يجوز ابقاء النون لانه شبه نون الجمع لا يلتبس مع الاضافة
هكذا ما شئت هكذا قالوه ولا يميز المذكر والمؤنث اي في غير العدد المركب نحو عشرين
وثلاثين ونحوها من العقود التي في آخرها النون الى تسعين تقول عشرون رجلا
وعشرون امراة وفي المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر تذكر الاول وتحذف
التاء من الثاني تذكر وان كان على نحو احدى عشرة واثنتا او اثنتا عشرة حيث الاول
وسكون شين العشرة في الحجاز وكسرها في تميم توضيح شروع في بيان التذكير والتأنيث في المركب
ويتعلق في المركب بقوله تذكر اي وتذكر في المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر
فان تذكر الجزء الاول وهو احد وتسعة اما احد فلكونه مذكرا واما تسعة فلوجود التاء كما سياتي في تسعة
رجال وتحذف التاء اي تذكر الجزء الاول وحذف التاء من الجزء الثاني وهو عشر من
احد عشر الى تسعة عشر فان تذكر تحذف التاء وعلى ما هو قياس التذكير والتأنيث في الاصل
لا على ما هو القياس في العدد قوله وان كان على نحو احدى عشرة الى ونؤنث المركب ان
كان نحو احدى عشرة واثنتان او اثنتا عشرة فان تأنيث الجزء الاول وهو احدى
واثنتان او اثنتا ووجود التاء في الجزء الثاني وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة
وكون ان سكون شين عشرة لغة الحجاز في المؤنث وكسرها لغة تميم وانما احد عشر
واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة فانما جارية على القياس وهو وجود علامة
التأنيث في المؤنث وعدمها في المذكر واما في ثلاثة عشر الى تسعة عشر فالجزء الاول جرى
على حاله قبل التركيب في اثبات العلامة مع المذكر وحذفها مع المؤنث على ما سياتي تعليله
واما الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر واثبت في المؤنث ولم يجر على
القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر افضى الى الجمع بين علامتي
تانيث لو قيل ثلاثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذكرها واحد وكان الاول احق بذلك

لانه

لانه قد ثبت له حكم السبق واما اثبات العلامة في الجزء الثاني مع المؤنث فجار على القياس
الا جعلها اللفظ الدال على التأنيث اي علامة وانما حذفت من الاسم الاول لما سبق من
الفرق ولا اعتبار حال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك قبل التركيب تقول ثلاث نسوة
بغير علامة وانما جمع بين علامتي تأنيث في احدى عشرة واثنتا عشرة ولم يحصل في ثلاثة عشر
رجلا لان العلامتين في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتاء في اثنتي
بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث حتى يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب
نظر لان بين عشرين الى تسعين نحو ثلاثة وعشرون وتسعة وعشرون يميز فيه المذكر عن
المؤنث تقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث
وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكمه في الكتاب لان
هذا داخل في المركب وهو مفهوم حكم المركب مثل العشرة لانه قال ان كان نحو احد
عشر الى آخره وان اراد ادخاله تحت قوله ولا يميز التذكير والتأنيث فهو فاسد
لانا قد انه بالامر بهما عن تذكير وقوله لا يميز مقصور على العقود من عشرين
الى تسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتأنيث في بين العقود الى تسعين ولا اهمال
في الكتاب وما يضاف من الاعداد بالمائة والالف وما منهما عن مميزها كالف الف رجل
ومائة الف درهم تخفيض على المضاف اليه اما المائة فوجه افرادها مميزها واضافتها
اليها انها اخذت شبها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشر
آحاد ولانها عقد قائم براسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كاضافة العشرة اليه وقد
اخذت شبها من التسعين اذا كانت العقد التي تليها تمييز بالمفرد كما تميز التسعون
بالمفرد واما الالف فاضيف الى المفرد لانه شابه المائة لكونه عقدا مستأنفا وكونه
عشر مئات كما ان المائة عشر عشرات فاعطي حكمها ولا يميز التذكير والتأنيث اي في المائة
والالف وما بعدهما عن مميزهما تقول مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة ونحوهما والثلاثة الى
العشرة يجر اي مميزها المضاف اليه تقول ثلاثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما قبل
هو المقصود فلو نصبوا جاز ما ليس بمقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود
دون الاول لانه الذي يوصف كما في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان وكم الخبرية
من غير فصل يحمل على الاول وهي المائة والالف مجرورة مفرد مميزة المضاف اليه فيقال كم
غلام اشتريت وعلى الثاني اي ويحمل على الثاني وهو الثلاثة الى العشرة اخرى فيجمع كما يجمع
مميز الثلاثة فيقال كم غلمان اشتريتهم وانما قيد بقوله من غير فصل لانه اذا وجد
الفصل لم تكن كم مضافا بل يكون مميزها منصوبا فلا يجمع حملا على المضاف ونحو ثلثمائة الى
تسعمائة ليس بقياس لان مميز الثلاث ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا ولفظ مائة مفرد
وانما هو اي القياس نحو ثلاث مئين او مئات شاذ للملوك وفي بعض الاراء قالوا وحلفه عن
وهو الاصائم قالوا قتل في معركة ثلاثة ملوك من العرب وكانت دماؤهم بلغت ثلثمائة
نحي فوصفهن ردا له بالديات اللاث وهو دليل شرفهم ولا هانئ بعطيهن من فوق
سواهم مهم مسلمان ثمن وانما سمع بذلك لانه كثرت بلغ لعظم الكلام والمتم كثر الشافعا
من اصلها

ثم ان كان بالتاء مذكر وبحذفها مؤنث اى بحكم بذلك عند وجود التاء وبالعكس عند حذفها
يعنى ان العدد من الثلاثة الى العشرة جاء على خلاف القياس فى المذكر يلحق التاء وفى المؤنث يحذف
هكذا ورد فى الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد مؤنث لانه جماعة والمذكر
اسبق من المؤنث فاختص العلامة به ولم يلحق بالمؤنث للفرق ولان ترك العلامة علامة
والثانى ان التاء للمبالغة والمذكر اقوى فاختص به والثالث ان نحو حمار وقذال من المذكر
يجمع على احمرة واقذلة ونحو عناق وذراع من المؤنث يجمع على افعل بلا تاء فعدى هذا الحكم
الى العدد لانه جمع فاثبت التاء مع المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع والرابع ان العدد وهو
للمعدود فى المعنى فاستعملوا ما يدل على المضاف عن باب المضاف لئلا يجتمع علامتا تانيث فلم
يدخل على المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا تخلو من ضعفها بل الاولى التمسك
بالاستعمال فى امثالها وقد نصب على التمييز نحو ثلاثة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين
عاما ذهب اللذاذة والفتاء وروى خمسين عاما ولا استدلال فيه وقوله تعالى
ثلاث مائة سنين فمن قرأ بغير مضاف محمول على البدل والا يلزم شذوذان جمع مميز مائة ونصبه
ومن قرأ بالاضافة واحد اى على قراءة اضافة ثلاث مائة الى سنين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز
وقال ابو اسحاق لو انتصب على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجه ذلك انه
لم من اللغات مميز المائة واحد من مائة اذا قلت مائة رجل فلذلك اذا قلت ثلاثمائة سنين فلا
يكون السنين واحدا من المائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان يكون السنون تسعمائة وقيل انه
غير لازم لان ذكر مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد
فى وقوع التمييز جمعا فى نحو ثلاثة اثواب فان الاثواب ايضا اقله ثلاثة فلو كان المراد ثلاثة من
جمع المميز لكان معنى ثلاثة اثواب تسعة اثواب وهو باطل بل المراد جنس الثلاثة بالثوب وانما
جمع لمطابقة العدد فى كونه كثيرا اما الواحد والاثنان فلا يستعمل ان يلفظ بالمميز واحد
او مثنى فيقال رجل او رجلان لحصول الدلالة على الجنسية والمقدار بلفظ واحد يعنى يستغنى
بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا
رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قلنا اثنا رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر وهو طرف
محوز غير بين فحنظل شاذ وكان القياس حنظلتان وانه كان حصيه من التدليل وثنى
غير اى وفى غير العدد تفسيره هذا عطف على قوله وفى العدد تفسيره فرع من ذكر العدد
وشرع فى غيره فقال تفسيره فى غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من شىء
يعنى المراد بالجنس ليس المشهور وهو ما بل للعلم بل هو مختص فى باب التمييز على هذا
اجزاء يقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فان بعض الماء ماء فاذا قلت ارطال
مكوك مجهولا لان العرض الدال على ما وارت المعدود ويحصل بالمفرد ويجمع مستغنى
عنه الا ان يقصد الانواع لم يجز ان يجمع باعتبار الانواع غير عندى ارطال حلول الانواع
من الحلو ثم ان كان مميز النسبة والتمييز جاز فى الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
فلا لا تقول موضع سحاب فى قولك ما فى السماء موضع كف سحابا لانه لو حذف المضاف اليه
واضيف الى المميز لم يفهم المعنى المقصود وقد يقع فيما ليس اياه هذا مقابل لقوله فى

اول الباب واكن فيما كان مقدارا وكان الاكثر ثم من الاول بقوله وقد يقع فيما ليس اياه
هكذا فى النسخ بلفظ الشيء ولعله يريد به المقدار والمقياس لانها مذكوران من قبل على
العامل اما لو جعل قوله او معناه نحو كان الا ولى ان يكون اللفظ فيما ليس اياها
ليرجع الى صنف الانواع كما هو بلفظ المفصل او قال وقد يقع فيما ليس اياها ولعله تجوز
من الناسخ نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لان الاصل فى غير المقدار واما الثانى وهو
التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة فى جملة او ما ضاهاها او فى اضافة هذا
هو الشيء بتمييز الجملة وقولهم فيه انه يرفع الابهام عن نسبة فى جملة او نحوها فيه تساهل
لان اصل النسبة لا ابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد فلا ابهام فى الطيب ولا فى دار زيد
ولا ابهام ايضا فى اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق
به النسبة فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا ودارا
وعلما ونحوها فالمبهم فى الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذا
الامر تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومرادهم هذا وامثلة ما كان
التمييز فيه عن النسبة فى جملة او فيما ضاهاها اى الجملة اى شابهها او فى الاضافة
سيأتى على الاثر فان كان اى التمييز اسما يصح جعله لما انتصب اى التمييز عنه جاز
ان يكون له ولمتعلقه اى التمييز اما ان يكون اسما او صفة فان اسما فاما ان يصح جعله
لما انتصب عنه اى اما ان يصح اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب عنه كما يقال فى طاب زيد
ابا زيد اب اولا يصح اولا يقال زيد دار وكما اذا كان لزيد اب لا يقال فيه ايضا زيد
اب بل يقال لزيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما ان يجعل التمييز له اى يطلق
ويراد ما انتصب عنه فيقال طاب زيد ابا بمعنى طاب زيد من جهة كونه ابا لاولاده
والثانى ان يطلق ويراد به متعلقه بمعنى طاب زيد من جهة ان له ابا نحو طاب زيد
اى ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه فى جملة او زيد طيب اى ابا هذا مثال لما كان النسبة
فيه فيما ضاهى الجملة اذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد لكنه مشتمل على نسبة الطيب الى ضمير
المستتر الذى هو فاعله فالنسبة فى مشابه الجملة او يعجبنى طيبه ابا مثال لما كان النسبة
فى اضافة وهى اضافته الطيب الى الضمير ويطابق فيهما اى التمييز ما قصد من كلام الذى نسب
اليه الطيب فى المعنى وهو المتعلق نحو طاب الزيدان ابوين اذا اريد بالاب المنسوب اليه
فاذا كان مثنى كما فى المثال والزيدان هما الابوان فيثنى التمييز ايضا لانه هو الاول او زيد
اى طاب زيد ابوين اذا اريد المتعلق وهو انه طاب زيد من جهة ان له ابا فاذا تعدد
المتعلق كما اذا كان المراد اباه وجده او امه واريد طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا
او اما قلت طاب زيد ابوين اى من جهة ان له ابوين على مطابقة التمييز للمتعلق وكذا
ما يجيء نحو طاب زيد ابا اى من جهة ان له ابا وجدا واما والا اى وان لم يصح جعله لما انتصب
عنه كان اى التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ويطابقه اى ويطابق التمييز ما قصد
وهو المتعلق فى الاكثر اى لا يلزم فيه المطابقة اذ جاز ان يقال طاب الزيدون دارا والغرض
رفع الابهام عن المتعلق الذى نسب اليه الطيب حقيقة وحصل بالمفرد فيكفى وجاز ان
يجعل

التمييز مطابقا لذلك المتعلق في الاكثر نحو قوله نصر عن ذا اللت جنى الاراك به وصن اضعف
خلق الله اركانا اى من اضعف اخلاق اجزاء ولو قال ركنا بجر في غير الشعر وقيله لا ضعا
ضعفت تلك العيون بنا وسليا تم لم تحس فتلانا الموت في تحسن ضمير المؤنث وهو العيون
او النساء نحو لم تفرن ولذلك نقض مع الجازم ولو قال بالمثنى لم يحتى سقطت النون لانه علامة
رفع ولا تخل نحو لم تفرى انت وقد يقع الواحد موضع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن
شئ منه اى من الصداق نفسا اى انفسا وتطلق اى نطق وقوع الواحد موقع الجمع
كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص اى جائع نحو جائع اهله نحو عنا رصايم
وانما كان المراد الجمع لان المخاطبين جماعة ويعفوا من عف عن الحرام اى كف عنه وذلك لانهم
كانوا المتصفون وسخاورون قام مع بالاقتصاد على القليل القليل من الزاد لخصوا الا ان يكون
جنسا استثناء من قوله وتطابقه اى وتطابق التمييز ما قصد من متعلقه الا ان يكون التمييز
جنسا اى يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد علما فان القليل من العلم علم ومنه في التنزيل
اى ومما يكون التمييز فيه جنسا واشتعل الرأس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير
وانما مثل على ما قبله بقوله ومنه لان الشيب في الآية مرادته شموله لجميع الرأس واستيعابه
وسبوع في جميعه والاكثر بسبب الله الاشتعال على الاستعمال فالشيب لا لارادته اجمل
الشيب وطرف منه كما في طاب زيد علما وانما جمع الفضل لان مطلق الشيب مما يقع اطلاقه على
القليل وبذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص موضعه في الآية الا ان تقصد الانواع
اى تذكر الجنس سواء استثناء من قوله جنسا اى يقصد التمييز ان كان الا ان تقصد بذكر انواعه
نحو بالاخسرين اعمالا جمع العمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اى هم الاخسرون من انواع
اعمالهم من نحو الصدقة والقتال والزراعة وسائر انواع اعمالهم اى شمل الخسران انواع اعمالهم
وآية انه لمتعلقه صحة اضافته اى ما انتصب عنه الآية العلامة التى تعرف على التى اى تمييز
كون التمييز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا قلت طاب زيد ابا واردت
ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كاضافة الشئ الى نفسه وان اردت ان له
ابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا يصح في الصور المذكورة اضافة التمييز الى ما انتصب عنه
فيقال ابو زيد لا راحة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الرأس واعمال الاخسرين ومثنى
وان كانت اى وان كان التمييز صفة وانت اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا
مقابل قوله وان كان اسما وان كانت صفة كانت له اى لما انتصب عنه وطبقه اى وكانت
مطابقة له في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
لانه مدح باعتبار انه فارس لا باعتبار ان له فارسا واحتملت اى الصفة الحال
اى جاز ان يقال ان فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره والاولى اللبس ونقال في
الذم له در دره لا كنى حسن واللام في لله التعجب والمدح ويحتمل ومحسن احدهما التعجب
من حسنه وجودة وصفاته وانما ضيفه للمعروف والثانى التعجب من لبنه الذى ارتضعه
من ثدى امه اى التعجب من ذكر اللبن الذى يعلو ولى ما قبل هذا الولد الكامل في
الصفات والتمييز اولى لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدحه حال الفروسية

او نذعده حال الفروسية لغيرها من الصفات وهو ظاهر ولا يتقدم اى ولا يتقدم التمييز
السكن الا ان يكون الا شكل على الاعرف الذى هو مذهب البصريين واحتجوا عليه بثلاثة
اوجه احدها القياس على الحال مع الاشتراك في رفع الابهام والثانى ان المقصود من التمييز
رفع الابهام وهو حاصل بالكلية فصح التعريف والثالث ان الكل هو الاصل والمعرفة
نوع عليها ولا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا غرض في التعريف لما ذكرنا ونحوه الاخير
اى للقول الآخر وهو مذهب الكوفيين لقوله تعالى الا من سفه نفسه فمن قرأ
بالنصب فانهم فان المراد الا من سفه نفسا او سفه له ثم تغنى مفعولا وفي الاول
اى وفي القول الاول وهو الاعرف يحمل الآية على نزع الخافض اى سفه في نفسه او على تضمين
معنى الجهل اى جهل نفسه وقوله في الكتاب فمن قرأ تغنى ظاهر ان في الآية قراءة اخرى
ولقد بحثت كما كان بحسب في مشهور القراءة وشواذها وسألت المعتبرين في القراءة
وما عثرت على نقل قراءة اخرى في الآية المشهورة ولا شاذة ولعل المصنف وقف على
ما لم نقف عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ وآية كان الاصل فيما قبل اى على احد
الاقوال او يحمل الآية نزع الخافض والتضمين والتمييز ايضا فلا يتعين لواحد
ويعضد لفظ صاحب المغنى اذ قال حجة الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على احد
الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه مرجح واستاذ في القراءة مشهود والله اعلم
بحقيقته ولا يجوز تقديمه اى تقديم التمييز على عامله مطلقا اى كان العامل فعلا او معنى فعل
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى
فاعل على ما سيأتى او معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد ومعنى تصبب زيد عرقا تصبب
عرق زيد والفاعل يمتنع تقديمه والثانى ان التمييز تفسير والتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث
ان الغرض من التمييز ذكر الشئ مجملا اولا ومفسرا آخرا ليكون اوقع في النفس
واكد على ما سيأتى في آخر الباب فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازنى والمبرد فيما
كان العامل فعلا نحو قوله النحو سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
فمن انث الضمير في تطيب مذهب الكوفيين والمازنى والمبرد جواز تقديم التمييز
على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام
وجوابه بالفرق وهو ان الحال فضلة مجاز تقديمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى
فلا يتقدم واحتجوا ايضا بقول اعشى همدان النحو البيت على رواية تأنيث الضمير
في تطيب وانما قيل على الرواية لانه في كاد ضمير الشأن للتذكير وفي تطيب ضمير
سلمى اى وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فتقديم نفسا واما على رواية
التذكير في ضمير تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير في كاد للحبيب
ونفسا منصوب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اى ما كاد نفسا
تطيب بالفراق بمعنى ما كاد تطيب بالفراق ونحوها وما كان بالنون ولا استدلال
لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتأويل المعشوق والمحبوب
ونفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التأنيث صفة نفسا بتأويله بالشخص في التذكير

الا ما كان نفسا طلبته بالفراق ويروى تطيب بالفتح من الاطابة والاستدلال فيه ايضا
لكون نفسا مفعوله لتطيب مفعولا اي ما كاد يطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وما كادت
يطيب ان يكون الضمير في كاد للحبيب او لليلى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد ويطيب صفة
نفسا اي نفسا طيبة بالفراق فيكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو وما كدت
آيبا والا يرجح الاول والغرض انه لا يصح الاستدلال ايضا على ما بحث الضمير في تطيب
وتذكيره التعليق ان جلالة النص على رواية التا بحث ما طمعه وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة
ثم التمييز في الاصل منقول عما هو متصف عنه اي موصوف في المعنى على سبب التمييز
عنه اذ الاصل عندنا سمن منوان وعسل مثل الاناء ودراهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا
الاصل وصف النفس بالطيب والفاعل في المعنى موصوف بالفعل وانما ازيل طلبا اي
التمييز عما هو اصله او ازيل اتقانا في التمييز لفظا عما انتصب عنه توجها اي طلبا للقرب
من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس من
ذكره مفصلا اولا وتمام تفصيله في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقوية المبالغة
وتوكيدها واما ان يراد به تقوية تكرير الشيء مرتين مجملا ومفصلا نحو تاكيد زيد او زيد نفسه
ومنها اي ومن المنصوب ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواته نحو حاشا
وعدا وخلا وغير على ما سياتي وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير
الصفة وكانه غير صحيح اذ لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز نصبه والا غير
غير جاز انتصابه والا غير غير جائز انتصاب ما بعد الا ايضا بقوله رايت رجالا الا زيدا
وانما حذف هذا القيد لانه اراد الاشتراك بين المتصل والمنقطع واحدهما مخرج من متعدد
دالة غير مخرج لتعرض لما شركان فيه فقيل اي فالمستثنى متصل ان كان
مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اي لفظه
موضوع للمتعدد ولو مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد
تقديرا اذ لفظ زيد علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس
بجمع ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار الاجزاء او باعتبار الحركات اذ له اجزاء
زيد متعددة كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والالات وان لم يكن مخرجا من متعدد
~~دالة غير مخرج لتعرض لما شركان فيه لمتصل اي فالمستثنى متصل ان كان مخرجا~~
~~من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اي لفظه موضوع~~
~~للمتعدد ولو مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد تقديرا~~
~~اذ لفظ زيد علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس ولكن تقديري~~
فمنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه بعد الا غير
الصفة في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان الا اذا كان صفة بمعنى غير لا يجب نصب ما بعدها
والكلام فيما يجب نصبه وبالموجب احترازا عن غير الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب
نصب ما بعد الا على ما سياتي تفاصيله ومنقطعا اي منصوب اذا كان منقطعا ممتنعا اتباعه
موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ومطلقا في اللغة الحجازية نحو

المستثنى

ما جاءني احد الا حمارا او في بني تميم جاز رفعه على البدل المنقطع وهو ما لا يكون من جنس الاول
وهو قسمان قسم يتبع لا اتفاقه موقع الاسم الاول بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا
حمارا اذ لا يمتنع اطلاق احد على حمار بالتاويل ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم على ان المراد بمن رحم المرحوم فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل
ليجب نصبه على المنقطع بالاتفاق وقسم لا يصح ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد
بقوله في الكتاب ومطلقا اي ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع ايقاعه موقع الاسم الاول
اي يجوز ايقاعه موقعه بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا فان الاحد فيه يتناول
الحمار بضرب من التاويل وهو ان يراد بالاحد الشيء او يراد بالاحد وما يتعلق به من مركوبه
ونحوه فانه حينئذ يتناول الحمار مجازا لهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل
عند بني تميم وتوحالا في الكتاب واما في المطلق عن قيد الامتناع اي آخر كان اظهر واولى على
المقصود ومثل في الكتاب المنقطع الذي لا يصح ايقاعه موقع الاسم الاول بقوله تعالى لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله بمعنى الا المرحوم والمرحوم يمتنع
ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا على احد الوجوه وقد قلنا ان
العاصم بمعنى ذو العصمة فيعم العاصم والمعصوم فيكون الاستثناء من جنس الاول
وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كما في دافق بمعنى مدفوق فيه معصوم الا المرحوم فهو من جنس
ايضا وقيل من رحم وهو الراحم اي الا من رحم الخلق فيكون من جنس العاصم ايضا اي
لا عاصم الا الراحم وهو الله ونحو قوله الا اواري لأيا ما ابينها مرفوعا ومنصوبا النون للنابغة
وآخره والنؤي اعني حفيرة ما وما بالربع من احد الا الابطح وما زايل اي عرف دار مية
وحبسها بعد بطوء وما تمل لانها تعرف من جانبها بجدرانها والاواري جمع آري وهي التي تحبس بها
الخيل من وتد او حبل والنؤي حاجز من تراب يجعل حول البيت لئلا يصل اليها الماء
والمظلومة الارض التي حفر فيها الحوض وسماها مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فجعلوها
موضعه ووضع الشيء في غير موضعه والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من احد
وهي ليس من جنسه فانه ليس منقطع مثل ما جاءني احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع
والنصب عندهم ومقدما عطف على منقطعا اي يجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه
نحو ما جاءني الا حمارا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لانه لو رفعه كان على البدل فاذا تقدم امتنع
البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه نحو ففيه التقديم عليه اي على
المستثنى منه وحده اي والصحيح انه لا يكترث بهذا التقديم اي لا يبالي به نحو ما جاءني احد الا زيد
خير من عمرو قوله خير صفة احد والا زيد تقديم على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم
على الصفة كالتقديم على الموصوف لان الصفة والموصوف كشيء واحد وكما يجب النصب
عند التقديم على المستثنى منه يجب ايضا عند تقديمه على صفته والصحيح ان الصفة فضلة
والمستثنى واقع بعد المستثنى منه وهو احد يجوز فيه وجهان النصب والرفع والصفة
في حكم العدم فلا يبالي بالتقديم عليها ونحو ما خلا وما عدا عطف على قوله مقدما اي يجب النصب
ايضا في المستثنى اذا كان واقعا بعد خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب او

مثبتٍ نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال
مقدر فاعلوها فيجب نصب الواقع بعدها لانها اخوات الا او جرها فعل فلا بد له من فاعل اذ
ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال او النساء قلت جاء الرجال
ما عدا زيدا والنساء ما عدا هندا فلا يرجع الى معنى المقدر المذكور قلت هو على حذف مضاف
والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم مركز الضمير في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظه
البعض المضاف ولولا ملاحظة الضمير او اشتهر في عدا وخلا وليس ولا يكون وجاز فيه النصب
والبدل وهو عطف على قوله منصوب اي والمستثنى جائز فيه النصب والبدل وهو
اي البدل قوله بعد حال من الضمير المجرور في قوله فيه اي جائز في المستثنى واقعا بعد الا
واحد وقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل وانما يجوز في غير الموجب البدل
لان معنى البدل والاستثناء حيث جاز واحد نحو ما جاء احد الا زيدا والا زيد معناهما واحد
وهو ان زيد مستثنى من المجيء بدلا او استثناء فلو قلت جاءني احد الا زيدا ونصبته على الاستثناء
يكون المجيء مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فيكون جاء حكما اذ
الا فيكون المجيء ثابتا لزيد في الاستثناء فينتفي المجيء عنه وهذا بخلاف الفاعل المستغرق من
اتحاد معنى البدل والاستثناء حيث جوزناه فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء في غير
الموجب معناهما واحد فانك اذا قلت ما جاءني احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء يكون
المجيء ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل فالبدل في حكم تكرير العامل فيكون ما جاءني مقدرا بعد
الا فيكون المجيء منفيا عن زيد فيختلف المعنيان قلت البدل في حكم تكرير العامل والعامل
هو الفعل السابق وهو جاء الا ان جاء ما بعد النفي لا ما يليه في العمل فالعامل المذكور هو الفعل مجردا
عن النفي فيكون في البدل ايضا يثبت المجيء لزيد كما في الاستثناء فيتحقق المعنيان وقوله
وذكر المستثنى منه قبله احتراز عن المفرغ فانه يعرب على حسب العامل كما
سيأتي ونصبه على اصل الاستثناء ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على
الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به وما زيد
شيئا او شيئا الا شيء بالرفع لا غير لان المبدل عنه الا في النفي لا يعمل في الاثبات قوله لان من لا
المنفية الى آخره علة لتعين الرفع على البدل من الجمل في الصور المذكورة جميعا وهي علة
جامعة اما قوله ما جاءني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من
لفظ احد والعامل في البدل عامل في المبدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو الاثبات لكن
لفظ من لا يعمل في المثبت لانه لا يزاد الا في النفي وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن
ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا التي هو عامل في المبدل عاملة في البدل الواقع
بعد الا فيكون لا عاملة في المثبت وكذا ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به لانه لو ابدل على لفظ
شيء وهو معمول للباء لزم اعمال حرف جر وهو الباء فيما بعد الا لكن الباء انما يزاد في النفي
وكذا ما زيد بشيء الا شيء لو ابدل من لفظ شيء لزم اضمار الباء فيما بعد الا وهو لا يزاد انما
الا في النفي وكذا ما زيد شيئا الا شيء لو ابدل على لفظ شيئا لكان العامل فيما بعد الا لفظ ما
لكن ما لا يعمل الا في النفي فانه اذا انتقض بالا النفي بطل عمله فعند اشتراك الصورة في

المختار بعد الا منفصلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله

العلة

العلة وانما قيد ليس زيد بالباء وما زيد شيء وذكرهما مع الباء ومع دونه لان ما يمتنع العمل فيما
بعد الا والباء ايضا يمتنع العمل فيما بعد الا ليس فليس يمتنع العمل فيما بعد الا
لان ليس تعمل لفعليته لا للنفي فاذا ابطل النفي بالا بقي اصل فعليته فيعمل به نحو في القواعد
في نحو ما كان فاذا ابطل نفيه بقي لفظ كان تعمل في المثبت فلفظ ليس وان كان مفيدا
لنحو في تقدير نفي وانما كما ذكرنا وتقول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل هذا
ابدا واو هو كلام موجب مكان حقه ان يمتنع فيه البدل واجاب بقوله لانهم اجروه
مجرى النفي او المعنى ما يقول رجل ذلك الا زيد في حكم النفي وكذا اي وكونه في معنى النفي
الاول الصفة اي الزموا تقديم لفظ اقل اذ لا يقال اقل رجل ذلك الا زيد وجعلوه
لتضمنه النفي والرفع بالابتداء وخبر الجملة يعمل ويلزم الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة
وصف والخبر محذوف ثم ذكر اعراب هذه الجملة وهو انه يرفع اقل بالابتداء وخبر الجملة
يعمل وهو يقول ذلك ويلزم كون خبر جملة فعلية او ظرفية لان النفي نقيض الفعل او معناه
والظرف غالبا وقد ضعف بعضهم بان يقول الى آخره جملة رجل يدل انه مثل الضمير
بقاء الملتبس الموصوف نحو اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وفي التفصيل نظر او بسه
الضمير في يقولان ... سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي قوله يقول ذلك
وصف للرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل هو مبتدا لا خبر له لانه بمنزلة
الفعل وفي معناه لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك وفيطى انام الزيدان وكعلة الفاعل ...
مستكن الخبر على ما ذكرنا ولا يجوز طرحه الوصف كما في رب لان المقلل هو الموصوف لا
المعنى الا المقصود دون المجرد عن الوصف هذا اشارة الى سؤال مقدر على تقدير كونه
وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة ويجوز الانفصال
على الموصوف وحده نحو جاء رجل عالم لكن لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة فيكون
خبرا اجاب بانه انما لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور رب لان
الحرفين للتقليل والذي موصوفا اقل منه نحي موصوف اذ بالصفة خرجه ما ليس موصوفا
بها اذ قولك رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجر بدلا من
المضاف الى المعرفة المحضة اي لا يجوز جر زيد في المثال المذكور على ابداله من المضاف
اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره في زيد لانه علم معرفة ولا
يقال اقل زيد لان اقل ... المضاف اليه ... وقيل اقل الرجال او نكرة
وقيل ... اقل رجل جاز لانه في حكم المستغرق للنفي الذي تضمنه القلة واما اذا اضيف
الى معرفة محضة فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد اي كما لم يجز
ابدال زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه
في معنى اقل رجل كما لم يجز ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قلت
لم جاز اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذلك الا زيد على الابدال
فعلى تلك الفروق ان قولك اقل رجل يقول انما جاز على تقدير ... لا يكون يقول خبرا
فيه ... ما يقول رجل ذلك الا زيد وابداله من لفظ رجل ... فيه لان العامل
في البدل

الا الى نكرة مستغرقة جاز

في التقدير تقول دار خالد على زيد غير ممتنع بخلاف قولك قل رجل يقول ذلك فانّ تقول يتعين
ان يكون وصفا لرجل والقائل في المبدل منه هو قل فلو ابدل منه زيد من رجل لزم اخبار قل
فلو ابدل منه زيد من رجل لزم اخبار قل داخلا على زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس
بدلا من الرجل لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه علة لقوله بدلا لا لقوله ليس بدلا لكان بدلا
قال سيبويه ان يجوز ابدال زيد من رجل في قل رجل يقول لانه في معنى اقل رجل يقول ذاك
وقد جاز فيه الابدال فالظاهر في قل رجل ايضا الابدال قال سيبويه فالابدال لصحة المحل معنى
ومن اشار الى السؤال الذي ذكرناه واجاب عنه ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا انما
لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ لانه في معنى اقل رجل يقول ذاك الا زيد وقد ذكرنا انه
لا يجوز حمل نعت على الابدال من المضاف اليه فكذا لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما
جاز الابدال في اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالرفع على المحل لا على اللفظ وهو على حسب
العوامل ان لم يذكر المستثنى منه هذا عطف على قوله وجاز فيه النصب والبدل
اي المستثنى ان وقع في كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على
ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل نحو ما
جاءني الا زيد فانه مرفوع بالفاعلية لان العامل مستدع فاعلا وما رايت الا زيدا منصوب
بالمفعولية لان العامل مستدعي مفعولا به ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه فما بعد
الا وصف لما قبله وزيد مبتداء وخير منه خبر والجملة في المعنى صفة لاحد لكن مستثنى
مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة وانما متى
على قبله مع انه استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فيه مفردا ومتصلا
وفي ما بعد الا جملة من مبتداء وخبر وهو زيد خير منه والثاني ان ما قبله كان مستثنى من اعم
عام الذوات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وههنا الصفة من اعم عام الصفات قوله اي
في المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف والمستثنى مسمى باسمه مجازا بمعنى ان المستثنى المفرغ
حكموا عليه بانه معرب على حسب العوامل نحو فاعل تارة ومفعول اخرى فسموه على انه سموه
باسم الفاعل او المفعول مجازا لو جعلناه الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه
المحذوف فاذا قلت ما جاءني الا زيد فالفاعل في الحقيقة هو احد فلما حذف واقيم ما بعد الا
مقامه سمي باسمه مجازا لانه واقع موقعه ويدل على اعتبار المستثنى منه
المحذوف جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة
لكان يجب ان يلحق بالفاعل بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعله مونث حقيقي
او يمتنع ان يقال قام هند بلا الحاق علامة التانيث بالفعل لانه مسند الى واحد المحذوف
المحذوف وهو مذكر وهذا اي المستثنى المفرغ لا يكون في الاثبات لا يقال جاء الا زيد
اذ لا يصح تقدير اعم العام بمعنى جاء كل احد الا زيد ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يصح نفي
الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته لكل احد ولا يصح اسناده الى كل احد الا لواحد
الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا اذ لا استبعاد في جميع الايام بمعنى او فعلت
اصل القراءة في جميعها الا يوم كذا اي بمعنى شغلت جميع اجزاء الازمنة الا يوم كذا فانه

يمتنع

يمتنع ايضا وتعليلا اي ولكونه لا يكون في الاثبات لا يجوز ما زال زيد الا عالما لانّ ما زال معناه
في المعنى فلا يجوز كما لم يجز كان زيد الا عالما ويجوز اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي
وان لم يكن هو نفيا نحو وما قام منا قائم في يومنا فينطق الا ما في من اعرف او يقال حيني
ان لا يجوز لان قولك ينطق مثبت ولا يصح المفرغ في المثبت فاجاب بان قولك ينطق
بالنصب ان فيه مضمر والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر متوهم من الفعل
الاول وهو قام اي لا يكون قيام فنطق فحكم النفي منسحب على القيام والنطق فالنطق
في المعنى منفي الاستثناء المفرغ منه ونطق هاهنا منصوبا بالنصب اي ما يكون مثل اتيان
كيف ولا تحدث عنه وجاز فيه الرفع والجر عطف على قوله مجرور اي والمستثنى جاز
فيه الرفع والجر بعد لا سيما وروي الوجوه الثلاثة اي الرفع والنصب والجر في يوم في
قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واوله الا رب يوم لك منهن صالح الشيء المثل يقال هما
سيان اي مثلان فالنصب لان لا سيما بمنزلة الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتداء
محذوف وما موصولة اي الا مثل الذي هو يوم ويجوز على هذا ان يكون ما نكرة بمعنى شيء اي لا
مثل شيء هو يوم واما الجر فما من لا سيما زائدة بمعنى شيء اي لا مثل شيء يوم على ابدال يوم
من شيء ويجوز ان يكون ما زائدة اي لا مثل يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير
النصب اشكالان احدهما دخول الواو على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو
اذ لا يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثناء لا يصح في البيت اذ المراد ان يفضل هذا
اليوم على سائر الايام الصالحة التي حظي منها علاقة النساء والاستثناء لا يصح لانه يؤدي
الى ان يكون المعنى انه كل ايام يفي له الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح
والمراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام لا حطه عنها واجيب عن الثاني بان مرادهم
انه بمعنى الاستثناء لا انه بمنزلة الا حقيقة وبيان معنى الاستثناء فيه انك اذا قلت
اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بان اثبت له افضلية على غيره اذ
المعنى ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فكلهم
مستثنى منهم بهذا الاكرام بمعنى الاستثناء وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غير
متحقق فصح ان يقال لا سيما بمحل الا لشبه لانه اياه في معناه وقال في المغني الا اشكال
للاول لان الواو لا يتوسط بين عامله ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما
خصوصا فكانه قال وخصوصا هذا اليوم اي فاخص هذا اليوم من سائر الايام خصوصا
لكونه ابلغ المطلوب منها لنو في المعنى مفعول لفعل مقدر وانما اطلق عليه انه بمعنى الا
نظرا الى المعنى لان الاستثناء ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى انه مقدر
بجملة اخص هذا اليوم لانه مثل الايام الصالحة بل ازيد على ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال
الثاني والنصب والجر بعد عدا وخلا وكذا بعد حاشا عطف على الجر لكونه حروفا نادرا
او افعالا اخرى اي وجاز فيه النصب والجر اما النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان
على الاكثر اما عدا فعل متعد يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء نحو عدا كل الامر
العدو كل الى تجاوز تكررا في الاستثناء واما خلا فمعنى لا في ع الا بل من خلا المكان كلمة تعدى

لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة تقول خلا كذا اي جاوزه كما يجيء في بحث الافعال وليس ولا يكون نحو
جاء القوم عدا زيدا وخلا زيدا جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فمذهب سيبويه وبعض البصريين
انه حرف جر ومذهب المبرد الى انه مشترك فقد يكون حرف جر وقد يكون فعلا ينصب ما بعده
ومذهب سيبويه انه ورد الجرية قال حاشاي انى مسلم اي ان اثوبان ليس تقومه بكم القديم العين الثقل
وايضا لو كان فعلا لصح دخول ما المصدرية عليه قياسا على عدا وخلا وحكى المبرد انه ورد
الجر بعد حاشا لما ذكر سيبويه وورد النصب عن الفصحاء نحو اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا
الشيطان وابا الاصبغ وحكى عن بعضهم ورود النصب عن الفصحاء نحو اللهم الشيطان وابا الاصبغ حمله قدس سره
الشيطان في محل من الغفران تدل على انه مشترك بينهما ومجرور اي والمستثنى مجرور
بعد غير وسوى وسواء لانهما اسما مضاف فيه اما غير فظاهر واما سوى وسواء فلانهما ظرفان
على الاصح كما ذكرنا من نحو جاءني القوم سوى او سواء زيد بدل او مكان زيد بمعنى اعلم جاءوا
فلم يجئ هو وهو بمعنى الاستثناء في اخراجه واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على
التفصيل نحو نصبه بعد كلام موجب وعند التقديم نحو جاءني غير زيد وما جاءني غير احد احد
وكذا في المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما
جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع على البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رأيت غير
زيد وما مررت بغير زيد وانما اعرب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان يعرب بما يعمل الاني غيرا
هو الا وما بعد الا لكن الا حرف لا يقبل الاعراب فجعل اي ما بعد وغير اسم متمكن يقبل الاعراب
فقدر الاعراب عليه على الوجه المذكور والا تحمل على غير في الوصفية كما تحمل عليها غير في الاستثناء
وكذا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
لتعذر الاستثناء وحينئذ لا يعلم دخوله فيه وفي الاية فانه اي الا ان تكون حرفا بمعنى
الاستثناء وامتنع غير ان تكون وصفا يتبع ما قبله في الاعراب لانه يعني المقابل فهي ايضا
وصف مثله ثم اذا سما تعارض فحملت الا على غير في الوصفية وحمل غير على الا في الاستثناء وانما
يحمل الا على غير اذا لم يمكن اجراؤها على اصل الاستثناء وكذا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لانه لفظ غير وغير وصف تابع نحو انما تكون غير اذا كان تابعا فيها نعني
وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان المتبوع غير جمع لم يجب الاخراج واذا كان غير
منكور بل معرفا والجمع المعرف للعموم فيمكن اجراء الا على مقتضاه بانه وهو الاستثناء
لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول وفي الجمع كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر
نحو جاء رجال الا زيدا فانه ليس باستثناء اذ ليس بخروج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول
والا لكان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا عن
المحصور نحو له عشرون الا درهما فانه لا يجوز حمله على الوصف لصحة حمله على الاستثناء
والا لحمل على الاستثناء هكذا قالوا ولعل المراد بقولهم جمع الجمع وما فيه الجمع والا
فلفظ عشرون ليس بجمع بل يكون جاريا فقولنا جمع ولم يحتج الى الاخراج لقوله غير محصور
والا نه مثله على القسوة وقوله لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه معناه ما
ذكرنا وهو ان الاستثناء انما يكون فيما يجب دخوله تحت الاول فاما اذا لم يجب تعذر الاستثناء

تحمل على غير في الوصفية بمعنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله
لتعذر الاستثناء لكون الهة ليست للعموم وقوله وفي الاية مانع اخر اشار الى ما ذكره
في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان معنا لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن
لم تفسدا فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه
لجواز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الالهة فلا يحصل منه المطلوب
وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله الها اخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المحذور لا
يحصل الا بحمل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون معناه لو كان
فيهما الهة موصوفة بمغايرة الاله الحق لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي المجموع وانتفاء المجموع
قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الالهة قلت انتفاء الملزوم اما بانتفاء الالهة او
بانتفاء وصف المغايرة فان كان بانتفاء الالهة ثبت المطلوب وان كان بانتفاء وصف المغايرة
فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم تكن الالهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت
ماهية المغايرة عنها لا لانه تعلم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان التعدد لا يكون
عين الواحد وضعف في غير اي وضعف حمل الا على غير في غير الضابط المذكور منه
قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه اخرجه الا عن باب الاستثناء
اذ لو كان على بابه لقال الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفعه حمله على غير
مع كونه تابعا للمستوعب وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء حمل على غير وههنا
لم يتعذر فحمل على غير ضعيف والبيت يحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا
ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدا ومفارقه مبتدا ثان واخوه
خبره والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا ومفارقه
خبره المقدم والجملة خبر الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه بدل منه واخوه خبره
كان مفارق كل اخ اخوه والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن كل واخوه مبتدا وكل
اخ مفارقه خبر مقدم وشرطه في ثبوت الاستثناء كالكل احد الا الجن الا زيدا بنصب الاول
على المفعولية والثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا لان النفي اكل الجن كل واحد
الا زيد المثال مشتمل على استثناءين الاول مفرغ والنفي في الكل شيئا من الاشياء الا
الجن يكون معربا على حسب العوامل وعامله تقتضي المفعولية فلذلك قال بنصب الاول
اي الجن على المفعولية والاستثناء وهو قوله الا زيدا وقد يتوهم انه جرى كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل
فليس ان في المثال يتعين النصب للاستثناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي الاول
صار موجبا نظرا بان حرف الاستثناء منه وهو الا الجن لان الاستثناء من النفي اثبات
فالمعنى الكل اكل احد الجن فيكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى منه فيجب
نصبه على الاستثناء وهو ظاهر ونحو ما اتاني الا زيد الا عمرا يرفع احدهما لاسناد
الفعل اليه وينصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية ما دام لا يمكن على
تقدير العاطف ورد ان زيد الا عمرا احد المسألة تشارك المسألة الاولى في تعدد الاستثناء لكن

الاولى كان المستثنى منه مذكورا فيهما وههنا لم يذكر فيهما المستثنى منه بل الاستثناء فيهما مفرغ
وذكر فيهما استثناءان فالمستثنيان اما ان يرفعا او ينصبا الاول ويرفع الثاني او بعكس هذا
لا يجوز نصبهما لانه بقي الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما لان الاول
يكون فاعلا فالثاني ارتفاعه اما ان يكون الفاعلية او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول
فلان الفاعل لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثناء
من نفي والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من
اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال لان ذات عمرو وذات
زيد لا يتعلق احدهما بالآخر ولا يصدقان على ذات واحد وليس بعضا ولا يكون بدل الغلط
لان ذلك يكون في بدء الكلام بما سبق لسانك الى شيء ثم يذكر تداركه وهذا ليس من ذلك القبيل
وايضا لو كان بدلا لكان مبدله اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول وكلاهما ممتنعان
اما الاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى الاول في حكم
الطرح وليس المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما هو مقتضى التفريغ
ويجب نصب الآخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي ان لا يجوز نصب
الثاني اصلا اولا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى منه اما بعد الا الاولى او ما قبلها
لا يجوز ان يكون ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء الا عمرا من زيد وان كان مستثنى
مما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب وذكر منه المستثنى
منه تقديرا فكان حقه ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت
يختار الثاني وهو انه مستثنى مما قبل الا وهو احد قولك انه ينبغي ان لا يتعين النصب بل
يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه ما وههنا قد
تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول لما نفي النفي سالما عن المناقض وجواز الوجهين
انما كان في كلام غير موجب مطلقا فلذلك قال المصنف ما قام الا زيد كلام على تقدير الناس وارادة
الاعمرا بعد عاد ذلك النفي الى موجب باعتبار يتطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب
يجب ان يكون منصوبا وانما قال ما قام لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني
على فعل الا الاولى وهو منفي ظاهرا فتقديره بالاثبات تاويل على خلاف الظاهر وهو حاصل
ما قام منصوب على الحالية من فاعل يجب وهو الحب اي يجب ماوله ويجوز ما اتاني
الا زيد الا عمرا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على البدل فلما قدمته
نصبته وهو مقابل هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ان السابقتين كان الاستثناء فيهما
باعتبار يقع في احد الاستثناءين وههنا لا تفريع فيهما لان المستثنى منه مذكور وهو احد
لكن ذكر الاستثناءان مقدمان على المستثنى منه تقديرا فلذلك ان الاستثناءين يجب ان يكونا
منصوبين اعلم ان الاستثناءات المتعددة تنحصر في اقسام خمسة لان الاستثناءات اما
ان يكون بعضها من بعض او لا بل ان يكون كلها مستثنى منه واحد والاول هو الغلط
المذكور في آخر الباب بقوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سيأتي والثاني اما ان يكون
بعضها عاطف او لا فان كان بعضها عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسائل

العطف

العطف بحرف والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى مفرغا او لا فان كان احدهما مستثنى مفرغا
فاما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكورا او لا فان كان مذكورا فهي المسئلة الاولى في الكتاب
وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان لم يكن مذكورا فهي الثانية كقوله ما اتاني الا زيد
الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا
فهو مثل ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا تفريغ وواحدهما نصب على الاستثناء
والآخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء لان المستثنى المنصوب شبه
بالمفعول ولا يكون للفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذكر الفعل الا بعاطف يتخللهما
والمفروض ان لا عاطف فكان هذا القسم متعين ان يكون احدهما استثناء والآخر
غير استثناء بل بدلا ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب شبه بالمفعول معه من حيث ان
العامل فيهما يعمل بواسطة حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب
استثناء واذا ثبت هذا فقولك ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء
على الاستثناء فلا بد من فرض تاخير احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى
مقدما منصوبا والآخر مرفوعا على البدلية وهو حين قوله لان التقدير ما اتاني الا زيد احد
الا عمرو على الابدال اي على ابدال عمرو من احد فلما قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم
على المبدل فان قلت فهو يكونان مستثنيين منصوبين وقد منعت جواز ذلك قلت
الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين مقدمين فاما اذا كان احدهما منصوبا والآخر
بدلا وقدم البدل فصار منصوبا لما عرفت ان البدل لا يتقدم فلا منع منه ونظيره ان صفة
النكرة لا تتقدم عليها فلما قدمت قالوا انها حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة المتقدمة
فان قلت فقد جاء استثناءان منصوبان مقدمان المستثنى منه بلا عاطف نحو قول الكميت
وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب قلت لا نسلم انه استثناء بل على
التقدير ما لي الا آل احمد شيعة وصفة النكرة اذا تقدمت انتصب على الحال فهو حال مقدم
لا استثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن
الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذي ذكرناه في التقسيم ان بعض الاستثناءات مستثنى
من بعض ولذلك قال تقول بعد ما يصح دخوله فيه اذ لو لم يصح استثناؤه بقوله على
عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يمكن ان يكون استثناء من استثناء اذ المستثنى اكثر من
المستثنى منه فانما يكون بعضها مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى في
المستثنى منه وهو الاستثناء الاول بقوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى
الواحد يعني الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا
فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا قلت
على عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت
الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة
بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلاثة
بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا قلت الا واحدا بقي اللازم

حسن ولو ذكر لفعل اى بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلاثه وهكذا الى التسعه
الا اربعه الا خمسه الا سته الا سبعه الا ثمانيه الا تسعه فاللازم واحد لانك اذا قلت الا
اثنين صار اللازم سبعه ثم اذا قلت الا ثلاثه بقى اللازم اربعه ثم اذا قلت الا اربعه صار
اللازم ثمانيه ثم اذا قلت الا خمسه بقى اللازم ثلاثه ثم اذا قلت الا سته صار اللازم تسعه
ثم اذا قلت الا سبعه بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا الا ثمانيه صار اللازم عشره ثم اذا
قلت الا تسعه بقى اللازم واحدا وفى الكلام حزازه لانه لو كان استثناء من الاستثناءات لزم
ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى فى بعض الاحوال كما ظهر لكم اعتبار اللهم ان يجعل
الاستثناءات من المستثنى منه الاول بان يخرج البعض من المسقط والبعض من الباقى
والجاجرمى صرح للتخفيف بعده فان لحصت لك عبارة محققه ملتحقها بالكتاب ان
شاء الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتك بالله الا فعلت تقال
نشدتك الله والرحم فتقول انا وناشدتك الله اى سالتك بالله وبالرحم ويعدى الى مفعولين
اما لانه بمنزله دعوت حيث قالوا نشدتك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا ولانهم
ضمنوه معنى ذكرت ومصداق هذا قول حسان بن ثابت نشدت بنى النجار افعال الذى اى ذكرتهم اياها
واسالك بالله خطاء اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل
لا يكون منصوبا فلا بد من تاويله بمصدر اى الا فعلك ثم لا بد من تقدير يستقيم عليه
معنى لان الاستثناء مفرغ فلا بد من تقدير نفى فلاكر فدار على الطلب اى ما اطلب منك شيئا
الا فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى
تخفيفا نحو جاءنى زيد ليس الا اى ليس الا زيدا وليس غير اى ليس الجائى غير زيد وضم
غير لانه مبنى كقبل وبعد كما ذكرنا وانما جاز الاستثناء فى الا زيدا لان ليس فيه ضمير
عائد الى الجائى الذى دل عليه الفعل والتقدير ليس الجائى الا زيدا ولا يخفى جواز ادخال
اى جواز كون المستثنى مضمرا نحو الا هو والا اياه ونحوها اى كما جاز ان يكون المستثنى
مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اى ومن المنصوبات الاسم فى باب ان اى ان
واخواتها نحو ان زيدا قائم وسياتى علة عملها فى باب الحروف الا ان شاء الله ويخفف اى اسم
ان فلا يقال ان قائم وان جاز حذف خبرها لان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل
والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل ولضعفه لم يحذف وان الاسم يتحدد
فلو قلت ان قائم لم يعلم ما الاسم المحذوف هكذا قيل وفى الوجهين نظر اما الاول فلان
المفعول فضله فالمشبه به اولى بالحذف واما الثانى فلانه ان لم تكن قرينه فلا يجوز الحذف
وان كانت تعين عما فلا لبس فالاولى فى تعليله ان يقال اعلم حذف الاسم لان ان انما
قدم منصوبه على مرفوعه لتكون له العمل الفرعى للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه
فلو حذف الاسم لكان فى صوره ما هو محظور من مشابهته عمله للعمل الاصل وهو انه يليه المرفوع
فلذلك لم يحذف اسمه وقد جاء حذفه فى ضروره الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى
ولكن زنجى غليظ المشافر وكذلك ونحى الا اذا كان ضمير الشان اى لا يحذف اسم ان الا اذا
كان ضمير الشان نحو ان من لام فى بنى بنت حسان الملامه واعصه فى الخطوب اى انه والضمير

اسم ان واخواتها

للشان والقلة اى وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل فعل من الشرطيه اسمه زال الجزاء عن صدر
الكلام لان من الجوازم لها صدر الكلام فلا يقع معمولا لان ليلا يبطل صدارته ونحو عطفا
على قوله ذكرنا اما بانى وقوع الاسم ضمير الشان فى ان المكسوره وان المفتوحه وفى ليت
وفى كان لانه لكن اما ان فقد ذكرناه واما ان المفتوحه فهو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامه
وان كان سرح قد مضى وتسرعا اى فلو انه وقبله اقول وقد زال الحمول حياله وشوقا
ولم الحج بذلك مطعا بى والشر اما هو نما حوايكم وما احمسا نيته قبلها معا فلو ان
حق البيت القبله الجهه التى هو عليها والحمول بالضم بلا هاء الابل التى عليها الهوادج كانت
فيها النساء اولم يكن هذا اى لكونوا زالوا عن حيث اقاموا فيه ولم الحج فى قولهم
ذكر منى ولكن حزنى وشوقى حملنى على الكلام حق اى وجب اى لو تحقق انكم تحسنون
اى باقامتكم لسكونكم وان كان سرح بالسين المهمله اى وان كان ارتحالكم ومتاعكم قد سار
منكم وتسرع وروى وان كان شرب وهو النساء نبو واثل قوم من بنى زيد مناه من
تميم ونحو قلت وبعث اليه فى ساعه فيها على حلت ناعى مال اى ملبسه فلان عضى
على ما حلت اى سمعت يعنى على غرور من غير نفس اى على ما ادرك نفسك وسمعت
واوجعت لحذف من حلت له شنهار بها اى خليت النفس ونحو قلت كفافا كان خيرك
كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى على احد التاء وبلين وهو ان يكون كفافا خبر
كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان ولا بد من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت
على الفعل والتقدير كان خيرك كله كفافا عنى اى مكفوفا وشرك جاز فيه الرفع عطفا
على خيرك وهو تقوى على هذا جاز ان ينصب محله وعنى متعلق به والتقدير فكان
شرك مرويا عنى يعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شئ كف عنه وعلى هذا يكون الماء
مرفوعا بفاعليته ارتوى مجازا كما يقال فى عكسه ماء جاد اى مبلغ ارتوى الماء وجاز
ان يكون مرتفعا نحو الحال فاعليته ارتوى وانما منصوب لا غير اى مستقى الماء وقيل
معناه ارتوى من الماء واحيانا هو مرفوعه والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين
عنى مبلغ ارتواء من من الماء لان كفافا مصدر يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع وحلال
عدل وانما قال على احد التاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وفى كان ضمير وخيرك
منصوب بالخبريه وكذا اشرك على معنى ليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك وهو
مخرج عن الاستدلال ونحو كان بين الفيمات العس كان زنه اطلالهن الشمسى اى كانه ولا
اى وان لم يضمر الشان انتصب الشمس لانه اسم كان اى كان الشمس فى اطلالهن اى
هو جعل والعس لون الشفه تضرب الى السواد قليلا وهو مستحسن عند العرب ونحو
وتمسى بالطوق الا انت مذنب وتغليقى لكن اياك لا اخلى لكنه اى لكنه اى لكن الشان
لا اخليك فلما قدم المفعول جاز منفصلا وانما لم يحمل على ان اياك اسم لكن لانه لا يسوغ
المنفصل مع القدره على المتصل الا شاذا نحو اليك حتى بلغت اياكا فالحمل على حذف
ضمير الشان اولى لانه اكثر ولا يحذف هذا اى حذف ضمير الشان فى غير الاضطرار اى فى
غير ضروره الشعر عند الاكثر واما تعالى فى سعه الكلام ان زيد قائم الا انه ضعيف يجوز

خبر كان واخواتها

فيا جاء على الاسماء المكنون او الاصل عدم مخالفة الشعر لغيره فلما جاز في غيره والاكثر يستدلون
في المسائل بالاشعار ومنها ان ومن المنصوبات المجرور بالباب كان اي كان واخواته نحو
كان زيد منطلقا وقول من يجعله بالحال مبطله عدم استقلال الكلام بدونه اشار الى الخلاف
من الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما حال والبصريون على انه
ليس بحال بل هو خبر وحجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينصب على المفعولية لان كان
فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا والثاني انه يقال كان زيد في حال كذا
وهو هيئة الحالية فكذا لو قيل كان زيد قائما الا انه يقع موقعه حجة البصريين امران احدهما
ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا ومعرفة نحو كنت القائم والقائم كنته فلا يكون حالا
والثاني انه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة
لا توجد حذفها اصلا وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله مبطله عدم استقلال الكلام
بدونه وحمل الكوفيين المعرفة على ارسلها العراك ونحوه وهو ضعيف لان تكلف الصور
شائع والجواب عن الاول انا لا نقول بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به اي بالمفعول وعن
الثاني انا لا نسلم ان قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر من جار ومجرور
لو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية وامره على نحو امر خبر المبتدا اي في اقسامه وشرائطه
واحكامه اي لكما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا وجملة نحو كان كذا كذا وكما شرط ان يعود
الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا فشرط في الخبر كان اذا كان جملة وكما ان
الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة فكذا في خبر كان لكنه يتقدم معرفة هذا استثناء عن الاحكام
فان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدا ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه
لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ويتقدم عامله بخلاف لا يتقدم المبتدا نحو الذي
يقوم كان زيد هذا استثناء واخر من الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير
المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقديم مثل هذا الفعل
الواقع خبرا لكان على كان كما في المثال فان زيد خبر الذي ويقوم الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر
كان وقد تقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم واستحسن بعضهم لانه في الصورة
فعل داخل على فعل ولا يكون الا حيث يقول الا يكون خبر كان الا حيث يقول فاعل زال لم
[illegible] من نفس كان فلا يقال كان زيد كان ولا كان ما لك الفرس صاحبه وقوله تعالى
فان كانتا اثنتين فلما جاز لان الاول لا يفيد العدد مجردا من الصغر والكبر هذا ايراد
وجواب قال يراد ان اسم كان في كانتا يدل على [illegible] فلا يفيد الا هذا وعنه بقوله اثنتين
فاجاب بان الغرض الاقتصار في الخبر على محض العدد من غير تعرض لذات صغر
او كبر فكانه قال ان كانتا واقتصر على هذا العدد المحض والاسم وان دل على العدد
فليس مقصودا على العدد بل بعدد مع [illegible] قوله وشعري شعري يعني ان هذا
[illegible] موضع ان المبتدا والخبر واحد فلا يفيد والجواب ان شعري الواقع خبرا دال على
الوصف الى شعري البليغ الكامل هو معا [illegible] الاول فكذا في الآية فان لفظ اثنتين وان
وافق الاسم من حيث [illegible] هو مغايرة باعتبار الاقتصار على محض العدد كما ذكرنا

بخلاف

اللذان [illegible]

بخلاف ان الاخص جاريه حاجبها حيث لا تفيد لانه يستفاد من قوله جاريته انه حاجبها
وقوله عليه السلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه روي اي الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه
اربعة اوجه اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما يهودانه وفيه اربعة
اوجه من الاعراب احدها ان يكون في يكون ضمير المولود ابواه مرفوع بالابتداء واللذان
مع صلته خبر المبتدا الثاني والجملة اي هما اللذان يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع
النصب خبرا ليكون والثاني ان يكون هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه
والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه مرفوعا بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة
المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذان خبر وعلى هذا
لا يجوز في اللذين الا النصب وللزيادة على الاربعة مجال بان يقال كان تامة او ناقصة او
زائد او فيه ضمير الشان اي على ذكر ويحذف عامله اي عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فيه مثله اربعة اوجه نصبهما ورفعهما ونصب الاول
ورفع الثاني وبالعكس والاصح ان ينصب الاول على انه خبر كان ويرفع الثاني على انه خبر
ط مبتدا محذوف على القياس في حذف المبتدا بعد فاء الجزاء الا ان كان لا يجعله خبر الجزاء
خبرا الا ضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير عامل فيهما وهو كان
وكان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال وما قل
استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف خبره فيلزم كثرة المحذوف واما
ان يقدر الناصب له كان اي فكان جزاؤه خيرا او يقدر يجزى اي يجزى خيرا والاول
ضعيف لان تقدير حذف الفعل بعد فاء الجزاء الموجود في اللفظ ضعيف ولان حذف
الفعل بعد الفاء على غير قياس بخلاف حذف المبتدا بعد الفاء واما الثاني وهو
تقدير يجزى فضعيف لوجهين احدهما ما ذكرناه وهو حذف الفعل بعد فاء الجزاء
والثاني ان الفعل المضارع اذا وقع جواب الشرط يجزم كما سيأتي والوجه الثالث
رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف المبتدا واما رفع الاول فباضمار كان وهو
ضعيف كما مضى والوجه الرابع نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس السابق واما
نصب الثاني فضعيف كما مضى فهذان الوجهان اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان
الاول قوي لجريانه على القياس في الجزائين فلذلك كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه
ضعيف لخروجه عن القياس وهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين منهما جار
على القياس او الجزء الاخر غير جار على القياس وفيه اي ومما حذف عامله قولهم قد
قيل ذلك ان صدقا وان كذبا واحوج ما اعتذارك من شيء اذا قيل النسب للمعان بين
المعتذر ويجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس
وتقدير الرفع فيهما ان وقع حق وان وقع كذب وان كان فيه اي في المقول
حق وان كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبرا كان والتقدير ان كان المقول صدقا وان
كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما وانما قال
وفيه لان الوجوه الاربعة كانت في الشرط والجزاء وهو ان خيرا فخير وفي البيت

الوصول في الشرطيس وهما ان جعا وان كونا ويلزم حذف العامل في اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام كما تحذف من ان وان قياسا ثم اذ غم حذف
كان لانه تحذف كثيرا كما في الامثلة السابقة فانسلب الضمير المنفصل الموضوع منفصلا فحذف
فاتصل به ثم زيد ما للكون واقعا موقع الفعل المحذوف وادغم النون في الميم فصار اما انت
منطلقا وانما لزم حذف العامل لوقوع ما موقعه ويصير منفصلا في الاكثر يعني اذا كان خبر
كان مضمرا فالاكثر انه يكون منفصلا نحو لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان
قد يسعى وانما كان الانفصال ارجح لانه في المعنى خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان
يكون منفصلا نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اي في خبر كان ووجهه انه شبه بالمفعول
وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته فكذا في المشبه نحو [illegible] عالك يكونه
الا حب الهالك واهل المرء قد بوه الحيوة مولا والموت دونه [illegible]
اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو النفي المضاف او المضارع له نحو
لا غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المنصوب من اسم لا وهو
قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبني تطفلا بالعرض والمفرد مبني على ما ينصب به نحو لا
رجل ولا رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار اراد بالمفرد ما لا يكون مضافا فيدخل
تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين والجمع المكسر السالم نحو لا مسلمين والجمع
المؤنث السالم نحو لا مسلمات والاجود بناؤه على الكسر لانه حركة نصبه ومنهم من
يثبت التنوين لانه للمقابلة [illegible] نون مسلمين الاجود حذفه لانه وان دل على المقابلة
فلا يخلو عن دلالة على تمكن الاسم وذلك ينافي البناء ومنهم من بنى هذا الجمع على الفتح لان
حمل النصب على الجر انما كان في حال من اعراب فاذا بني يرجع حركة بنائه الى اصله اولا
مانع منها فيعمل هذا الحرف لا مسلمات عن قوله يبنى على ما ينصب به قالوا انما بني لتضمنه
لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل اذا قلت لا رجل بلا من لم يغم الجواد قولك
لا رجل في الدار بل رجلان في الدار فاما اذا قصد من نحو من رجل عم واستغرق
نحو لا رجل [illegible] تضمن الحرف وهو من والاسم اذا تضمن الحرف بني والتحقيق
ان لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما يعمان [illegible] عليه اللفظ اما المنون
فلو للواحد فيعم جميع الاحاد واما المفتوح فدال على الجنس فيعم افراد الجنس مفردة
او مثنى ومجموعا فيحتاج الى الاستغراق سواء [illegible] حركة الفتح نحو لا
رجل وما النصب والجر وكي مسلمات وهو المنفي على ان يكون نكرة ليتحقق به نفي الجنس ونحو
لا هيثم الليلة للمطي متاول هذا ايراد لان هيثم علم فكان ينبغي ان لا يدخل عليه لا
وجوابه انه متاول والتقدير لا مثل هيثم [illegible] فان وقع بعدها
اي بعد لا معرفة وجب رفعها الا ارفع المعرفة والتكرار وانما وجب الرفع لانه خرجه
عن بابه فلا تعمل فيه لانه لنفي الجنس فرجع الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا
والخبر وانما وجب التكرار جبرا لما فات من نفي الجنس فيعم العكس المستفاد من
النكرة معاملة الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها لظرف يجب فيه الرفع والتكرار اتفاقا اما

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

الرفع

الرفع فلان لا يضعف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فيرجع الى اصله وهو الرفع وانما وجب
التكرار تقويه لما تضعف بسبب الفصل نحو لا زيد فيها ولا عمرو هذا مثال لما وقع بعدها
معرفة وقد حصل الامران فيها وهو الرفع والتكرار ولا فيها رجل ولا امراة مثال لما وقع
فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا فيه وهو الرفع والتكرار والمراد بالتكرار ان يكرر لا
اخرى او معرفة اخرى معطوفة على الاول بان يكرر الاسم الاول فاعرفه وقولهم لا نولك
محمول على لا سيما هذا ايضا ايراد او تقول لا نولك ان تفعل كذا واسم لا معرفة ولا يكرر فيه
فاجاب بانه بمعنى نحل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرار وانما كان بمعنى الفعل
لان النول هو الحظ بمعنى ما نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل واذا لم تعط الفعل فلا
ينبغي له ذلك كما حمل لا بد على [illegible] يعني ان الاصل في [illegible] بكسر الدال بحرف الواو لان
الواو اذا وقعت بين ياء وكسرة تحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار يدع كيعد
ثم فتح الدال من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلق يستحق ان
يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لانه نظيره في المعنى ووجه المشابهة ان لا يكون اسم في الصورة
ولم يكرر لانه بمعنى نحل وسواه يعني وكذا [illegible] على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علة الفتح
وما جاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ولا رجل عندك وهذان
اعتبارا ان الاول سوال زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه ولا رجل عندك لكون اسم
لا نكرة موضوعة من غير تكرير وهما على مذهب المبرد في اللفظ اعلام لانه يحتمل ان يكون مثالا
واحدا لما يكون فيه لا داخلا عندك كما صورة بعض النسخ [illegible] وسقط
لفظ نحو في بعض النسخ [illegible] وان كرر النكرة معها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما
ورفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه اي وفتح الاول ونصب الثاني ورفعهما ورفع
الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله وقوف وان كرر النكرة معها من غير فصل ضابط
لمسئلة لا حول ونظايرها اما فتحهما فعلى ان لا التي لنفي الجنس في الموضعين اما فتح الاول ورفع
الثاني فالاول على انه لنفي الجنس والثاني مرفوع عطفا على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا
اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول على النافية للجنس ونصب الثاني للعطف على
اللفظ نحو [illegible] من الوجهين [illegible] للتاكيد واما رفعهما فعلى وجهين احدهما انه
جواب هل عندك [illegible] مرفوع كما [illegible] حول وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثاني
انه لو فتحا اوهم انه ليس من [illegible] من يركب ما هو الذي من [illegible] فالجيون الى الاصل
برفعهما اولى من ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما رفع الاول
وفتح الثاني فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد في [illegible] رفع النكرة
من غير تكرير واما الثاني فعلى لا النافية للجنس ونعت المبني الاول جاز فيه اي في النعت
البناء كمع الاعراب حملا على لفظه ومحله والبناء بجعل الموصوف والصفة واحدا واما النعت
الثاني اي واما النعت فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب [illegible] المبني عن [illegible]
نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء لان [illegible] والاول مرفوع صفة
للنعت [illegible] عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الا الاعراب كراهة لتركيب اكثر من

كلبس قوله مفردا احترازا عن المضاف نحو لا رجل صاحب القوم اذ لا يكون في المضاف الا الاعراب
قوله يليه اي النعت الذي يلي المبني بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع لم يمكن بناؤه لان بناءه انما كان
لتركبه مع الموصوف كخمسة عشر والفصل ينافي ذلك فيتعين الاعراب ثم حيث اعرب جاز ان يعرب
على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض فاشبه بعروضه حركة الاعراب كما قيل في يا زيد الطويل
وجاز ان يعرب على المحل فيقال لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع في الاصل لان الاسم من
دواخل المبتدأ والخبر وصفت بني لعله ان الموصوف والصفة اتحدا وبذلك صارا كشي واحد
فكانما الموصوف يلي الصفة وكذا المعطوف عليه بكل اي اذا عطف بكل على اسم لا يعطى
في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه وآخر
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا هذا مثال للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب
في مثال العطف على المحل واول هذا الحكم للصفة بعينه وقيل واذا يكون كذلك اذ هي
لها وان اي سواء الجنس يدعى جندب واحد يعوب بكل مما اذا كان المعطوف معرفة
وهو قوله واما المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس اذا تعين في المعطوف
المعرفة الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في نحو لا زيد ولا عمرو عندنا وان
جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في نحو لا رجل ولا امرأة انما كان اجراء لحركة البناء
مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره ولو باشر حرف النفي وهو معرفة لم
يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى بان يكون مرفوعا واذا تكرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب
والبناء نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان تبني الاسم الثاني
اما لانه تأكيد لفظي والتأكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل على ما قيل وحكم البدل حكم المبدل منه
كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير العمل لان العوامل لا تتغير
بدخول كلمة الاستفهام عليها كما لو قلت في ضربت زيدا اضربت وكذا سائر العوامل ومعناها
اي ومعنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار او التمني نحو قوله المتمنية الا سبيل الى
خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج وكان احسن اهل زمانه صورة فصلب من
حسنه وصار ذكره حديثها فمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات ليلة بباب دار فسمع امرأة تقول
رافعة صوتها الا سبيل الى نصر فقال عمر رضي الله عنه من صاحب المتمنية فبعث اليه
عمر وامره فحلق راسه ثم بالحلة فقال انت مخلوق املح فقال واي ذنب لي ذلك فقال صدقت
الذنب لي ان اتركك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة او العرض اي ومعناها
العرض نحو الا نزول عندي فتصيب خيرا بعرض المتكلم به النزول على الغير كانه يريد
ان ينزل به الا ضيافة خير وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا عند الخليل الا حرف برأسه
موضوع للتحضيض والفعل الا يريد رجلا وعند يونس معناه التمني ولكن نون الاسم
ضرورة هذا الدليل على قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل
لا رجل بالفتح من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخلة عليها
الهمزة بل الا بكمالها حرف برأسه دال على التحضيض ورجلا منصوب على المفعول به لفعل
مضمر وهو يريد هذا قول الخليل والثاني قول يونس وهو انه لا دخل عليها الهمزة

ومعناها

ومعناها التمني فكان حقها ان لا يدخل على اسمها التنوين ولكن نون لضرورة الشعر وقالوا لا ابا لك
ولا غلامي لك ولا ناصري لك وكان القياس حذف الالف من لا ابا لك واسقاط النون في لا غلامي لك
ولا ناصري لك لانهم قصدوا الاضافة واقحموا اللام لتأكيد الاضافة وقضاء من حق المنفي في التنكير
لفظا من صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لانه اسم لا وهو غير
مضاف ولا مضارع له فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف في لا ابا وحذف النون في لا غلامي
ولا ناصري مشكل لانه اما ان يكون مضافا او غير مضاف فان لم يكن لم يجز الحاق الالف ولا حذف النون
وان كان مضافا الى المضمر بحيث كان معرفة فلا يقع اسم من غير تكرير والا رفع فاجاب عنه بانه
كان القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون واقحمت اللام
لتحصيل احدهما قصد تأكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام مؤكدة لمعنى الاضافة
فلم يكن منافية للاضافة وهو الثاني انه لو لم يقحم اللام لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة
فلا يجوز جعله المنفي فلذلك لصورة الانفصال الظاهر بواسطة توسط اللام فكان المضاف
بكل مكان الاولى ان يقول هو ليس بمضاف بل هو شبيه به فاذا لم يكن مضافا حقيقة كان
نكرة وانما دخلت اللام لمشابهته المضاف لمشاركته له في اصل معنى الاضافة وهو التخصيص
وهو في قوله من صورة الانفصال اي لصورة الانفصال الظاهر باقحام اللام فلو فصل بينهما
اي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا ولا ناصري واما
النون في غلامي ولا ناصري نحو لا اب فيها لك وانما جوز الفصل باقحام اللام دون فيها لان اللام
مقرونة بمعنى الاضافة بخلاف في وعلى ويحذف اي اسم لا نحو لا عليك اي لا باس
عليك وشبهها اي وشبه المنصوبات حذفا ولا المشبهة بليس نحو ما زيد قائما الدخول
على المعرفة وما رجل افضل منك الدخول على النكرة وهي اللغة الحجازية اي اعمال ما هو لغة
الحجازية واسم باعتبار الحل وهي اللغة الاولى اي واللغة التميمية رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء
وجه تميم ان ما ولا غير مختص بالاسم او بالفعل فلم يعمل فيها سائر حروف العطف والاستفهام
واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك
في الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين معان ولا يعمل الا في الشرط دون غيره وحجة اهل الحجاز
القياس على ليس والجامع بينهما امور احدها اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر والثالث
اشتراكهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النفي نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت ان او تقدم الخبر
بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو ان وكذا يبطل
بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد وكذا اذا انتقض النفي بالا بخلاف ليس فانها عاملة
للنفي وان انتقض وليس اي عملت للفعلية وهي باقية وانما افرد قوله وكذا اذا انتقض
النفي عما قبله مع مشاركته في بطلان العمل لوجهين احدهما ان المانع الاول ليس لفظيا والا
انتقاض مانع معنوي والثاني انه اراد ان يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وحده في ليس
فلذلك افرده وكذا اذا عطف عليه بموجب بكسر الجيم اي بحرف موجب اي مثبت وهي بل ولكن
نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد يعني انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما للاثبات
بعد النفي فكانما عبرته الا في نقض النفي وكما لا يعملان فيما بعد الا لا يعملان فيما بعد بل ولكن

ودخول الباء في الخبر انما يصح في لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق يعني لا يدخل
الباء اذا لم يكن ما ولا عاملة كما هو مذهب بني تميم اذ ارتفاعهما على الابتداء والخبر ولا
يدخل الباء في خبر المبتدا واورد الشيخ ابن الحاجب في مقدمته وهو انه انما لا يقال زيد
بمنطلق لفقدان النفي المصحح دخول الباء ولذلك يقول ما جاءني من احد بدخول من لاجل
النفي خاصة ولا يلزم ان يقال جاءني من احد ولا المكسوعة بالتاء اي الملحق باخرها تاء من
كسعت فلانا اذا ضربت دبره بيدك او بصدرك قدمك ومن كسعت الناقة بغبرها اي ضربت
خلفها بالماء البارد ليرتد اللبن في ظهرها المشبهة بليس الا انهم الزموا تعملوها الا في حين
نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص اختلف في لات فذهب البصريون الى انها
مشبهة بليس وتعمل عملها ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اي مفر ومذهب
الكوفيين انها النافية للجنس وذهب ابو عبيدة الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين
لغتان قال الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب
الاخفش الى انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اي ولات ارى حين مناص وذهب
بعضهم الى انها ليس ملحقة بآخرها التاء وابدلت من سينها تاء والصحيح مذهب البصريين
لان تاء التانيث المتصلة من خواص الفعل فوجب ان يكون بمعنى ليس لقوة شبهها بالفعل
لكنه اختص في الاستعمال ان يكون منصوبها حينا ويدل على ان التاء ليست من جملة حين
كما هو مذهب ابي عبيدة بل هي ملحقة بلا على ليس كما هو مذهب البصريين قوله حنت
ولات هنت وانى لك مقروع ووجه الاستدلال ان التاء دخلت على هنت فليس
جزءا من الحين وهنت من هنا بمعنى حين مقروع لقب عبد شمس بن سعد وفيه
يقول مالك بن مازن في هجانة بنت العنبر بن عمرو حنت ولات هنت وهو مثل واصله ان
الهجانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب بمقروع فاراد
ان يغير على قبيلة الهجانة وعلمت بذلك الهجانة فاخبرت اباها فقال مازن بن مالك حنت
ولات هنت اي اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجع الى الغيبة الى الخطاب فقال لها
وانى لك مقروع اي من اين تظفرين به تظفرين لكن الا مطلوبة تناولها وقوله وبدل
الى آخره بدل يوجد في بعض النسخ وقد يوجد في بعضها مكسورها على الاضمار واما
منصوب الفعل فهو المضارع الواقع بعد ان واخواتها ظاهرة نحو اريد ان تحسن ولن   منصوب الفعل
تذهب وجئت كي تعطيني واذن اكرمك لما فرغ من منصوب الاسماء شرع في منصوب
الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب من الافعال القابل للنصب وانتصابه اما بناصب
ظاهر او مضمر فالاول هو ان واخواته وقد ذكرنا مثلها ونعد ان خاصة مضمرة اذا كان
قبله احد هذه الاشياء وهي حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها اي
الى ما قبل حتى للسببية كاسلمت حتى ادخل الجنة وللغاية نحو سرت حتى ادخلها مثال للسببية او حتى
تغرب الشمس ومثاله للغاية قوله خاصة معناه ان الناصب المضمر لا يكون
الا ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها فالجار لا يدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بعد
حروف المصدر هي ان مخففة وان مفتوحة مشددة وما المصدرية وكي على قول ...

بتقدير

بتقدير ان مشددة لانهما من عوامل الاسماء على ما سياتي ولا يمكن تقدير ما لانها لا تنصب ظاهرا
فكيف تنصب مضمرة ولا يمكن تقدير كي على قولنا انها مصدرية لانها قد لا تكون للتعليل اذا
قلت نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل اذ السير
ليس سببا للغيبوبة فتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء حتى الجار في
ونحوها للجار اي تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون الفعل مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها فان الاستقبال احتراز عن الحال على ما سياتي فانه يجب الرفع فاشترط
الاستقبال ليمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط
ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا مضى السير والدخول وقلت
سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا ومضى فيما حال السير
وجاز الفصل اي بين حتى والفعل المستقبل على قبح نحو اسلمت حتى ان قسم شئ ناخذ
اي حتى ناخذ ان قسم شئ من المال ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار والمجرور
المقدر له وهو ان وما تعمل بالنصب عند الاخفش اي اذا وقع فصل بين حتى والمستقبل
فهو على قبح وينصب ذكره عند الاخفش والجزم احسن يعني في المثال يجزم ناخذ
ليكون جوابا للشرط وهو ان قسم والشرط والجزاء يدل عليهما حتى وهي لا تكون حتى هي
الجارة بل التي تبتدا وبعدها الكلام وحتى تكون عاطفة وفيه نظر لانه يخرج عن الغرض
وهو كون حتى جارة فلعل مراده انه لا يجب حمل هذا المثال على حتى الجارة ليلزم الفصل الموجب
للقبح بل ينبغي ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم هذا القبح فيرتفع الحاصل اي المجموع
على ان تقسيم   نصب ناخذ او جزمه ولو قلت اي في المثال المذكور بدل قولك ان قسم لكريم ليس
الا اي تحت الجزم حتى في ناخذ لان الشرط والجزاء مضارعان واذا كانا مضارعين تحت
الجزم في الجزاء على ما سياتي وهذا ايضا فيه نظر لانه ان اورد ناخذ النصب جاز
حمله على اضمار ان مع الفصل ليكون قبيحا ايضا والتقدير انتظر حتى ناخذ ان تقسم
شيئا فناخذ ليس جوابا للشرط على هذا التقدير ليجب جزمه وان كان حالا اي
ان كان الفعل الواقع بعد حتى حالا حقيقة بان تشرع فيه او حكاية بان يكون قد مضى
وهو يحكي حاله ماضية كانت اي حتى حرف ابتداء عاطفة لا جارة وسمي حرف ابتداء لانه حرف
يبتدا بعده مبتدا او يجيء بعدها الكلام ويجب السببية ان كان الفعل حالا نحو مرض حتى لا يرجونه
اي الآن وانما وجب السببية لئلا ينقطع حتى عما قبله مطلقا فانه اذا كانت الجارة تعلقت
بما قبلها تعلق الجار والمجرور بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية
ليحصل التعلق المعنوي ان فات التعلق اللفظي ولذا اي ولكونها حرف ابتداء امتنع الرفع
في كان سيري حتى ادخلها ناقصة اي اذا اريد بكان في المثال الناقصة احتاج الى خبر
فيجب النصب فيها بعد حتى اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبر
فيجب وفي اسرت حتى تدخلها لانه حرف ابتداء فيجب السببية فيكون شاكا في السبب
وهو السير لانه استفهم عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب
وجاز في التامة وبعد الخبر وفي ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اي اذا جعلنا كان في المثال

نائب جاز فيها بعد حتى الوجهان النصب على حتى جار متعلقه بحال والرفع لتكون حتى حرف
ابتداء ويجوز على هذا التقدير لعدم احساسه كان الآخر لكونها تامة وكذا بعد الخبر نحو لو
جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قلت كان سيري سيرا متعبا فكيف فقط الوجهان فيها
بعد حتى فالنصب على ان تكون حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع لتكون حتى حرف ابتداء
عاطفة لما بعدها على ما قبلها وكذا في انتم سار حتى ندخلها يجوز الوجهان اما النصب فلكون
حتى جارة واما الرفع فلكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع مطلقا لانه
لم يقع الشك في اصل السير بل في تعيين السائر فالسبب محقق وكذا المسبب بخلاف اسرت
فان الشك في اصل السير وتقول سرت حتى اكاد ادخل بالرفع لان الكيدودة كائنة وحكي
الاخفش جواز النصب في ادخل الواقع بعد كاد لانه لم يقع بعد وليس بالمقبول المعتبر
لانه في خبر كاد بمعنى انا ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى جاز نصبه فتوهم
الاخفش ان ادخل في اكاد ادخل فعل مستقبل اذ لم يقع بعد بل هو متوقف الوقوع فجاز
النصب نحو سرت حتى ادخلها فوقع المصنف ذكر التوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد
فعل حال لان الكيدودة بمعنى القرب حاصلة لا متوقعة بعد رفع اكاد وهو يمنع الاخفش
فلمع ادخل لكونه خبر اكاد وذلك حتى للنصب لانه ليس بواقعا بعد حتى للجار
الى تقدير ان فيه لكونها جارة بل هو حرف ابتداء ولام كي عطف على حتى الجار اي نصب الفعل
المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي الجار ولام كي نحو جئت لتكرمني
اي كي تكرمني وجاز الاظهار اي اظهار ان بان تقول لان تكرمني ولزم اظهار ان مع لا نحو
لئلا يعطيني اذ لو لم يذكر لوقع في اللام الجار الا الفاصلة وهو ممتنع ووجه نصبه اختيار ان
لان اللام الجار فلا يدخل الفعل الا بتقدير المصدر فتعين تقديرها ان على ما ذكرنا في حتى ولام
الجحود عطف على لام كي اي اذا كان قبله حتى او لام كي او لام الجحود وهي المؤكدة لتأكيد النفي
لكان اي شرط ان يكون النفي داخلا على كان نحو ما كان الله ليعذبهم ولا يجوز الاظهار اي اظهار
ان معه فرقا بين لام كي ولام الجحود والفاء اي اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهو حتى ولام
كي ولام الجحود والفاء بشرط السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي
والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال نحو ايتني فاكرمك
في جواب الامر ولا تشتم فتضرب فيما كذلك في جواب النهي وما تأتينا فتحدثنا في جواب
النفي واين بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق في جواب التمني والا تنزل
بنا فتصيب خيرا في جواب العرض وانما نصب الفعل المستقبل بعد الفاء في المواضع
المذكورة لانه لو لم ينصب وعطف مثلا ايتني فاكرمك بالرفع لم يصح اما لفظا فلانه
يلزم عطف الخبر على الانشاء ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من الاعراب نحو قام هؤلاء
وزيد فانه انما يصح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل ومعنا ليس للامر وهو ايتني
محل من الاعراب وليس معربا لفظا فلا يصح عطف المعرب عليه واما معنى فليس المطلوب
عطف امر بل المعنى المقصود ان الطلب شامل للطرفين وهو الاتيان فالاكرام اي ليكن
منك اتيان مني اكرام وانما يصح عطفه على المصدر المنتزع من الامر لتسليمه للطلب

مثال ان ليس

اذا جعل مصدر مجرد ليصح عطفه على مصدر ليصح عطف على مصدر واما تقدير
مصدر بالمجاز ان على ما ذكرنا وهذا الكلام مستمر فيما يدل على الطلب اما صريحا كالامر
والنهي واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا قلت اين بيتك ففيه معنى
الطلب اي عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب بقي النفي وهو ما تأتينا فتحدثنا انما نصب
لان المقصود شمول النفي للطرفين اي لا يكون منك اتيان وتحديث مني وانما سماهما النفي
اذا جعل ايضا مصدر مجرد وعطف على المصدر المنتزع من الفعل المنفي ليسماهما النفي
ولو رفع لكان عطفا لقوله تحدثنا على قوله ما تأتينا فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما
يكون منك اتيان ويكون منك تحديث وهو ليس بمراد بل المراد نفي الاتيان ونفي
التحديث عقيبه ونحو ساركن منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه
نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة ونحو كانك وال علينا فتشتمنا مأول
هذا ايراد لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا في غير جواب الاشياء الستة فاجاب
عنه بانه متأول اي بالنفي والتقدير لست بوال علينا فتشتمنا لانه ما شبهه بوال
علم انه ليس بوال لوجود التغاير بين المشبه والمشبه به ونحو انت غير قائم فتأتينا حالا
على قوم ومنعه الاكثرون يعني ان بعضهم جوز النصب فيما بعد الفاء في امثال نظرا
الى ان غير قائم في معنى النفي فكانه قال لا تقوم فتأتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى ان
غير موجب والتقدير انت مغاير للقائم وهذا كلام موجب ظاهرا فلا ينصب الفعل الواقع
بعده وضابط الكلام ان جعل سببا فالنصب والا رفع وان جعل معلولا فلا ينصب الفعل
لان هذه جعلوه موجبه ولا يكون اسماء الافعال كحسبه ومه فلا تنال ضمه فازورك
بالنصب مثلا ونحو الاسد الاسد يعني به باب التحذير بتكرير الاسم المحذور منه
فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد والدعاء اي ولا يكون الدعاء ايضا
وان تضمن الطلب على لفظ الامر وقوله بمنزلة الامر خبر لا يكون اي لا يكون اسماء الا واحد
بمنزلة الامر ولا يكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الامر ولا يكون الدعاء بمنزلة خلافا للكسائي
فانه نظرا الى تضمنه معنى الطلب ينصب بعد الفعل المضارع بعد الفاء واما وجه المنع
في اسماء الا واحد بخصوصه فهو ان اسم الفعل لا يعد مساواه مع وجوده فصار لذلك نسيا
منسيا والمعاملة مع اسمه وكذا في التحذير ما حذف الفعل والتي بتكرير الاسم بدلا عن
الفعل فصار الفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظها ظاهرا والعطف
عليه الفعل المقدر معه ان لانه اسم جر بمعنى لفظا واما في الدعاء نحو غفر الله فلان جوز له في
وان تضمن معنى الامر وتعذر المنع في الدعاء غامض لانهم نصوا في باب الاضافة على ان لفظه
النفي ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي فنقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا ابق الله عليه العيش
وقال الشاعر فطلا جزاه الله عني بما فعل واما زيدا فجزعا واما عمرا فسقيا له فحكي
ناجحا عن النصب فيما لدلالة الدعاء على معنى الطلب وكان مقتضاه ان يجوز النصب
فيها ايضا بعد الدعاء وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلة اي بمنزلة الامر
نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكن منك غفران

فلا حول منه ونحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق وغالب الظن ان قوله فالدعاء ابتداء الكلام
وخبره بمنزلة الامر كما نقلنا عنهم في شرط النفي ولم نرهم نصوا في شيء من الكتب في هذا
الباب ان الدعاء بمنزلة الامر وقولوا فيه بقول اللهم ارزقني مالا فاتصدق به ونعم هذا
الذي وجدت نصه من الكتاب مقابلة للنهي فرتب على المصنف رحمه الله تعالى قولا بالحمل في
على قوله الدعاء وليس ما على انه ابتداء كلام ونحو داخل فيما قبله على ما هو من العلامات
بالحمل في الكتب يحمي بعض المسائل عن بعض وعلى النحو ولا يكون اما مضمر لدلالة الكلام
ان لا يكون هذا بمنزلة الامر وكان كذا في الاصل فاسقطه ناسخ بقصود التكرار وجعل قوله
بمنزلة الامر على ابدال الجميع كالمنصوب اولا ويحتمل ان يكون ولا يكون ضميرا عائدا الى ما
قبله ويقرأ ايضا بالنصب ليكون قولا يكون اي ولا يكون بحيث ولا يصح ان يكون الدال
على الطلب اسما الا وابين ونحو الا سد الاسد ثم ابتداء فقال والدعاء بمنزلة الامر والنهي اجمع
بحقيقته الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قد لا يحصل فلا بد له من اعراب فقال ثم
ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي
محل الواقع بعد الفاء من ان والفعل المستقبل نحو اعجبني قيام زيد فتحسن اي فان تحسن
وهو معطوف على قيام فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا والا
اي وان لم يكن فيه اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه فالرفع اي فيجب الرفع في محله اذا
كان اي الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول اي لغير من له الفعل الاول بان يكون
الفعل الاول للمخاطب والفعل الثاني الواقع بعد الفاء للمتكلم مثلا نحو اتيتني فاحدثك
فيجب رفع ان والفعل بعدها لانه يقدر مصدر معطوف على مصدر مصدر متوهم من
الفعل الاول على اتحاد الحصول والكون من الافعال العامة اي ليكون منك اتيان واكرام مني
ولا يمكن تقدير النصب بان يقال افعل اتيانا وله يستقيم ان يقال اتيانا فاكراما مني لان
الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن اضمار افعل انت فيه والا اذا كان اي الفعل الواقع
بعد الفاء مثبتا بليت على واقعا على ضمير الشان فالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك تاتيني فاكرمك
اذ التقدير ليت اتيانا منك فاكراما منى هكذا قال المصنف في التعليق ولم
يجوز فيه الرفع على تقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني لان المعطوف عليه لو ولي الى
ليتك يكون الاكرام منفي وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير
الى اسمه فلذلك قال بعض فيه النصب في النصب تقدير ليت داخلا على المصدر المنزع
وهو ليت اتيانا ولم يقدر ان يقال ليتني ليت داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون
التقدير ليتك تفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له الفعل الاول
فلا يمكن اضمار الفعل اول فيه وفيه جدال لانه اخذه الاسم وهو الكاف عن الاعتبار
وجعل ما هو خبر مقدرا باسم وفيه اعني الكاف في منع الرفع الاتفاق ليت يكون منك اتيان
فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ليت الكائن اتيان منك فاكرام مني فيصح
الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان مثبتا بليت واقعا على ضمير الشان
وما بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليته ياتي فاحدثك يجب فيه الرفع اذ التقدير ليته

لم يكن

النصب

وحكم المعطوف

والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون في حكم الحال فالا بان يقال يكون
اولا وفيه نظر لان سيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه وما قيل المراد
بالدعاء سطلح ما يعم يعني ان المعروف ايضا لا يجوز حذف قد وتؤول الانه بان حصر ليس
بحال بل هو دعاء كانه قال او جاؤكم حصر الله صدورهم وضيقها ومنع قوله سطلحا ما يعني ان
العامل هو قوله او يقاتلوا قومهم يمنع ذكره في قوله او يقاتلوا منصوب بان اي او ان يقاتلوا
وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى حصر الله وضيق صدورهم عن ان
يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن ندعو بان يقاتلوا قومهم ابدا ويقول لا زالوا يقاتلهم
بعضهم بعضا وندعو عليهم اللهم الق باسهم بينهم بهذا التاويل غير مستقيم وحكى الاخفش
دخل الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن ياتي انه شبهها بالحال فحينئذ ان الا خفش
يجوز ان يدخل الواو في خبر باب كان يقول كان زيد ابوه قائم فان الجملة خبر لكان وجوز
معها دخول الواو وشبهها الخبر بالحال لان المعنى كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كنت
ومن ياتي انه فان من ياتي انه جملة شرطية واقعة خبرا لكان فادخل الواو عليه على التشبيه
بالحال الا كنت على هذه الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم
ان يكون ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يقع اي الحال مستقبلا فانه
الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول معناه انه لا يجوز ان يكون
العامل ماضيا او حاضرا والحال مستقبلا لانه لا يكون مقيدا للفعل لانه يقع بعد
والتقييد انما يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون
الصقر معه او المعنى حاصلة الآن واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال ان
يكون مقدرا ومعناه معه صقر مقدرا الصيد به غدا والتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة
كقوله تعالى فادخلوها خالدين فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد
تقدير الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة
ويضمر عامله نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر او سافرت راشدا فحذف بقرينة
الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا او لا يصح عطفه على ما قبله ولا يصح
حالا منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها باكثر من درهم وعلى
هذا لابد من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن في بعض الاجزاء صاعدا
ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد المعنى اما وجود الفاء فلان الحال
لا تدخله الفاء خصوصا اذا كان مفردا واما فساد المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم
في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول
والدرهم ولا يصح عطفه على شيء منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا
فلا حتياجه في الاعراب واما معنى فلان الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على الفاعل
الذي هو آخذ واما على المفعول فلا يستقيم معنى اذ ليس الغرض انك اخذت الثمن
والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم يرد انك اخذت الثمن والثمن ولا يستقيم عطفه

على ادمم اما لفظا فلاختلافهما فى الاعراب واما معنى فلانه لم يبين انه اخذ الثمن بدرهم فصاعدا بل
المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان ماخوذا بالدرهم
والزائد جميعا والفاء ايضا مانع لانه يؤذن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون باعتبار
كونه ثمنا عقيب بعض بل التقدير فذهب الثمن فى بعض الاجزاء صاعدا ومنه المثل اعيتنا
مرة وقيسيا اخرى فيمن يلونا حالين بعد العامل فيه محذوف ايضا والتقدير انتحول فى هذا الحال
قوله فيمن يلونا حالين اشار الى ان مذهب سيبويه ان انتصابهما على الحال والتقدير
اتتحول هذا التحول وليس المراد اتحول كونك يمنيا وقيسيا ومثله اى اولادكم اولاد الواحد
فى العباد اولاد العلات اى اتحولون هذا القول وهو كونكم فى الولادة متفقين وفى العبادة
مختلفين وكذا اى التسليم اغمارا خفاة غلاظا وفى الحرب اشباه النساء العوارك اى الحيض من
عركت المراة حاضت اى اتحقق لونى هذا التحول وهو كونكم اغمارا فى حال التسليم واشباه
النساء الحيض فى حال الحرب ونحل عند سيبويه على المصدر اى فى جمع الصور ويلزم ذلك اى اضمار
العامل فى المؤكدة وهى المقررة لمضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه عرف الحال
المؤكدة بما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام لا لفعل ولو كانت
الجملة فعلية افادت الفعل والحدوث وليس المراد ذكر كما فى المثال المذكور فان العطف
مقرر لمعنى الابوة وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية معناها لا يحتمل تقييدها بالحال كما فى المثال
فان الابوة لا تتقيد بالعطف يعنى انه اذا اسقطت الحال اسقطت الابوة ولا بد للحال من عامل
فلذلك قدر له عامل وقيل فى جملة اسمية ولا تصدر بالواو ولا تجاد جعلها فعليا نحو هو الحق لا شك
فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا مؤكدة ولم تصدر بالواو لان الحال
المؤكدة متصل بما قبلها فلا مجال لتخلل الواو بينهما ومن الجملة المؤكدة ما ذكر الكشاف لا ريب
فيه على احد الوجوه يعنى ان لا ريب فيه حال مؤكدة على احد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه خبر
بعد خبر كذلك والمخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدأ والكتاب صفته ولا ريب فيه خبره
كذلك وقيل لا محل له من الاعراب بل هى جملة مستانفة منقطعة عما قبلها ومن الاسماء
ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وسلة كافة وقاطبة واستثنى بعضهم منها هذا ام بنت سنوال
وقد استعمل هذا جبر للمفصل لفظ كافة مضافة نعال محيطا بكافة الا بوار وهيلا اى وهى
المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة المراد بالابهام
المستقر ان يكون باعتبار اصل الوضع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما واحترز به عن الاسماء
المشتركة كالعين فانه وان استعمل على الابهام لكنه لم يستقر فى اصل الوضع اذ هو موضوع فى
الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع فى الاستعمال فالابهام عارض له لا مستقر فى اصل
الوضع بخلاف نحو عشرين فانه موضوع على الابهام وقوله عن ذات احترازا عن الحال فانه
يرفع الابهام المستقر عن هيئة الذات وتورد على الحد الصفات نحو جاء رجل عالم ويمكن
ان يجاب عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات وصفه الذات مبهمة دون
الذات قوله مذكورة او مقدرة يشمل نوعى التمييز المفرد والجملة فالاول وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد وغالبه بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او تقديرا مثاله بعون

التمييز

گرواه

اى لبث الشان يكون مثل اتيان يعنى الكرام ولا يجوز النصب باضمار فعل اذ لا يستقيم لبث
الشان تفعل اتيان فاكرام منى وفيما عدا هما اى فيما عدا القسمين المذكورين احد امرين
لحكم ما كان يلى الفعل الاول والثانى ان يكون منفيا بلبث داخلة على ضمير الشان فيتعين قسمان
احدهما ان يكون ما بعد الفاء مثل الاول مطلقا سواء كان غير منفى بلبث او منفيا بلبث
والثانى ان يكون منفيا بلبث داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء مثل الاول فيجوز
فى كل واحد من هذين القسمين الا قسمين الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان
فعلا مثل الفعل الاول فى غير لبث نحو اسى فتكرمنى فيجوز فيه النصب على تقدير فعلا
اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على تقدير لكن مثل اتيان فاكرام وكذا فى نحو لا تلا من الاسد
فيخرجك يجوز النصب اى لا يفعل دنوا من الاسد فخروجا له ويجوز الرفع على تقدير لا يكن
منك دنو من الاسد فخروجه منك له وكذا فى لبث غير داخل على ضمير الشان وهو مثل له
الفعل الاول نحو لبثك تاتينى فتكرمنى يجوز النصب على تقدير لبثك تفعل اتيانا فاكراما ويجوز
الرفع اى لبثك يكون منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثانى من الا قسمين وهو ان يكون منفيا
بلبث واخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء مثل له الاول نحو لبثه تاتينى فتكرمنى فيجوز فيه
النصب على لبث الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على لبث الشان يكون منك اتيان فاكرام
فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير مثل له الاول
فان كان لغير من الاول فيجب الرفع مطلقا الا ما استثناه وهو ما اذا كان منفيا بلبث غير
داخل على ضمير الشان وان كان مثل له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان ما قبل الفاء
لبث او غيره واخلا على ضمير الشان او غيره داخل عليه ولا تجاب الجواب ولا للنهى الواحد
نحو اسى معينا انه اذا ذكر ما بعد الفاء فى جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان يذكر بعده
الجواب الاول ليس من الاشياء الستة فلا يستدعى جوابا اخر ولا تجاب للنهى الواحد
بجوابين اى لا يكون لواحد من الاشياء الستة جوابان مثلا لا يقول اسى فاكرمك فاعطك
على ان الثانى ليس معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الاشياء الستة
بوجه المنع انه مقدر شرط وجزاؤه يعنى مؤكدا اسى فاكرمك ان تاتنى اكرمك فلو كان الجواب
الثانى انتصابا للاول مستقلا لكان التقدير ان تاتنى اكرمك اعطيك ولا يجوز جوابان مجرمان
من غير تخلل عاطف بينهما للاستغراء وقوله تعالى فتطردهم فتكون فالاول للنفى قبله والثانى
للنهى السابق بهذا اللفظ وجواب وجواب وجوابان قوله فتكون اما ان يكون جوابا الجواب
وهو فتطردهم تخبيع او يكون جوابا مستقلا ايضا للنفى وهو قوله ما عليك من حسابهم من
شئ لتكون هذا النفى جوابا بان احدهما قوله فتطردهم والثانى فتكون فاجاب بانه ليس
من احد القسمين اى ليس هو جوابا الجوابا وليس من باب الجوابين للنفى الواحد بقوله
بالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفى قبله وهو ما عليك من حسابهم من شئ
الاية والثانى وهو قوله فتكون جواب للنهى السابق وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون
ربهم الاية اى لا يكن منك طرد فكون والواو عطف على قوله الفاء اى بنصب الفعل المضارع
اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهو حتى والفاء والواو وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط

٩٩

الجمع والوقوع في جواب الاشياء الستة عطفا على قوله في الفاء نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
فان المراد النهي عن الجمع بينهما لا النهي عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي
عن كل واحد منهما اذ التقدير حينئذ لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد
لا تجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو يكون بتقدير ان ايضا ولا يصح عطفه على الفعل
قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل الاول ليعطف هذا عليه وتمثيله النهي اي
لا تجمع من اكل السمك وشرب اللبن وجملة الا وجعل ما بعد الواو من ان والفعل النصب على
تقوله تأكل السمك وتشرب اللبن وان تشرب اللبن فانه مع خليل معطوف على المصدر المنتزع
من الاول اي لا يفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تأكله مع شربه ولهذا
لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن لم يفهم الجمع مع انه
المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد نفي الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان يجوز الرفع
مع بقاء الجمعية بان يقال التقدير لا يجتمع اكل السمك وشرب اللبن قلت هو ان ظاهر لكن
انما لم يحمل على النصب لرفعه ومعنى انه اذا نصب يكون الواو بمعنى مع فيكون الواو
للجمع ولو قدر لا يجتمع كان هذا وهذا كان الواو للعطف والجمع مستفادا من الفعل فلا يحتمل
فلا النصب لئلا يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو فاعرفه
وامثلة الواو في ظاهر معلومة مما ذكرنا في الفاء واو معطوف على الواو اي بعينها
اذا كان قبله الواو او كان قبله او بشرط معنى الى او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الى ان تستقيم القناة او الا ان تستقيم القناة
ان في البيت منصوبا بان لان الاعراب مختلف والاكثر قال وجملة النصب او الجر بحسب اطلاق
النصب اما النصب فعلى نفي او بمعنى الا ان الا كسر على الاوكان
اسمها مضمرا وهو مفرغ من الواجب لانه يصح معناه نحو قرات الا يوم كذا بحذف
المضاف وهو زمان واعرب المضاف اليه اعراب المضاف مكان الكسر النصب واما الجر فعلى
نفي او بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشروط الثلاثة الا ضعيف وهي او والواو للجمع
والفاء ثم الاستيناف او الاشتراك ان امكن بعد ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل
واحد منها من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الا والى
السببية ومن معنى الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرائط لم يكن النصب
لفوات شرطه فتعين الرفع نحو ما تاتينا فتحدثنا اذا لم تجعل الاتيان سببا للتحديث
ورفعه يكون على وجهين احدهما الاستيناف اي ما تاتينا ولا تحدثنا وانت تحدثنا
معنويا كما تقول ما تأتينا الا تحدثنا بجعله معطوفا على جملة قوله فما تاتينا مستقلا على حقيقة
والثاني الاشتراك بين تاتينا وتحدثنا في انسحاب حكم النفي عليهما اي ما تاتينا فما تحدثنا
معطوف على ما بعد النفي وهو تاتينا وقوله ان امكن اي ان امكن لكل واحد منهما اجيء
من الاستيناف والاشتراك احتراز عن قوله الم تسأل الربع القواء فينطق
اي الم تسأل فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو كان الاشتراك فيبقى نطقا لان
الاول مجزوم والثاني مرفوع فلا يمكن انسحاب حكم الجزم عليهما ومع الاجراء الى النحو

جاء الم يك اليوم
بيتا اسكون م

تساله

تساله فلا ينطق وليس الجمع عليه بمعنى الا سفينا في الطلب وعن قوله تعالى فلا
يعرف لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه ولا العطف على جملة قوله لا يؤذن لهم
الا عند انتفائهما بل يتعين الاشتراك بينه وبين يؤذن لينسحب النفي عليهما اي لا
يؤذن لهم فلا يعتذرون لان الجمع عليه مذكورا فلا يتعين فيه الاشتراك ومثاله
ما يتعين فيه الاستيناف وحروف العطف معطوفة على او بمعنى اذا كان قبله او او حروف
العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي يتعين نصب الفعل المضارع اذا كان قبله حروف العطف
ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك وتخرج او قيامك او تخرج او قيامك ثم
تخرج على ان حتى عاطفة وكذا غيرها من حروف العطف يعني اذا عطف فعل مستقبل بحرف
من الحروف العاطفة على اسم قبله فيتعين تقدير ان لئلا يكون عطفا للفعل على الاسم
وكذا نحو قوله في المصنف ويعلو الغفران ويعلو عطف على المصنف فلا بد من تقدير
مصدر بان يقال ان يعلو في المصنف ورد على الغفران والغفران هي تعم والنعود
من الا بل هو الذي حين تمكن الكعب واذني ذكران بانى عليه سنان واوله داود نعم لى
الوهم مثله وهكذا الوجه في حواشي الكتاب وجاز معها اي مع حروف العطف الاظهار
اي اظهار ان نحو اعجبني قيامك وان تخرج وكذا في نظائره كما جاز اي الاظهار مع لام
كي كما سبق والواو في قوله الا في قول الشاعر وهو كعب الغنوي وما انا للشيء الذي ليس
نافعي ويغضب منه صاحبي بقوول قيل انه للعطف دون الجمع والاولى وان كان للجمع لانه
نفي لغضبه دون الجمع ونفي النفي اثبات فيفيد وان كان للجمع تفسير المعنى المقصود او
يلزم تقديم النفي كما سيأتي بيانه وفي العطف ايضا نظر فالاول تقوية الماضي والرفع
الحال لا بد من محل معلوم قبل الشروع في اعراب البيت وذكر ان القائل او الجمع اما ان يكون
هي للعطف اولا يكون له فان كان للعطف فلم جعله المصنف قسم العطف حيث قال قيل
انه للعطف دون الجمع فان لم يكن للعطف فلم احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل الذي
كما سبق وجوابه انه في الاصل للعطف لكنه حصل بعض احواله وذكر لان المعطوف
قد يكون قبل المعطوف عليه في الوصف وقد يكون معه نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده
او معه فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع نحو يا غسان اصل معنى العطف اوثانيه الى
تقدير مصدر منتزع من الاول ويا غسان احبها حبه الحارض بحال المعيه جاز كانه
قسيم للعطف المطلق الذي لا يقيد بواو الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف
غير مقيد بها رجعنا الى المقصود وهو ان يحسب في البيت اما منصوب او مرفوع
فان كان منصوبا فيكون بتقدير ان وان مع خبرها اما ان يعطف على الشيء او على المصدر المنتزع
من احد الاشياء الستة وليس هيهنا الا النفي فان عطف على الشيء لم يستقم او يصح
التقدير ما انا للشيء وبعض صاحبي بقوول والغضب لا يقال فيحمل هو على اضمار القول
اي ويقول الغضب معال المصنف فيه نظر لان القول اما ان يكون اضافته الى
الغضب من باب اضافة المصدر الى المفعول او من باب اضافة الشيء الى الشيء
للملابسة وهما فاسدان اما الاول فلانه يلزم وقوعنا ضاحك ما منه او يلزم ان يكون

اوليائك في نوح م

نفي

بعده وقد يكون م

٩٩

العضب معوله واما الثاني فلان لفظه جنه بدفعه اذا اضافته للملابسة معنيين من
ذكر منه اذ قوله قول عضب صاحبي على الملابسة معناه قول يصدر وهو لا عضب
عضب صاحبي فلا حاجة الى ذكره عنه كما يقول رايتك يوم جمعة فان الاضافة تحصل
لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان يقول يوم خرجت فيه واما اذا عطف على المصدر
المتنوع من احد الاشياء الستة وهو النفي في السبب في موضعين احدهما قوله ليس
نافعي والآخر قوله وما انا واله فيستقيم جعله في جواب واحد منهما اما جعله في جواب
ليس نافعي على العطف على المصدر المتنوع وهو النفع لنصب عليها فلانه يلزم نفي النفع
ونفي الغضب ونفي المصوب اتباعا اي لا اقول ما لا ينفعني ويغضب عنه صاحبي لانه لا
يغضب وهو ظاهر واما جعله في النفي الآخر وهو قوله وما انا معا سيد انضاله في متعلقه
هو قوله نعوول فيلزم نفلم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر
المتنوع من النفي المقول اي لا انصدار مني القول ما لا ينفعني ولا سبب يغضب صاحبي
منه بقوله فالاولى تقدير الناخر معناه ان جعله في سياق ليس نافعي نفسد المعنى
فلا يحمل عليه بل الاولى ان يحمل على النفي الآخر وهو وما انا وتقدير نافعي قوله ولغضب
عن موصول او التقدير وما انا بقول للشيء الذي لا ينفعني ويغضب صاحبي بالنصب
فيغضب وان كان مفعولا لفظا فهو في المعنى خبر معنى لان نقول حذرها فهو مقدم
في التقدير وهذا اسهل من الوجه الآخر الذي يفسد المعنى المقصود قوله والاولى
وان جعل فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصود او يجعل في جواب
وما انا فيلزم تقديم المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قوله كما قررناه ثم قال
والرفع اظهر اي رفع يغضب ليكون معطوفا على الجملة وهي ليس نافعي اظهر من نصبه
ويكون التقدير وما انا للشيء الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بقول ولا اشكال لفظا
ولا معنى فكان اظهر واظهارها اي واظهار ان بدون حذف اي بعد الحروف المذكورة وهي
حتى والواو والفاء ونحوها ضعيف منه الا انه الداعي احضر الوغى فيمن نصب الى
الداعي من ان احضر بحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف ان من غير واحد
من الحروف المذكورة فكان ضعيفا وقوله فيمن نصب احضر ان يعني الرواية الاخرى
وهو قوله فيما بعدها وجاز حذفها ورفع الفعل وقد جر والاول شوعه النصب
باضمار ان من غير احد الحروف المذكورة ولانه ما بعدها وهو قوله وان اشهد اللذات
مع انما جاز اضمار ان بعينه وهو احد الحروف المذكورة والنصب وان خلا عن الحروف
المذكورة وكذلك قام دلالة ما بعده وهو ان اشهد مقام تلك الحروف كقوله البلاغة على حذف
ان وجاز حذفها اي حذف ان ورفع الفعل وهو احضر وقد بيّن في اول الكتاب ان
الاسماء ما فرع من مرفوع الاسما والافعال ومنصوبهما شرع في المجرور ولا يكون
ولا يكون الا في الاسماء فقال المجرور وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف
الجر نحو الحال لزيد ومرور الجر بكذا نحو انما الله تعالى والاضافة على ضربين
معنوية اي مفيدة معنى في المضاف ثم قسم المعنى الى التعريف والتخصيص فقال نحو

اذا كان المضاف اليه معرفة فالمحو على وهل نحو قسم لتوغلها في الابهام مثل استغنا
من المضاف اي تعرف المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى
من هذا الاستثناء وقال الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب
فان المغضوب ضد المنعم عليه فيعرف ونحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يعرف لكن
الابهام لان ضد الساكن هو المتحرك او بمماثلته اي اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف
اليه نحو مثل حاتم اذا اشتهر بالمضاف بالكرم لان المماثلة اذا انصرفت بالغرضه الى
جهة معينة من علم او كرم او نحوهما زال ذكر الابهام فاورد عليه قوله تعالى نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل فان غير وقع صفة النكرة في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير
الذي كنا نعمل من اعمال السوء فعلى وقع صفة الفعل ولم يتعرف اولوا فاد تعريفا
لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غير ليس صفة للنكرة هنا بل هو بدل وجاز ابدال المعرفة
عن النكرة وقد يجعل قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة منه قوله
اما ونّ اي رب واحد امه قتلت فلا يجرم على ولا جدل من جدل عليه اذا مال عليه بالظلم
والاكثر ان يكون معرفة وبعده آخذت فلا قتل على ولا جسر تحت فيد ذكر بعضهم
ان قولهم واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة لا يتعرف ابدا وان اضيف الى المعرفة
لتوغلها في الابهام اولا يحكم بالنسبة الى مضاف اليه معين او بعد الاضافة لا يتعين
المضاف ايضا نحو نظير عدل ومثل ولذلك وقع مجرورا لرب في قول الشاعر رب
واحد امه ورب لا يدخل الا على النكرة والاكثر ان يكون معرفة على قياس الاضافة الى
المعارف واما ورود نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج وحده اي لا نظير له في علم
وغيره واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا نسج على منواله سواه واذا لم
يكن رفيعا عمل على منواله مثل لعدة اثواب والمنوال الخشب الذي يلف عليه الحائك
الثوب قال عبد الضمير المتصل يعني وانه لا يحوز ان يعطى الى نفس واحد وعبد لان
المضاف يكفي من المضاف اليه التعريف فاذا كان يعرف لم يضافهما الى ضمير الواحد
كان القياس تعريف الواحد منها مجازا فكان عدلا بعرف الشيء وسفه فوجب ان يعوض
الضمير الى شيء اغنى عبد ووواحد نحوان يقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير
ضمير قال فاذا قلت جاني واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة بان يقدم
الذكر كما قلت جاني الكامل النبيل الذي عرفته واذا جعل نكرة على انه يوصف به نكرة
محذوفة كانه الليث كانه قيل رب انسان واحد امه عدله فوله رب انسان
عسير بمعظم لان رب لا يدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا اي
الاضافة المعنوية اما تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كان اي المضاف اليه نكرة نحو
غلام رجل وهي اي الاضافة المعنوية في الامر العام اي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في البدلية من جنس اطلاق الثاني على الاول
او بعض اطلاق الغضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام نحو غلام زيد اوله يصح
اطلاق الثاني على الاول لان الاول غير من الثاني مباين للاول ويصح اطلاق المبين

ويصح ان

على المتن واحترز بقوله في الاسم التام عن الاضافة بمعنى في فانه قليل كضرب اليوم اي ضرب في
اليوم ولا بد من ان يجرد المضاف من حروف التعريف اي لو لم يجرد منها لكان المضاف
معرفة فلا فائدة في اضافته الى المعرفة وما اجازه الكوفيون من نحو الثلاثة الاثواب ضعيف
لما فيه من الجمع بين التعريفين ولانه على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلاثة
الاثواب قال ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وقد يحتج الكوفيون بما نقل عن قوم غير فصحاء
ووجهه في الغايتين بان الثلاثة هي الاثواب بخلاف غلام زيد [illegible] من
الاثواب والثلاثة هي المضاف اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف لانه اذا قلت
خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي المضاف اليه غير
في المعنى ان تعطف على ان يجرد اي لا بد ان يجرد ومن ان يكون غير المضاف اليه في
المعنى فلا يجوز اضافته الى مماثله في العموم والخصوص كليث واسد المراد من المماثلة من
الشيئين في الخصوص والعموم ان كل شيء كان احدهما اعم منه كان الآخر كذلك وكلما كان احدهما
اخص منه كان الآخر كذلك وانما عبر بذلك احترازا عن كل الدراهم فانهما
ليسا متماثلين في العموم والخصوص بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء او نفسه والجزء من الشيء فانه [illegible] نحو عين الكتاب ونفس الثوب وليس المراد
لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سرنا ذات مرة ليس من باب اضافة الشيء الى
مماثله او الاسم غير المسمى وكذا اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي
ليس من باب اضافة الشيء الى نفسه لان سعيدا يراد به المسمى وكرزا يراد به اللفظ
فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب انما يكون
بعد الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر [illegible] للشهرة من المضاف اليه
في المضاف اي العلم اذا كان مضافا فانه لا يجوز الا اجزاؤه اي اجزاء اللقب على العلم المضاف
بكونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما يتعين الاجزاء لانه لا يمكن اضافة العلم
المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف الجزآن معا وهو المضاف اليه او احدهما
ولا يجوز اضافتهما لان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل واذا اضيفا
جميعا في موضع وجب ان يرفعا جميعا [illegible] ذكر باعتبار الفاعلية فيكون
الجزء الثاني مرفوعا محفوظا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد الجزئين دون الآخر لانه
بعض الاسم وبعض الاسم لا يصح اضافته فاذا تعذر الاضافة في العلم المضاف اجري
اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جاء اي الاجزاء في المفرد ايضا نحو [illegible]
طلب الاوتار ما جر انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة ما جدع القوم
[illegible] في البيت [illegible] بيهس [illegible] والثاني [illegible]
مكانه [illegible] اضافة العلم الى اللقب [illegible] اي ومن طلب الاوتار
حز انفه قصير وهو اشارة الى قصة قصير مع الزباء وهي مشهورة [illegible] على انه
مبتدأ مع جزئه الجار والمجرور وهو من طلب [illegible] مقدما عليه اي حز انفه حاصل
من جهة طلب الاوتار نعامة عطف بيان لبيهس وهو محل الاستشهاد وقد مضى تحقيقه

موسى وهو محل كيف نصب على الحال والعامل فيه يلبس والجملة وهو كيفما مع ما عمل فيه ساد
مسد المفعول لتبين ولا يجوز ان يكون مفعولا لتبين حقيقة لئلا يبطل صدارته وان لا
يكون اي المضاف عطف على ان قبله اي لا بد من ان لا يكون المضاف وصفه اي وصف المضاف
اليه يعني انه لا يصح اضافة الموصوف الى الصفة ولا الصفة الى الموصوف واما اضافة
الموصوف الى الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا لكونه مضافا اليه وغير
مجرور لكونه صفة والصفة يتبع الموصوف في اعرابه لانهما
كالشيء الواحد واما اضافة الصفة الى الموصوف فلا يجوز لان الصفة يكون
مقصودا بالنسبة من حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة ولانهما
كالشيء الواحد ايضا وقولهم نحو عمامة وجرد قطيفة ليس منه هذا ايراد فان الخلق صفة
للعمامة والجرد [illegible] عن التوصيف للقطيفة فقد اضيف الصفة الى الموصوف
فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان الخلق والجرد بعد حذف موصوفهما صارا علمين لاعم
منهما فاضيف الى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء على حذف المضاف اليه هذا ايضا [illegible] ذكر على سبيل الايراد على قولهم لا
الموصوف الى الصفة لان المسجد هو الموصوف بكونه جامعا والصلوة اولى والبقلة بكونها
حمقاء الا انها [illegible] فاجاب بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد
مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع فالجامع والوقت الذي اضيف اليه المسجد
محذوف فالجامع ليس صفة المسجد وكذا الاولى ليس صفة للصلوة بل للمضاف اليه [illegible]
الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة الحمقاء تقديره بقلة الحبة الحمقاء وفي
الكل [illegible] على حذف المضاف من غير لفظ اليه [illegible] على ما
قبلها هو المضاف اليه لا المضاف ولو قال على حذف الموصوف كان اشبه [illegible] الى الاضافة
المعنوية يكون لازمة وغير لازمة فاللازمة [illegible] اللازمة [illegible] نحو فوق وتحت وامام وقدام
وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى
[illegible] ودون وهذه من الظروف اللازمة للاضافة وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد
[illegible]
[illegible]
[illegible] الى الواحد المعرفة [illegible] اي المثنى فصاعدا
لانه واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك لان اي استفهام بعض من كل
فيقتضي تعددا في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد المعرفة بخلاف اي الرجل واي
رجلين يعني ان اي اذا كان مضافا الى النكرة جاز اضافته الى المفرد والمثنى والجمع لانه
ليس استفهاما عن المضاف اليه بل هو استفهام [illegible] المضاف اليه [illegible]
اي رجل من الرجال وقوله فاني ما وايك كان شرا [illegible]
اي من كان شرا مني ومنك [illegible] الى موضع اقامة الناس وحبسهم في الوهدات [illegible]
الا [illegible] على تعويله ان اي لا تضاف الى الواحد المعرفة

بانه يضاف اي الواحد المعرف وهو المعلم والمجاهد وما داموا اي اتى واكل ناجاب عنه
بقوله فالمعنى اي اتى مضافين في الحقيقة الى متعدد لان المعنى اعماوا اعاكرا اي
لامر لفظي وهو انه لا يعطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار كما يقال بيني وبينك القول
بيننا ولم يكرر بين الا لامر لفظي وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة
الجار ويختص وكل وكلا هذه معطوفة على قوله واي لانها من غير الظروف اللازمة للاضافة
ولا يضاف اي كلا الا الى المثنى او ما هو بالمثنى معنى كقوله ان الخير والشر جرى وكلا ذلك
وجه وقبل اي كلا الامرين من الخير والشر وجه يقصد اليه ويقبل عليه وذو عطف على بعض
وكل ولا يضاف اي ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه وعلل بان ذو وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس ونحو انا بذي ازومينا ذووها شاذ عنده اي عند سيبويه
واوله صبحنا الخزرجية مرهفات [illegible] ذووها ببوح الى المرهفات اي ابان
ذوو المرهفات ذوي ازومه الخزرجية اي انطبعوهم وقتلوهم ويعود الى الاباد [illegible] ابان
عن اهلك من البوار وهو الهلاك [illegible] عند سيبويه عن اصحاب وذوي لازمة للاضافة
ولو وقط وحسب عطف على اولها لانها لازمة اضافتهما ايضا والثالثة عطف على الاول
اي غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال ولفظية عطف على معنوية
اي الاضافة على ضربين معنوية كما ذكرنا ولفظية وهي اضافة الصفة اي فاعلها او مفعولها
نحو هو ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد اي الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ
والمعنى كما هو قبل الاضافة اي لا يفيد الاضافة اللفظية تعريفا ولا تخصيصا ومن ثمه اي
ومن اجل انه لا يفيد الا خفة في اللفظ قالوا مررت برجل حسن الوجه فوصف به
النكرة والضاربا زيد اي ومن اجل انه لا يفيد الا خفة قالوا الضاربا زيد ولو كانت الاضافة
يفيد التعريف عند الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب
زيد اي لا خفة لان التنوين سقط باللام فلم يفد الاضافة خفة لم يكن قبل الاضافة لان
الضارب زيدا على العمل والضارب زيد على الاضافة سواء في الخفة خلافا للفراء فانه يجوز
بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة والاضافة
قد افادت خفة وهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فلا يقتضي [illegible] ثم ردها
وجاز الواهب المائة الهجان وعبدها محمود ابن حجر حليفنا [illegible] والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز
الواهب عبدها وعوذا حال من المائة وهو جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج والبت
للاعبي من فصيل ووفق لخصمهم بين الصورتين اي بين جواز ما دخل الواهب على عبدها
وجواز ما دخل الواهب على المائة وعطف عبدها عليها اذ الاول وهو عبدها الواهب
عبدها ممتنع للواهب بل هو تابع معطوف على ما باشر الواهب وهو المائة وقد
يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع نحو رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز رب غلامه وكل
شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل سخلتها ومررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث اجري
المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجز ذكره في المعطوف عليه نحو لا قاعدين معطوف على
صفة رجل بلا مع انه لا يجوز مررت برجل قاعدين ابتداء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز

الضاربوا زيد

نعم الشيء اي لا باشر المضاف
ولم يتوسط شيء آخر
والثاني اي عبدها في الصورة
الثانية غير مباشر

في المتبوع وكذا في الموصول نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين اي لا اللذين قعد
ابوه ولم يكن بعضهم في الذي نحو اللذين قعدا بدل قوله لا القاعدين وعلى ما توهم من الفرق
ان اللام الموصولة يصلح للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولفظها في الجميع واحد
نحو القائم والقاعد والقائمان والقاعدون والقاعدات بخلاف لفظ الموصول فان الذي للمفرد
المذكر واللذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المؤنث واللام مع جنس هو الصفة ولا مخالفة
ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف اللذين فانه تظهر المخالفة في الافراد والتثنية
من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا ولم يستعمل بعضهم حملا على المعنى
لان القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا كما في قوله انا الذي للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر
واللتين للمثنى المؤنث واللام مع جنس هو الصفة ولا مخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو
الرجل بخلاف اللذين فانه تظهر المخالفة في الافراد والتثنية من اول الامر بينه وبين الرجل
الموصوف فافترقا ولم يستعمل بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين في المعنى بمنزلة
اللذين كما في قوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام وجه الاستدلال
ان قتلت مع جي جملة للذي ولا ضمير فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى لان
الذي المراد به المتكلم لكونه خبرا لانا العائد اليه هو الضمير المتكلم من قتلت لان الموصول
هو المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اي على انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز
الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب زيد وابو العباس يفرق بين الصورتين
وعلى الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد قائلا بان الضمير في عبدها للمائة
فكانه قيل عبد المائة فالعبد مضاف في التقدير الى المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام
حكمه حكم المعرف باللام فعبد المائة كالمائة فكما يجوز الواهب المائة يجوز الواهب عبد المائة
بخلاف العلم المعطوف الى المعرف باللام لانه ليس حكم العلم حكم المعرف باللام فلم يجز
وانما جاز الضارب الرجل مع ان الاضافة لم تفد خفة لم يكن قبل الاضافة اذ كان الاصل
الضارب الرجل بالنصب فسقط التنوين باللام فالاضافة لم تفد خفة فكان ينبغي
ان لا يجوز كالضارب زيد فقال انما جاز تشبيها اي للضارب الرجل بالحسن الوجه
من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين وانما جاز الحسن الوجه مع ان الاضافة
لم تفد خفة لان الاصل الحسن وجهه بحذف الضمير وادخل عنه اللام في الوجه لانه اخف
من الضمير وبعد جواز الاضافة حذف الضمير واقام اللام مقامه في الجزء الثاني فالحق
به ما وجد اللام في الجزء الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد واما نحو الضاربك
والضاربه فمن قال انه مضاف لحمول في حق الاضافة على ضاربك اذ الاضافة فيه
لانه من غير فصل اي تخفيف لوقوعه الجمع من التنوين او النون والضمير المتصل
هذا ابدا وجواب اما الاول فهو ان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز لانه
اضافة لفظية لم تفد الاضافة فيه خفة لان التنوين سقط باللام فهو مثل الضارب
زيد والجواب انه محمول على ضاربك بلا لام لانها نحو الفاعلين والمفعول ليس الا الضمير
الى المضمر لم يتطرق فيها اي تخفيف فان ضاربك اخف من غير تخفيف او التخفيف

يكون بحذف التنوين والتنوين مع الضمير المنفصل بحاله محفوظا لان التنوين يكون بتمام الاسم
والضمير المنفصل في حكم تتمة الاول فنون نار الاول نحو تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين
الضمير المتصل وكذا بين النون والضمير المتصل فلو اعتبر فيه الضعيف لقلنا اجتماع التنوين
او النون مع الضمير المتصل في سقط بانه ضاربه وقد جاء اعمالا له محفوظا بعد هو في نحو
ضاربك من غير تقدير تخفيف ملحق به الضاربك وشبهه لان الباب واحد اذ لا يعقل التخفيف
فيهما جميعا وقوله تخفيف قال انه مضاف لفظا اي الكاف في ان ضاربك مضاف والكاف مجرور او
غير مضاف والكاف منصوب على انه مفعول وما كان الاشكال متوجها على من قال انه مضاف فقط
ه وتوجيه الاجوبة ونحو والضاربونه مما لا يحمل عليه هذا الايراد فانه قد جمع بين النون والضمير
المتصل فاجاب بانه شاذ لا يحمل عليه وكذلك لا يجوز في سعة الكلام فلا يقال الضاربونك
لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل واخر اذا اخشوا من مهبوب الاجم
معنيها وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة
غير محضة اي تكون لفظية على رأي ولذلك قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى على ثبات
من كانه قيل افضل من باقي القوم تونس به قوله تعالى ومن الذين اشركوا والاعرف انه يتعرف
افعل التفضيل اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان
احدهما ان يراد به الزيادة والتفضيل على المضاف اليه والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة
كما سيأتي وان اريد به الزيادة على المضاف اليه فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية فقيل
اضافته لفظية لانه يقع صفة للنكرة نحو مررت برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار
قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا فوصف النكرة وهو قوما بخير وهو افعل التفضيل
ولو كانت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة واجاب بعضهم وقوعه صفة للنكرة
لان المعنى على ثبات من فمعنى مررت برجل افضل القوم افضل من القوم اي من باقي القوم
واستدل على ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة ومن الذين اشركوا
عطف قوله من الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين فمن في التقدير
ثابته وانما قال تونس به اي تحصيل الاستئناس به لان الدلالة غير ثابتة قطعية اذ قيل
التقدير احرص من الذين فيكون عطف الاحرص من الذين فيكون عطف المقدر على الاحرص
الملفوظ فلا يلزم تقدير من في الاول لكن لما كان ظاهر ذلك قال يؤنس به وان جوز انه
يتعرف اذا اضيف الى المعرفة والاضافة معنوية لان الاضافة انما تكون لفظية اذا كانت
الصفة بمعنى الاستقبال والحال وافعل التفضيل لا يعمل في مظهر ومن شرطه
الا ومن شرط افعل التفضيل اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو
بعضه لان الزيادة انما تكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال عبدك احسن
الاحرار بل التفضيل على غير الجنس تحقيق عن مخوف ان يقال عبدك احسن
من الاحرار وما لفت هذا المعقود بالاستعمال فرع عليه وقال لا يجوز يوسف احسن
اخوته لخروجه من جملتهم باضافتهم اي باضافة الاخوة الى ضميره الى ضمير يوسف
فانك اذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوة واصلاحه لزوم تفضيل

الشيء

الشيء على نفسه بتحمل بان لا يقال حسن اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه لكونه من جملتهم
باعتبار الاولى دون الثانية هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما
هو بعضه والتقدير انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيله على نفسه قطعا فاجاب
بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل المعنى من غير منع الثاني صح وانما
باعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه لئلا يلزم ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام يدفع الايراد
السؤال لانه لا يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كما نبه
عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم وكذا يدل على اختلاف اعتبار الحسن
قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما حال المفضل وقاعدا حال المفضل عليه
والعامل فيهما احسن فلو جعلت فيه احسن اليهما واجل لصار المعمول مفضلا ومفضلا
عليه بل فيه احسن اي قيام فيه اذ حسنته ونسبة الى القعود فيه اصل الحسن
فعلم ظاهر اختلاف اعتبار الحسن وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح هذا قسيم
لقوله يراد به الزيادة على من اضيف اليه فان افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة
لا الزيادة على المضاف اليه فقط بل اضافته اليه لمجرد التوضيح فاذا قلت زيد احسن
قريش فمعناه زيد احسن الناس مطلقا ومن جملة قريش فاضافته الى قريش ليس
للتفضيل عليهم بل للتوضيح فلا مقال في تعريفه بالاضافة لانه ليس المعنى على ثبات
من حتى تكون الاضافة لفظية كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف اليه فانه لابد ان
يكون ثمة المعنى على ثبات من لتحقق التفضيل على المضاف اليه ولا منع من اضافته
الى ما ليس بعضه فانه يصح انه لا يشترط هذا القسم ان يكون بعض المضاف اليه ولذلك
يصح ان يقال عبدك احسن من الاحرار فيجوز على هذا مثله يوسف احسن اخوته
لان المراد فيه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق وانما اضيف
الى ما في الاخوة بلا سببه اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج اعدلا بني مروان
ولا يراد به الزيادة بالعدل عليهم لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدل الناس واضيفا
الى بني مروان للتوضيح المجرد فكانك قلت هما عادلا بني مروان ويكفي في الاضافة ادنى   نسخة
توجه ما اراد بالناقص يزيد بن مروان وبالاشج عمر بن عبد العزيز وعلى الاول وهو
ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد والمطابقة لمن هو له تقول الزيدان افضل
قومكم وجاز افضلا قومكم وانما جاز الوجهان لانه اشبه الذي من لذكر المفضل عليه
فيجري مجراه وانما جاز فيه المطابقة لانه دخله الاضافة التي هي من خواص الاسماء
فجرى مجرى سائر الاسماء فيرد عليه فيه المطابقة فيقع الثاني وجوبا اذا اريد به
الزيادة المطلقة المطابقة الا اي تجب فيه المطابقة لانه صفة محضة فتجب ان يطابق
الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي من فلا يجوز فيه الافراد
واذا اضيف الى النكرة قسيم لقوله واذا اضيف الى المعرفة فحكم المضاف اليه حكم
موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال اذا
تقبلوا رجلا رجلا اذا اسس اسس او جماعة جماعة يعني اذا قلت هو افضل رجل فان فصل

هو رجل في المعنى اي اذا فضل الرجال رجلا فهذا الواحد افضل من اولئك المفضلين وكذا
اذا قلت هما افضل رجلين فالافضل في المعنى هما الرجلان اي اذا فضل الرجال رجلين
فهذان افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلت هم افضل رجال فالافضل هم الرجال في
المعنى اي اذا فضل الرجال جماعة فهؤلاء افضل من اولئك المفضلين فالحاصل ان المضاف
اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا
ويضاف اسماء الزمان الى الجمل اي الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ قام زيد وجئتك اذ زيد
قائم وآية اي ويضاف آية وذو الى الفعلية نحو من لحاجب احبى هذا مثال لاضافة ظرف
الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر اجلالة ام الوليد نحو ما افنان راسك كالثغام المخلس
وليست ما كافة عن الاضافة بل مهيئة للاضافة الى الجملة ذكره الشيخ هذا مثال آخر لكون ظرف
الزمان الى الجملة الاسمية وذكر بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في التعليق ان ذلك لا يجيء
فان تعبيره البيت على معناه الاصلي منع المصدر الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف الى
ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك الشمط كالثغام المخلس عما ذكرت اقرب ان ما مهيئة
للاضافة الى الجملة ولو جعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على اضافة لكن ذكروا ان
لفظ ما اما ان يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد منهما وفي ادراج ما هنا تحت
واحد من الاقسام بحث وما قيل الثغام بالفتح نبت يكون في الجبل يبيض اذا يبس يقال
له بالفارسية درمنه سفيد يشبه به الشيب … اي الحسد ام الوليد
بعد الشيب واعلانه مصدر علق المراه اي احبها اخلس الشعر اختلط رطبه ويابسه
واخلس اذا خالطه سواده البياض ومنه اي ومما يضاف من اسماء الزمان الى الجملة
قوله ما رايته مذ دخل الشتاء فمنع بذلك الاضافة اي نحن نقول ان مذ مضاف الى الجملة
بعد فاما من يقول فيه زمان مضاف وهو مبتدا وما بعده خبر اي اول مدة انتفاء الرؤية
او جميع مدة انتفاء الرؤية زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب لان مذ عنده غير
داخل على الجملة ونحو آية يقدمون الخيل شعثا واذهب بذي تسلم هذان مثالان لكون
آية مضافا الى الجملة الفعلية وكون ذو مضافا الى الفعلية وفيه بحث في الظروف
وانما اضيف آية الى الفعلية لقرب معناها من معنى الوقت لان الوقت هو العلامة فانك
اذا قلت آتيني اذا اذن المؤذن فقد جعلت ذكر الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف
اسما اي الى الجملتين المحكية اي الظروف المكانية من اسماء المكان لا يضاف الى الجملتين
واحترز بالمكانية عن حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو جئت حيث قام زيد وحيث
زيد قائم على ما مر وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان ظرف الزمان اكثر استعمالا
فاتسع فيه ما لم يتسع في المكان لعدم استعماله ولان ظروف المكان في الجهات والجهات
اذا اضيف الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل فيقتضي مضافه الى المعنى
ولا … اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فانه يجوز اضافته الى
المعاني ولا يجوز اضافة المضاف اي المضاف لا يضاف الى شيئين معا من غير تخلل
عاطف نحو غلام زيد عمرو على الاضافة اسما ولا تقديم المضاف اليه اي على المضاف ولا

آن يسكن

اي م

الفصل

الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف او بغيره في سعة الكلام وبغير الظرف اي ولا يجوز الفصل
بغير الظرف في ضرورة الشعر ويعلم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة
الشعر نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل العسيل
بالكسر المكنسة مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر اي لا تدعني ان اكون في مدحتي
لكن كناحت الصخر بالمكنسة اي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك ورشني اي اصلحني
ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وهو جائز في ضرورة الشعر نحو لله در اليوم
من لامها اي در من لامها واما اضافة المضاف فانما لا يجوز لوجهين احدهما ان تمام
الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف تاما بالاضافة اي الاولى
غير تام بكونه مضافا اي الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف الى معرفة او نكرة
فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة اخرى لكونه كتعريف المعرف ان اضيف الى معرفة
اخرى او كتخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة وان اضيف الاول الى نكرة فان اضيف
ايضا الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى وان اضيف الى
معرفة لغا الاضافة قبلها اي النكرة واما تقديم المضاف اليه على المضاف فانما لا يجوز
لان المضاف اليه معاقب التنوين وحال محله فكما لا يتقدم التنوين لا يتقدم المضاف اليه ولان
المضاف اليه كالجزء من المضاف لامتزاجهما فكما لا يتقدم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم
المضاف اليه ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف اليه في
امتزاجهما فلا يتخلل بينهما شيء كما لا يتخلل بين الحروف من كلمة وكما لا يتخلل بين الاسم
وتنوينه وانما جاز في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في الظروف ما لا يتسعون في غيرها
وقد يتعين نظائره نحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف المضاف اليه من الاول وقيل مذهب
سيبويه انه اي المضاف اليه محذوف من الثاني واخر الاول ليكون كالعوض هذا ايراد وهو
انه فصل بين ذراعي الاسد بما ليس بظرف وهو قوله وجبهة فاجاب عنه بوجهين احدهما
المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى باحدهما
دالا على الآخر لان اللفظين واحد والثاني وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف
اليه محذوف من الثاني والمذكور آخرا هو المضاف اليه للاول وانما اخر ليكون كالعوض
من المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهة لم يكن للثاني مضاف
اليه لفظا ولا ما يقوم مقامه فاخر الاول ليكون كالقائم مقامه وصاحبه اي مذهب
سيبويه في زيد وعمرو وقائم على العكس يعني ان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وهذا
اشارة الى ان سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول
ويحذف الخبر من الثاني كما ذكر في قوله من ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف
من الثاني وغاية الفرق انه لو جعل الخبر للثاني لكان خبر الاول محذوفا والخبر يحذف
كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه
للاول مذكورا لفظا ولا ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذفا من الثاني
لكان المذكور آخرا مضافا اليه الاول وكان كالعوض عن المضاف اليه في الثاني

ان

متصلا به فكان المضاف اليه لما مذكورا وقراءة نحو فتل اولادهم شركائهم وتعيينا لان ديمم لصيق
ملك الغوية للزوم الفصل بغير الظرف في السعة ويجوز حذف المضاف واقامة آخر من الاعراب منفصلا
المضاف عند امن اللباس اجوزه عا ملبس فلا تقول رأيت زيدا اي غلام زيد لانه ملتبس اما
مرة اي لا يجوز حذف المضاف مرة اي معا فا واحدا نحو واسأل القرية اي اهلها لان المعلوم ان السؤال اهلها
لا ملبس فلا لباس او مرتين اي نحو ان يحذف المضاف المحذوف نحو قوله في الآية اتباع العاقر قبايو
ثنفينا سحابة اي سحاب اللون العامل بحذف المضاف وهو السحاب والمضاف الآخر وهو ثنفينا
فاعر المضاف المحرور ما عر المضاف المرفوع وهو سفنا فانقلب المحرور مرفوعا فاستكن
في الفعل وهو اسال هكذا وكذوا الوضاح ان اسال فيه ضمير يرجع اي اللون على الاسناد
المجازي بدون ارتكاب حذف المضاف فاشم يكن بعيدا بل ارتكاب مجاز حتى من تكلم الافعال
وآخر الثلث فانعي للعقيق والعقيق موضع فابجي اي فقصد العاقر اسم موضع وكان في
الاصل جمع نحو فقال هذا نحو كقا اي ارضنا اي اسأل الساقي هذه المواضع مقصد من المضاف
نحو فكان فاب قوسين اي مقدار مسافة قدره وتعالى هو مني فرسخان اي مقدار مسافة فرسخ
فرسخان او ميلان او فسلار مح وليس مثله سبويه لقياس اي ليس يعدلوا حذف المضاف في
بعباس وامكن هو مني علوة الفرس او علوة السهم اي مقدار مسافة فرسخه اي حقل ومسافته
فرسخ مني علوة الفرس ارلم يصح وليس مقيس على ملاكو الكل وقد يبقى المضاف اليه على اعرابه
اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة من قرأ والله يريد الآخرة
نحو الآخرة اي يريد عرض الآخرة فابقى المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف لانه سبق
مضافا الى شيء آخر وهو قوله يريدون عرض الدنيا وقبله اي ومما يبقى المضاف اليه على اعرابه
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء يحذف المضاف وهو كل وبقي بيضاء
على اعرابه ولو اعرب بيضاء باعراب المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع ثم لا يجوز العطف على عاملين
فانه لمن يجوز العطف على عاملين فيصح بعد الواو عاملين وهو ما السمسح بحبه وكل الحبر
بيضاء وقبله اي ومما يبقى المضاف اليه على اعرابه فا مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه والقدير
ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وبقي المضاف اليه على اعرابه وهو الجر وقد يقع مع
معناه ان اخيه مجرور عطف على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليه والافادة في الثاني معناه
آخر محذوف للفعل يقول ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله حيث
كان النفي عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما وكما يلزم من ذلك التوكيد النفي عند ما
عطف على النفي والقصد اي ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف
عليه وهو عبد الله باجنبي وهو يقول ذاك ذكر في النوع يقول ولا يجوز العطف وعلله
بلانه اوجه احدها انه لو كان معطوفا على عبد الله فكان النفي عاملا للمحضين وليس
المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه لا يقول فكان النفي واجبا
عما لا يكاد لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه على عبد الله لو جرد التوكيد النفي في المعطوف
ولو لو جرد المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جاءني زيد ولا عمرو والثالث انه لو
عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما با جنبي وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر عما

التقدم

نحو قوله العاقر
العقيق واقله الاصمعي
اي الذي مر من غرفتي
او الشيء اي يجوز حذف
الشيء من تتمة

لصواح

نحو اجنبي عن المعطوفين اذ ليس خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن
نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو فانه يجوز ذلك وعمرو وعن نحو ما زيد القائم باخاه يقول ذلك وعمرا
فان قولك يقول خبرا وهو اجنبي وقع بين المعطوف المرفوع في المثال الاول والمعطوف
المنصوب في المثال الثاني ولا منع من ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار والمعطوف
على المجرور حكمه حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور لا يقع الفصل
بين المجرور وبين ما هو في حكمه من المعطوف المجرور وهو ما مثل اخيك ولا اخيك
يقولان ذلك فانه حذف المثل من الثاني وبقي المضاف اليه على اعرابه ولا يصح العطف
ههنا ايضا للوجهين المقدمين اما الاول فلانه لو عطف اخيك على اخيك لكان القول منفيا
عن مجموع ما ثل لهما والمطلوب النفي عن كل واحد من المثلين كما ذكرنا والثاني انه لو عطف
لزم وجود لا في المعطوف دون المعطوف عليه ولا يرد الوجه الثالث
وهو الفصل بالاجنبي لم يكن في المثال الاول فاشار اليه بقوله وللزوم الافراد في يقولان
اي لو كان معطوفا على اخيك لكان المثل ما مثلا لهما فهو مفرد فكان حقه ان يكون الخبر
ايضا مفردا بان يقال يقول ذلك والا عدل بل ثم المثل صحيح لان المقابلة لفظا
مع المعنى سهل امتناع مثلي افعل هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما
الخبر لان لفظ المثل معنى لانه يقال مثلك يقول كذا اي انت لا يقول فالتقدير ما انت
واخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار صحيح لان لفظ المثل وان كان معنى
من حيث المعنى لكنه مفرد لفظا ولذلك امتنع مثلي افعل بل يجب ان يقال مثلي يفعل ولو
كان معنى على نفس مطلقا لقيل ومثلي افعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله
ثم مثل ذلك يجوز حذف المضاف اي يجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف
اليه في اذ وحينئذ ويومئذ وساعتئذ اي اذا اضيف اذ الى مثل اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ويومئذ
كلا واحد واقيم التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان يحذف لما التنوين ونونا
التثنية والجمع من المضاف وانما حذف لان العلامات الثلاث تدل على تمام الاسم والاضافة
تدل على ان الاسم غير تام وانما يتم بالاضافة فيتنافى وصحتها مع الاضافة تكون المضاف تاما
وغير تام وكسر آخر عطف على ان يحذف اي وحكم الاضافة كسر آخر الاسم ان كان صحيحا
او جاريا مجراه وهو ما كان آخره ياء او واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم
يعني اذا اضيف الاسم الى ياء المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا مجراه او لا يكون
كذلك فان كان كسر آخره كلامي ونوحي ولوي وظبيي لان التكلم الكسر اخف الثقل وان
لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا او ياء او واوا متحركا ما قبلها متعرض
لها بقوله وان كان الآخر الفا تثبت نحو عصاي ورحاي وغلاماي الا في لغة هذيل
فتقلب لغير التثنية ياء وتدغم اي ان كان آخره الفا فلا بل تقلب الالف ياء ولم تكن الف
التثنية فيقول عصي ورحي وغلاماي وانما لم تقلب الف التثنية لئلا يقع بالقلب لبس
بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم بسبب القلب لبس بل اللبس حاصل قلب اولم تقلب
واما التثنية فاذا لم تقلب فلا لبس وان قلبت فاللبس المرفوع بالمنصوب والمجرور

لانه اخبر قولهم يقولان
دال على المعطوفان فلا
يلزم عدم الفصل لكن ههنا
وضع الثالث صح

فلذلك لم تقلب الالف في التثنية ياء ودفع التباسه اجتماع الساكنين يعني اذا كان الآخر الفا
واضيف الى ياء المتكلم فياء الاضافة فيه مفتوحة اذ لا يكون ساكنة لاجتماع الساكنين
فاولون الفتح للخفة والف لدى تقلب ياء وفاقا مع القفا في الحجة كالف على والى وهذا
كانه سوال وهو ان آخر لدى الف فكان حقه ان تثبت مع ياء المتكلم ولا تقلب ياء كعصاي
فاجاب بانه حمل على الف على والى اذا اتصل بيا المتكلم فانه يقال علي والي فكذا يقال لدي
والجامع بينهما كون الالف في كل واحد منهما غير منقلبة عن ياء او واو وقوله مع الضمائر
اي مع يعني تقلب الف لدى مع ضمير المتكلم والمخاطب والغائب فيقال لدي ولديك ولديه
كما يقال علي وعليك وعليه وان كان اي وان كان الآخر واوا او ياء متحركا ما قبلها احتراز
عما اذا كان ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فيما انفتح اي فالواو والياء التي
انفتح ما قبلها كمسلمين ومصطفون ثابتة اي تلك الياء مدغمة في ياء المتكلم في حال كونها ياء
ساكنة ان كانت ياء فيدغم في الياء وان كان واوا فتقلب ياء ثم تدغم في ياء المتكلم كمصطفي
واصله مصطفوي اجتمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغم في
الياء وموقع تلك الفاء وما بعدها من منصوص احدهما ما قبل الواو والثاني ياء المتكلم وما انضم
اي الواو التي انضم ما قبلها كمسلمون او انكسر اي والياء التي انكسر ما قبلها كمسلمين في الجمع فتقلب الياء
ومفتوحة اي تبقى ذلك المدغم من مكسور وهو ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو
مسلمي هذا فيما انكسر ما قبله نحو مسلمين واما انضم ما قبله كمسلمون فانه تقلب الواو ياء وتكسر
ما قبله فتدغم ايضا المدغم وهو ياء من مكسور ومفتوح كمسلمي في مسلمون كما فرغ من مرفوع
الاسماء والافعال ومنصوبها ومجرورها الاسماء شرع في المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع
الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب وكلم
المجازاة وهي التي تقتضي سببية الاول للثاني وتسميان اي الاول والثاني شرطا وجزاء فان
كانا مضارعين فالجزم فيهما نحو ان تكرمني اكرمك فعليها الجزم وكذا الاول اي وكذا اذا
كان الاول مضارعا يجب الجزم فيه دون الثاني اي اذا كان هو وحده المضارع الجزم والرفع
اي ويجوز في الثاني الجزم والرفع نحو ان جئتني اكرمك فيجوز فيه الجزم والرفع اما الجزم
فلكونه مضارعا فلا الجزم واما الرفع فلو ... الفاء عند المبرد اي تقديره ان جئتني
فانا اكرمك او على نية التقديم وانما هو عند سيبويه فانه يقول تقديم الجزاء تقديرا كانه قال
اكرمك ان جئتني وح يكون مرفوعا على انه اخبار مستقبل لا شرط والتحقيق ان جزاء
الشرط محذوف بدل ما قبله عليه لان المتقدم لا يكون جزاء وانما قبض سيبويه التقديم
وانما هو لان الفاء لا تحذف ... ولو كان جزاء من غير جزم فتحذف الفاء فلا بد من
تقديره لانه لو لم يقدم وجعل جزاء فاما ان تقدر الفاء او لا تقدر والقسمان ممتنعان
اما الاول فظاهر اذ لا يقول بحذف الفاء وكذا الثاني لان الجواب يتعين فيه الفاء عند
ان لم يكن جزم كما ستاتي في المضارع المثبت وان كان الجزاء ماضيا لفظا نحو قد من
فعل مقدر او معنى فلا احتياج للفاء نحو ان قمت قمت او لم اقم يعني ان كان الشرط والجزاء
ماضيين فقد يكون ماضيا لفظا نحو ان قمت قمت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو ان

قمت

قمت لم اقم فان الجزاء مضارع وكان دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء فيهما لان الجزاء
لان حرف الشرط اثر في المعنى فقلبهما مضارعين فكانهما مضارعان معنى واذا كانا مضارعين
وصح جزمهما فكانهما مجزومان تقديرا والجزم اللفظي ينافي الفاء فكذا التقديري لانه اذا
وجد الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء اكتفي فيه ولم يحتج الى رابط لفظي كالفاء وانما
قال بغير قد لانه اذا وجد قد نحو ماض محقق يمتنع تاثير الشرط فيه فلا بد من الفاء
لتوارث الرابط المعنوي نحو ان جئتني فقد اكرمتك ونحو قوله تعالى ان كان قميصه قد
علمته ناخذه بقوله منفرق عن نحو عسى من الافعال الغير المتصرفة نحو ان جئتني عسى
ان اكرمك فان الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء غير متصرف فلم يقبل الجزم مع
بمعنى الفاء ايضا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا
بلا فالوجهان احدهما الجزم نحو ان تكرمني اكرمك او لا اكرمك وكان جعله نفس الجزاء
فالتوحيد الشرط فيه الجزم والثاني ان يدخل الفاء فيهما ويرفعان نحو ان تكرمني فاكرمك
او فلا اكرمك بتاويل جعله خبر مبتدا محذوف ليصير جملة اسمية والتقدير ان تكرمني فانا
اكرمك وان لم تكرمني فانا لا اكرمك وانما قال من غير سين او سوف لانه ان كان مضارعا
مثبتا مع السين او سوف فانه يجب الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو ان اكرمتني فساكرمك او فسوف
اكرمك على اضمار المبتدا اي فانا ساكرمك او فانا سوف اكرمك وانما لم يجز الجزم لانه
لو جزم لتعذر حرف الشرط واطلق عليه ليعمل فيه الجزم ولا يلائم حرفا استقبال على فعل واحد
واحترز بقوله مثبتا بلا عن المنفي بلم نحو ان قمت لم اقم فانا قد ذكرنا انه لا مساغ للفاء فيه
فلم يكن فيه وجهان والا فالفاء لازم اذا لم يكن الجزاء احد المذكورات فيتعين الفاء كما اذا كان الجزاء
جملة اسمية او امر ونحوه او انشاء او فعلا غير متصرف نحو ان جئتني فانت مكرم او ان جئتني فاكرمني
او فلا تضرب ونحو قوله تعالى ان كنتم صادقين فعسى ان يكونوا ... لانه وكذا لو كان الجزاء ماضيا
محققا مع قد نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف نحو ان زرتني
فساكرمك او سوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم فلا بد من الفاء ليكون رابطا
واما الجملة الامرية فانها لا تقبل الجزم ايضا لكونه مبني الاصل فلا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر
ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل وفيما تقع موقعه وفعل الامر لا يقع موقع المستقبل
لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا والطلب لا يقع موقع الخبر واما الجملة النهيية فلانه لا يمكن
تاثير حرف فيه والا لتوارد عليه جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فيتعين الفاء
ليكون رابطا ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها لم يسوغه الا الضرورة يعني ان الجزاء
وهو قوله الله يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء وليس فيه فانما جاز للضرورة
الشعر واصله والشر بالشر عند الله مثلان ويجزم اي المضارع بان مضمرة مع فعل الشرط
بعد الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي اذا قصد السببية لقصيها اي تتضمن الاشياء
سوى النفي معنى الطلب وتضمنه اي وتضمن الطلب السببية اذ لا يكون الا لغرض خارج
خلاف الاخبار اللهم الا اذا استعمل في معنى الطلب وقوله اذا قصد السببية شرط
لقوله يجزم اي انما يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد السببية

نحو التبع حالاً او وصفاً او استينافاً على ما سيأتي عقيبه وقوله لتضمن اي آخر علته
لكون ان مضمر مع احد الاشياء الخمسة اي انما يضمر ان لان الغرض المعروض انه قصد السببية
فيكون المضارع مسبباً فيمنع ذلك عن ذكر حرف الشرط والسببية لان الطلب استلزام لحصوله
بحصول السببية فيقتضي ان يكون للطلب سبب جاهل عليه وذكر الحامل وهو الذي جعل سبباً
لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في الخارج فغدر وجد الدال على الشرط المقدر
وقوله اذا لا يكون اي الطلب الا لغرض خارج اي عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب
السببية قوله بخلاف الاخبار معناه ان الخبر لا يقتضي سبباً خارجاً عن الخبر يحمل على الاخبار
بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب على نفس الخبر قوله اللهم استدراك عن قوله
بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي الجزم الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ
وفعل خيراً يثب عليه اي ليتق وليفعل ونحو حسبك ينم الناس اي اكفف واسكت عن
الكلام ينم الناس لحسبك في معنى الطلب فيصح الجزم لعلة وان لم يقصد السببية فيم
لقوله اذا قصد السببية اي ان لم يقصد السببية في المضارع فالحال او الوصف او الاستئناف
اي ان لم يقصد نحو التبع اما حالاً كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم على هذا
الحال التي هم عليها او وصفاً نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني على قراءة الرفع اي
ولياً وارثاً مني او استئنافاً نحو لا تذهب به يتعلق عليه فانه لا يصح الجزم فيه لان الكافي
التقدير ان لا تذهب به يتعلق عليه وهو غير مستقيم لان المعنى الكل يتعلق عليه بعد
الذهاب ولا يجوز الجزم في لا تدن من الاسد يأكلك لان النفي لا يدل على الاثبات اعلم نحو
الجزم لان الجزم انما يكون بان مضمر والمضمر قد يكون من جنس المظهر واذا كان المظهر
منفياً كان المضمر منفياً مقدراً بان وان كان مثبتاً فمثبتاً مع ان ولا يقدر الا مع الاثبات
اذا كان المظهر منفياً فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد يأكلك لان المذكور منفي فالمقدر
كذلك فيفسد المعنى خلافاً للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتماداً على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة
ان التقدير ان تدن من الاسد فالكلام يجزم في قوله تعالى فاصدق واكن لان الاول
قد يكون مجزوماً ولا فاء فيه فكانه مجزوم هذا سؤال وجواب فالسوال ان قوله واكن
مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب
واجاب بان الاول محله الجزم على تقدير عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب
اصدق بالجزم والذي كان مستحقاً لان الفعل يجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى
الطلب كالاشياء الخمسة كما اكد الله تعالى في قوله بلى الى لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئاً اذا كان جائياً وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشؤم غرابها
لان الاول قد يدخله الباء وذكر البيتين على وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق
مجرور والمعطوف عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور عطف على
منصوب وهو مصلحين فكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور
على المنصوب فاجاب بان الاول قد يدخله الباء فكانها ثابتة فيه اذ يصح ان يقال لست
بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك التقدير كما عطف المجزوم في الا تي

ان يكون حالاً اذ ليس للمعنى
لا للتحقيق لان حال كونك
معلوماً عليه فيصح الاستئناف
اي انك تعلو عليه بعد الذهاب
م

على الاول بعد الجزم فيه واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له
اي القسم شرط الحضور في فعل الشرط اي شرط ان يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً نحو والله
ان اتيتني لا اكرمك او حكماً نحو والله ان لم تأتني لا اكرمك مذكوراً كان القسم كما مثلنا او مقدراً
ملفوظاً بما يدل عليه وغير ملفوظ به لئن اخرجوا لا يخرجون معهم هذا مثال لما يكون
القسم فيه مقدراً وقد يلفظ بما يدل عليه وهو اللام في لئن فان اللام الموطئة يدل على القسم
مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم لمشركون مثال لما لم يكن يكون القسم
مقدراً فيه ولم يلفظ بما يدل عليه والتقدير والله ان اطعتموهم انكم لمشركون وانما قرر
القسم ليكون انكم لمشركون جواباً له ولو لم يقدر لكان جواباً للشرط ولم يجز حذف الفاء لانه
جملة اسمية وقعت جزاء للشرط فالفاء لازم في السعة اذ لا يقال في السعة ان المسيء الى اكرم
بل الواجب ان يقال فاني اكرمه كما ذكرنا بعد اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم في
صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في الصدر بل يكونان متوسطين
فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط لان تقديمه دليل توقف الاعتناء به فلا يلغى واشتراط
المضي في فعل الشرط لانه لم يعمل في الجزاء فلا يعمل في الشرط لئلا يحال الغاء ويعلم من اشتراط المضي
ان لا يعمل في الجزاء لان الشرط يا الذي استحق ان يعمل جزماً لفظاً في جوابه تم لم يؤثر في
الشرط في الجزاء الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل الغاء في الجزء الذي بعد عنه ولا يليه
هذا اذا تصدر القسم وان تصدر اي الكلام بالشرط يعني وقع الشرط في صدر الكلام وتأخر القسم
منه فجاز اعتبارهما اي اعتبار القسم والشرط معاً والغاء القسم اي وجاز الغاء القسم نحو ان
تأتني والله لا اكرمك او فوالله اكرمك ولا وجه لحذف الفاء كما قد سلف اي اذا تصدر الكلام بالشرط
يجاز اعتبار القسم والشرط معاً بان يكون ملفاً الجواب كما في المثال الثاني وهو قوله والله لا اكرمك الا ان تأتني
فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده محلى بالفاء وادخلا على القسم لتكون قوله لا اكرمك جواباً
للقسم وقوله والله لا اكرمك جملة جواباً للشرط ولهذا دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم
وجاز اعتبار الشرط كما في المثال الاول وهو قوله ان تأتني والله لا اكرمك بالجزم فان
المجزوم جزاء للشرط وقد الغي القسم لكونه واقعاً في الوسط والتقدير ان تأتني لا اكرمك والله
محذوف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه قوله كما قد سلف اشارة الى قوله فيما قبل
والا فالفاء يعني الجملة القسمية اذا وقعت جزاء الشرط فيجب فيه الفاء ولانه ليس من مواقع
الجزم فيجب فيه الفاء لربط الجزاء بالشرط كما قد سبق بيانه بالبيت وهوان يتوسط القسم
والشرط فتقول وهكذا الحكم ان توسطا وتقدم الشرط يعني اذا توسطا فاما لمن ان يتقدم الشرط
على القسم او يتأخر الشرط عن القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو انا ان لم تأتني والله لا
اكرمك يجوز ان تعتبر القسم والشرط بان يجعل الآخر جواباً للقسم ويجعل القسم مع جوابه
جزاء الفاء والقسم بان يجعل الجواب للشرط نحو انا ان لم تأتني والله اكرم والقسم ملغى والفعل
الآخر جزاء للشرط ولذلك الجزم وهو المراد بقوله وهكذا اي وهكذا يجوز اعتبارهما
والغاء القسم وان تأخر اي الشرط عن القسم فالغاء احدهما من الشرط او القسم فالغاء
الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اكرمك فان قوله لا اكرمك جواب للقسم والشرط ملغى اي

جزاء للشرط وتقديم دخول
الفاء نحو ان لم تأتني فوالله
لا اكرمك وهذا

لم يذكر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم على جوابه وجاز إلغاء القسم بأن يجعل الفعل الأخير
جزاء الشرط بأن يقال أنا والله إن تأتني آتك بالجزم لكون المجزوم جزاء للشرط فالشرط والجزاء
مرفوع المحل لكونه خبرا للمبتدأ المتصدر به الكلام وصار القسم ملغى إذ لم يذكر له جواب
لفظا ويجوز الشرط المذكور جزاء أي جوابا أولا أي إتيانا إلى قوله شرط المضي في فعل الشرط إذا
ما فعلا لفظا أو معنى كما ذكرنا في تصدر الكلام بالقسم وقوله جزاءه أي جزاء أي يجوز الشرط الأول
في الحال تقول فلان في هذا الأمر جزء إذا كان أخذ منه حدثنا وأما غير المسند من المعرب فهو
التابع قسم المعرب إلى قسمين في أوائل الكتاب فقال المعرب كلا نوعيه إما أن يمسه الإعراب على
سبيل الاستناد أو على سبيل التبع وذكر المسند وشرع في غير المسند وهو التوابع وهي
التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيره والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحي وبلفظ
التبع اللغوي بمعنى ما لا يكون إعرابها بالاستناد وفي بعض النسخ ومن الإعراب وظاهر هذا اللفظ
أن التوابع لا تكون إلا ما يمسه الإعراب لا على سبيل الاستناد وفي بحره عنه الفعل مع
أنه ستعرف أن التأكيد يجري في الألفاظ كلها فلا يرد هذا الحد أن الفعل لا إعراب له
وكذا الجملة وكذا الحرف فلعل المراد أن أغلب التوابع أن يكون في الأسماء وقد ذكر في الأسماء
على سبيل الاستطراد وهي خمسة لأن التابع إما أن يكون مقصودا بالنسبة أو لا يكون فإن
كان فإما أن يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف أولا فإن لم يتخلل فهو البدل وإن يتخلل فهو العطف
بالحرف وإن لم يكن مقصودا بالنسبة فإما أن يدل التابع على معنى في متبوعه أولا فإن دل فهو
الصفة وإن لم يدل فإما أن يعيد إجراء المتبوع في النسبة إلى الشمول أولا والأول هو التأكيد
والثاني عطف البيان الأول التأكيد وهو ما يحاوبه ذكر الأول غير مقصود جرى به نحويه
غير مقصود بحرف والبدل لأن كل واحد منهما مقصود وخرج به الصفة وعطف البيان
الموضح فيه إعادة ذكر الأول وكذا الصفة ونفسه فلأن المبتدأ إما إعادة عين الأول
أو إعادة ما يصدق عليه فإن أراد إعادة عين الأول خرج عنه التأكيد المعنوي لأن عين
الأول غير معاد وإن أراد إعادة ما يصدق على الأول فعطف البيان والصفة كذلك لأنك
إذا قلت جاءني أبو حفص عمر أو جاء زيد الظريف فالثاني أيضا معاد لأنه يعني الذي
ذكر في التابع ما يصدق على الأول ولا يختص إلى التأكيد بالاسم بل قد يكون في غير الاسم على
ما سيأتي وفائدته أي فائدة التأكيد التقرير وإزالة التجوز أي تقرير نسبة الفعل إلى المتبوع
وإزالة التجوز فإن المتبوع قد يعرض له تجوز إذ يحتمل أن يطلق الكل ويراد البعض مجازا والثاني
أن يطلق اللفظ على الشيء ويراد القائم مقامه لأمر يقتضيه فإنك إذا قلت جاء القوم
فقد يراد به الكل أو البعض وإذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته و[illegible]
وحواشيه وفاته وبالتأكيد يندفع التجوز أما الأول فبضم لفظ الكل وأجمع إليه فإنك
إذا قلت جاء القوم كلهم دل به إرادة الكل لا البعض وأما الثاني فإنك إذا قلت جاء زيد نفسه
دل به تحقق أنه لم يقم مقامه فيندفع به إرادة التجوز [illegible] والشمول
والإعادة إما بلفظ الأول ويسمى صريحا وهو المسمى بالتأكيد ويجري في الألفاظ كلها في الاسم نحو زيد
زيد وفي الفعل كضرب ضرب وفي الحرف كأن أن زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاءني زيد جاءني زيد

وإما معنى أي إما بغير لفظ الأول بما هو بمعناه وهو المسمى بالتأكيد المعنوي ويختص بالاسم
دون الفعل بأحد هذه الألفاظ أي يختص بأحد هذه الألفاظ في الاسم دون الفعل لأن التأكيد
المعنوي لا يكون في الأفعال والحروف وهي أي الألفاظ التي يؤكد بها النفس والعين وجمعهما
كالأنفس والأعين وجمعهما كالأنفس والأعين وكلا ومؤنثه نحو كلتا وكل وأجمعون في تأكيد
جمع المذكر وأجمع في تأكيد المفرد المذكر وجمعاء في المؤنث المفرد وجمع في تأكيد جمع المؤنث
وأكتعون وأبتعون وأبصعون عطف على كل وهي أي هذه الثلاث الأخيرة أتباع لأجمعون
لا يجيء إلا على أثره وسمي غير صريح أي يسمى التأكيد بما هو بمعناه غير صريح ولا يؤكد بكلا إلا المثنى
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل وأجمع أي لا يؤكد بكل وأجمع إلا ما له أجزاء
يصح افتراقها حسا أو حكما مما هو معرفة أو محدود أيضا عند الكوفيين نحو رأيت القوم كلهم
هذا مثال ما يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله هذا مثال ما يصح افتراقها حكما فإن
المشتري قد يكون نصف العبد أو ثلثه أو ربعه فيصح افتراق هذه الأجزاء في الحكم أي
جاز أن يشتري جزء دون جزء ولا تقول جاءني زيد كله لأن أجزاء زيد لا يصح افتراقها في
نسبة المجيء إليه لا حسا ولا حكما وقوله مما هو معرفة يعني شرط المؤكد بالتأكيد المعنوي
أن يكون معرفة على مذهب البصريين وجوز الكوفيون تأكيد النكرة إذا كانت محدودة وحجة
البصريين أن النكرة شائعة فلا تعرف أي تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني التأكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة على الشيوع والعموم وكل واحد منهما ينافي صاحبه
وفي الوجهين نظر أما الأول فلأنه مصادرة على المطلوب وأما الثاني فلأنا لا نسلم أن التأكيد يدل
على التعيين لمنافي الشيوع بل يدل على تقرير النسبة أو الشمول وكما تقرر النسبة أو الشمول
في المعرفة جاز أن تقرر أيضا في النكرة فالأولى التمسك بالاستقراء وهو أنه لم يوجد في
كلام الفصحاء التأكيد المعنوي في غير المعرفة وأما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر قد صرت
البكرة يوما أجمعا فقد رد البصريون بأن البيت مجهول قائله لا يعلم أنه من الفصحاء أو لا
ومع قبوله وهو شاذ نادر لعدم اطراده والمظهر لا يؤكد بالمضمر لوجهين أحدهما أن المظهر
مستقل بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل به بل فيه نقصان أي سابق تعود إليه كضمير الغائب
والغرض من التأكيد البيان والتقرير والتأكيد بما هو أدون منه عرفا في البيان وهو المظهر أولى
من التأكيد بخلاف فاستعملوا من التأكيد بالمضمر [illegible] الأول وبه والثاني أن التأكيد فضلة
والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمضمر أعرف المعارف فلا يناسب أن يكون ما هو الفضلة
أعرف مما هو المقصود والمضمر يؤكد بهما أي بالمظهر والمضمر لارتفاع المانع من التأكيد
وهو كون التابع ومن صفته أي ومن حق المضمر إذا أكد بالنفس أن لا يؤكد من الضمائر
إلا المنفصل بالمنفصل المرفوع نحو أسي أنا فإن المؤكد مضمر منصوب والثاني منفصل
مرفوع ومررت بك أنت الأول متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع بلا تلبس بالبدل أي
لو جوز تأكيد المضمر بالمنصوب ونحو رأيتك إياك لالتبس بالبدل إذ لا يعلم أنه إما في
بدل أو تأكيد بخلاف المرفوع المنفصل فإنه لا يصح أن يكون بدلا من الأول إذ البدل شرط
أن يكون بإعراب الأول ولا شرط في التأكيد ذلك فالحاصل أن المضمرين إما أن

يكونا منفصلين فيجوز التاكيد فيهما رفعا ونصبا نحو قام الا هو هو وما ضربت الا اياك اياك
واما المجرور فليس له منفصل وان كانا متصلين او الثاني متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما
بعد اتصال الآخر ينبغي ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا فقال لا يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا
مرفوعا او لو كان منفصلا منصوبا لانه ليس بالبدل هنا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا
فاما اذا كان الاول متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل ولا يجوز
بالمنصوب المنفصل او لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون ايضا بدلا على البحار دون المجرور
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان اي الضمير
المؤكد متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب ان يتوسط بينهما اي بين
المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو اضرب انت نفسك وكذا ضربت انت نفسك كراهية تاكيد
ما هو كالجزء بالمستقل يعني لو قيل ان تاكيد المتصل المرفوع بغير توسط ضمير منفصل
مرفوع والضمير المتصل كالجزء من الفعل والنفس والعين مستقلان لزم تاكيد الجزء
بالمستقل وهو القبيح فاستكرهوا لانه توهم تاكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع
كالجزء من الفعل وبه اتم الجملة وهو قوله كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار
المفهوم المذكور اذ لم يكن الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه هذه الكراهية او
لا يكون تاكيدا لما هو كالجزء اذا المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا
لم يكن التاكيد بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل واخوانه نحو جاؤوا كلهم فان الاول
كالجزء لانه مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلهم لو جرد في صحة الكلام مبتدأ
اليه الفعل مالا مستقلان فلا يقال في صحة جاؤوا كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم فلم يكن
الثاني مستقلا ولكن الكراهة بالاصل ان لا بالجزء بالمستقل وهم متيقنا بتلك الكراهة او الاول
غير مستقل لكونه جزءا والثاني ايضا كذلك مستقل في الصحة فكانا مشتركين في عدم الاستقلال
فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان يكونا مستقلين نحو ضربتهم انفسهم وهو جائز لان الاول
مستقل او ليس كالجزء كالجزء والثاني ايضا مستقل او بغير لفظ النفس والعين
مرفوعين ومنصوبين ومجرورين في الصحة فكانهما مشاركين في الاستقلال واما ان يكونا
غير مستقلين نحو جاؤوا كلهم وهو جائز ايضا لتشاركهما في عدم الاستقلال او الاول
كالجزء والثاني لا يستقل بنفسه في الصحة كما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا والثاني
غير مستقل نحو ضربتهم كلهم وهو جائز ايضا لان الاول مستقل لكونه منصوبا والثاني غير
مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثاني مستقلا نحو ضربت نفسك
وهو غير جائز لانه تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد فضلة فكره ان الفضلة مستقلا
وما هو المقصود غير مستقل والثاني من التوابع الصفة وهي تابع يدل على معنى في
متبوعه مطلقا فالتابع كالجنس واحترز بقوله يدل على معنى في متبوعه عن سائر التوابع
فان العطف بالحرف ليس الثاني دالا على معنى في المتبوع وكذا البدل وعطف البيان
وكذا التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه دال على جزء الصفة او
نقول علمه انه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا ولو حال في الصفة فابدال على ذات ومعنى

والعين صح

اذ الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل لجزئه وكذا الحكم يكون مرفوعا وضربتهم انفسهم او مررت بهم انفسهم فهو جائز لانه ليس فيه كراهة تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل تم

متبوعه

في متبوعه خرج عنه البدل لانه يدل على معنى كان على الذات وكذا يرد عليه التاكيد المعنوي
نحو جاء القوم كلهم فان التابع يدل على معنى وهو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقوله مطلقا
احترز به عن الحال نحو رايت زيدا راكبا فانه يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا لان الحال
تدل على حصوله بقيد العامل بخلاف الصفة فانه لا تقييد فيها وهذا القيد كانه مستغنى عنه
لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون تابعا في اعرابه ولانه ليس على جهة واحدة
ولهذا قالوا انما ذكر دفعا للوهم متوهم انه داخل في التوابع تخصيصا له اي للمتبوع في النكرات
اي اذا كان المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم
فلا احتمال فيه بحسب الوضع فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل
العالم فانه بحسب الوضع ايضا معين وان طرأ عليه احتمال بحسب الاستعمال فالتوضيح باعتبار
احتمال الوضع ولا يخفى تخصيصا اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص الاتحاد
لان الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجيء اي الصفة لمجرد الثناء والتعظيم
كالصفات الجارية على الباري تعالى نحو الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم والتحقير نحو
زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس الدابر والمقضي انه
للتاكيد واسم الجنس الجاري على المبهم وصف له على الاعرف لان المبهم اي المبهم دال على الذات
فقط ولا انه اي دلالة اسم الجنس على الجنس وسواء المعنى بعينه حقيقة هذا سؤال وجواب
فالسؤال ان اسم الجنس يقع صفة المبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل على الذات لا على معنى
في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه بدل فلا يرد السؤال
فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما والثاني لا يدل على الذات بل على تعيين تلك الذات والتعيين معنى
في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دال على معنى في متبوعه وهو التعيين والذاتي ويكون
اسم الجنس دالا على تعيين الذات لانه يوصف المبهم الا بما اي باسماء اجناس لا لانه اسم
الجنس علمها ويوصف بالمصدر اي يقع ان يقع صفة نحو رجل عدل لانه يدل
على معنى في الذات وانما قيل هو كما قال ثلاث تاويلات احدها انه بمعنى الفاعل والثاني انه بمعنى
ذي عدل والثالث انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان يكون دالا
على ذات ومعنى والمصدر موضوع للمعنى لا دلالة له على ذات وهذا تنبيه على ما ذكرنا وهو
انه لو ذكر في حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد عليه سؤال البدل
والنكرة توصف بالجملة الخبرية اي كما يقع الصفة مفردا يقع جملة وشرط الجملة التي توصف
بها ان تكون خبرية لان تلك الجملة كالحكم عن الموصوف ولا بد في الانشائية وان يكون
موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة المعرفة نحو جاء رجل ابوه عالم الا قط
ما قول ذكو الارادة لا تقوى هل رايت الذئب قط جملة استفهامية مع انها وقعت
صفة لمذق فاجاب بانه متأول اي بمذق مقول فيه هل رايت الذئب قط فيكون
الاستفهامية في التقدير معمول القول فالقول هو الصفة وهو لا استفهام
فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء وشبهه بلون الذئب لان فيه غبرة تضرب الى
السواد والكدورة واوله حتى اذا جن الظلام واختلط وقبله تقول اي الزوجة او

الاعرف احسن صح

الذات صح

المصلاة صح

بكلمه صح

نائبا
وحديث الناس أحسن نقله لأن الجملة وهي قوله أحسن نقله طلبية مع أنه أوقعها مفعولا
لو جاز فعلا أو فعل الطلب موقع خبر المبتدأ وما وليه أيضا مثل ذلك إذ التقدير وجاءوا بمذق
مقولا فيه هذا القول أي إذا جن ليلهم وجنوا فلتهم وأخصتهم وحسن مقام الشيخ أجرس
أجرس أي يقول مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه أمرس أجرس وهو أن يحدر على
الاستقاء لضعفه فقال مرس الحبل إذا وقع في أحد جانبي البكرة فإذا أعدته إلى مجراه
قلت أمرسته والملمول للسبب بفرس عن مخرج الماء إلى ما لا طاقة له ونحو ولقد أمر
على اللئيم يسبني وآخر لمضيف ثمة قلت لا يعنيني فعند من سلم كون الجملة وصفا يحتمل
أن يقال إن الجملة حال لا صفة فأما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلأن هذا المعرف باللام
الجنس مجرى النكرة لأنه لا يوقت فيه بعض أفراد وقوع الجملة صفة للمعرفة وهو اللئيم
لأن المعرف بلام الجنس لا يدل على بعض الأفراد بعينه لا يوقت فيه أي لا يعرف فيه بل جرى
مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب عليهم أنه صفة للذين أنعمت عليهم لأن الذين أنعمت عليهم
لا تعريف فيه لأنه لا يدل على بعض الأفراد فأجري مجرى النكرة وهو وصف بغني وكانوا صف وصف له
بحال الموصوف نحو جاءني رجل عالم أو وصف بحال سببه أي بحال متعلقه نحو رجل حسن غلامه
فإن الحسن ليست صفة للرجل في المعنى بل للغلام الذي هو متعلق له والأول أي الصفة
بحال الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في الإعراب والتعريف والتنكير نحو جاء رجل عالم
والرجل العالم والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث إلا إذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل
جريح وامرأة جريح أو جريحة أي أولا إذا كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر لكون التاء
للمبالغة كعلامة ونسابة والعلاجة الثاني جمع كل شيء والثاني وهو الوصف بحال السبب
وهو المتعلق يتبعه أي يتبع الموصوف في الإعراب نحو جاءني رجل كثير عدوه والاستثناء
كثير عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه والرجل الكثير عدوه وفي الباقي وهو الإفراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاء رجل
قاعدا غلمانه لأنه بتقدير يقعد غلمانه وضعف قاعدون أي غلمانه كقولك يقعدون أي لأنه يجمع
فاعله إلا على لغة أكلوني البراغيث وحسن قعود إذ الصفة لا تشبه الفعل أن
صيغة قاعدون من حيث إنه جمع ألحق بآخره واو ونون تشبه يقعدون بخلاف قعود
فإنه جمع تكسير فلا تشبه الفعل إذ ليس للفعل صورة جمع التكسير وإنما جعل الوصف
بحال المتعلق مجرى الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لأنه أجري
مجرى الموصوف في القسم الأول وهو الوصف بحال الموصوف لأن الفاعل كان ضميرا عائدا
إلى الموصوف في القسم الأول فوجب أن يطابق الصفة ما يرجع إليه لكونها جاريا مجرى الموصوف
في الأمور المذكورة بخلاف ما إذا وصف بحال المتعلق فإن الفاعل للصفة هنا غير الضمير
المتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل فيه ذكر وهو كالفعل بالنسبة إلى معموله
فكما يجب أن يفرد الفعل إذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف العامل فيما بعده كما أن
يكون مفردا ولما أن الفعل إنما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويؤنث

باعتـ

باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف لأن الصفة إنما يحتاج إليها للفرق بين المشتركين في الاسم
لا اشتراك فيه لأنه إنما يكون بعد تقديم ما يحتمل هو إليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه
فاستغني لغاية وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الوصف
أو مساويا له والمراد بكونه أخص أن يكون أعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكر لأن
الموصوف هو المقصود بالنسبة فلو جعل أنقص من الصفة لزم أن تكون الصفة التي
في حكم الفضلة أولى مما هو المقصود بالنسبة ولذا أي لأجل اشتراط كونه أخص أو مساويا
ولا يجوز وصف المعرف باللام إلا بمثله نحو الرجل العالم ليكون وصفا بالمساوي أو بالمضاف
إلى مثله نحو الرجل صاحب القوم ليكون وصفا بما هو أخص من الوصف إذ تعريف الموصوف
باللام وتعريف الوصف بالإضافة إلى ما فيه اللام فالموصوف أخص وإنما لم يوصف بغيرهما
لكون الباقي وهو العلم أو المبهم أخص منه أي من المعرف باللام فلو وصف بهما لزم كون
الوصف أخص وأعرف من الموصوف ومن حق الوصف أن يحذف الموصوف أي يترك
موصوفه معه إلا إذا ظهر أمره أي أمر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من إطلاق الصفة
موصوفها محذوفا أما جوازا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما وأخرى داود أو صنع السوا
بغ أي التقدير وعليهما درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف لكان بمنزلة الاسم بحل
وهو عطف بيان لصنع نحو رجل صنع أي حاذق وقوله كأنك من جمال بني أقيش يقعقع
خلف رجليه بشن أي كأنك جمل من جمال بني أقيش فحذف الموصوف ولو ذكر لكان القعقعة
تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية وهم يحركونها إذا أرادوا
حث الإبل على السير لتفزع فتسرع وجمال بني أقيش وحشية لا تكاد تسمع بما لشن
تفارقها أو وجوبا عطف على جوازا أي أو يحذف الموصوف وجوبا بحيث لا يذكر معها كالفارس
والصاحب فلا يقال جاء الرجل الفارس أو الصاحب لظهوره ولا الأطلس ولا ورق البعير
يريد لون الرماد ولا أطلس الذئب الأغبر فلا يقال البعير الأورق ولا الذئب الأطلس
المعتمد من التوابع البدل وهو المقصود دون متبوعه خرج بقوله المقصود التأكيد والصفة
وعطف البيان وبقوله دون متبوعه العطف بالحرف فانطبق الحد على البدل ولا يختص الاسم
بل يبدل قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فإن قوله تلمم
بدل من تأت بدل الكل وإنما قال تأججا وكان القياس تأجج لوجوه إحداها
أن النار مؤولة بالمذكر لأنه في معنى الشهاب والثاني أنه مثنى راجع إلى الحطب والنار
فغلب التذكير والثالث أن الأصل تأججن بنون التأكيد الخفيفة ثم
انقلبت النون ألفا في الوقف وهو أي البدل أربعة بدل الكل أن يكون المبدل أي أن صدقا
على ما صدق عليه الأول لا أن مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا أخاك فإن مدلول الأخ
ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان على ذات واحدة وبدل البعض إن كان بعضه نحو
ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال إن كان بينهما ملابسة بغيرهما أي بغير الكلية والبعضية
نحو سلب زيد ثوبه وإلا أي وإن لم يكن بينهما ملابسة أصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل
حمار ولا يكون أي بدل الغلط في فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق اللسان فإن يريد

ولا ورق صح
اللسان صح

ان تقول مررت بحمار فيسبق لسانه وقال بغل فيأتي ببدل الغلط لان سببه غلط وقوله انه
في حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يجب طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فمن مطلقا
لا يجعل جاء موطاة قال بعضهم المبدل في حكم الطرح اذ قولك سلب زيد ثوبه معناه سلب
ثوبه فقال المصنف لا يجب جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا اذ لو كان في حكم الطرح لم
يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح
لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الخبر الى المبتدا وفيهم بل
الايلان بان البدل هو المقصود بالنسبة وقوله فمن لا يجعل نعت رجلا صالحا جاء موطاة من الضمير لو جعل ثم
المجرور في غلامه ثم تجرده عن بحث البدل وهو جائز وعلى هذا اي وعلى انه ليس المبدل في حكم الطرح
لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله تعالى انعمت عليهم اذ
لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاولى وجعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم اذ يكون التقدير صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فتخلو الصلة عن العائد الى الموصول لان العائد المذكور راجع
الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين كما ذكرنا في غيره
مثاله مثله ونكرتين نحو رايت رجلا اخاك ومختلفين نحو رايت زيدا اخاك ورايت اخاك زيدا في
ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة نحو لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة وانما
شرط الوصف لان الثاني هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود
مطلقا فلما وصفت قربت من المعرفة ولا يشترط ان تكون على لفظ المبدل على الصحيح يعني اذا
ابدل النكرة من المعرفة لا يجب ان تكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو احتراز الى ذهب مذهب
الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان تكون على لفظ المبدل نحو قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال يحتمل ان يدل على الاشتراط ويكونان اي البدل
والمبدل ظاهرين كما ذكرنا ومضمرين نحو زيد رايته اياه ومختلفين كما سياتي والظاهر لا يبدل
من المضمر بدل الكل الا من الغائب فلا يقال ضربتني اكالك ولا ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى في التعريف من الظاهر واما
الغائب فلم يكن في القوة كذلك لا يقال توهم الغيبة في الغائب يحال ضربته زيدا نحو قوله على جالته
لو ان في القوم جاء ما على حجلة لغض ما ناما حاتم بجر حاتم على انه بدل من الضمير المجرور في
جوده لانه بدل الكل والا اي وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد
المانع لان ما سواه من الابدال يختلفان اي يختلف مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال ان الاول
اقوى دلالة منه لان الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال ليس
البدل هو المبدل وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف المدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا
يقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني
الحمار ومنه قول الشاعر وما ألفى حلمي مضاعا فان حلمي بدل من الضمير المفعول في ألفى
وهو بدل الاشتمال وفي الغاية نظر اذ كان حقه ان يقول والا فيختلفان نحو وان لم
يكن بدل الكل يكونان مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما انقص دلالة من الاخر
لان ذلك انما يمتنع حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما انقص من الاخر ولحق العلاوة حذفا

الفاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا معنويا واذا كان الشرط ماضيا كان
يجوز في الجزاء الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم اي لا حرام ايضا منه
وعطفا ما وحكمنا اي لكلما اي ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر في الغيبة نحو اشتريته
نصفه وفي الخطاب نحو اشتريتك نصفك وفي المتكلم نحو اشتريتني نصفي وقوله تعالى لمن كان
يؤمن بالله من بدل البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجو الله واليوم الاخر كما في سورة
الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وكما في سورة الاحزاب
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وهذا سؤال وجواب
فالسؤال انه ابدل من الضمير المخاطب لكم كما في الايتين مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر
بدل الكل الا من الغائب فاجاب بانه ليس بدل الكل بل بدل البعض اذ التقدير لمن كان
يرجو الله منكم وهم بعض المخاطبين وقوله ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
من بدل الاشتمال اي انما جاز ابدال الظاهر وهو حلمي من الضمير المتكلم وهو مفعول الفيتني
لانه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال وجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال
من المضمر مطلقا كما ذكرنا والعامل اي في المبدل اذا كان حرف جر يجوز تكريره نحو للذين
استضعفوا لمن آمن منهم فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول وهو الجار
في البدل وانما خص بالحرف دون الفعل لان حرف الجر محتمل ولا يستقل ان يذكر وليس
كذلك الفعل هكذا ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور
ثم لم يكون العامل فيه لفظا الرابع من التوابع عطف البيان وهو تابع يوضح اي المتبوع
من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر خرج به قوله يوضح العطف
بالحرف والبدل والتاكيد سوى الصفة لان فيها ايضا دلالة من المتبوع على الجملة فاخرجها
بقوله عن الدال عليه لا على معنى فيه كانه قال عطف البيان تابع موضح لاسم المتبوع دال
على المتبوع لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لانه تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف
البيان فانه دال على نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال عليه للبيان اي
الموضح الدال على المتبوع وقد يفصل من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اي فصل
عطف البيان من البدل من حيث اللفظ فيما من الجزء المذكور فانما فصله عنه لفظا
في مثل هذا البيت فان قولك بشر اذا جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف واوله عليه الطير ترقبه وقوعا والوقوع جمع
واقع كركوع وراكع وترقبه اي تنتظر موته واقعة عليه الخامس من التوابع العطف
بالحرف وهو المذكور بعده متوسطا بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الواو والفاء وثم وحتى
واو واما وام ولا وبل ولكن وتحمل اي معناها اي من حروف العطف وخرج به قوله متوسطا
سائر التوابع فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولا جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح
زيد وعمرو واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول
وهو قوله المال بين زيد وعمرو فلو كان الواو للترتيب لكان بين داخلا على متعدد

العطف بالحرف

تحت خط موته ووقوعا نصب على الحال من الفاعل في ترقبه ان حط بموته تمت

وهو غير جائز واما المثال الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه للترتيب لكان
اصطلح زيد اخلاقا غير مفيد ولانه افتعال بمعنى التفاعل فيقتضي تعددا في الفاعل والفاء له
اي للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول فحومل على وسط الدخول فتوسط حومل ولو قلت بين
الثور فالعرس لم يجز هذا ايراد على قوله ان الفاء للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لما دخل بين على
متعدد فاجاب بان المراد بين اجزاء الدخول ووسط الدخول فتوسط حومل لان الدخول
وحومل اسما موضعين مشتملين لكل واحد منهما اجزاء فجاز دخول بين عليه باعتبار تكثر الاجزاء
ولا فاء ولها الترتيب من غير مهلة استعملوها اي الفاء للسببية ورابطة للجزاء بالشرط حيث
لم يكن مرتبطا بذاته فتم العلة وهو قوله لافادتها على المعلول وهو استعملوها بمعنى اعجاز
استعمال الفاء للسببية لانها يفيد التعقيب من غير مهلة لان المسبب مترتب على السبب
لوجود تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام
فاذا وجد الامران جاز استعمال الفاء لمحض السببية وكذا يجوز استعمالها رابطة للجزاء بالشرط
لان الشرط ايضا سبب للجزاء مترتب على الشرط من غير مهلة وقيل بقوله حيث لم يكن احترازا
عما اذا وجد الجزم في الجزاء نحو ان تأتني اكرمك فالجزاء فيه مرتبط بالشرط فلا حاجة الى رابطة
اخرى من الفاء بخلاف ما اذا كان الجزاء جملة اسمية فان حرف الشرط لا يؤثر في الجملة الاسمية
بل احتيج الى رابطة اخرى معنى وهو الفاء وقوله تعالى وربك فكبر على معنى ومهما يكن من
شيء فكبر ربك والفاء اي وان تقدير الشرط فالجامع الواو اي ان لم تقدر الشرط يلزم ان يكون
الواو داخلا على الفاء ولا يجامع الواو والفاء ذكر الآية على سبيل الاعتراض وهو ان الفاء
لو كانت مستعملة للترتيب لما جامعها الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنهما جامعهما
على تقدير ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كبر فيه التقديم مناج فيكون التقدير فكبر
ربك مع الواو والفاء لا ملاقاة فاجاب بان الشرط مقدر بعد الواو والتقدير ومهما يكن من شيء و
فكبر ربك وربك مفعول كبر والفاء للجزاء فلم يلاق الواو والفاء لتخلل الجملة الشرطية وهو مهما يكن
من شيء بينهما وكذا هنا اي الفاء في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي
بلا فاء لان عند متعلق باجزعي فتلاقي الفاء ان وانما كرر الفاء لبعد العهد بالفاء الاولى كما
كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها وكان القياس اذا قلت اما بعد خطيبها بدون اني لتكون خطيبها خبر انني المذكور
اولا فاعاد اني لبعد العهد بانني السابق وفي قوله تعالى اي وكذا كرر في قوله تعالى فلا تحسبنهم
بمفازة وما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة فاعيد لا تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن وطوف الفاء للاشعار بان افعالهم
المذكورة علة منع الحسبان بمعنى كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم الثاني بل يكتفي باول له
ولو اعيد بلا فاء ويكون الفاء فقال انما الحق الفاء للسببية وهو للاشعار بان افعالهم المذكورة
وهو العرجه وصف بحديمي العلة في منع الحسبان ومنه لدى اي الفاء للجمع مع التراخي ولذا قيل ان الجزد
بالتحويرت مطلقا مرورا لانه لتراخي احد المرورين عن الآخر بخلافه اي بخلاف المرور
مع الفاء فانهما مرور واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخي بقطع الثاني عن الاول وصح العطف

والمعطو

والمعطوف بها جزء للمعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية الشيء طرفه ومنتهاه
فيكون بعضه ثم قسم الجزء فقال اما افضله نحو مات الناس حتى الانبياء او ادونه نحو استنت
الفصال حتى القرعى وهي مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالته ولا استنان
الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا والقرعى جمع قريع كمرضى جمع مريض وهو من قرع
بالتحريك وهو بثر ابيض يخرج بالفصال وداؤه الملح وحب نعلو اللبن فاذا لم يجدوا الملح نتفوا
وبره وطلوه بالماء ثم جروه على السبخة وادوا او واو لاحد الشيئين او الاشياء مبهما ونقال انها
للشك الخبري نحو جاء زيد او عمرو ويقولون من شك في الخبر والتخيير او الاباحة في الامر اي اذا
كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير اما ان يكون بين الشيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل
سمكا او اللبن اي يجوز لك اكل ايهما شئت ولا يجوز له اكلهما معا وقد يكون بين شيئين يجوز الجمع بينهما
نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين اي يجوز ذلك الجمع فالمراد بقوله
التخيير التخيير الذي لا يجمع بينهما وبقوله الاباحة التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكونا
قسمين والا فالتخيير اعم من الاباحة فلا يحصل قسيما له ويتوسع فيها اي في النهي في مثل قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال لا يحصل الا بينهما بعد احدهما وهي بمعنى
احدهما وانما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن لمعنى النفي قد يتوسع في الآية ان او ليست على وضعها
بل هي بمعنى الواو حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم والكفور وهو اي على ظاهره لم يكن نهيا الا عن
احدهما فاراد ان التعميم بانه على اصله والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد الامرين
لا على التعيين انما يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله انما جاء التعميم من جهة النهي
المتضمن للنفي ونفي احد الامرين يكون بنفي كليهما فالنهي في المعنى عن احد الامرين ولكن يلزمه
النهي عن كليهما لو بان على وضعه وان التعميم من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدلالة
على احدهما شيء وكونه مستلزما للنهي عنهما شيء آخر يلزم الاول وكليهما اي ولكن او بمعناها
اي بمعنى الواو في نحو قوله فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرئين اذ هلكا
جميعا لشانهما شجى واشتياق وفي الصحاح بحذف واصلاف وعفاق اسم رجل الكلمة الباهلة
في قحط اجابهم بمعنى ان او بمعنى الواو او لانه يكسب عليهما لا على احدهما ولذلك قال على المرئين
ولكن اي وان لم تكن بمعنى الواو بل كان او على وضعه فقيل على المراد انه على المرئين وكرر قوله
ان كلا الكلام او زواما هو نوعين يتعقبان الكاما وقبله على الظرف واختلف الكلام ادعام
موضع والسودوده اجماعتين وهو نوعين تصغير جاري وهو اللقس قال الاصمعي هو بمارق
العوان خاصة والنقف كسر الهام وانما كان او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل هو نوعا
بل قال هو نوعين فلو كان على وضعه لقيل هو نوعا على التوحيد وعند الخليل ايضا الجوين
على التثنية بمعنى اذهم جوبين فلا استدلال فيه وانما كان الاستدلال حيث التصف
هو نوعين حالا عنهما فلو كان او على وضعه لم يصح انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم يعد
الفارسي اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه ودخول العاطف عليها واجيب
بان التقدم ليس فيها اي من العاطفة بانما في وشهد لكون الثانية منهما اي من العاطفة
عطفه قبلها والواو اما مجردا منها او لعطفها على المتقدمة وفيه نظر استدل ابو علي الفارسي

على ان اما ليست من حروف العاطف لوجهين احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل
نحو جاء اما زيد او عمرو وحرف العطف لا يتصل بالفعل والثاني دخول العاطف عليها لا امتناع جاء اما
جاء زيد واما عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف
العاطفة بالاتفاق والكلام في الثانية ويشهد لكون الثانية من العاطفة ان ضمير او يصح ان يقوم
مقامها او وعاطفة قطعا وعن الثاني لا بد من الجواب عن دخول العاطف عليها بما جاز عنده بوجهين
احدهما ان الواو الداخلة ليست عاطفة بل اما مع الواو كلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة
والثاني ان الواو لعطف اما الثانية على اما المتقدمة فعال فيه نظر لانه لا يكون اما عاطفة
كما ذهب اليه الفارسي وانها حرف العطف لا يدخل على الحرف وعلى تقدير صحة عطف الثانية على
الاولى والاولى ليست للعطف لا يكون الثانية للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاولى فالاولى
ليست عاطفة فلا يكون الثانية ايضا عاطفة وهو عكس مذهب الشيخ اي على والتفصيل معناها اي
من او واما انك مع اما تبني كلامك من اول الامر على الشك الذي سبقها اي سبق اما بالاولى اي باما
الاولى يعني ان اما مذكورة قبل المعطوف فيعلم من اول الكلام الشك ولا يلزم ذكرها اولا
سبقها اي سبق او باما ليس بلازم اي لا يلزم ان يكون او مسبوقة باما فيعلم الشك
من اول الامر بل جاز ان يقال جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان لا يذكر
اما اولا فلا يعلم الشك ويجيء ذكره اذا كان في الكلام عوض من تكريرها
نحو اما ان تكلمني جملا والا فاسكت فانه يعلم ان المعنى اما ان تكلمني جملا واما ان لا تكلمني
ثم قيل انه ان لم تكلمني جملا فاسكت قال في الاستشهاد على اما قد يجيء غير مكررة اذا كان في الكلام
عوض عن تكريرها قال اي الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انه جاء غير مكرر مسبوقة
بالاولى وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات يعني انه
قد استعمل اما من غير سبق اما عليها كما جاء في الشعر ولا يقع في النهي البتة معطوف على
قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او واما بان اما لا يقع في النهي فلا يقال لا تضرب اما
زيدا واما عمرا ويقال لا تضرب زيدا او عمرا كما ذكرنا في الآية وصوله تطع منهم آثما او كفورا
وام للاستفهام يليها متصلة اي في حال كونها متصلة احد المستويين والآخر المعادل اي
ويلي المستوي الآخر المعادل لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما نحو ازيد عندك ام عمرو
ولهذا اي ولكونها يليها احد المستويين والآخر المعادل كانت ام المتصلة مختصة بعطف
الاسم لتمكن ان يليها احد المستويين والآخر المعادل فلم يجز ارأيت زيدا ام عمرا لان المستوي
زيد وعمرو ولم يل الاول الاستفهام ويكون جوابها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام
بالتعيين دون لا او نعم فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو ومعناه ان المطلوب تعيين
احدهما فيذكره في الجواب دالا على التعيين ويقول زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم لم يجز
لانه لا يتحقق معنى التعيين بخلاف او فانك اذا قلت ازيد عندك او عمرو فالسؤال
عن ثبوت احد الشيئين فيصح الجواب بلا او نعم بدلالتها على ثبوت الشيء وثبوته
ولهذا كانت مختصة بعطف الاسم فيه نظر لانه ... قال في ام المنفصلة

وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد فيكون ام منفصلة ايضا كقولك
اقام زيد ام قعد وكذلك ذكره صاحب المغني فام المنفصلة لا تختص بالاسمين ولو قلت
الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام الحسين افضل ام
او ابن الحنفية لكان الجواب احدهما لان السؤال بام عن احدهم على الابهام فالجواب
ينبغي ان يكون مطابقا للسؤال في الابهام ولو قال الحسن ام الحسين افضل ام ابن
الحنفية لكان الجواب بتعيين احدهم لاجل ام لهذا المثال انفصالها يدرك به من او وام
في اختلاف الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاء لها
صبي يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية كيف رأيت زبرا أأقطا
او تمرا ام قرشيا صقرا اي هو ذا او صار حلت او بين الاقط والتمر لا عالم بعدها انه
تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى انهما والكبرى جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينهما وبين قرشي
اي احد هذين الاسمين ام قرشيا وزبرا مكبرا الزبير او منقول من مصدر زبرت الكتاب
اي كتبته او زبرت الرجل اذا انتهرته وزجرته او زبرت الشيء اذا قطعته امات كتاب
سيبويه وسواء اقطا او تمرا او حيرما والحيرم ... الصبي المجلوب من حرم موسى اي
او حيزبه جلوا او مرا وعلى هذا يستقيم اللفظ والمعنى وهي اي وام منقطعة اي في
حال كونها منقطعة وهي قسيم لقوله متصلة اي ام منقطعة لعطف الجمل ويكون بمعنى بل
والهمزة ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خشية اللبس نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو ولو لم يذكر لفظ الجملة بل قال ام عمرو لالتبس بام المتصلة ولا يلزم ذكر اي
لفظ الجملة في الجمل حيث لا التباس اي لانه لا التباس نحو انها لابل ام شاء والتقدير
بل أهي شاء وانما لم يكن فيه اللبس لان شرط المتصلة ان يتقدمها استفهام ويستعمل
ام والهمزة للتسوية مجردة عن معنى الاستفهام في نحو سواء علي أقمت ام قعدت اي سواء
علي قيامك وقعودك ... مذكور في التعريف والاخفش ... وقوع الجملة
الاسمية ... اي حيث استعملا بمعنى التسوية لانه تقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت
الجملة الاسمية كان تقديرها بالمصدر ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية مشتملة على الجا
فتقديره بالمصدر ... زيادة تكلف وتعسف فالفعلية اولى والا ... استعمل
ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم ونظائره وقطع سواء في الاول لتنبيه
على التسوية قولهم لا ابالي ولا ادري وليت شعري نحو ليت شعري اقام زيد ام قعد
ولا ابالي ولا ادري اقام ام قعد والجملتان معطوفا احدهما على الاخرى بام وفي موضع الحال
نحو لاضربنه قام او قعد اذا التقدير لاضربنه قاعدا او قائما ولا يقع ام اي لا يصح ان يقال
لاضربنه قام ام قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام واما قال سيبويه ان
قوله لا ابالي ابيت بالحزن ... ام ... من مواضع ام يعني ان ام في
الشعر ورد في موضع لتقدم الاستفهام عليه في قوله ابيت وقوله اي قال سيبويه
ان قوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله اذا ما
انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا من مواضع او اي قال سيبويه ان

ام ابن الحنفية فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى مذهب الكيسانية ابن الحنفية لا عندهم افضل ولو قال الحسن صح

اذا طوسم هكذا ... اللبان ... صح

بسنجبن صح

هذيل

اي اوفي النفسين الاخرين من مواضع بين انه جاء علا وضعه وذكر ان انت مكرر بلفظ
دفع مفعوله بجلالة فوصف ان يكون اسم علا موضعه اذ لاصح الحال فيه وانما المبتداء موقعا
للبيان به لا انه لا معنى في حديث الجالس بل لا معنى الا بي ولا انت لا يخفى فيه بعوض الي في
الحال وهو ضمير المتكلم في انا اي فلا يكون حالا واما النفس الثاني المحذوف المنا في مفعول انا اي فيكون
اكثر بشر اذا قلت جالا لكون كل واحد من النفسين مشتملا على ضمير ذي الحال وهو المحذوف وكذا
النفس الثالث يصح ان يجعل فيه الحال اي آخر جالا لا يشتمله على الضمير الراجع الى العلم
الذي هو ذو الحال فعذر ظهر ان اسم في النفس الاول واقع في موضعه والا لم يكن الجملة بعد
جالا وان اوفي النفسين الاخرين واقع في موضعه فيصح ان يكون جالا اسم النفس سواء عليه
وبجانبه وجاهه اي عند اللئيم بقوله هذا النفس حسن نصحه عند اللئيم ويكاني اي
لا مثل ودر تحتي وفوقه اذا ما انحى على مطلقا او مقاصها فتكون الحال نون افعل وقبل الملحق
للاستفهام والفعل هو حال ولا على معاني الاستفهام كون الجملة جالا كما ذكرنا من ان الملحق
وام محذوفنا لمع الا بستوا وعن على اعتبار الاستفهام فيه كما قلنا سواء على المنت لم
تعذر والجمع ما صحبت نول في جال طوله فا طلابه في جال ما صحبه فعصل واملي اي امتد الاوقات
من الملاوة اي اذا امتد عليه حينا طويلا سعدوا نا تماسي وانقطع امر وبه سلم ولا تنفي ما وجد
للاول نحو جاء زيد لا عمرو وتختص بالاسم اي لا لا تكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
لانه يلتبس بالدعا نحو لا بارك الله وقد جعلت ليس مراد فا لها اي للكلمة لا في قوة لحرف
النفي ليس الجمل اي لا الجمل وبعضهم كما روي انما يجري النفي على الجمل وقبله واذا اخوته
فرمعا فاجرا والشعر للبيد من قصيدته والصحيح انه على اصله فيكون الجملة اسم ليس الخبر
محذوف اي ليس الجمل جاريا او يكون في ليس ضمير راجع الى اسم الفاعل المستفاد من تجري
اي ليس الجاري الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس وبل للاضراب عن الاول مثبتا
كان اي الاول او منفيا ومعنى بعد الاثبات الغلط نحو جاء زيد بل عمرو ومعنا الاضراب عن الاخبار
عن الاول الى الاخبار عن الثاني اي الاول كان غلطا وبعد النفي يحتمل الغلط ويحتمل اثبات
الثاني نحو ما جاني زيد بل عمرو فيحتمل ان يقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاني عمرو
فيكون فيه الاضراب عن منفي الى منفي آخر فالنفي الاول كان غلطا ويحتمل ان لا يقدر بعد
بل حرف النفي فيكون الفعل ثابتا للثاني اي بل جاني ولكن بتسكين النون للاستدراك
في عطف المفرد بعينه لا لما انما لا يقع الا بعد النفي بخلاف لا فانها لا تقع الا بعد
الايجاب كما ذكرنا وفي عطف الجمل نقيض للا وقوعه بعد النفي والاثبات نحو جاني زيد
لكن عمرو لم يجي جملة منفية استدراك على الجملة الموجبة قيل لكن تعد عطف على جملة
على جملة وكذا اذا وقع بعد النفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو وقد جاء وما جاني تميم بل خالد وقد
جاء قومه بل خالد كان حقه ان يعطف بلا لكن ليكون ذكرا عمال كون لكن واقعا بعد
الايجاب وبعد النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انما ذكر معكد امثال في بل فيعلم
ان لكن كذلك وكان الاولى ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع في النسخ اي للتفسير
نحو جاني اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك

الى زيد عبد الله كذوف اي من حروف النفي دون العطف وهو ظاهر وقد يقال بعضهم من
حروف العطف نظرا الى ان تابعين يشارك ما قبله في الاعراب وتختلف فاختلافه واختلاف اعراب التابع بسبب اختلاف
اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف يكون عطفا وهي محل النظم واذا عطف على الضمير
المرفوع المتصل ولا فصل اكد بمنفصل نحو اذهب انت وربك وانما اكد بالمنفصل لئلا
يكون في الصورة عطف الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان
المعطوف عليه ضمير مرفوع متصل نحو ضربني وزيدا فانه جائز بلا تاكيد لان المنصوب فضلة
وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما اذا كان مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب الا انا وزيد لان المنفصل
مستقل ليس كالجزء وبخلاف ما اذا عطف على مظهر لان المظهر مستقل بنفسه وقوله
قلت اذا اقبلت وزهر تهادى للنفس ولي عطف زهر على المرفوع المتصل في اقبلت من غير
تاكيد فاعتذر عنه بانه اجيز للضرورة وكان القياس اذا اقبلت هي وزهر واخوكم هو
الا ان يحصل الفصل ولا يصح العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار فلا يقال مررت بك وزيد
فلا يقال مررت بك وزيد بالجر لان المجرور كالجزء من الجار ولا يصح عطف الاسم
على الجزء من الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين فكما لا يصح العطف
على التنوين لا يصح على المجرور والجار مع عدم استقلال كل واحد منهما وقراءة حمزة
والارحام بالجر ليست تلك القوية لانه عطف على الضمير المجرور في تساءلون به من
غير اعادة الجار وانما قال ليست تلك القوية لانه قيل ان الواو للقسم لا للعطف والمعنى
وحق الارحام فلا يطعن حمزة القراءة في العطف على الضمير المجرور ولا يجوز الفصل
بالجر بين المعطوف والمعطوف عليه فلا يقال الاعلام زيد قائم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف
على المجرور في حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور
والمعطوف عليه المجرور فلا اعتداد بقراءة من قرا وهذا النبي بالجر عطفا على
ابراهيم فيما قبله وهو ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي لوجوب الفاصل
الا حسنى بين المعطوفين منها وحكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع فاذا وجد ضمير
في معطوف عليه ان يوجد ضمير في المعطوف ~~يجب ان يوجد ضمير في المعطوف~~ ولذا
اي ولكون حكمه حكمه لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اما اذا قلت ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو فلانه لو جر ذاهب بالعطف على قائم ويكون
التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيخلو الجملة عن الضمير العائد الى اسم ما وان نصب عطفا
على محل بقائم امتنع ايضا للمانع المذكور وتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما
لعمرو فيكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع منه فاما اذا قلت ما زيد قائما ولا ذاهبا
عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قائما
فيخلو المعطوف عن الضمير واما على اضمار ما فيكون ذاهبا خبرا وعمرو اسمه ونحو ممتنع
اضمار ما جاله اللفظ لا يتقدم منصوبه على مرفوعه فكيف يتقدم مع اضماره فتعين
رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو جاز
على الا نفوذ ليس فيكون المنصوب خبرا مقدما على مرفوعه وهو جائز في ليس لانه فعل

بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو الظاهر عا فاما نحو ممتنع في ليس ايضا
على المعطوف عين الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتحصيل الفاء
للسببية هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير فيلزم رجوع
الى الذي وليس في يغضب زيد ضمير الذي اي المقرون فيغضب زيد الذباب فاجاب ان الفاء ليس
للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا الطلق وليس بحيث لانك اذا قلت زيد ابي زيد فاكرمه
قولك فاكرمه الفاء فيه للعطف ومع وتضمن السببية فالسببية لا تنافي العطف على
نحو السؤال ايضا بل التحقيق ان يلتزم ويقول انما جاز لانه يتضمن العائد الى الموصول
في تقدير فيغضب زيد فيه او عقيبه فكأن الفاء دالة على هذا الارتباط وجاز عطف الفعل
اى عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك يعني
ان الفعل المضارع واسم الفاعل شريكان في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال
فكأن قيام احدهما مقام الاخر فيصح عطف احدهما على الاخر تقول زيد قائم ويقعد وزيد
يقعد وقائم لكن ان يمنع من وقوع احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز جيئني ورث
زيد وضاحك لانه اما ان يعطف على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول
السين في اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على محل قوله سيحدث وهو ممتنع ايضا
لان المفرد وهو ضاحك لا يقع اول الكلام فلا يجوز ان يقول ضاحك ابتداء من غير
تقدير مبتدا ولا ضمير اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام
او شبهه الاعتماد لكونه صفة للموصوف او حالا لذي في بابه فان قلت جاز ان يقال
فضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا وضاحك خبرا مقدما قلت لا يصح ذلك لان الغرض
انه يقع موقع سيحدث وسيحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون ايضا هو خبرا مقدما
بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيحدث وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت
بضاحك ويحدث اذ لا يجوز عطف يحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف
مررت برجل ضاحك ويحدث اذ يصح وقوع يحدث موقع ضاحك لانه يكون صفة للرجل
ويصح ان يقال مررت برجل يحدث ولا يجوز عطفه اى عطف الفعل او فاعل على الماضي
لعدم اشتراكهما فيما يشترك فيه اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب اى الماضي من
الحال كقوله ام صبي قد حبا ودارج فانه عطف دارج على حبا لكونه مقرونا من الحال
بقد فكأنه فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقبله يا ليتني قد زرت غير حارج ام صبي الله
وحارج بالحاء المهملة بمعنى اثم من الحرج وهو الاثم اي ليتني قد زرت غير اثم ام صبي
قد حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويداه في مشيه
من درج الصبي فارس من خطاه لكونه طفلا لم يحكم قوته فلا يقدر على العدو
والمشي وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر لان الاي
عطف فعل او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لوروده وكثرته في التنزيل نحو ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله الذي ارسل الرياح فتثير ما الا وان يقال المراد لا يجوز عطف
اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق بلا تعسف عا وردت

الذي

الذي من نحو بقريب الماضي بقد وتقول ان لم تقم وتحسن اليك صح انه يجوز عطف
تحسن على تقم اي ان لم تحسن فصلا حيث للجزم ويجوز عطف على لم تقم ايضا على تقدير ان
تحسن لان لم تقم جاز بمعنى المستقبل لدخول ان وكأنه عطف مستقبل على مستقبل
ولو قلت واحسنت جاز لان الان كان ماضيا معنى وان جاز بدخول ان على معنى
الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه وتقول ان لا تقم وتحسن على التقدير
وان تحسن فلو جئت بالماضي ولم يعد الاستقبال وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف
ماض على مضارع لفظا ومعنى خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان
احسنت بعضه حكم الشرط عليه والتقدير وان احسنت فصح معنى المستقبل فكأنه
قال ان تقم وتحسن وهو ضعيف لان انصباب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا
في صحة العطف فما لم يصح عطف لا يكون مستقبلا ولا يكون مستقبلا لا يصح عطفه
وقوله ولم يعد الاستقبال معناه انك جعلت احسنت استئنافا فالتكون جملة معترضة
بين الشرط والجزاء فلا منع منه لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع
منه والعطف على العاملين اى على معمولي العاملين او على معمولي عاملين لا يصح مطلقا
عند سيبويه ويصح عند الفراء واذا تقدم المجرور نحو المرفوع او المنصوب فيصح
جيد عند الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو لنا وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب
البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين فانك اذا قلت
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فقد قام الواو مقام ان الناصب عمرا ومقام في الجار
الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر
الامثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما الناصب
شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان الاصل ان يمنع لما ذكره المانعون
وانما يجوز حيث ورد كما ذكرنا من المثال والتحقيق انه انما يجوز حيث تقدم المنصوب
او المرفوع على المجرور بجواز زيدا في الدار وعمرا الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان
ومقام في فقد وقع بين في وبين مجرورها فاصل اجنبي اذا التقدير في عمرا الحجرة
بخلاف ما اذا تقدم المجرور وقلت والحجرة لان المجرور حينئذ يلاقي الواو المقام
مقام في ويليه ومقتضى هذا ان شرط تقدم المجرور في المعطوف اى في المعطوف
عليه فلا شرط لانه ليس فيه هذا المخالفة ولكن التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه كان حسنا مطلوبا عندهم فلما وجب تقديم المجرور في المعطوف فتقدم
في المعطوف عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما حتى لكنه الفرق وقوله تعالى والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتقض حجة لجواز اجتمع بعضهم بمثل الاية على جواز
العطف على عاملين مختلفين فان الواو في النهار قام مقام اقسم الناصب اذا
ومقام الباء الجار النهار وليست الواو في والنهار واو قسم مستانف نص الخليل
وسيبويه على ان توالي القسمين على مقسم عليه واحد مدفوع فيكون الواو للعطف
فقال المصنف هذا لا ينتقض حجة لهم على ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر مثل المقسم

ج

وليس بظرف لفعل القسم لفساد المعنى بعني انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من الليل اي اقسم
بالليل وقت غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او يقدر مضاف قبل المقسم به اي اقسم بغشيان
الليل بعد غشيانه واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا
باقسم والواو لم يقع الا موقع الباء وكذا الوجهان في والنهار اذا تجلى وينبغي ان يحمل على
هذا او لو قيل ان اذا منصوب باقسم ظرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان الغشيان
وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا
بفعل القسم على اطلاقه وجعله حالا لا يدفع الفساد بل يزيل اي ذكر بعض المتأخرين ان
اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم بالليل كائنا وقت
غشيانه وعرضهم انه اذا ليس ظرفا لاقسم حتى يلزم تقييد القسم بزمان الغشيان بل المقسم
به الليل كائنا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع
الفساد بل يزيل اما انه لا يدفع فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه في الليل ويلزم
من الحال كون القسم مقيدا ايضا بحال غشيان الليل كما قلت الكا فانه يدل على تقييد المجي
بحال الركوب واما بيان انه يزيد فلانه يلزم منه فساد آخر وهو الاخبار عن الليل بظرف
الزمان والاخبار به لا يكون الا عن الحدث لا يقول الليل وقت الغشيان والقائل ان يقول
جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم بكون
الليل في زمان غشيانه فالعامل في الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان
بل الكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ان الحال
اذا من النهار والكون المقدر من كان التامة لا الناقصة ليكون اذا حالا لا خبرا واعتذار
الزمخشري منقضه قوله والليل اذا عسعس بعني انه قد ذكر الزمخشري ان الواو في والليل
الا استمر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والفاء معا فالواو النائب عنه منصب لمعانيه
عن الباء فليس هو من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معمولي عامل
على معمولي عامل واحد وهو الواو لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين
ولا منع فيه وهذا في غاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب انه انما يستقيم هذا
الجواب لو لم يجر به باقسم والفاء بل قام مقامها حرف انما ادخر به بعدها فلا يستقيم هذا
الا عنادا لكن ورد مصرحا بها في قوله فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
فعلم قام الواو مقام عاملين مختلفين مصرحا بها فلا يقع ذلك الا عنادا وهو حجة قوية
ويتضح الى آخره ويصح عطف معمولي عامل واحد وهما عبدا اي معمولين او اكثر على مثلها
اي على معمولي عامل نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا على عطف عمرا على زيدا ودينارا
على درهما واجمع زيد قائما وبكر قاعدا ابدا لقيام المانع المذكور وهو كون الحرف قائما مقام
عاملين ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولها اي دون معمول الفعل ومثله نحو اردت ان
تضرب زيدا عمرا وبكر كائنا جالسا فالفعل الثاني بدون معموله عطف على الفعل الاول
بدون معموله ولا يجوز عطف المعمولين على المعمولين اذ ليس الغرض مشركا بين المعمولين
ولا الا جانه بل الغرض مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين او الا جانه مخصوصه

بالفا

بالفاعل والمفعول المذكورين احدا وانما اشترك الفعلان في دخولهما تحت الارادة
والمعمولان باقيان بحالهما هكذا ذكروا وفيه نظر لان مقتضى قولهم ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع الفعل الاول فح اما ان يعمل الفعل الثاني
في المعمولين الاولين او لا يعمل فان اعمل فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل يعمل في معموليه
كما كان فيلزم الفصل بينه وبين معموليه باجنبي وهو معمول الفعل الاول وعطف الجملة
على مثلها من غير اشتراك في الاعراب يعني ان المراد في عطف الجملة على الجملة اشتراكهما
في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم عمرو فالمفهوم تراخي الجملة الثانية
عن الاولى فاذا دخل الواو افاد اجتماع مضموني الجملتين من غير اشتراك في الاعراب
وهذا اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين في البرهان من ان مجيء حروف العطف في الجملة انما
هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك فانه قد يبين اشتراكهما في المعنى الجمعية
في الواو والتعقيب والتراخي في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل الامرين اي يحتمل عطف
الفعل بدون معموله على الفعل ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله وعلى الاول
يكون عطف مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة وكذا زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل ان يعطف
جملة على جملة وان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف عمرو على زيد وقاعد على قائم ذكر في اول
الكتاب ان نحو المعرب في اقسام اربعة وفرع من القسمين فشرع في القسم الثالث وهو
ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن العامل فقال القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي
او معنوي فاللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام
لان كل فعل يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من المفاعيل على
الاختلاف في المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به واخي المنصوب والمحلى
فان الاول لا يكون الا للمتعدي يريد بالعام ان يكون اللازم والمتعدي فان ما عدا المفعول
يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه
وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد منهما منصوب سوى المفعول به
لكن اختلفوا في المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب له الفعل المتقدم بتوسط الواو
التي بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على الخلاف لان هذه الواو لا تقتضي المشاركة في
الفعل تقول لو استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوت الخشبة لانها لم تكن معوجة
حتى تستوي فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وقال الاخفش ان الواو ليست
مقوية للفعل قبلها وانما هي مهيئة لان ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير
واسطة لقيامها مقام مع كما كان ينتصب من غير واسطة ويمكن ان يكون اشارة
الى ان المفعول معه قياس عند بعضهم وعند آخرين منصوب على السماع فعلى الاول
عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه في الفوز واما الحال فظاهر انه من المنصوب العام
اذ الحال قد ينتصب بعد الفعل المتعدي وبعد الفعل اللازم ولقد صرح به في المفصل
بقوله وهي اي الحال ايضا من المنصوبات العامة والافعال في نصبها مستوية الا انه
وقع في لفظ الكتاب ابهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك وانما اخره

القسم الثالث العامل

الماء والخشبة

لانه لم يبق ان يتقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات المفعول قوله والحال معطوف
على ما سبق من قوله كاعطاء المفعول به اي وكالحال ولو قال وكالحال سلم عن ذلك الابهام
وقد يكون خاصا اي لا يكون لكل فعل كالمفعول به والمخلي المفعول والتمييز فان الاول
يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي والمخلي المفعول اما على من المنصوب الخاص لانه
ليس لكل فعل منصوب على المخلي بل لبعض الافعال كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز
انه ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز بل لكل فعل مبهم وهو اي المتعدي ما
جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على ثلاثة اقسام متعد الى واحد كضرب والى اثنين
اما متغايرين بمعنى انه ليس من المفعولين فيه ولا يصدق احدهما على الآخر كاعطيت
زيدا درهما او غير متغايرين بان يكون عليهما فيه ويصدق احدهما على الآخر وهو سبعة افعال
سبع افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها اي بمعنى حسبت وخلت
احتراز عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتي وعلمت ورأيت ووجدت اذا تعلقن بشيء
على صفة احترازا عما اذا تعلق بذات الشيء كما سيأتي ويدخلن على الجملة من المبتدأ والخبر
فتنصبهما على المفعولية هذا اذا تعلق بالشيء على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت
بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم تقتض الثاني اي لم تقتض
المفعول الثاني وهو ظاهر ويختص اي افعال القلوب بجواز الالغاء فهو سقطه نحو زيد علمت
قائم او متأخرا نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في الاصل مبتدأ
وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس من مفعوليه فيه ما اذا الغي يستقلان كلاما
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان
تدنوا مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وكذا قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والجمهور على
على انه لا يجوز الالغاء في التقديم واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشأن للظرف والاصل
وما اخاله واني وجدته والتعليق عطف على الالغاء اي ويختص افعال القلوب بجواز التعليق
مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وحرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق وهمزة الاستفهام
صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها والفرق بين الالغاء والتعليق مع
كون الافعال في الحالين غير عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها لمانع لفظي كما في الصور المذكورة
واما في الالغاء فيمكن ان ينصب الجزآن على المفعولية في التوسط والتأخر وهي لا الغاء واما
في التعليق فلا يمكن ان ينصب الجزآن لا لفظا ولا محلا وايضا جواز التعليق المذكور يعلل
مجعول من حيث المعنى بالتأويل بمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو وجواز هذا الاستفهام
واما في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد
افعال القلوب اختلاف فمن اجاز اي جوز الجملة في الموضعين بمعنى هل والهمزة وام ومن
منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بالجواب والذي يعلل في جواز الاستفهام
بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت احدهما معينا بخلاف هل فان جوابه ليس
احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا او نعم واجيب بان لا ونعم في تقدير جملة اي نعم
قام زيد او لا ما قام زيد ولو لا ذلك لم يستقم ان يكون كلاما فالجواب جملة من محكوم به ومحكوم

نحو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال لحال للام وحرف النفي وهمزة الاستفهام مع

عطف على قوله اي لا الغاء
اي ويختص افعال القلوب
بامتناع الاقتصار على
احد المفعولين مع

عليه وهو الجامع للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قائم
بمعنى ان وما بعدها يسد مسد جزئي مفعول فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين
وانما جوز ذلك لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه مكان المفعولين مذكوران ادعى
علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد وان اختلفا في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين
فقد يسكت عنهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم ابى ذلك الا مع قرينة
تكون اي المفعولان معها اي مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز عندهم اسناد علمت مع حذف
المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سؤال وجواب اما
السؤال فهو ان ذاك احد مفعولي ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو
انا لا نسلم ان ذاك مفعول به بل اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت فهو في حكم المفعول
المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار فيه على احدهما وقد توهم
انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك والفرق ان الجملة بعد اي في قلت ذاك هي القول بعينه
وحال الجملة من ضروب الخصوص فاذا عدل عنه جاء المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا ظننت
هذا التوهم اشارة الى مذهب الفراء فانه قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا قيل ظننت ذاك
فهو اشارة الى المفعولين لانه يجوز ان يشار الى اكثر من واحد كقوله عوان بين ذلك اي
بين الشيئين ولان قولهم ازيد ثابت زيدا ذاك وقلت ذاك ان يشار فيهما الى الجملة وهو ضعيف
اما الاول فلان بين يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذلك الى متعدد والفرق في الاشارة
الى الجملة لا الى متعدد واما الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد اثبات وقلت عبارة عن نفس
الثبات او عن نفس القول لكنه يعدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص الثبات
والقول فالجملة بمعنى المصدر لا بمعنى اثبات وقول فجاز ان يشار بذاك الى المصدر بخلاف ظننت
فانه يتعلق بذات وصفه ولا يصح الاشارة بذاك اليهما وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا
خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان الكلام ان الجملة في قول وثبات حقيقة
بل هي مقول ومثبت وهذا لا ثبات وان اريد انها في مجاز المجاز فيصح ان يقال المفعولان
في ظننت ايضا بمعنى المفعول لان الجملة ظن يعني مظنونه فالقول والثبات والظن لا يصدق
حقيقة على الجملة ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننت به اذا جعلته
موضع ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان
والباء في بمعنى في مثلك قلت ظننت فيه فلا توهم ان في احد المفعولين والا ضعف
به فاذا حذفا احدهما انه اقتصر في المثال على احد المفعولين وهو غير لازم لجواز ان يكون
ضمير مصدر اي ظن ظني والمفعولان محذوفان وبه ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار
فان جعلت الباء مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت به قائما او نحوه
اي ظننته قائما والمخبر عطف على امتناع الاقتصار اي ويختص افعال القلوب بانه يجوز مع
ضميري الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضميرا الفاعل والمفعول كلاهما لمتكلم او لمخاطب
او لغائب نحو علمتني منطلقا في المتكلم ورايتك جلست كذا في المخاطب ورآه عظيما في
الغائب وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في جمع من الضميرين لواحد فقدت

ظننت زيدا قائما ظننت

فعلها

جلس

وعدمت فيقال فقدتني ايضا فان قلت لم يقدر كانا عرضتين عدمتني وعمالا بي منها فيه جزء
اى كان لي بعد وسعه عن كذا الضربين وعما ابي منهما من الشدائد وقوف عدمتني
اعتراض ومنه جزء اسم كان وبي خبر وانما جوز فيهما لانهما بنفسهما وحدث وعند محل النقيض
على النقيض ولا نقال ضربني وكل ضربت نفسي وانما اختص افعال القلوب بجمع بين الضميرين
لان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني ليس له بالاول فكان الاول غير موجود الا انك اذا علمت
علمت زيدا قائما فالمظنون هو القائم له زيد بخلاف ضربني فان تعلقه في الحقيقة بالضميرين اصالة
فتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا ممتنع الا بتاويل ولان تعلق علم الانسان وظنه
بحال نفسه اكثر من تعلقها بغيره والاعم في غيرها من الافعال تعلقها بغيره فلو جعلوا بينهما
في نحو ضربني لسبق التوهم الى تعلقها نظرا الى الاعم الاغلب فابطلوا المعمول بالنفس فلم يقولوا
ضربني وكل ضربت نفسي اذا انا بالعدول عن الاعم ولي وقعا منزلة الاجنبي من حيث انه اسم
ظاهر وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ظننت مذهب بني سليم اجراء
القول مجرى الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غائبا من غير شرط وهو معنى
قوله اجمع يقولون قلت زيدا منطلقا شبهه بالظن لكون القول طريقا موصلا الى العلم كما
والاول على المبتدا والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب آخر منقول عن العرب وهو
ان القول يجري مجرى الظن باربع شرائط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل
بين الاستفهام والفعل باجنبي غير الظروف وقد اجتمعت الشرائط في قول الشاعر
اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الآخر علام تقول الرمح يثقل
عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت والمنقول ان مذهب بني سليم اجراء القول مجرى
الظن في الاستفهام وفي غيره ولفظ الكتاب خصصه بالاستفهام فلعله سقط من قلم
الناسخ وكان الاصل في الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل على ان بني سليم يجعلون باب
قلت اجمع في الاستفهام وغيره مثل ظننت اذ لم يخصصه بالاستفهام بل ذكر الا في الاستفهام
بالاستفهام فيما قبل ذلك في مذهب الجمهور وما جرى مجراها اي مجرى افعال القلوب في الدخول
على المبتدا والخبر الحذرت وصيرت وما تضمن معناه اي معنى التصيير كجعلت ورددت في مثل
قوله فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا وقوله ام بكل الحي فافعل ما امرت به وجعل في المثل
منها اي مما يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر نحو ضربت كذا مثلا نحو
جعلته واحدته مثلا والى ثلاثة عطف على قوله الى اثنين اي متعد الى ثلاثة نحو اعلمت
واريت زيدا عمرا فاضلا وقد اجري سائر وانبات واخبرت وخبرت وحدث مجرى
اعلمت في اقتضاءها ثلاثة مفاعيل وتعدي اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين
بالنقل الى افعل وفعل او فاعل او استفعل وبحرف الجر يعني ان الفعل اللازم قد يتعدى الى
واحد بالنقل وبحرف الجر والفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف
الجر ايضا ذهب هذا مثال اللازم الذي عدي بالهمزة الى الواحد واحضرته سوا
هذا مثال ما كان يتعدى الى واحد فتعدى بالنقل الى اثنين وفرحته زيدا وعرفته زيدا
مثالان للتعدية في اللازم وفي المتعدي الى واحد لتشغيل الحشو وكارمته وبادعته الى

مثالان

مثالان للتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاول في اللازم والثاني في المتعدي واستكتبته واستكتبته
الكتاب مثالان في النقل ايضا بصيغة الطلب ووصفت به وحدثته زيدا مثالان ايضا على الوجه
في النقل بحرف الجر والمتعدي الى اثنين يتعدى الى الثلاثة بالنقل وحدها نحو اعلمت وارايت
واجاز الاخفش اظننت وازعمت واحسبت واطلبت ليكون متعدية الى الثلاثة بالنقل
كاعلمت وارايت الثاني وهو المنصوب نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس والحق
بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد وانما سميت ناقصة لم يحصل احدها انها لا تدل
الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد قائما لم يفد به كون زيد في الزمان الماضي
ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول عليه في الافعال هي مصادرها
كما قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصلة في الماضي لا مصادرها انفسها فمقتضى هذا
ان لا تكون افعالا اصلا لعدم دلالتهما على الحدث وهو مصدر ذكر الفعل لكن انما سمي فعلا لوجود ٢ لا دخول
دلائل الافعال وخواصها فيها من قد والسين وكونه على صيغة الماضي والمضارع والامر ولحوقها
الضمائر ولحوق تاء التانيث الساكنة مما جعلت افعالا لهذه الخواص وسميت ناقصة لعدم
استقلالها بحدثها والثاني انها لا تستقل بمرفوعها كلاما بل تحتاج الى خبر يتم به كلاما فكانت
ناقصة وفي بعض زال في اللغة ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان فتلكم وفتأ كعلم
العين وضمها مع المضي فيهما والمضارع تعقوه بالفتح والضم واللسن فيهما جميعا وانما الحق
بها ما الحق لان قد تضمنت معناها انصافها فمن كان في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا وراح وآض
وكذا جاء وقعد في نحو ما جاءت حاجتك اي اي شيء كانت حاجتك او ما جاءت على حاجتك
اسمها ما وتقيسا وكذا قعد كما يقال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة وبدخل دخول
افعال القلوب على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني لانها مشابهة للافعال كما ذكرنا ٦ مبحث
فاعملت عملها ومرفوعاتها بالفاعل ومنصوباتها بالمفعول وتقصانها اي نقصان هذه الافعال
انها الى لا تتعدى مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرنا وجهها اي المرفوع والمنصوب على
شرائطها في باب الابتداء يعني شرط ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة في الاغلب واذا كان
الخبر جملة فيكون مشتملا على الضمير الراجع الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها تكون اسمية
وفعلية وشرطية وظرفية وزعم بعض المتاخرين الا حق الصحة ان بنا الكلام على بعضها
من غير تقدير دخولها على المبتدا والخبر سائغ يعني انه جاز بعضها من غير اعتبار شرائط
المبتدا والخبر في الحدث بدليل قوله ولا يك موقف منك الوداعا واوله قفي قبل التفرق
يا ضباعا وليس محمول اي وزعم بعض المتاخرين انه ليس بمحمول على الضرورة بل جعله ان
يكون على هذا الوجه اللغا ورده فيه كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما في هذا البيت اذا لاسم
المنع المتضح الا هكذا اذ لو عكس لم يصلح لم يفض الى ان يكون ما سوى ذلك من المواقف
وداعا ولو بكى هالم يصلح الوداع قد كوقعا نصب عليه ولو عرف الاول ونكر الثاني
لحمل على المجنس اي الجنس وبيانه ان المرفوع والمنصوب في البيت اما ان يكونا
معرفتين او نكرتين او يكون الاول معرفا والثاني منكرا او بالعكس ومدعى هذا القائل ان

العكس هو الذي يفيد المعنى المقصود دون الاول فهذا ما لو عرفتها فلا تؤدي المعنى المقصود لان
اللام تكون للعهد اى الموقف فيكون المعنى ولا اذكر هذا الموقف المعهود وداعا اى موقف وداع
فغرضه ان يكون هذا الموصوف بالخصوص موقف وداع ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف
موقف وداع بل فيه تخصيص ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع وهو خلاف
المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا الا ان لا يكون هذا الموقف
بعينه موقف وداع واما لو نكرها فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت به فائدة تعريف
الوداع لانه لو عرف الوداع فالمراد انه يقصد عينه ولو نكر فات هذا المعنى واما لو عرف الاول
ونكر الثاني فالمعنى الحسن اصلها لا يخص كون ما سوى هذا الموقف المعين موقف وداع
والثاني فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم صحة جميع
ما ذكره انه لو اراد افادة هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لابد ان يقول ما موقف منك
الوداع بعينه ما ذكره يعني انا لا نم ان اللام للعهد بل يجوز ان يكون للجنس فيكون مؤداه
المنكر اى الا يكن جنس الموقف موقف الوداع وهو معنى المنكر لان نفي الجنس في قوة
نفي المنكر باعتبار العموم وايضا لا نم ان تعريف الوداع يفيد المقصود دون تنكيره لانه
ايضا مبني على ان اللام في الوداع للعهد اى الشيء المعلوم عنه بل يجوز ايضا ان يكون للجنس
اى لا يكون موقف وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع الحسن سلم الوجه الثالث بجعل
القلب مكانا صحيحا لا دفع له ثم بعد تسليم جميع ما ذكره لا نم ان ذلك المعنى المقصود يستفاد
من ابدا وكان منهما بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفي على موقف وداع بان يقال ما موقف
منك الوداع جاز ان يكونا مبتداء وخبرا لحقه ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة بعكس ما ذكرنا
من الدليل مع ان هذا القايل خصص الجواز بعد وضوح كان منهما على اسم نكرة وهي معرفة
ويلزم من دليله بذكر المبتداء والخبر بعد النفي على خلاف وضعها بان يجعل المبتداء نكرة والخبر
معرفة ولا قايل به على ان المقصود ان لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب
هذا جواب آخر والمقصود في البيت ان لا يكون الوداع موقفا منها بان يكون الوداع اسما
والموقف خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما في قول القطامي يكون مزاجها عسل
وماء اراد الاصل رفع مزاجها على ان يكون اسما ونصب عسلا وماء ليكونا خبرا فقلب والغرض
الاستشهاد على وجه القلب في الكلام عند امن اللبس وجعل سيبويه قوله اى قول
ابناء الجني كان امك ام حمار ومنه اى من القلب لان الاصل اكان امك ظبيا ام حمار الكلم
المعرفة اسما والنكرة خبرا الا انه قلب من جهة المعنى فقط والا فالاسم والخبر معرفتان
يعني انه ليس بقلب على الحقيقة كما في البيت السابق لان الاسم ههنا هو الضمير المستتر
في كان والخبر امك وهما معرفتان بخلاف البيت الاول فان مزاجها معرفة وعسل وماء
نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصلي اكان امك ظبيا ام حمارا وقد زعم
بعض الناس انه مثل البيت الاول بان الضمير العائد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة والخبر
معرفة كالبيت الاول ورد بان الضمير معرفة سواء عاد الى معرفة او الى نكرة بالبديهة
الا ترى اذا قلت جاءني رجل وهو حكيم فيصلح ان يكون مبتداء وان عاد الى نكرة وكذلك يجيء ان

موقفا اى مع موقف الوداع

يكون داخلا وقد يرد ايضا القلب بوجه آخر وهو ان الاستفهام يطلب الفعل
فالتقدير اكان ظبي امك وكان المذكور مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم
نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان التقدير اكان ظبي لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة
ان يلي احد المستويين الهمزة والآخر ام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير ملتزم الحذف
لوقوعه حكم المعدوم فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان بني تميم يقولون قائم كان
عبد الله وعلى هذا تنزيل الاول اى نحو قوله البيت الاول يعني ان قائم اسم كان وعبد الله
يقدم عليه في لغة هؤلاء به ان يكون مبتداء والعبد الملحي هكذا ظبي اسم كان مقدما
عليه على لغة هؤلاء فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اى وان لم يكن قلبا من جهة
المعنى فقط في البيت حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة قوله فالاسم والخبر معرفتان
ليس هو اتيا على الحقيقة للشرط المقدرة والا فان الجزاء بالحقيقة هو قوله لم ينفع والمذكور
علة الجزاء وعليه قوله تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير
من كان عدوا لجبريل لم يكن حقا لانه نزل الكتاب على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا له
لا ان يكون عدوا فحذف الجزاء واقيم سببه مقامه ونظير هذا كثير في التنزيل وفي علوم
ان معانيها اى معاني الافعال الناقصة يحصل فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما نحو كان الله
عليما او منقطعا نحو كان زيد ضاربا والكائن بمعنى حدث يعني كان التامة والزايدة في نحو ما
كان احسن هذه الوارد والمعنى على الصحيحة الوارد ليستا من الباب اى ليست التامة ولا
الزايدة من باب الافعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها فانك اذا قلت
كان زيد قائم اى كان الشان زيد قائم كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان والخبر ما بعده لكنه
خص بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة نحو احد قسمي الناقصة قد يكون خبرها مفردا
وقد يكون جملة ومثاله اى مثال ان كان في قوله فكانت فراخا بيوضها عنه صار واول البيت
قفر والمطي كانها قطا الحزن والتيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها فعلاء من التيه والقفر الخالي
الخالي ووصف المطي بسرعة السير فانها قطا تركت بيوضها صارت افراخا فهي عطش تسرع الى
افراخها وقيل يعطي الحزن لانها تسوء فيه الا زجل لو كانت الارض رخوة ومعنى كانت صارت
لان البيوض صارت فراخا لا انها كانت فراخا ومعنى قوله قيل ان القطا قالوا هذا الا انه
قول بعضهم خاصة وصار للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى الغنى نحو صار قد يكون اسما
جارا ومجرورا واصبح واضحى وامسى وظل وبات لاقترانها مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصباح والمساء والظلول والبيتوتة او بمعنى صار كما تقال اصبح زيد غنيا
امسى بمعنى صار والثلاثة الاول في افادتها الدخول في الاوقات ليست من الباب فانك اذا قلت
اصبحنا اى دخلنا في الصباح واضحينا وامسينا اى دخلنا في الضحى والمساء من غير
تعرض الفاعل على صفة لم تكن من الافعال الناقصة وكذا الاخيران نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا اى ظل وبات بهذا المعنى الذي لا يقتضي تعريف الفاعل على صفة لا تكونان
من الافعال الناقصة ايضا وهو ظاهر وما في اوائلها الحرف النافي وهو ما زال وما برح
وما فتئ وما انفك موضوعة لاستمرار الفعل لفاعله في زمانه اى ما زال زيد ذاكرا للفعل

هداج

بقوله فانك اذا قلت ما زال زيد اعمى معناه انه استمر ما ذكر من الوصف الذي قبلها ولا يقول
النفي شيئا على النفي جرت مجرى الاثبات اي نفي النفي اثبات ومن ثم اي ومن اجل جريه مجرى
الاثبات لم يحسن ما زال زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون في الاثبات الا قليلا كان زيد
الا قائما وهو ممتنع وخطى ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة وآخرى على الخسف
او نرمي بها بلدا قفرا فان ظاهره استعمال المفرغ في الاثبات والاعتذار بجعله حالا اي بجعل مناخة
حالا وعلى الخسف خبرا فيتعين بعد ان يعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطا بان قال التقدير
لا تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حال كونها مناخة يعني تجري على الخراجيج الخسف الجور
الا في حال كونها مناخة وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء المفرغ قليلا
يجيء في الاثبات وتقدير المستثنى منه يحوج معناه ان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل
وتقدير تسليمه انما يأتي اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا وههنا مقدر يحوج لان قوله الا مناخة
مستثنى عن الاحوال للضمير المستتر في على الخسف لا تنفك جعل انه مظلومة في جميع الاحوال
الا في حال الاناخة وذكر على ججهد في الاستثناء المفرغ فان الجم العام في الاستثناء المفرغ
مقدر قبله لا يحول فانك اذا قلت ما ضرب الا زيدا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا في
حال الاكرم وكذا حيث جاء في الاثبات نحو فبدأت الا يوم كذا التقدير في جميع الايام الا يوم فر
كذا فالمستثنى منه مقدر قبل الاستثناء لا نحو وتقدير التمام في تنفك احسن منه اي من هذا
الاعتذار ومعنى التمام ان معنى تنفك ينفصل اي لا ينفصل عن اماكنها الا مناخة على الخسف
مجراه علية ومعنى على هذا ليس من الافعال الناقصة فيكون معناه عاما وتسليم الشاعر
عن الخطا لان الخطا انما كان نغلك ان تنفك في البيت من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت
الامر بمدة ثبوت خبره لاسمها ومن ثم اي ومن اجل انه للتوقيت احتاج الى ان يتبع بكلام لانه ظرف نحو اجلس ما دام زيد
جالسا اي اجلس مدة دوام جلوسه وتقدير كونه ظرفا ان ما في ما دام مصدرية والتقدير اجلس
دوام جلوسه بتقدير زمان محذوفا من هذا المصدر نحو اتيك طلوع الشمس اي زمان طلوع الشمس فمعناه
اجلس مدة دوام جلوس زيد فيكون ظرفا فلا بد من متعلق فلا يقال ابتداء ما دام زيد جالسا
بلا شرط ان يتبع ويفيد الكلام متعلق هذا الظرف به وانما ذكر هذا لانه موضوع ازيد مثل
ما زال وما بعده في صحة الابتداء فيعرف ههنا ان ما للنفي فجاز الابتداء بها وما في ما دام مقدر
بالظرف فلا ابتداء به الا بعد متعلقه وليس للنفي مضمون الجملة في الحال وقيل مطلقا اختلف في ليس
انه لنفي الحال او للنفي المطلق فمن ذهب الى انه لنفي الحال قال لانه يقال ليس زيد قائما ويريدون به
نفي القيام في زمن الاخبار فقط وبعضهم من قال هو للنفي مطلقا على اختصاص بالحال حتى
يحتج بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم يقع عنهم صرف العذاب في
الحال فقط اذا العذاب على مصروف عنهم بعد اتيانه اليوم ابدا والا نه يقال ليس زيد قائما
الآن او غدا فيعلم انه للنفي المطلق والعوامل وهو ما يجيء علامة من نحو آض وعاد الى آخر ما
ذكرنا ان لا تعيد جاء بمعنى صار يقال تفاد زيد امبرا اي صار قال فادرت رجاجها بعد سعيهم تغادوا
كان لم يكونوا دمعا اي صاروا دمعا كأن لم يوجدوا او قال عدت حتى عليه تعد ما تم ظلوها
نظلو عن قبضي بعد ان تجلل اي انصرف القطاة من فوقه تفع على محصوص من توقف

فما ع

.........سواد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله فلو كان من مطر
لو قال كان مطر وجوابه ان من في الآية للتبعيض لانها وردت في قوم نوح عليه السلام
اما قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا فقد وردت في هذه الآية وهو ان يغفر لقوم
نوح بعض الذنوب وتلك الآية جميعها ولئن سلمنا ورودها في امة واحدة لكن جاز
ان يغفر ان البعض ينصرف الى من كان متلطخا بمظالم العباد فانها لا يغفر الا بعد ما
يرضون ان الجميع ينصرف الى من تاب عن المظالم واما قوله فلو كان فيحتمل وجهين احدهما
انه على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بقوله فلو كان من مطر والثاني
وهو الظاهر انه على معنى التبعيض اي فلو كان شيء من مطر بحذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه وقد تكون اي يجيء من للقسم مكسور الميم ومضمومها نحو من ربي
لافعلن فمنهم من يجعلها منقوصة من ايمن واصله ايمنا واتمها على منقوصة من ايمن لانها
منقوصة حرف نون من نحو قال ايمن الله ويمين الله بتحريك النون ومن جعلها منقوصة
فالمناسب ان يكون المكسورة من يمين والمضمومة من ايمن والى للانتهاء اي لانتهاء
الغاية نحو جئت الى السوق في الغاية الحسية وقلبي الى الكل اي مائل الى الكل فالمخاطب
قائل منتهى اليه باعتبار الشوق والميل اليه وكونها للمعية قليل ولا تأكلوا اموالهم الى
اموالكم واصح اليه الى انتهاء الغاية اي ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في الآية والتحقيق انه
بمعنى الغاية باعتبار التضمين اي لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم فالى باقية على
موضوعه وحتى في معناها اي الى في مع الا ان مجرورها آخر جزء من الشيء او
ما يلاقي آخر جزء نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشيء اذا
الراس ما كول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا لآخر الجزء
وليس جزءا فان الصباح ليس جزءا من البارحة وهذا يخالف الى فانه لا يشترط ان يكون
مجرورها آخر جزء من الشيء او يلاقي الكل السمكة الى نصفها اي انتهى الاكل عند بلوغ
النصف وليس النصف آخر السمكة ولا ما يلاقي آخرها وان ما بعدها اي والا ان ما بعدها
اي ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اي الحكم ما قبلها في مثلي السمكة والبارحة فقد اكل الراس ونام
الصباح ولا يلزم ذلك في الى كقوله تعالى واتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا
في حكم ما قبلها ولا يدخل عطف على يدخل اي والا ان حتى لا يدخل الضمير فلا يقال حتاه وهناك
وحتاي يخالف الى فانها تدخل الظاهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليك واليه والي ولا تستعمل
في الاستعمال الا في نحو كان سيري حتى ادخلها يعني ان حتى لا يكون مستعملا فلا يقع خبرا
للمبتدا وتخالف الى فانه يقع نحو السير الى بغداد اي منتهى اليه فلا يقال حتى بغداد والا في
نحو كان سيري حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب المحل خبرا لكان وهو
من دواخل المبتدا والخبر وكان الاصل سيري حتى ادخلها ثم دخل عليه كان هذا فرق آخر
بين حتى والى ويكون عاطفة اي والا ان حتى تكون عاطفة نحو رأيت القوم حتى زيدا بخلاف
الى فانها لا تكون عاطفة وابتدائية يجيء بعدها الكلام هذا فرق آخر بين حتى والى فان حتى
ابتدائية بعدها الكلام نحو وحتى الجياد ما تعدل بارسان واوله سريت بهم حتى تكل
مطيهم

من مطرح

لي ع

بالهو

على مع

السكوت

١٢٠

اى حتى كلمت الصبيان من بعيد الشيء وضعفت وصى الاعكس ان يقاد بالحبال ايضا بخلاف الى
لا تبتداء بعدها الكلام فان قلت حتى التي بعدها الكلام عاطفة ايضا والعاطفة لا تعطف
مفردا على مفرد كما ذكرنا وقد يعطف جملة كما في قلت قسمة للعاطفة بل قسما ثالثا قلت
ليس عاطفة اذ لو كان عاطفة لما دخل عليها واو العطف في البيت الا الباء للالصاق
اما حقيقة في الفعل نحو مررت بزيد اى مع المرور وهو المجاوز لا يقتضي متعلقا غالبا وتكميل اللازم
المتعدي بخلاف التعدية على ما سياتي نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا يقتضي متعلقا بل جعل
اقتضائه المتعلق بحرف الجر تلك من المتعدية فان الخروج بنفسه لا يقتضي متعلقا وبه داء
اى التصق به داء او حاز هذا مثال لما كان الفعل فيه مقدرا ومررت بزيد مثال لما كان الفعل
فيه ملفوظا ومنه اقسمت بالله ونحو بك اخذ فيها قسما واستعطافا فالاول قسم والثاني
استعطاف فالاستعطافي حيث يكون ما بعد القسم اجرا ولا يكون مستقرا الا ان يقع
الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو الظاهر ان الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون
مستقرا على التفسير المذكور قبيل وهو ان يكون متعلق الجار والمجرور من الافعال العامة
كالحصول والكون ولا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام خبرا احترازا عن الانشاء
بمعنى انما يكون مستقرا حيث يكون الكلام لا انشاء وفيه نظر لانه اذا جاز به داء والظرف
مستقر لانطباق حد المستقر عليه فلا مانع لكون الكلام انشاء بان يقال هل به داء وان
وان اراد انه لا يكون مستقرا الا اذا كان خبرا للمبتداء فاللفظ نابع عنه لان قوله الا
ان يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك ولعل تطبيق الكلام على غير ذلك ابقى فمن عرفه فليلحقه
بالكتاب مغيظا ان شاء الله تعالى وللتعدية وفي بعض النسخ او للتعدية ولعله اولى
لتكون قسيما لقوله اما حقيقة ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكر بعينه انهم ذكروا ان باء
التعدية لا يكون مستقرا فان قولك ذهب بزيد لا يتقرر فيه معنى الاستقرار والحصول
بل معناه اذهبت زيدا وتوضيح ذلك اى كون الباء للتعدية قوله جدار الذي كادت وتحن على
متى نحل بنا لولاه نجا الركائب اى لتعيس الباء في البيت لكونها للتعدية من غير اعمار الحصول
والكون اذ المعنى كادت تحلنا الا انها تحل ملتبسة بنا كما جاء في حرف بزيد ان يكون للالصاق
اى حرف ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى احرفت زيدا والمذكور في البيت بعض
ان تكون للتعدية وللبدل والعوض نحو اعتضت هذا الثوب بهذا منه وهذا بذلك اى
اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذلك والقسمة بذلك اى لقيت بسببه وهو زيد وهو
موت من معنى البيتين وللمصاحبة في جمع بمعنى حنين وهي الحال وهو مثل واصله
ما قال ابو عبيد وهو ان حنينا كان اسكافيا من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين
حتى اغضبه فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل الاعرابي اخذ حنين خفيه وطرحه
في الطريق ثم القى الخف الاخر في موضع آخر فلما مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه
الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه
الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما
عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان فقال له قومه ماذا جئت به

من سفرك فقال جئتكم بخفي حنين فذهب مثلا يضرب عند الياس من الحاجة والرجوع
بالخيبة قوله بخفي الحال اى وتسمى باء المصاحبة باء الحال لان معنى خرجت بسلاحه متسلحا
في التفسير حال قالوا ولا تكون الا مستقرة اى باء المصاحبة تكون مستقرا ابدا لا تقاده
بتقدير خبر المبتداء والحال حال فتقدير المثال معناه يرجع وهو بخفي حنين اى ملتبسا بهما واذا
كان خبر المبتداء ولم يذكر متعلقه معه كان مستقرا ولا حاجة من الالغاء عندنا اى لا مانع
من الالغاء وعندي كما في باء الاستعانة فاذا قلت اشتري الفرس بسرجه جاز ان يكون
الباء متعلقا باشتري على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وقع التعلق مسلم لكلا
وكونه في التعليق ويجيء عن نحو سالت به اى عنه قال الشاعر وان تسالوني فانني بصير بادواء
النساء طبيب وفي التنزيل ثم استوى على العرش الرحمن فاسال به خبيرا اى عنه ويجيء
في نحو نزلت بالبلد اى في البلد ونحو قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اى فيها وتكون
زائدة في الرفع نحو كفى بالله اى كفى الله والنصب اى وفي النصب في ليس زيد بقائم اى قائما [illegible]
[illegible] ان تسالته عن عامه اى [illegible] واخص [illegible] في هلوعي الهوى
ام تصوبا تقال صعدت في الجبل تصعيدا وصعدت في السلم صعودا والتصويب النزول وقد
اضمرت اى الباء في والله لافعلن اى بالله وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت اى
بخير بحذف الجار وابقى المجرور على اعرابه والواو اى ومن حروف الجر الواو للقسم [illegible]
عن الباء ولا يدخل المضمر خطا له عن رتبة اصله وهو الباء والتاء وبدل منها اى من الواو
ويختص باسم الله اى بلفظ الله تعالى تالله لافعلن ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقد حكى
الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اى مع التاء والواو فلا يقال اقسمت بالله والله
[illegible] يكون مستعملة مع القسم
[illegible] فلا يكون [illegible] اى حكم
اللام حكم التاء في الاختصاص بلفظ [illegible] اى ان اللام لا تستعمل
الا في التعجب بخلاف التاء [illegible] تالله يبقى على الايام مبتغل جون السراة رباع [illegible]
[illegible] الظاهر [illegible] وهو التصويت [illegible] الفعل
ويكون [illegible] وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره ووسطه [illegible] التي رباعيته
رباع والمعنى ان الحمار الموصوف بجملة هذه الصفات [illegible] الموت ايضا ولا يبقى ومعه
معنى التعجب واما م الله مضمومة فانها مقصوصة من ايمن [illegible] الله [illegible] ووقع
[illegible] في الحروف البسائط بل الحروف البسائط [illegible] كواو العطف ونحوها [illegible]
[illegible] ولا يكون حرف واحد مضموما فلا [illegible] يجعل م الله اصلا كما جعل م الله
اصلا [illegible] واللام للاختصاص [illegible] للفعل على ما قررناه في الباء [illegible] لزيد
فان معنى [illegible] يقتضي متعلقا واللام [illegible] لمعناه كما في مررت بزيد [illegible] اى تختص
به وللتعليل اى اللام تكون للتعليل نحو ضربته للتاديب اى [illegible] لقصد الفعل
[illegible] وللعاقبة نحو لدوا للموت [illegible] اى ما كان [illegible] فكانه كان الغرض
وللعلة نحو [illegible] فان [illegible] ليس [illegible] لقصد [illegible]

بل الحرف على المدان باعانة عليه وقد جاءت اي اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل اي والله لا يؤخر وفيه معنى التعجب ويكون حرفا في النصب نحو ردف لكم نحو
سبقوا بمعنى اللام وهي باء النداء لان زيدا هو اسبق فالاصل بان زيد فيمن لا اجله على يا ال
زيد ومع الحق في يا بؤس للحرب اي يا بؤس الحرب ولا اباك على ما ذكرنا من ان اللام
زائدة مقحمة فضلا لحق المنع وهو اول بيت واصله يا بؤس الحرب التي وضعت اراهط
فاستراحوا وقد تضمرت اي اللام في لاه ابوك اي لله وقد ذكرنا وفي للظرفية نحو المال في الكيس
ونظر في الكتاب وقالوا انما يجيء على في لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل وهذا
الاصل على ضرب من الاستعارة كما ذكره صاحب المفصل قال والمحققون انها على اصلها
لتمكن المصلوب الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه وكي الامر حروف الجر كي للتعرض نحو
كيمه كما تقول في لم وعم وفيما وعمه ولمه وفيمه والاصل كيما تفعل اي لاي غرض تفعل ولا
تدخل الا على ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو
رب رجل وربه رجلا واجيز رب رجل واخيه منطلقين لكونه مفردا واخيه بخلاف رب
رجل وزيد وهذا جواب سؤال والسؤال ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولا تقال
رب غلامه فكان ينبغي ان يجوز ايضا رب رجل وغلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير
مفرد نكرة فلذلك الحقنا ويقتضي هذا ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر نكرة بل
الجواز انه مقدر نكرة وهو تابع ايضا ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولفظ الكتاب
ايضا مشعر بهذا لان المعروض في الموضعين كونهما تابعين ولعدم كونه تابعا الفرق ما
ذكرته وهو ان احدهما مقدر نكرة دون الاخر والظاهر المجرور برب بان يجعل الوصف
بمفرد او بجملة نحو رب رجل كريم لقيت او رب رجل ابوه منطلق لقيت والغرض تحقق
التقليل لان الشيء موصوفا اقل من كونه غير موصوف وقوله ان تقلل كل فان قلت لم
يكن عارا عليك ورب سلار عار يعني تقرير هو عار هذا ايراد فان مجرور رب نكرة غير
موصوف اصلا فاجاب بقوله نجا تقريره هو عار يعني ان عار خبر مبتدا محذوف والجملة
صفة لنكرة فلا تناقض على الفعل المتسلط في اياه على الاسم في عاملك اي رب وانما اخرها
لان الصفة وهي المتسلطة حرفا على الفعل وهي لفعل او التنشيط لوقت عن ان الفعل
لا يعمل في الاسم بعد الا بواسطة رب ولما سبب تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى
ان يعلل عدم تاخر رب عن الفعل بكونها للانشاء والتقليل ولها صدر الكلام والمعنى الذي
ذكره يجيء في كل جار ومجرور يسلط الفعل به على الاسم كجلست على البساط ونحوه
ويجيء اي الفعل محذوفا في الاكثر ويلزمه المتعين لان المعنى تقليل محقق ولا يكون الا في الماضي
كما تقول ونحو ربما يود متاول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى المضي لان المراد حكاية
الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا للحال ونحو والمضمر
اي والنكرة المضمرة بعد رب نحو ربه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وعند
البصريين انه مجهول لا يرجع الى ظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب الكوفيون الى الكوفيون
الى انه ضمير راجع الى متقدم كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلا فيه مطابقة

اي كيما تفعل

لا غير

اي الظاهر المجرور برب

للنحو

للنحو عندهم وتكف اي رب ما فيدخل رب على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما قام زيد وربما
زيد قائم وربما اعملت مع ما نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء فتكون ما
زائدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله ويستعمل من حكمه في اي عما معناها اي بعد رب
نحو اي ربما الفعل قال الجوهري ارسلوها العراك ولم تذدها ربما تضرب الكبش ضربة على راسه
تلقي اللسان من الفم والعلف لاي حيث الفم اي وانا ربما نضرب وتلقي اللسان الى اخره
جملة منصوبة المحل صفة لضربة وتضمن اي رب بعد الواو وكثيرا والعمل لها دون الواو
خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت عمل رب لنيابتها عنها كما يعمل واو القسم الجر لنيابتها
عن الباء وايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لاحتج وجود معطوف من غير معطوف
عليه لانها تكون في اول الكلام وحجة البصريين ان الواو حرف عطف فلا يعمل قياسا
على الفاء وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها بدل عن
الباء ولاجل ذلك ندخل عليها حرف العطف كما تدخل على الباء فيقال ووالله وعوالله لا فوسنا ولا
يجوز دخولها على واو رب وقد تجيء اي اضمار رب بعد الفاء نحو قول امرئ القيس فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك اي فرب امراة مثلك وبعد
بل اي قد تجيء اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذي صعد واصباب البلد المغار والصعد
جمع صعود وهو المرتفع من الارض من خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما
انحدر من الارض وهو يعني الهبوط اي رب بلد ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش
حتى اي رب اسم لانتفاء لانهم حرف الجر معها وهو التعدية ولكونها في مقابلة كم الخبرية اختلف
في رب فالبصريون على انها حرف جر والكوفيون والاخفش على انه اسم تمسك البصريون بانها
لو كانت اسما لتعرب الى جزء اخر يعمل فيه والظاهر ان العمل للفعل يعمل لكنه لا يصلح
للعمل فيها لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل الجار واحتج في الكتاب بمذهب الاخفش
بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جر لكانت للتعدية كسائر حروف الجر لكن اللازم منتف
وبيان نظير اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها للتعدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم
ممنوع لانه قد ذكر ان رب معدي للمسلط للفعل على الاسم بمعنى لا معنى للتعدية الا هذا
والثاني انها في مقابلة كم الخبرية رب للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم فكذا ما يقابله
ويستعمل اي رب للتكثير بحيث غلبت على الحقيقة حتى صارت كانها حقيقة في التكثير والكاف
للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو او الذي كان كزيد عمرو المثال الاول متعين للمقصود لكون صلة
الذي وصلة الموصول لا بد ان يكون جملة وانما يكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي
في الدار او لو كان اسما لكان مفردا فلا يقع صلة للذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي هو
كزيد اي مثل زيد وحذف صدر الصلة ليس بالوسع الكثير فجعله حرف جر ارجح واما
المثال الثاني فلا يتعين او قد يكون الكاف حرفا جارا وقد يكون اسما اي الذي كان مثل
زيد عمرو فلعله امثل عمرا ليس متعينا على ان كاف التشبيه قد تعين لكونه حرف جر
وقد يكون اسما ويستعمل للقران في الموضع نحو كما جاء زيد قام عمرو اي اقترن القيام
والمجيء في الموضع مما متشابهان في المقارنة في الموضوع وزيد ايضا في قوله تعالى

كما تاتي لتاكيد الوصف ولعل عائه انه ليس الكاف فيه للتشبيه في الموضوع لان الترديد
دائر بين من الوالدين والوجه لما سيطلوب وقوعها الا انها مكروه تصنيف كلام في بيت الى
اخرها فالكاف ليس للتشبيه في الموضوع بل لتاكيد وصف الوجه الا اوحد وجهه بحيث
وجمعهما اتحادا موكدا محققا كما اوحد الوالدان ثم جمعهما في اتحاد محققا موجوها
في الاتيان الماضي ويكون حرفا في المنصوب نحو ليس كمثله اي المعنى ليس مثله شيء وقيل
المثل صلة يعني ان الكاف ليست زائدة بل المثل زائد اذ يقال مثلك لا يفعل كذا
والمراد انك لا تفعل كذا وليس الغرض ان تنفي الاعم مثل وتخل ان لا يكون واحد
منهما اي من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية اذ يقال مثلك
لا يبخل يريدون نفي البخل عن ذاته فنفوا البخل عن مثله قصدا الى المبالغة سلوكا
لطريق الكناية لانه اذا نفي عمن يسد مسده فقد نفي عنه نظيره قولك للعربي العرب
لا تخفر الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من قولك انت لا تخفر فاذا كان من باب الكناية
لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وكانهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد ونفي المماثلة عن ذاته تعالى
هذا ما اشار اليه صاحب الكشاف وفي الحديث ويكون مزيدا في الحديث فصيّرتي وامثال كعصف
ماكول اي صيرتي وامثال بهيمة لورق زرع اكلته الدواب وآلتبه وفي الموضوع نحو عليه
كذا درهما عند بعضهم يعني ان بعضهم يقول ان الكاف زائد والتقدير عندي ذا اي عندي
هذا وهو مبهم تمييز يقول درهما وليس كذلك هذا زائدا اي لا يعين بحمله على الزائد بل يجوز
ان يراد عندي مثل هذا ثم فسره بقوله درهما ويكون ذا اشارة اي شيء اي عندي مثل هذا الشيء
وقد يكون اسما في نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن ثغر مثل البرد الذي يذوب لطافته
والمنهم الذائب ولا يدخل اي الكاف المضمر خلافا للمبرد ونحو وانا او عال كها او اقربا شاذ
وما قبله وهو للعجاج فانصعن منه سنكا وحبنا يحي الذابات شمالا كثبا وام او عال كها
او اقربا فالانت العين غنى عا ان تشكيا بصف حمار اقد جدرنا شنه من صائدهما وال...
الذهاب عا طريقه واحداد الذابات جبال صغار الى او نحوها الحمار وصلهما في باذمين مثله
والكثب القريب وام او عال هضبة وهي عطف على الذابات اي جعل الحمار الذابات بجانبه
شمالا وام او عال في جانب يمينه كها اي كالذابات او اقربا الضحى اي الفرخن تكنت
بنكبا الخوف اي من نحو ان يوقف عنها ومحل الاستشهاد قوله كها اذ دخل الكاف على
المضمر ويتصل بما اي بالكاف ما كافة كقوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة وعلى الاستعلاء
نحو اشرفت عليه اي اطلعت وعليه دين والاول مثال للاستعلاء الحسي ويكون اسما نحو
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوقه وتمامه البيت تصل وعن صيصاء بيداء مجهل ... والمجاوزة
نحو رميت عن القوس وهذا الحديث عن فلان ولذا اي ويكون عن للبعدية في طبق
عن طبق اي طبقا بعد طبق اي شيء بعد شيء ويكون اسما في نحو من عن يمين الخط
او سماهيج قال الاجمعي السماهيج جزيرة في البحر وقبله يا دار سلمى بين دارات العوج
جرت عليها كل ريح سيهوج اي شديدة هوجاء حال عن جبال با حوصه من عن يمين الخط

او سماهيج وبحظ موضع البحر ينسب اليه الرماح الخطية ... وانحو جاوا الوحيج التي يقلع
السويق ومذ لابتداء الغاية في الزمان ولا يدخل المضمر وقد يكون مستمرا ويستنف في معناها
لان المبرد ادخلها على المضمر لعل قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية في الزمان فيدخل
المضمر قياسا على من فانه لابتداء الغاية في المكان ووجه المنهج المشهور انه لم يوجد اضافة
الى المضمر في كلام الفصحاء وحديث القياس لا يكفي فلم يعرف استعمال الفصحاء وظاهر
اللفظ ان المبرد يقول في منذ دون مذ ويمكن ان يعرف بينهما بان مذ اوغل في الاسمية
لتصرفهم فيه بحذف النون لان اصله منذ ولذلك يصغر مذ اسما مفيد ومنذ عالم متصرف
فيه بقي على حرفه مكان اشبه بالحروف وصرف ذلك حكم باضافته فيها الى المضمر دون مذ
هذا غاية ما يتعسف في تقرير قول المبرد ويكونان اي مذ ومنذ اسمين بمعنى اول الابتداء
فيليهما المفرد المعرفة لعدم وقوعه في جواب متى لانه يقال متى خرجت فتقول مذ يوم
السبت اي اول مدة الخروج يوم السبت فاذا لم يكن معه فتولم يعين الابتداء مع انه
المطلوب في جواب متى ونحو جميعها اي جميع المدة فيليهما النكرة الدالة على العدد لتقدير
وقوعها في جواب كم فاذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فتقول في جوابه مذ يومان اي جميع المدة
التي انتفت فيها الرؤية يومان والمقصود ههنا هو العدد فلا يشترط فيه التعريف قوله
قوله فيليهما اي جاز ان يليهما على هذا التقدير الكلي ويليهما المصدر نحو ما رايته مذ سفر
والفعل نحو ما رايته مذ سافر وان نحو مذ انه سافر فتقدر زمان مضاف على راي
اسناده اي قوله بعيد وهو ان ما بعد مذ ومنذ فاعل فعل محذوف معناه من او اذا
قلت ما رايته مذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة او يومان
تقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ مضى يومان فعلى هذا لا حاجة الى تقدير زمان
مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدأين ما بعدهما ظرفا اي اذ لا تقدير زمان مضاف
فيكونان مبتدأين ما بعدهما خبرهما ولو لم نعتبر الزمان لم يصح كونهما مبتدأين اذ لو لم نقدر
لكان المصدر خبرا من نفس الزمان لو قلت ما رايته مذ سافر اولا ... قولك اول
المدة سفر بل لا بد من تقدير زمان مضاف اي زمان سفر وقد اختلف في اعرابه فجمهور
البصريين على انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة يوم
الجمعة وكذا مذ يومان جميعه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين ومنهم الزجاج
الى ان ما بعدهما هو المبتدأ وهما خبره اي مقدمان لان المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية يومان
وزيف بكون المبتدأ نكرة من غير مسوغ لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا الظرف فلم يكون
تقديمهما مسوغا ولذلك لا يتعلقان بمحذوف ولا نحادهما اي ولا اتحاد مذ ومنذ بما قبلها
مع لا يتخللهما العاطف بخلاف ما ينقلب ان به هذا اشارة الى سؤال وجواب وهو انه
مذ ومنذ على مذهب البصريين مبتدأ وما بعدها خبره وهو يكون جملة مستقلة كان ينبغي
لجواز عطفها على الجملة قبلها وهي ما رايته ومنذ يومان كما يتخلل العاطف بين قولك ما رايته
وبين الجملة التي هي تفسير مذ ومنذ وهي اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او وجميع المدة يومان فاجاب بان شرط دخول العاطف
ان لا يكون الكلامان متحدين من جهة المعنى فان
اتحادهما منع تخلل العاطف

وعدو ومنذ مع خفض ما خفض هما ان بما يليها اداة شان ابتدا ومنذ ومذ الا بعد تقدم نحو
قولك ما رأيته بخلاف تعديتها فانه جملة مستقلة بنفسه لا يتوقف على تقدم جملة عليه
وانما قال جملة لان منذ ومذ هنا ليسا ظرفين متعلقين بما قبلهما في تكونا حرفين
لفظا ومعنى بل هي جملة مستقلة وكلها منقطعة عما قبلها هذا شرح هذا اللفظ وفيه
ادنى جدال لان تعديتها اما ان تشترط فيه تقدم فعل يكون هذا هذا اداه او لا تشترط
فان اشترط لم تكن التعدية ايضا مستقلا وان لم تشترط لم تكن العامل الذي هو هذا
حرفا له قولك اول ابتداء لا يعلم منه من على تقدم ذكره ان اول غاية او الا انعقاد الرؤية
الحرف او لغير ما وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد ومذهب البصريين انه حرف
لانه حرف لانه روى الجر بجعله قال الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة
والشتم ولانها لو كانت فعلا لدخل عليها ما المصدرية قياسا على خلا وعدا وخصه المبرد
الا انها قد تكون حرف جر كما قال البصريون وقد تكون فعلا متصرفا ما بعدها كما قاله الكوفيون
لانها متصرف فيها قال وما احاشي من الاقوام من احد ولان اللام الجارة تتعلق به كقوله
تعالى حاش لله وحرف الجر لا يتعلق بالحرف ولانه ينصب بها في اللهم اغفر لي ولمن
سمع حاشا الشيطان بالنصب قوله ويكون ابتدا انه قد يكون فعلا وقد يكون حرفا
ايضا وهو منصب للمجرور وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اي ما بعد حاشا وخلا وعدا
منصوب اذا كانت اي الثلاثة افعالا وقد جر اي الاستثناء انه اذا قلت جاء القوم خلا
زيدا او خلا او حاشا زيدا فمعناه جاوز بعضهم زيدا وجاز حذفها حرف الجر مع أنّ وأنْ
قياسا لا تحاملا مستطالا ان بصلتيهما فكانا مظنة للتخفيف ومحلهما اي محل أن وأنّ قوله تعالى
مع ما في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا انتزع الخافض انتصب بالفعل كما في نحو واختار
موسى قومه اي من قومه وجر اي محلها جر عند الخليل كما في قول رؤبة خير
يجتمعن قال كيف اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقي المجرور على حاله الثاني من الاولى
انواع العوامل الناصبة للاسم منها حروف النداء فمن يجعل العمل لها قال حروف
النداء تنصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان حروف النداء اسما افعال معناها ادعو
كيلا زيدا والمحققون على ان المنادى منصوب بفعل لا بها انه لا يظهر والاستدلال عليه وجهان
احدهما انها لو كانت اسماء افعال لكان لها مرفوع كما في رويد ونحوه وليس مرفوعه مظهرا فلا
بد من ضمير وهو اما ان يكون ذلك الضمير للمتكلم او مخاطب حاضرا او غائب لا يجوز
ان يكون لغائب اذ لا يتقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس على ان الداعي غائب ولا جائز
ان يكون لمتكلم لان ضمير المتكلم لم يوجد مستترا في اسماء الافعال ولا جائز ان يكون للمخاطب
هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض الاسماء من اسماء الافعال فيه الضمير
المرفوع للمتكلم كاف على انضجر او نضجرت واوه على اتوجع او توجعت والثاني
ان اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والمحذوف من حروف النداء وهو حرف واحد
واذا بطل كون المنادى اسم فعل بطل كون الموجود في ايضا اسماء الافعال اذ لا قائل
بالفرق وهي اي وحروف النداء يا وايا وهيا للبعيد او ما جرى مجراه كالنائم الغافل

فاذا

فانه في حكم البعيد فكان المناجي بها ينبه على نزول المقبل منزلة الغائب البعيد ويحتمل
ان يريد ما جرى مجراه قولهم يا الله فانه اقرب من كل قريب ولكن المنادي والداعي لما
راى نفسه بعيدا عن حضرته تعالى نادي به نزلة البعيد هضما لنفسه واستقصارا لها
واي والهمزة للقريب وللندبة خاصة نحو واعبد الله اي في الندبة اذن وامسبه ومنها
اي ومن الناصبة للاسم الا فيمن يجعل النصب بها في الاستثناء فان بعضهم قال اذا
قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب في الاستثناء الا الذي بمعنى استثني والصحيح ان الناصب
النصب للفعل او ما يتضمن معناه اي معنى الفعل كاسم الفاعل ونحوه الذي قبلها
اي قبل حروف الاستثناء بتوسطها حرف الا حينئذ وبعضهم جعلها اي حرف الا مستقلا
عاملة في نحو عشرون الا خمسة كذا اي صفته بتقدم فعل الا ما يتضمن معناه يكون العامل
الحروف ومنه ما يذكر في المسائل الست الجزئية من شيء الا واحدا او قال الاشياء نحوه
تعادل كذا لكثرتها ينقص بحيث ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثناء فيهما
فعل الا ما يجري مجراه ليكون عاملا فيهما بعد الا فجعل الا هي العاملة والاولى ان يقدر
ينقص بالنسبة للخطاب اي شي نقص منه انت واحدا كما لو قلت حسبي منه
واحدا ونحو ذلك بل الست الاصول الستة في علم النحو والغنا بلغة ومن جاءني بجدال
جيدروا مال يجعل عشرا صدور يجعل عشرا امال وصدور يجعل عشرا امال وعشرا جيدال
جيدا حدورا وعشرا يجعل ماله والثلاثة الاول سمي مفعولا والاخرى معرفة
وكذا المنقطع اي كالا العامل حرف الاستثناء في المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا اي جاء
حمارا هذا منصب بعضهم والاكثرون على ان الا هنا في المنقطع في معنى لكن ولا بد
لها عن تقدير الخبر في التقدير في المثال لكن حمارا جاء ومنها اي ومن الحروف العاطفة الواو
بمعنى مع فمن يرى العمل لها اي للواو بمعنى مع وقد مر ذكرها خلافا في اول بحث
العوامل وجمهور البصريين ان الناصب الفعل المتقدم بتوسط الواو والثالث من انواع
العوامل الناصبة للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تحرجه وانما عملت
النصب لمشابهتها ان المفتوحة المشددة لفظا ولان الجملة التي تقع بعدها مفردة كقولك
عجبت من ان ضربت زيد اي عجبت من ضرب زيد كما ان ما بعد المشددة اي الجملة في تاويل المفرد
واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال والتي تعد العلم هي المخففة
من المثقلة مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا
يقوم اذ لا يمكن ان تكون ناصبة لانه لا يحتمع على الفعل حرفا الاستقبال يعني ان
تكون مخففة من الثقيلة وكذا التي يتصل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد بتقدير من انه
قام زيد اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتي تقع بعد الظن نحو
ظننت ان يقوم فيها الوجهان احدهما ان تكون ناصبة والثاني ان تكون مخففة من
الثقيلة والفعل بعدها مرفوع والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اي الناصبة
والمخففة مصدرية لان كل واحد منهما مع ما بعده بمصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن
يجب ان تكون ناصبة نحو زيدا ان يقوم والحاصل ان التي بعد العلم يجب ان تكون مخففة

١٢٤

من المشغلة ليكون مختصة مناسبة للعلم والتي تقع بعد غير العلم والظن ناصبة لا
لاقامة لتعليقها نحو المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل النقيض فمن حيث انه
شابه العلم يجوز ان يكون محققه مخففة ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم فالحق
بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبة فلهذا قال جاز بعد الظن الوجهان ولن معناه
نفي المستقبل نحو لن اخرج الارض واقترض ان لن تفيد التاكيد والتابيد على ما نقل عن
بعضهم وامثال مرشدا اي هذا لانه مقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى ياذن لي اي
لو للتاكيد وفهم ان يكون للتابيد لا جمع بعضه ومع اوكده فان لا يدل على نفي اصل
الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي العام قلت لن اقوم وهو مستفاد
من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان فحذفت الهمزة وسقط الالف لالتقاء
مع النون الساكنة فصار لن وعند سيبويه حرف مقتضب برأسه وضعف قول الخليل
انهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل فيه لا ان لم يجز تقديم شيء مما في حيزه عليه ولا كذا
لا يقولون زيدا ان نضرب كذا واجيب عنه بانه قد يكون حكم التركيب مخالفا لما قبله
وقيل ان النون فيه لن مبدلة عن الالف والا مبدلة وهو ضعيف ضعيف ايضا لفوات
التاكيد وهو اذن وهي جواب وجزاء هذا وضعه تعالى لمن قال انك اذن اكرمك وهو
جواب لقوله وجزاء على فعله وانما تعمل اذا كان ما بعدها مفرعا لها ومستقبلا نحو اذن اكرمك
لمن قال انك فلو قلت انا اذن اكرمك بالرفع او ان تاتني اذن اكرك او اطلبك كاذبا لمن تحدثك
قال الالغاء اما في انا اذن اكرمك لان ما بعد اذا ليس معتمدا بل هو خبر للمبتدأ واما ان تاتني
اذن اكرك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير متفرع عليها ايضا بل هو جزاء للشرط السابق
فلا اكرر وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات الاستقبال بعد اذن لان الظن
اظنك الآن لا بما ظنك كاذبا فوله مفرعا معناه مع قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا
على ما قبلها وعبارة الخ لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرع بل معمولا لعامل
آخر لتوجه عاملان على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عليه مختلفين
فشرط اعمال اذن ان يكون ما بعدها خاليا عن عمل آخر فيه وهو مع التفريع وذكره
هنا ليس الاولى لان الفعل فيه بعد اذن معمول لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني
معمول لعامل لفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع اذا توجه
على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء او حرف الشرط
اقوى من العامل الآخر وهو اذن لان الابتداء تقتضي خبرا فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف
الشرط تقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذن فانه جاز الغاؤه كثيرا واما عدل
المصنف عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون معتمدا على ما قبله مع انها اعم لانه توهم
الاعتماد على ما قبل اذن من غير ان يكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما
سياتي لانه اراد ذكر وجوب الالغاء اي فيجب وانما يجب الالغاء اذا كان ما قبل اذن
عاملا فيما بعدها واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء فلا اكرر جاز فيها
لا يجب فيه الالغاء فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان اي يجوز الالغاء

ويجوز الاعمال فلان اذن عامل لم يعارضه عامل آخر نحو عمله واما الالغاء فلان التقدير
فانا اكرمك واذن اكرمك اذن واذا دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه اذ لا منع
له وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها
وجاز الفصل بينهما اي في اذن خاصة دون ان ولن وغيرهما نحو اذن والله اكرمك بالنصب وانما
اختص اذن بجواز الفصل دون اخواتها لانها لم توجد ملغاة في الكلام بخلاف اذن او جاز
الغاؤها في مواضع فجواز الالغاء اشبهت اعمال القلوب لانها نوع يتصرف فيها اذا
جاز متقدمه ومتاخره وملغاة ومعملة فقد كثر فيها التصرف بخلاف سائر اخواتها فلذلك
اغتفر فيها الفصل دون اخواتها وانما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن والله اكرمك
بالنصب وبما يجري مجراه كالدعاء نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك بالنصب وبالنداء نحو
اذن يا فلان اكرمك لان القسم الا على اصالة توكيد الكلام فلا تعتبر الفصل بها فصلا وكي
للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والنصب في مثل كي يعلم الناس اي امر وقد انبت
المعتمد من بابها بها اي بكي قطعا وفي غيرها اي في غير ما دخل اللام على كي نحو جئتك كي
تكرمني جاز ان يكون اي النصب بها اي بكي وبان ان مذهب الجمهور ان كي مصدرية
مطلقا ان اذا دخلت عليها اللام كقوله تعالى لكيلا تاسوا وقد تكون بمنزلة اللام
وهي ان لم تدخلها بل ينتصب بان مضمرة لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلت
بل على انها مصدرية بمنزلة ان ومذهب الاخفش ان النصب بعدها بان مطلقا
ومذهب الكوفيين انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اختار المصنف حسن
لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل كيما ان تغرّ وتخدعا
وصححوا والسيف لحمل واوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك الحلف ولا يجوز
جئت زيدا كي اضرب على تقدير جئت كي اضرب زيدا لان كي مصدرية او ان مقدرة بعدها
ولا يجوز تقديم شيء مما في حيز ان عليه كما لا يجوز ارايت زيدا ان تضرب على تقدير ان تضرب
زيدا خلافا للكسائي وقوله وشفاء عيك جاهلا ان تسالي مما يعضد مذهبه اي مذهب الكسائي
اذ التقدير وشفاء عيك ان تسالي جاهلا فقدم ما في حيز ان عليه والفراء يجعل المنصوب
وهو جاهلا حالا من الى على ما جاء ان البراهل هكذا ذكره وفيه نظر انما اوله فلانه يخل
بالفصاحة فان كان جاهلا اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون
فاعلا من الجهل فالحق ما ذكره الفراء رحمه الله وان كان مجهول الحال احتمل الوجهين واما
ثانيا فلان وصف الشفاء بالجهل كانه اولى من وصف العي به فان العي والعجز ليس سبب
الجهل والضلالة بل هو سبب الاضلال والشفاء والخلاص عن العي هو الجائز للاضلال
فلعل تاويله ان العي سبب السؤال والحامل عليه والسؤال سبب الشفاء والجهل جاز ان
يجعل العي شافيا احاد الالاف اي سبب المسبب الرابع اي النوع الرابع من العوامل
الجازمة له اي للفعل وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه نحو لم نضرب ونفي الضرب
في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اي ما
تفارق لم في امرين احدهما ان قولك لم نضرب قد يفيد نفي الضرب منه في زمان من ازمنة

الشافع واذا قلت ما تضرب فمعناه انه لم يوجد منك الضرب في الزمان الماضي الى الآن
اى استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي فلم يوجد في شيء منها اصلا والثاني انه لا تعلق
الفعل بـ لما فانه اذا قيل اقام زيد قلت لما وما اى ولما يقم زيد بخلاف لم وكان حقه ان
لفظ ما عوض عن المحذوف بخلاف لم ولام الامر عطف على لم اى لام الامر ايضا تجزم الفعل
المضارع وكذا اخواتها اى اخوات اللام للطرف نحو ليضرب زيد ونفسك كل نفس اى لتعلق
واخوات اذا ما فنحن من ام تباه ولا التي للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب وان الشرطية واخواتها
من الجوازم وهو من حكمها اى حكم لا وان في باب الفعل ومن شانها اى ومن شان ان
الشرطية ان تلزم الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان تكرمني اكرمك والتقدير كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك اى ان استجارك احد وقلما تحذف منها اى ان الفعل من غير
شريطة التفسير ونحو ان الفعل في اخواتها لا تضربه ذراعا وان جبرا فتصبر للصبر ليس
يقاس ذكره بذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر الفعل
ولا مفسر له لم يكن على تعيين الفعل دليل والفعل الذي قال الاصمعي انما سمعت بذلك
لان الله ما كانت تحمل وحسن بعتا وان المفعول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى قال الى
عقب المفعول اذا اعطيت دينه دراهم او دنانير فقال ضعفت بالام ذراعا اذا لم يطق
ولم يطق بقوة عليه واصل الذرع انما يبسط مع اليد كانك تريد ان تقول مددت يدى الى   صوبح
فلم تنله وقيل بذلك صبرا اى جبست على القتل حتى تقتل ومع التنت ايا الى طول لبنا القتل
وهو البرقه لا تضيق عنه ذراعا اى نطيق اذا لها وان جبستنا للقتل فجبا جعا فتصبر اى
تحبس انفعنا لذلك الصبر اى لذلك الحبس للقتل اى نصبر للقتل وتفتض هنا ذكر الصيد
على ان حذف الفعل بعد ان من غير شريطة التفسير وكان يحتمل ان يكون في امور الطرف
متضمن الفعل اى ثابت في احوالنا فكانه قال ان ثبت الفعل في احوالنا فيكون
الفعل المقدر في الظرف معنى الفعل المحذوف فيكون من باب ان زيد قام ولعله انما عدل   وسو نعت بج
عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا صريحا لا ضمنيا نحو زيدا ان في الدار فالظرف وان تضمن الفعل   ان صبر بعد ان
الفعل فيه غير صريح ولفظ الفعل شرط صريحا وان شئنا عطف على قوله ان يلزم   ت في الدار فيح
اى ومن شانها ان تلزم الفعل ومن شانها ايضا ان الشيء ما في حتى ما لا يتقدم الاستفهام
فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما لا يقال زيدا اتضرب بمعنى اتضرب زيدا لان لهما صدر الكلام
ولذا اى ولا امتناع تقديم ما في حيز الشرط عليه قيل في اكرمك ان تاتني ان الجزاء محذوف
وما تقدم كلام وارد على سبيل الاخبار ولذا اى وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم
الجزم لان فعل الشرط والجزاء مضارعان فابطال الجزم اللفظي ودخول الفاء عطف
على قوله الجزم اى وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء اى في
الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيه الفاء اذا وقعت جزاء فكان يمتنع ان لا يجوز
انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالق من غير فاء
وجواز عطف على دخول اى ان لم يكن التقديم خبرا بل كان جزاء يلزم الجزم ودخول
الفاء ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على ان عمرا مفعول اضرب مقدما لان

ولو اوقع ما قبله لموضع استثقال الكسرة والتاء ونقال قاضوي واما لم تحذف الحروف في الثالثة للاستثقال
الاسم الثلاثي نحو حرمي وفيما وراء ذلك الحروف كثرة الا انهما في الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او
سادسة ونحوهما بعض الحذف كثيرا التي الاسم الى مثله ولا يجوز فيه القلب لان استثقال حروف الكلمة بكونها
زائدة على الرابعة مع الواو فلا يكون فيه الحذف نحو مستقي في الياء السادسة وياء النسبة يحذف كما في
الى اذا كانت الكلمة فيه ياء نسبة في الاصل كشافعي منسوبا الى شافع ثم صار علما ثم الحق به ياء النسبة فانه يستثقال
ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع بين ياءين مشددتين وبين ياء النسبة اخرى لوجود
الالف تعال الثانى محذوف ياء النسبة الاول والحق به ياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء في روي كرسي
على الاعرف فان حقه ان يقال كرسيي وسوف بعد ذلك في الغاية يحذف الياء المشددة الاصلية والحق به ياء
النسبة على القول الاعرف ويقال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان تحذف احدى ياء المشددة لسبق الياء الاخرى
كقاض ثم يقلب الياء واوا ويقيم ما قبله ويقال مرموي وانما كان الحذف في مرمي اولى بخلاف قاض لانه يلزم
ههنا حذف الياء ثم قلب فيه مخالفة الاصل من جهتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وتمر
الممدود يثبت منصرفا كسائي وحرباي وقلبت واوا غير منصرف كحمراوي وكذا اتى من الاسم الممدود اما
ان يكون منصرفا او غير منصرف فان كان منصرفا سواء كانت همزته اصلية كقراء او كانت منقلبة عن اصلي ككساء
فان الهمزة فيه منقلبة عن الواو وغير منقلبة ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق كسر دان وقرطاس
وان كان غير منصرف وهو الذي في اخره الف التانيث الممدودة كحمراء او في العلم كذكرياء فاما الاول وهو المنصرف فحكمه
ان تثبت فيه الهمزة اما في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانما تثبت لكونها منقلبة عن حرف اصلي او ملحقا
بحرف اصلي الاصلية فجعل وكان حكمها حكم الاصلية ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلب
عن الاصلية فانه اذا ثبت المنقلب عن الاصلي فالاصلي اولى ان تثبت ومع ذلك كان الاولى ان تمثل بالاصلية
ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زائدة والتانيث لم يمكن ابقاؤها كراهة وقوع علامة التانيث
وسطا ولا حذفها لانها لو حذفت الالف ايضا معها لكون الالف في حكم زيادة واحدة كما في الترخيم اذ يحذفان
معا فيه ولو حذفنا وقيل حمري يكون التباسا لوقوعها قبل ياء النسبة وحينئذ لم يمكن فيه دلالة على علامة التانيث
قطعا فلم يعلم انه منسوب الى ما فيه الف تانيث بعض قلب همزتها اما الى الواو او الى الياء والياء
مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير منصرف وليس
كذلك فان كساء اذا سمي به امراة فهو غير منصرف مع ان الهمزة ولا تثبت فيه قطعا قلت المراد ما اذا
كان غير منصرف لكونه ممدودا وكساء العلم منع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي لا لكونه ممدودا وانما استحق   ر
هذا الجواز من قول المصنف ومعنى الممدود منصرفا فان منصرفا حال من الممدود وقوله قلبت واوا
الا ان المعنى الممدود غير منصرف الا اذا كان غير منصرف فعدم الانصراف جرى على وصف مناسب
وهو كونه ممدودا اشعر بعلية كونه ممدودا لعدم الانصراف وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس حكما
مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه والحكم هو القلب وانما حذف بالنسبة الى ما فيه التاء وعلامة
التانيث مطلقا وان وقع فيه اللبس فان نحو تمري لا يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم تحذف الالف
الثانية ايضا مطلقا كما ثلاثه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء وان اذا نسب الى الجمع رد الى
الواحد كحرف اى واحد اى الواحد لانه لم يكن صواب ان يلحق الجمع في النسب مع النسب   ر
لل...سوا الى المفرد لانه يعقد فاولا ثم المقصود النسب الى هذا الجنس فكان النسب الى الواحد اولى لانه   يا ... ح

اضيف كعرضي في المنسوب الى الفرائض هذا اذا لم يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا اجري مجرى الاعلام
فانه اذا احترز كالانصاري منسوبا الى انصار جمع نصير ناصر كسهود وشهيد ثم غلب علما على اسم بلد والانصاري في الحقيقة
انصار جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المشهور من الصحابة فالنسبة فيه الى لفظ الجمع من غير رد الى الواحد
اذا لم يفصلوا فيه بين الجمع مستعمل ولا بين النسبة الى المفرد ايضا اذا العلم هو الجمع لا المفرد فلا كلام
وقال الذي جرى مجرى الاعلام كالانصاري والانصاري ونحو شعوبي مناول كالحسوشاني ومعدوداتها
سوال على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو ان شعوبي جمع شعب بالكسر وهو شعب من قبائل
العرب والعجم في الاصل ثم غلب في العجم فكان حقه ان ينسب الى الواحد ويقال شعبي فاجاب بانه مناول بان الشعو
الذي لا يفضل العرب على العجم فكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل فان قلت
فكان حقه ان يمثل به مع الانصاري والانصاري في جريه مجرى العلم قلت انما افرده لان الشعوبي قبل
النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل الجاري مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحق به ياء النسبة فان الشعوبية
مع ياء النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازيا للانصار والانصار فلذلك افرده بالذكر وقال وكذا
شعوبي مناول كالحسوشني ومعدودا فانهما مناولهما ايضا فانهما في الاصل يقال لمن من قول عمرو كما
عنه احسوشني ومعدودا الا انهما شبها في عدة في العلظة وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المقايس
ايضا فان فان عن القياس اولا نسب الى الفعل ويحا مناولهما بان النسب الى لفظ الفعل لا الى معناه كسعولي
جاء فاذكره ونقسم الا النسب القسام الثالثة الى حقيقي وهو ما كان موجودا في الجمع بان يجعل اللفظ صفة
فان تجعله اعتبارا صفة للحقوق بياء النسبة فالنسب اليه حقيقيه وغير حقيقي وهو ما يتعلق باللفظ فحسب كالكرسي
ونحوها فان كرسيا المنسوب الى شيء والبصري بالفتح نادر معروف وهو ليس للمنسوب ايضا وجاز ان يقرا
بضم الباء وسكون الدال فان البصري بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من احجار النخيل وكما جاء التاء فارقة
بين الجنس وواحده فكذا الياء كروم وروم وهذا تقسيم ثالث فان الياء قد تكون فارقة بين الجنس
وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد فكذا ياء النسبة للواحد كرومي وروم للجنس هذا
ايضا انقسام للنسبة الى حقيقي وغير حقيقي كالتاء فان التاء قد تكون للفرق بين الجنس والواحد منه كالتمرة
في التمر فان التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد لا يجيء لمجرد الفرق بل للدلالة على التانيث
كالضاربة والضارب فان الضاربة ليس للواحد من الضارب فكذا ياء النسبة قد تجيء للفرق بين الجنس
والواحد فان الرومي للواحد والروم للجنس وقد لا تجيء لذلك وهو ما لا يطرد هذا في ياء النسبة كبصري والبصر
مثلا والاكثر نبه عليه المصنف بقوله وكما جاءت الا ان هذا الفرق لا يجيء في الفصيح من كلام العرب تمت استعمال
الالة يطرد مطلقا ومنها اي ومن علامات الاسم الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته يعني من خواص
الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الا الى الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدهما لجاز ان يكون الضمير
عاملا لكونه قائما مقام الفعل او الحرف فكان يجوز ان يقال ضرب زيد عمرا اي وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا
المضمر لما ان يعتبر فيه جهة الاسمية اولا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت
جهة الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون مبتدا او نحوه ولا يستقيم له اعراب لوجهه ما حاله كونه راجعا
الى الفعل معبرا به عنه كما يظهر لك بالتامل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضي ان يكون له اعراب
ما محلا ونحو من كذب كان شرا له فالمكني المصدر المدلول عليه بالفعل دونه الا دون الفعل هذا اشارة الى
سوال فان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا له لا هذا الفعل حتى يصح

الضمير

الضمير الى الفعل بل الى الاسم وسطي قوله تعالى اعدلوا هو اقرب فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل
المدلول عليه بالفعل اما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق
البارز المتصل من الضمير المرفوع وتاء التانيث ساكنة اما صحة دخول قد فانما كان من خواص الفعل لان
قد اما للتقريب الماضي الى الحال او للتحقيق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل فظاهر ان هذه المعاني لا تقع
الا في الفعل اما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا تقتضي الفعل واما الجوازم فتختص بالفعل
لوجهين احدهما ان معناها معنى لا يوجد في غيره ايضا فان لو ولم يضرب بنى منه المضارع الى الماضي وكذا
غيره والثاني ان الجزم عبارة عن تعذر لحوق آخر الفعل بقطع حركة كلمة يضرب او حرف كلم يغز
ولم يرم ولم يخش فيظهر اختصاصها بالافعال بقطع حركة نظرا الى الجملة اللفظية والمعنوية واما لحوق الضمير
المتصل من ضمير المرفوع كفعلا وفعلوا فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز يقتضي ان يكون فاعلا
على غيره الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل وان عمل في المعنى نحو زيد ضارب فان المحل
فاعل له معنى لكنه لا يعمل في البارز فاكل اذا قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد للمستتر لا فاعل لان اسم الفاعل
فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذا المستتر في اسم الفاعل لا يظهر على اسم الفاعل فيه اذ جاز ان
يقال المستتر معمول لفعل اذ ضارب وقع موقع يضرب فكونه معمولا باعتبار ذكر الفعل المقدر فلم يظهر
عمل اسم الفاعل الفاعل فيه بخلاف فعلا وفعلوا فانه يظهر عمل الفعل فيه حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص
الافعال فلا يعمل اسم الفاعل الا اذا كان بمعنى فعل ثم علمت ان العمل كونه فعلا في الجملة اسما تنبيه الفا
بقوله بارز احتراز به عن المستتر فانه قد يكون في الاسم كزيد ضارب واما المتصل فاحترز به عن المنفصل
فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند زيد ضاربته هي واما ضمير المرفوع فاحترز به عن الضمير المنصوب والمجرور
فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبك وبه ايضا تاء التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة
توجد في الاسم كضاربة واما اختصاص الفعل بالتاء الساكنة لانه لما ثبت المسند اليه المختص بالفعل اذا
لا اسناد الحقيقي اصله ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول قد وسيفعل وسوف
يفعل في حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم وفعلا وفعلوا وفعلت للبارز المتصل المرفوع وقوله
في الكتاب وفعلت يحتمل صورة المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت بضم التاء وبفتحها او بكسرها ليكون
امثلة البارز المتصل المرفوع كفعلا وفعلوا والرابع ان تسكن التاء ليكون مثالا للتاء التانيث
ساكنة وانه الا ان الفعل يلزم ... امثلة احدها المفتوحة الاخر نحو ضرب ودحرج وهو الماضي
مثل عما ليس للثلاثي في المجرد كضرب والرباعي المجرد كدحرج لتعلم منهما ما يستعمل فيهما من
ذي الزوائد كانطلق واستخرج واقتدر وتصادر ونحوها فانه وهو الماضي انما وهذا البناء يختص
بالفعل الماضي ويسكن عند الاعلال مع المتحرك من الضمير المرفوع ويضم مع الواو اي وحق الفعل
الماضي ان يكون مفتوح الاخر فانما يسكن لامور عارضة احدها ان يكون معتل الاخر كغزا
ورمى فان الا معتلال يقتضي سكونه كما سيجيء في باب الاعلال والثاني ان يتصل به ضمير مرفوع
متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل
كالجزء من الفعل فقوله المتحرك احتراز عن الساكن المتصل في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه
ساكن فيبقى اخر الفعل مفتوحا والمرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه لا يوصف
السكون لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهذا انما يكون في الضمير

١٢٧





